

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود ومالية

الموضوع:

سياسة التحرير التدريجي للدينار وإنعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003.

تحت إشراف الأستاذ:

د. راتول محمد

من إعداد الطالب:

بربري محمد أمين

السنة الجامعية 2004/2005

كلمة شكر

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم وساعد في إنجاز هذا العمل،
وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور " راتول محمد " على توجيهاته
القيمة ونصائحه المفيدة والعطاء المادي والمعنوي الذي كرسه قصد إيصال
هذه الرسالة إلى صورتها الحالية، كما أرف عبارات الشكر والتقدير إلى كل
من قدم يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل ، لأغتنم
فرصة شكر إلى كل موظفي مكتبة البنك المركزي الجزائري.
ونسأل الله عز وجل أن يحفظهم جميعاً بما يحفظ به عباده الصالحين
ويوفقهم في أعمالهم.

ولله الحمد والشكر أولاً وآخراً .

إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الشمعتين (الوالدين الكريمين) اللتان
أضاءتا لي دربي وإلى من علماني أن العطاء رمز الخلود وأن الكفاح سر
الوجود، وذكراي بأن العمر محدود وأي لربي مردود.
إلى جميع إخواني وأخواتي، وإلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء.
إلى من كنا أسرة واحدة في المرحلة ما بعد التدرج، إلى جميع الأساتذة
والموظفين بجامعة الشلف، كما أهديه إلى جميع الأصدقاء والزملاء
بالمدرسة العليا للتجارة وبالحي الجامعي باب الزوار cub1.
وأتمنى أن يفتح الله علينا أبواب الخير والبركة وأن يكون هذا العمل
المنجز بداية لآفاق جديدة.

محمد أمين

فهرس المحتويات.

الصفحة	العنوان
	الإهداء.
	كلمة شكر وتقدير.
أ - ه	المقدمة العامة.....
1	الفصل الأول: ماهية ميزان المدفوعات، إختلالات وطرق معالجته.....
1	تمهيد.....
2	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.....
2	أولاً: تعريف ميزان المدفوعات.....
4	ثانياً: الوظائف التي يؤديها ميزان المدفوعات الدولية.....
5	ثالثاً: منهج القيد في ميزان المدفوعات.....
6	المبحث الثاني: أقسام ميزان المدفوعات.....
7	أولاً: ميزان العمليات الجارية (حساب العمليات الجارية).....
8	ثانياً: ميزان أو حساب رأس المال.....
11	ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات.....
13	المبحث الثالث: توازن واختلال ميزان المدفوعات.....
14	أولاً: التوازن الحسابي والاقتصادي لميزان المدفوعات.....
16	ثانياً: معايير تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات.....
20	ثالثاً: أنواع وأسباب اختلال موازين المدفوعات.....
22	المبحث الرابع: آليات وسياسات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات.....
22	أولاً: مفهوم التسوية ووسائل الدفع الخارجي.....
24	ثانياً: آليات التسوية التلقائية لميزان المدفوعات.....
28	ثالثاً: سياسات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات.....
35	خلاصة الفصل.....
36	الفصل الثاني: سعر الصرف وسياساته المساهمة في تعديل ميزان المدفوعات.....
36	تمهيد.....

37	المبحث الأول: مفاهيم حول الصرف الأجنبي.....
37	أولاً: عموميات حول سعر الصرف.....
40	ثانياً: سوق الصرف وأنواعه.....
45	ثالثاً: النظريات المحددة لسعر الصرف.....
52	المبحث الثاني: أنظمة الصرف.....
52	أولاً: المنظور التاريخي لتطور أنظمة الصرف.....
56	ثانياً: التطور المعاصر لأنظمة الصرف.....
61	المبحث الثالث: الاختيار السليم لأنظمة الصرف.....
61	أولاً: الدروس المستفادة من المنظور التاريخي لأنظمة الصرف.....
62	ثانياً: الأداء الاقتصادي لمختلف ترتيبات أسعار الصرف.....
66	ثالثاً: التوجهات الحديثة لأنظمة الصرف.....
68	رابعاً: العوامل المحددة لاختيار نظم الصرف.....
73	المبحث الرابع: سياسات سعر الصرف.....
73	أولاً: أهداف وأدوات سياسة سعر الصرف.....
76	ثانياً: الرقابة على الصرف.....
79	ثالثاً: سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية.....
82	رابعاً: سياسة تعويم أسعار الصرف.....
86	خلاصة الفصل.....
	الفصل الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير الدينار الجزائري مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول مع
87	سياسة التعويم.....
87	تمهيد.....
88	المبحث الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر قبل حدوث أزمة 1986.....
88	أولاً: تطور نظام سعر الصرف (1963-1986).....
90	ثانياً: تطور الرقابة على الصرف في الجزائر (1963-1985).....
93	المبحث الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري بعد حدوث أزمة 1986.....
93	أولاً: تطور أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري (1986- إلى حد الآن).....
100	ثانياً: نظام الرقابة على الصرف ما بعد سنة 1986.....
104	ثالثاً: صندوق النقد الدولي وإصلاح نظام صرف الدينار الجزائري.....
112	المبحث الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري.....

112	أولاً: الانتقال من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن.....
118	ثانياً: الخطوات المُتَهَجَّة للوصول إلى تعويم الدينار الجزائري.....
120	ثالثاً: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري.....
122	المبحث الرابع: تجارب بعض الدول مع تعويم سعر صرف عملتها.....
122	أولاً: تجربة المكسيك مع سياسة تعويم عملتها " peso ".....
125	ثانياً: تجربة تونس مع التعويم المدار لعملتها (الدينار التونسي).....
127	ثالثاً: تجربة مصر مع تعويم عملتها (الجنيه المصري).....
129	رابعاً: تجارب دول أخرى مع تعويم عملاتها.....
134	خلاصة الفصل.....
	الفصل الرابع: دراسة انعكاسات تطور عناصر ميزان المدفوعات في ظل التحرير التدريجي
135	للدنار الجزائري خلال الفترة (1990-2003).....
135	تمهيد.....
	المبحث الأول: دراسة قياسية وتحليلية لأثر سعر صرف الدينار على عناصر الميزان
136	الجارى.....
136	أولاً: المفهوم العام لطريقة الاقتصاد القياسي المعتمدة.....
140	ثانياً: أثر تطور سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجارى.....
	ثالثاً: أثر تطور سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان (الخدمات والعوائد، والتحويلات) والميزان
153	الجارى.....
	المبحث الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تطور سعر صرف الدينار الجزائري على عناصر ميزان
164	رأس المال والميزان الكلي (1990-2003).....
164	أولاً: أثر سعر صرف الدينار على تطور رصيد ميزان رأس المال (1990-2003).....
-1990)	ثانياً: أثر سعر صرف الدينار على تطور وضعية ميزان المدفوعات (الميزان الكلي)
171(2003)
	المبحث الثالث: الوضعية الحالية لبعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
(في سنة	
175(2003)
-1990)	أولاً: أثر تطور سعر صرف الدينار الجزائري على تطور معدلات التضخم
175(2003)
178	ثانياً: التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر سنة 2003.....
186	خلاصة الفصل.....

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01/02	- أثر السياسة المالية التوسعية في ظل أسعار الصرف الثابتة على بعض المؤشرات الاقتصادية.	50
02/02	- أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام أسعار الصرف المرنة على بعض المؤشرات الاقتصادية.	51
03/02	- نظم أسعار الصرف	57
04/02	- وصف عام لنظم سعر الصرف الأجنبي.	60
05/02	- سرد تاريخي لنظم أسعار الصرف 1880-2000.	61
06/02	- تصنيف أسعار الصرف على أساس قانوني مقابل أساس فعلي.	65
07/03	- سعر الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الموازي والرسمي.	91
08/03	- أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بعد يوم واحد من تخفيض العملة بـ 40.17% في سنة 1994.	95
09/04	- تطور عناصر الميزان التجاري وسعر الصرف خلال الفترة (1990-2003).	141
10/04	- تطور بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2003).	142
11/04	- تطور بنية الواردات الجزائرية (1990-2003).	147
12/04	- تطور رصيد الميزان التجاري (1990-2003).	151
13/04	- تطور أرصدة كل من ميزان الخدمات والعوائد، والتحويلات (1990-2003).	153
14/04	- تطور وضعية عناصر الميزان الجاري (1990-2003).	161
15/04	- تطور رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2003).	165
16/04	- تطور رصيد رأس المال الرسمي الصافي (1990-2003).	167
17/04	- تطور رصيد ميزان حساب رأس المال (1990-2003).	169
18/04	- تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2003).	172
19/04	- تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2003).	175

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01/02	- مزيج السياسات وتحديد أسعار الصرف في ظل شروط سيولة دولية مرتفعة لرأس المال.	52
02/02	- مزيج السياسات وتحديد أسعار الصرف في ظل شروط سيولة دولية منخفضة لرأس المال.	52
03/02	- تحديد سعر الصرف في ظل نظام ثبات الصرف	53
04/02	- تقلب أسعار الصرف 1995-1881 (نسب مئوية)	64
05/02	- تقلب في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (التضخم) 1995-1881 (نسب مئوية)	64
06/02	- نمو نصيب الفرد من الدخل بالقيمة الحقيقية 1995-1881 (نسب مئوية)	64
07/02	- منحني (j)	81
08/03	- تطور صافي احتياطي الصرف في البنك المكسيكي (2002-1988)	124
09/03	- تطور سعر الصرف الاسمي مقابل الدولار الأمريكي (2002-1991)	124
10/03	- طور الدينار التونسي مقابل كل من الدولار والأورو خلال الفترة (2004-1999).	127
11/03	- تطور ظاهرة تبني نظام الصرف المرن من قبل الدول بشكل مرغوب أو نتيجة معاشية أزمة معينة.	133
12/04	- عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (وضعية الصادرات خارج المحروقات مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 2003-1990).	146
13/04	- عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (وضعية تطور عناصر الواردات مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 2003-1990).	150
14/04	- عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (وضعية رصيد الميزان التجاري مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 2003-1990).	153
15/04	- عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (وضعية ميزان الخدمات مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 2003-1990).	156
16/04	- عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (وضعية ميزان العوائد مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 2003-1990).	158
17/04	- عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (وضعية ميزان التحويلات مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 2003-1990).	161
18/04	- عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (وضعية ميزان العمليات الجارية مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 2003-1990).	163
19/04	- عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (وضعية رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 2003-1990).	167

171	- عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (وضعية ميزان رأس المال مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2003).	20/04
174	- عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (وضعية ميزان المدفوعات مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2003).	21/04
178	- عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (وضعية معدلات التضخم مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2003).	22/04

فهرس المخططات

25	- (حالة العجز) سلسلة الآثار المترتبة عن العجز حسب آلية التسوية التلقائية في النظرية الكلاسيكية.	01/01
25	- (حالة الفائض) سلسلة الآثار المترتبة عن الفائض حسب آلية التسوية التلقائية في النظرية الكلاسيكية.	02/01
50	- تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف، نموذج ماندل فلمنج.	03/02
51	- حركية نموذج ماندل-فلمنج: كيفية تأثير السياسة المالية على أسعار الفائدة.	04/02
74	- ظاهرة الحلقة الفاضلة (vertueux).	05/02
85	- علاقة سعر الصرف المرن بميزان المدفوعات.	06/02

المقدمة العامة:

إن الكثير من الدول النامية قامت باتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل حل بعض المشاكل التي تعاني منها، قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، وهذا بانتهاجها سياسة اقتصادية تخدم لمصلحتها ومستقبلها على حسب أولويات الإصلاح، طمعاً للوصول في النهاية إلى تحقيق الرفاهية العامة، وفي هذا السياق نجد أن أهداف السياسة الاقتصادية لخصها العالم الاقتصادي "كالدور" في أربعة نقاط سماها " بالمرعب السحري لـ Kaldor " وهي: البحث عن النمو الاقتصادي، البحث عن التشغيل الكامل، التحكم في التضخم، البحث عن التوازن الخارجي. وما يهمنا في هذه الدراسة هو محاولة إثارة النقطة الأخيرة نظراً للتوسع الملحوظ للمبادلات الدولية بفعل تفتح اقتصاديات الكثير من البلدان على العالم الخارجي، فانصب اهتمامها على تعديل أو تسوية الاختلال في موازين مدفوعاتها بحكمه سجلاً لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت بين هذا البلد والعالم الخارجي، وفي هذا الإطار نجد العديد من الدول النامية تعاني الكثير من المشاكل العويصة على مستوى التوازن الخارجي نتيجة تفاقم العجز التجاري بها، الذي يرجع السبب في ذلك أساساً إلى تضاؤل دور منظمات البلدان النامية في توجيه قرارات الإنتاج والأسعار والتجارة، وهروب الأموال منها وارتفاع معدل خدمة ديونها الخارجية، حيث وصل هذا المعدل إلى مستوى حرج يهدد ضمان تدفق الواردات الضرورية للاستهلاكية والوسيطية والاستثمارية بالإضافة إلى تدهور العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية.

وإزاء هذه المستجدات والأوضاع الاقتصادية المتأزمة والتي انعكست في صورة تزايد معدلات البطالة وارتفاع معدلات الأسعار وتدني نسب استخدام قدرات الإنتاج وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد العجز في ميزان المدفوعات وميزانية الدولة، وتنامي الاضطرابات الاجتماعية والسياسية قامت البلدان النامية إما بمحض إرادتها أو بإيعاز من هيئات نقدية ومالية دولية، بإعادة النظر في تقييم عملاتها مقابل العملات الأخرى، والملاحظ أن سلطات الدول النامية ومن بينها الجزائر ولأسباب مختلفة نلاحظ أن معدلات أسعار صرف عملتها مرتفعة عن قيمتها الحقيقية، مما سيثجع عمليات الاستيراد على حساب الصادرات، هذه السياسة بالإضافة إلى تسببها في انحرافها على مستوى تخصيص الموارد، أحدثت عجزاً في موازين مدفوعات هذه الدول وقد أثبتت التجارب أنه إذا كان الأمر يتعلق بإعادة النظر في سياسة سعر الصرف المعتمدة، عنصراً أساسياً في البحث عن تعديل ميزان المدفوعات، نجاحته تبقى غير مطلقة، إذ أن هيكل المبادلات للدول النامية المتميز

بدرجة تركيز مرتفعة للصادرات ذات الاتجاه الوحيد (اقتصاد الربيع)، وتبعية مستمرة و متزايدة للخارج، تشكل قيماً جديراً بالتقليل من نجاعة سعر الصرف في هذا التعديل. والجزائر كغيرها من الدول النامية تبنت الخطوة الانتقالية للاقتصاد محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، فقامت بالاقتراب من مؤسسات النقد الدولية وإحداث جملة من الإصلاحات الاقتصادية، جرياً وراء الحلول التي من شأنها أن تساهم في التخفيف من عبء الأزمات، فبدأت بالاتصالات السرية ثم العلنية مع الصندوق والبنك الدوليين، ومن أهم المحاور التي ركزت عليها هذه الإصلاحات هي تحرير سعر الصرف والتوجه نحو إعطاء قيمة حقيقية للعملة الوطنية، فكانت البداية بتخفيض قيمة الدينار سنتي 1991 و 1994 بنسبتي 22% و 40.17% على التوالي، إلا أن هذه الإجراءات لم تحقق أهدافها، إذ بلغ معدل التضخم 31.7% سنة 1992 وبلغت خدمة الديون 86% من الصادرات سنة 1993، ثم بعدها مباشرة جاءت مرحلة تبني سعر الصرف المرن التي أفتتحت بتنظيم جلسات التثبيت **le fixing** بداية من أكتوبر 1994 إلى غاية أواخر سنة 1995، ثم القيام بإنشاء سوق الصرف البيئية بداية من 1995/12/23 معلنة بذلك عن تبني نظام التعويم المدار كدليل على بداية مرحلة جديدة مستهدفة بذلك انتعاش وضعية ميزان المدفوعات. ومن هذا فإن سؤال بحثنا هو كالتالي: " ماهي أهم انعكاسات التحرير التدريجي لسعر صرف الدينار على تطور عناصر ميزان المدفوعات الجزائري؟ ".

ولهذا فقد إرتأينا أن نرفق الإشكالية الرئيسية بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بميزان المدفوعات؟ وما طبيعة الاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها؟؛
- ما هي أهم سياسات سعر الصرف المساهمة في تعديل ميزان المدفوعات؟؛
- ما هو البعد الاقتصادي الذي كانت ترمي إليه جل الإصلاحات التي مست سعر صرف الدينار الجزائري؟؛
- ما هو تأثير التحرير التدريجي لسعر صرف الدينار على تطور عناصر ميزان المدفوعات الجزائري؟.

ومن أجل ذلك وضعنا الفرضيات التالية:

- يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لوضعية الاقتصاد الوطني، مع إمكانية تعرضه إلى نوعين من الاختلالات (المؤقت أو المزمّن) التي يتم من أجلها اتخاذ العديد من الإجراءات كمحاولة للتخفيف منها؛

- تختلف سياسات سعر الصرف المنتهجة من دولة إلى أخرى مراعيّاً في ذلك الأهداف والأولويات ومستوى تطور الاقتصاد المحلي، طمعاً بذلك انتعاش وضعية عناصر الميزان الكلي؛

أدخلت السلطات النقدية الجزائرية العديد من الإصلاحات على مستوى سعر صرف الدينار، وهذا تماشياً مع تطور النظام النقدي الدولي؛
 - هناك العديد من الإجراءات التي تتخذها الدولة قصد تحرير سعر صرف عملتها، والتي تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف وعلى رأسها إعادة توازن ميزان المدفوعات؛
 - إن سياسة التحرير التدريجي لسعر الصرف من شأنها أن تساهم في تحسين وضعية عناصر ميزان المدفوعات، مع إعادة استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية.

دوافع اختيار الموضوع: بحكم الاهتمام الذي يحظى به هذا الموضوع من قبل السلطات النقدية، دفعنا المنطق لإختياره للأسباب التالية:

- معرفة نتائج تحرير سعر الصرف وعلاقته بتطور ميزان المدفوعات؛
 - المساهمة في إثراء المكتبة الجزائرية بصفة خاصة، بمثل هذه المواضيع؛
 - كون البحث ذو صلة كبيرة بالموضوع المختار في مرحلة التدرج والتخصص الذي أدرسه.

أهمية البحث: إن تطور الاقتصاد العالمي فرض على مثل هذه المواضيع أن تشهد الاهتمام والجدية في البحث، وعليه جاء بحثنا هذا ليقوم أساساً بـ:

- إن إقتصاديات الكثير من الدول ما زالت تتخبط في إشكالية إختيار نظام صرف ملائم لها، قصد التأثير على وضعية عناصر ميزان المدفوعات في الاتجاه المرغوب؛
 - محاولة تسليط الضوء على تطورات ميزان المدفوعات في ظل التحرير التدريجي لسعر صرف الدينار الجزائري؛
 - دراسة قياسية للعلاقة الموجودة بين التحرير التدريجي للدينار وتطور عناصر ميزان المدفوعات الجزائري؛

أهداف البحث: إن هذه الدراسة تهدف للوصول إلى النقاط التالية:

- محاولة معرفة وإختبار حقيقة نتائج سياسة التحرير التدريجي للدينار على وضعية مختلف عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة المدروسة؛
 - إكتشاف درجة التأثير التي يتمتع بها الدينار الجزائري على مختلف عناصر ميزان المدفوعات الجزائري.

منهج البحث: وللإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المذكورة والوصول إلى الأهداف المرجوة، اتبعنا المنهج الاستنباطي قصد إظهار الجانب النظري لكل من سعر الصرف وميزان المدفوعات وهذا باستعمال الوصف كأداة، كما إتبعنا المنهج الاستقرائي من أجل تبيان انعكاسات التحرير التدريجي للدينار على تطورات أرصدة عناصر ميزان المدفوعات الجزائري وهذا بالاعتماد على الاقتصاد القياسي كأداة.

حدود الدراسة: سوف نحاول في هذا البحث استعراض أهم انعكاسات التحرير التدريجي لسعر صرف الدينار على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2003).

خطة البحث:

وقصد الإلمام بكل جوانب البحث، تم تقسيم بحثنا هذا إلى أربعة فصول، إذ خصصنا الفصل الأول للحديث عن الجانب النظري لميزان المدفوعات باعتباره قطب أساسي في البحث، حيث تناول المبحث الأول منه، مفهوم ميزان المدفوعات وأهم الوظائف التي يؤديها، مع الإشارة إلى منهج قيد المعاملات الاقتصادية فيه، أما عن المبحث الثاني فخصص لدراسة أقسام ميزان المدفوعات المرفوق بتقديم مختلف المؤشرات الاقتصادية له، بعدها يأتي المبحث الثالث ليوضح لنا توازن وإختلال ميزان المدفوعات، لنخلص في آخر المبحث بتقديم أهم آليات وسياسات تسوية الإختلال في ميزان المدفوعات.

أما فيما يخص الفصل الثاني الذي تم مناقشة القطب الثاني من الموضوع، الذي خصص لدراسة سعر الصرف وسياساته المساهمة في تعديل الميزان، وهذا من خلال تخصيص المبحث الأول لتبيان مفهوم سعر الصرف وأهم النظريات المحددة له، وكذا جميع أنظمة الصرف في المبحث الثاني، أما فيما يخص المبحث الثالث سيقوم بدراسة جوانب الاختيار السليم لأنظمة الصرف من قبل السلطات النقدية، لنختتم فصلنا هذا بمبحث رابع، إهتم بدراسة أهم سياسات سعر الصرف مع توضيح وجهتها في الوقت المعاصر.

وقصد الدخول من باب التخصيص والحصر، تم التطرق إلى الفصل الثالث الذي سوف يحاول دراسة سعر صرف الدينار الجزائري والبعد الاقتصادي لتحريره، الذي جاء هو الآخر ملم بأربعة مباحث، تناول المبحث الأول تطور نظام الصرف في الجزائر قبل حدوث أزمة 1986، بينما درس المبحث الثاني تطور سعر صرف الدينار الجزائري بعد حدوث الأزمة، ثم خصص المبحث الثالث لدراسة البعد الاقتصادي لتحرير الدينار الجزائري، وقصد إثارة البحث تم تخصيص المبحث الرابع والأخير لتقديم تجارب بعض الدول مع سياسة تعويم سعر صرف عملتها.

أما فيما يخص الفصل الرابع والأخير الذي تناول لب الموضوع بعنوان دراسة انعكاسات تطور
وضعية عناصر ميزان المدفوعات في ظل التحرير التدريجي للدينار الجزائري خلال الفترة (1990-
2003)، وسيُدرس هذا في ثلاث مباحث، تناول الأول دراسة قياسية وتحليلية لأثر تطور الدينار
على مختلف عناصر الميزان الجاري المتبوع بمبحث ثان تناول أثر تطور الدينار على مختلف عناصر
كل من ميزان رأس المال والميزان الكلي خلال نفس الفترة، لينتهي في الأخير بمبحث ثالث حاول
أن يبين الوضعية الحالية لبعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الأول: ميزان المدفوعات، اختلالاته وطرق معالجته.

تمهيد:

إن العلاقات الاقتصادية التبادلية القائمة بين الدولة وبقية العالم الخارجي، ينتج عنها استحقاقات مالية ونقدية يتعين تسويتها عاجلاً أو آجلاً، سواء كانت هذه الدولة دائنة أو مدينة، يهمها أن تعرف مالها من حقوق وما عليها من التزامات اتجاه العالم الخارجي. وقصد ترتيب أمورها وتنظيم كل عملياتها التي تمت بينها وبين الطرف الخارجي، فلا بد عليها أن تُعد بصفة دورية سجلاً وافياً يبين لها جميع حقوقها وديونها الناشئة عن علاقتها الاقتصادية التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، والتي يُمكنها من إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، والمساعدة في إدارة الاقتصاد بصورة فعالة. هذه الوثيقة تعرف "بميزان المدفوعات"، وباعتبار هذا الأخير قطب أساسي من أقطاب موضوع البحث، وقصد تغطية كل جوانبه، كان لا بد علينا التطرق إليه بشيء من التفصيل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: مكونات ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.

المبحث الرابع: سياسات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

إن تعامل البلدان فيما بينها في مجال المعاملات الاقتصادية، يقتضي تسجيل الدولة لكل معاملاتها في سجل يعرف بميزان المدفوعات، بحيث يمكن بمجرد الاطلاع عليه معرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يتعين عليها دفعها إلى العالم الخارجي وما على هذا العالم الخارجي أن يدفعه لها. كما يعتبر من أهم الأدوات التي تستعين بها السلطات العمومية في رسم سياستها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية والتطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته .

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات.

يُعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه: "سجل محاسبي منظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة واحدة"¹. ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نتطرق إلى أهم المصطلحات التي يشتمل عليها:

1- المعاملات الاقتصادية: وهي تلك المعاملات التي تقيّد في ميزان المدفوعات وتتم بين المقيمين وغير المقيمين، وهي معاملات ليست من طبيعة واحدة، فمنها ما يجلب للبلد محل الدراسة إيراداً من الخارج ومنها ما يُلزم البلد بمدفوعات للعالم الخارجي.

وعليه فإن ميزان المدفوعات هو سجل لكافة المتحصلات والمدفوعات التي تلتزم الدولة حالياً أو مستقبلاً إلى تسويتها، سواء كانت هذه التسوية تتم نقداً أو عن طريق الائتمان، كذلك يتسع مضمون هذا الاصطلاح ليشمل أيضاً المعاملات التي ليس لها مقابل مادي مثل الهبات والتعويضات... إلخ.

2- تحديد مفهوم المقيم: إن الوحدات المقيمة حسب نظام SCEA (نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية)، هي تلك الوحدات التي لها منفعة دائمة لأكثر من سنة على مستوى القطر الاقتصادي، معناه تلك الوحدات الحاضرة أو الغائبة مهما كانت جنسيتها، والتي لها نشاط دائم على مستوى القطر الاقتصادي، والذي يقصد به القطر الجغرافي الوطني مضاف إليه السفارات، والقنصليات، الإدارات الجزائرية بالخارج والمياه الإقليمية والبواخر والطائرات وسفن الصيد مستثنى منه الممثلات الخارجية في الجزائر وعليه فالوحدات المقيمة حسب هذا النظام هي²:

¹ M.byé & Debernis, " relations économiques internationales ", édition Dalloz, paris 1987, 5^eédition. p: 82.

² أقاسم قادة، ترجمة عبد المجيد قدي، " المحاسبة الوطنية- نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية- "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994.ص: 25.

الأعوان الاقتصادية المقيمة (عائلات، إدارات، مؤسسات)؛
 الموظفون الإداريون والعسكريون جزائريو الجنسية في السفارات والقنصليات والمؤسسات
 الجزائرية بالخارج؛
 الأعوان جزائريو الجنسية و الموظفون في السفارات والقنصليات الأجنبية في الجزائر؛
 السياح الجزائريون بالخارج؛
 وكالات المؤسسات الأجنبية الممارسة لنشاط دائم في الجزائر؛
 المؤسسات الجزائرية الممارسة لنشاط مؤقت (أقل من سنة) في الخارج؛
 المتعاونون التقنيون.

أما الوحدات غير المقيمة فهي:

الموظفون الدبلوماسيون والعسكريون الأجانب في الجزائر؛
 الموظفون الدوليون في الجزائر؛
 السياح الأجانب في الجزائر؛
 مسافروا الأعمال والزوار الأجانب في الجزائر لمدة أقل من سنة؛
 الأعوان المحليون الموظفون في الخارج في السفارات الجزائرية بالخارج؛
 العمال الجزائريون المهاجرون.

3- تحديد مفهوم الدولة: يتسع مفهوم الدولة ليشمل كافة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (الشركات والمؤسسات التجارية والمالية والوكالات التجارية) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة، بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي، يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها¹.

4- الفترة التي يغطيها ميزان المدفوعات: في الواقع أنه لا توجد قاعدة محددة تقوم بتحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان، إذ نجد أن بعض الدول تكون بداية الفترة فيها في أول جانفي وتنتهيها في نهاية ديسمبر كما هو جاري في الجزائر، والبعض الآخر يختلف عن ذلك، فاليابان مثلا بداية الفترة فيها شهر أفريل من كل عام لتنتهي في آخر شهر مارس من العام التالي، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازن مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة أشهر)، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة إقتصادياً، وذلك لمساعدة السلطات

¹ سامي عفيف حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، جامعة حلوان 1991. ص: 355.

المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة.

وعملياً يتم التمييز بين شكلين من موازين المدفوعات: ميزان المدفوعات الحسابي، وميزان المدفوعات السوقية.

يُعرف الأول بنفس التعريف السابق الذي عُرف به ميزان المدفوعات، والذي يبين الأحداث التي تحققت خلال فترة زمنية معينة، حيث يتم فيها تسجيل مختلف ما إنعقد من عمليات اقتصادية بين الداخل والخارج أثناء تلك الفترة.

أما الثاني: فيركز على ميزان المدفوعات عند نقطة زمنية معينة وليس خلال فترة زمنية، وهذا يساعد الدولة على المقارنة ومعرفة قدرات وإمكانيات الدولة بالمقارنة مع السنة الفارطة، ومعرفة كذلك اتجاهات سير الأعمال عند تلك النقطة. ويسمى هذا الأخير كذلك بميزان الدائنية والمديونية.

أي يمكن التفرقة بين ما يسمى " ميزان الدائنية والمديونية " وما يسمى " ميزان المدفوعات "، أي بين سجل الحقوق والديون الدولية لاقتصاد معين خلال لحظة زمنية معينة، وسجل ما عقده هذا الاقتصاد من عمليات اقتصادية مع الخارج خلال فترة معينة من الزمن¹، إضافة إلى ذلك فميزان المدفوعات لا تسجل فيه العمليات الخاصة بتبادل حقوق مالية خارجية بين قطاعات مقيمة، وكذا الخاصة بتبادل التزامات مالية خارجية بين قطاعات غير مقيمة².

ثانياً: الوظائف التي يؤديها ميزان المدفوعات الدولية.

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية، والسبب في ذلك يرجع أساساً إلى أهميته القصوى في مجالات عديدة، بحيث أنه:

يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة وفق المعلومات التي يتيحها بشأن الوضع الدولي للبلد؛

وفقاً للعمليات المدرجة فيه يوضح أسس السياسة الاقتصادية، ومن ثم يساعد في توجيه دقة الأمور للدولة قيد الدراسة، نظراً لأنه في كثير من الأحيان، ترتبط الإجراءات النقدية والمالية بحالة ميزان مدفوعات؛

¹ د. عادل أحمد حشيش و د. أسامة محمد الفولي و د. مجدي محمود شهاب ، " أساسيات الاقتصاد الدولي "، دار الجامعة الجديدة للنشر، طبعة 1998. ص: 113.

² FMI, manuel de la balance des paiements, 5^e édition, septembre 1993. pp: f-x.

Et N.Smail, directeur de la balance des paiements a la B.A, " balance des paiement la 5^e version " , médiabank n°25 août/septembre 1996, pp:23-24.

تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد الدولي؛
توضح عناصره للدولة ما لها من حقوق وما عليها من التزامات اتجاه العالم الخارجي، ومن ثم تحديد دائنية أو مديونية الدولة لباقي العالم الخارجي؛
يسمح أيضا بتحديد طبيعة وُبعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم؛
يسمح بتتبع التغيرات في مركز الدولة، بالنسبة للتجارة الخارجية العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتابعة، وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة أخذاً بعين الاعتبار نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني؛
يعتبر كمرآة عاكسة لوضعية الاقتصاد الوطني اتجاه المستثمرين الأجانب.
ومن ناحية أخرى يُظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية، بالإضافة إلى الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة أو المناطق الجغرافية والنقدية بما يخدم السياسة الاقتصادية، هذا إلى جانب إمكانية التعرف على الوزن النسبي لقطاعات الإنتاج المحلية المختلفة في هيكل الاقتصاد الوطني وما تعكسه من قدرة الجهاز الإنتاجي للوفاء باحتياجات الدولة من سلع وخدمات¹.

ثالثاً: منهج القيد في ميزان المدفوعات.

إن الصورة التي لدينا عن ميزان المدفوعات لا يمكن أن تكتمل إلا إذا تعمقنا بعض الشيء في طبيعة هذا الميزان، باعتباره حساباً من الحسابات، أي باعتباره بياناً يسجل عمليات تمثل دخول أو خروج قيم معينة من ذمة المقيمين إلى غير المقيمين. فالعمليات الاقتصادية هي عبارة عن عمليات تبادلية لها وجهان: وجه خروج قيمة ووجه دخول قيمة، أداء ومقابل أداء. لذلك يقوم ميزان المدفوعات في حقيقته من الناحية المنطقية على مبدأ "القيد المزدوج"، أي قيد كل عملية من العمليات الاقتصادية، لا بد أن تظهر به مرتين: مرة في جانب الأصول (أي الجانب الدائن) باعتبارها خروجاً لقيمة تؤدي إلى زيادة متحصلات الدولة من قبل الخارج، ومرة في جانب الخصوم (أي الجانب المدين) أي باعتبارها دخولاً لقيمة تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج.

¹ زينب حسن عوض الله، "الاقتصاد الدولي- نظرة عامة على بعض القضايا-"، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998. ص: 101.

ولتجنب ما قد يكون هنالك من لبس في هذا الخصوص فينبغي تذكّر القاعدة التالية:
كل معاملة اقتصادية يترتب عليها زيادة دائنية الدولة قبل الخارج (أو نقص مديونيتها للخارج) تدرج في جانب الأصول من ميزان المدفوعات، وعلى العكس كل معاملة يترتب عليها زيادة مديونية الدولة للخارج (أو نقص دائيتها قبل الخارج) تدرج في جانب الخصوم من الميزان، ويصدق هذا على جميع المعاملات، سواء كانت تتضمن انتقال السلع أو انتقال رؤوس الأموال وبصرف النظر في نفس الوقت عن نوع العملة التي يتم بها سداد الحقوق أو الالتزامات. وهكذا فيما يتعلق بكل معاملة من المعاملات الاقتصادية التي تظهر بالميزان، تسجل قيمتها مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين، الأمر الذي يتضح منه مباشرة حتمية التعادل في ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية¹.

المبحث الثاني: أقسام ميزان المدفوعات.

إن الدول ترتبط ببعضها البعض في كل فترة، بعدد من العمليات الاقتصادية المتنوعة والمتشعبة، التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، فتصبح مجبرة على تسجيل هذه العمليات بشكل منظم ومحكم في مختلف أقسام مستقلة، يضم كل منها نوعاً متميزاً من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المتقاربة في أهدافها، لهذا يجري تبويب هاته المعاملات وفق بنود تدعى أقسام ميزان المدفوعات. ومن هذا المنطلق فنظرتنا إلى ميزان المدفوعات تكون من جانبين:

– النظرة الرأسية لميزان المدفوعات، التي تُبين أنه ينقسم إلى عمودين يدل أحدهما (وهو الواقع في الجانب الأيمن)، على الجانب الدائن (crédit) الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، تساهم بجلب متحصلات للاقتصاد الوطني محل الدراسة، ويستوي في هذا الخصوص جميع المعاملات التي تؤدي إلى زيادة دائنية الاقتصاد الوطني أو إنقاص مديونيته.

في حين يدل الجانب الآخر (الجانب الأيسر) على الجانب المدين (débit) وهو جانب المدفوعات أو جانب الخصوم الذي يضم كافة المعاملات التي يلتزم البلد من ورائها القيام بمدفوعات إلى العالم الخارجي، ويستوي أيضاً في هذا الجانب جميع المعاملات التي تؤدي إلى زيادة مديونية البلد أو إنقاص دائنيته.

أما النظرة الأفقية للميزان تُمدنا بالمسح التفصيلي لهذا الميزان بالشكل التالي:

¹ محمود يونس، "أساسيات التجارة الخارجية"، الدار الجامعية، الطبعة 1993. ص: 128.

أولاً: ميزان العمليات الجارية (أو حساب العمليات الجارية).

وهو ذلك الحساب الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة، التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، وترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. وبدوره يضم ثلاثة حسابات فرعية وهي¹:

1- ميزان العمليات المنظورة (الحساب التجاري السلعي):

ويضم هذا الحساب كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تُرى وتُعد عند مرورها بالحدود الجمركية للدولة، ومن المتعارف عليه دولياً عند تقييم الصادرات أنه يتبع نظام " FOB"، أما عن تقييم الواردات يتبع نظام " CIF"²، كما أننا نجد ضمن هذا الحساب بُند التفاوض الدولي الذي يضم العمليات المتعلقة بشراء السلع في الخارج، وكذا عمليات بيع سلع محلية للأجانب دون أن تُغادر هذه السلع التراب الوطني (أي لا تمر على مصلحة الجمارك)، وعموماً فإن السلع التي هي محل العمليات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، والتي لا تغادر ولا تدخل التراب الوطني حسب الحالة تسجل في هذا البند.

2- ميزان العمليات غير المنظورة (الحساب التجاري الخدمي):

ويضم كافة البنود المتعلقة بالخدمات المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين كخدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات الحكومية والخدمات المتنوعة، إضافة إلى دخل الاستثمارات الذي يمثل خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج. إن الجمع بين ميزان العمليات المنظورة وغير المنظورة يطلق عليه بميزان أو حساب العمليات الجارية بالمعنى الضيق.

3- ميزان أو حساب التحويلات من جانب واحد:

ويضم كافة المبادلات التي تتم بين الدولة والخارج دون مقابل، فهي عمليات غير تبادلية أي تكون من جانب واحد ولا يترتب عنها حق أو دين، ويشمل هذا الحساب بندين، الأول يتعلق بالهبات والتعويضات الخاصة والثاني يتعلق بالهبات والتعويضات العامة، فالخاصة نجد فيها تحويلات الأفراد (بما فيها تحويلات المهاجرين إلى بلادهم الأصلية) والمنظمات، النقدية منها والعينية.

¹ Claude dufloux et michel karlin, " la balance de paiements ", édition Economica, paris 1994. pp:41-66.

² يجري تقييم الصادرات حسب منظور صندوق النقد الدولي بـ: FOB: أي قيمة السلعة على المركب قبل أن يضاف إليها نفقات النقل، التأمين، الشحن من ميناء التصدير. أما الواردات تحدد قيمتها حسب CIF: أي قيمة السلعة مضافاً إليها التأمين، الشحن، نفقات النقل.

والعامة تندرج فيها كل التعويضات التي يعتبرها صندوق النقد الدولي إجبارية، وكذا الهدايا على أنواعها¹.

تتصف المعاملات الاقتصادية المدرجة في ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع (ميزان العمليات الجارية بالمعنى الضيق + ميزان التحويلات من جانب واحد) بمجموعة الخصائص التالية²:

تترتبط جميع هذه المعاملات بالإنتاج والدخل خلال الفترة الزمنية محل الدراسة؛
تتصف بالدورية أو التكرار من عام إلى آخر وبالتالي فإنه يعول عليها بشكل كبير في عملية التحليل؛

أنها تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات، فهي إما تهدف إلى تحقيق ربح كما هو الحال في كافة المعاملات المدرجة في ميزان التجارة المنظورة وغير منظورة، أو تتم نتيجة لوجود تفاوت في مستويات الدخل بين الدول الغنية والدول الفقيرة كما هو الحال في ميزان التحويلات من جانب واحد. لذلك فإن بنود ميزان العمليات الجارية تُدرج ضمن طائفة المعاملات الاقتصادية المستقلة.

ثانياً: ميزان أو حساب رأس المال.

ويضم هذا الأخير بدوره كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ولكنها لا ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة محل الدراسة وإنما ترتبط بالإنتاج والدخل في فترة سابقة أو لاحقة، ويُجزأ هذا الحساب إلى موازين فرعية أكثر تفصيلاً:

1- حساب أو ميزان رأس المال قصير الأجل:

وتشمل رؤوس الأموال المحولة إلى - أو القادمة من الخارج بهدف استثمارها لفترة زمنية معينة تقل عن سنة، ويشمل هذا الحساب ثلاثة حسابات فرعية وهي³:

حركات رأس المال قصير الأجل للقطاع الخاص البنكي : ويضم القروض والتسبيقات عند الطلبات وكذا القروض الأخرى (غير التجارية) وتوظيف رؤوس الأموال في المدى القصير، وتتم عملية التسجيل هنا بالمبالغ الصافية.

¹ زينب حسن عوض الله، " الاقتصاد الدولي-نظرة عامة على بعض القضايا- "، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

² سامي عفيف حاتم، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم "، الكتاب الأول، مرجع سبق ذكره، ص: 371.

³ يوسف عبد الباقي، " دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية- دراسة حالة الجزائر- "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر 2001. ص ص: 25-26.

حركات رأس المال قصير الأجل للقطاع البنكي : ويشمل حقوق والتزامات القطاع البنكي مع غير المقيمين، فقد تكون للقطاع البنكي حقوقاً على غير المقيمين في حالة ما إذا منح هذا القطاع قرضاً لغير المقيمين أو كان لدى هذا القطاع حساباً في إحدى البنوك غير المقيمة وله أصول في هذا الحساب، والعكس فقد تكون له التزامات اتجاه الغير مقيمين في حالة ما إذا اقترض رؤوس أموال من غير المقيمين، أو إذا كان لغير المقيمين حساباً في إحدى بنوك هذا القطاع وقام بتمويله.

حركات رأس المال قصير الأجل للقطاع الرسمي: ويضم هذا الحساب بنديين أساسيين هما:

- الاحتياطات الرسمية والتي تمثل الأصول من العملات الصعبة والذهب النقدي المطلوب للأغراض نقدية؛
- الحقوق والالتزامات الرسمية الناتجة عن الاتفاقيات الدولية وتشكل مساهمات القطاع الرسمي في المنظمات الدولية واقتراضاته منها.

2- حساب أو ميزان رأس المال طويلة الأجل:

وتشمل رؤوس الأموال المحولة إلى - أو القادمة من الخارج بهدف استثمارها لفترة زمنية تزيد عن السنة¹، ويشمل أربعة فروع وهي:

أ - القروض التجارية: وهي نوعان.

- القروض التجارية عند التصدير: تمنح من المقيمين إلى غير المقيمين، والتي تنقسم بدورها إلى قروض المستثمرين وقروض الموردين، الأولى تُقدم من طرف البنوك المحلية لغير المقيمين من زبائن المصدرين المحليين، والثانية تقدم من طرف المصدرين مباشرة، بحيث كلها تمثل خروجاً لرأس المال.

- القروض التجارية عند الاستيراد: تمنح من غير المقيمين إلى المقيمين، وهي تمثل دخولاً لرأس المال.

ب - الاستثمارات المباشرة: وتتمثل أساساً في دخول وخروج رؤوس الأموال بغرض الاستثمار وتسجل بالمبالغ الأصلية دون دخل الاستثمارات².

ج - القروض الأخرى: ويتعلق الأمر بالقروض طويلة الأجل التي ليست لها صفة القروض التجارية، أي أنها لا تتعلق بعملية تصدير واستيراد، ونميز هنا بين قروض القطاع الخاص اللابنكي والقطاع

¹ محمود يونس، د. عبد المنعم مبارك، "أسس علم الاقتصاد"، الدار الجامعية، بيروت 1985. ص: 386.

² Tahar benmerzouka et mongi safra, "monnaie et finance internationale", édition l'harmattan, paris 1994. p:27.

الرسمي وتُسجل بالمبالغ الصافية، فلا يتم تسجيل إلا الرصيد الناتج عن الفرق بين القروض الجديدة والتسديدات.

د - استثمارات الحافظة: ويندرج ضمنها كل دخول وخروج لرؤوس الأموال بغرض التوظيف، كالعلاقات التي تتم على الصرف، معدلات الفائدة والأسهم بغرض الحصول على (أو دفع) فوائد.

3- حساب التعديلات:

إن التسجيلات في الجانب الدائن والمدين قد لا تكون متماثلة نظراً لكون مصادر المعلومات المعتمد عليها تختلف وتعدد، ولهذا قد يحدث وأن يكون مجموع المبالغ الدائنة لا يساوي مجموع المبالغ المدينة، والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب التعديلات كي يصبح ميزان المدفوعات متزناً حسابياً، كما يعرف هذا الميزان أيضاً بحساب " السهو والخطأ ". إضافة إلى كل هذه الحسابات التي يضمها ميزان المدفوعات، يمكن تقسيمه إلى موازين فرعية على النحو الآتي¹:

الميزان التجاري: ويتمثل في حساب السلع؛

ميزان العمليات الجارية: ويضم الميزان التجاري مضافاً إليه حساب الخدمات والمداهيل والتحويلات الأحادية؛

الميزان الأساسي أو القاعدي: ويضم ميزان العمليات الجارية، وحساب حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، إذا كان رصيد هذا الميزان سالباً، فهذا يعني أن إقتصاد الدولة بحاجة إلى تمويل قصير الأجل؛

الميزان الإجمالي أو ميزان التدفقات الغير نقدية: وهو عبارة عن الميزان الأساسي مضافاً إليه حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل الغير نقدية (وهي خاصة بالقطاع اللابنكي)، وكذا حساب التعديلات؛

ميزان الوضعية النقدية الخارجية: وهو الذي يسمح بأن يكون ميزان المدفوعات متزناً، وذلك بفضل التدفقات النقدية المتمثلة في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاعيين البنكي والرسمي.

وبنفس الطريقة يمكن تحديد خصائص المعاملات الاقتصادية المدرجة في ميزان أو حساب رأس المال بمعناه الواسع على الوجه التالي²:

¹ عبد الرحمن أحمد يسري، "مقدمة في الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية بيروت 1974. ص: 210-211.

² سامي عفيف حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الكتاب الأول، مرجع سبق ذكره، ص: 374.

جميع هذه المعاملات لا ترتبط بالانتاج والدخل خلال الفترة محل الدراسة، وإنما ترتبط بما إما في فترة سابقة أو فترات لاحقة؛

تتصف بنود ميزان رأس المال طويل الأجل بالصفة الدورية والتكرار، وبالتالي يعول عليها من عام إلى آخر. أما بنود ميزان رأس المال قصير الأجل أو ميزان الذهب والاحتياطي من الصرف الأجنبي، فلا تتصف بالدورية أو التكرار ولا يعول عليها من سنة إلى أخرى، ذلك أنها بنود تابعة أو تعويضية تتحرك بصفة رئيسية لتحقيق قضية التكافؤ الحسابي لميزان المدفوعات، وبالتالي فهي بنود موازنة حسابية في المقام الأول؛

تتحرك بعض بنود ميزان رأس المال نتيجة لوجود تفاوت في مستويات أسعار الفائدة العالمية كما هو الحال في تحركات جانب من رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بغرض المضاربة في أسواق الصرف الأجنبي، أو بهدف تحقيق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات، كما هو مألوف بالنسبة للجانب الأكبر من تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وكافة بنود ميزان الذهب والاحتياطي من الصرف الأجنبي أو نتيجة لهروب رؤوس الأموال من أوضاع عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ومخاطر الحروب... الخ.

مع العلم أن هذا التقسيم يخضع إلى ما تم تعديله في سبتمبر من سنة 1993، من قبل صندوق النقد الدولي، أما فيما يخص الفرق الموجود بين هذا التعديل والتغييرات المالية تكمن فقط في التسميات من دون وجود اختلاف في المضمون، بحيث أن دليل ميزان المدفوعات الأخير الذي أعده صندوق النقد الدولي تم تغيير عنوان حساب رأس المال بحساب رأس المال والتمويل¹.

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات.

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق تفقد وضعية عناصر ميزان مدفوعاتها، وهذا بفضل مؤشرات اقتصادية تستخرج أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية التي رأينها سابقاً.

1 - علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (X + M) \dots \dots \dots 1$$

حيث:

Y : الإنتاج من السلع مقيماً بالنتائج الداخلي الخام (PIB) بسعر السوق في فترة معينة؛

¹ ماهندار س. جيل و جاك بام، " دليل ميزان المدفوعات الذي أصدره صندوق النقد الدولي تعديله ليلائم الأوضاع الجديدة "، مجلة التمويل والتنمية - مارس 1994، ص: 31.

C : الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي؛

I : الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي؛

X : الصادرات من السلع؛

M : الواردات من السلع.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج مايلي:

$$2. \dots\dots\dots Y - (C + I) = X - M$$

حيث:

$C + I$: يمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ (EL) ¹ ومرو:

$$3. \dots\dots\dots Y - EL = X - M$$

$Y - EL$: يمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

$X - M$: يمثل رصيد الميزان التجاري.

فإذا حقق البلد في الناتج الداخلي $(Y - EL) > 0$ ، فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحال $(X - M) > 0$.

أما إذا كان هناك عجز في تغطية الاستخدامات الداخلية $(Y - EL) < 0$ ، فإن البلد يلجأ إلى الاستيراد مما يفسر الرصيد السلبي للميزان التجاري وفي هذه الحالة $(X - M) < 0$.

2 - معدل التغطية (TC)²:

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع .

$$4. \dots\dots\dots TC = \left(\frac{X}{M} \times 100 \right)$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المائة (100)، فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته.

3 - معدل التبعية (TD)³:

وهو عبارة عن نسبة الواردات (M) من السلع إلى الناتج الداخلي الخام PIB .

$$5. \dots\dots\dots TD = (M / PIB) \times 100$$

¹ Tahar benmerzouka et mongi safra, " monnaie et finance internationale ", op-cit, p:33.

² TC : taux de couverture.

³ TD : taux de dépendance.

وكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير كلما كان هذا جيد، معناه أن هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج.

4 - معدل القدرة على التصدير (TE)¹:

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (X) إلى الناتج الداخلي الخام PIB.

$$6. \dots \dots \dots TE = (X / PIB) \times 100$$

وكلما كان هذا المعدل كبيراً فإن ذلك يدل على أن للبلد له قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

5 - معدل القدرة على سداد الواردات (CPM)²:

هذا المعدل يُقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال، ومن المستحسن أن لا يقل عن تسعين (90 يوماً) أي (3 أشهر)، وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M).

$$7. \dots \dots \dots; \text{Par JOUR CPM} = (RC / M) \times 360$$

6 - العلاقة بين العجز في الميزان الجاري والناتج الداخلي الخام:

يمكن قياس العلاقة بين رصيد العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية:

$$8. \dots \dots \dots \frac{BOC}{PIB} \times 100$$

حيث أن BOC : يمثل رصيد ميزان العمليات الجارية.

وعموماً إذا كان هذا المعدل يعادل (5%) فهو يعتبر عادياً حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز (5%) فإن الوضعية الاقتصادية للبلد حرجة نوعاً ما، حيث أن احتياطات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

المبحث الثالث: توازن واختلال ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائماً متوازناً، نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية من العمليات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين، إن هذا التعادل ليس من شأنه إظهار أي شيء خاص بمركز الدولة في الاقتصاد العالمي، هذا ما يتحتم علينا البحث عن الحسابات التي تفسر لنا الوضعية التوازنية للميزان من الناحية الاقتصادية، من دون الاهتمام

¹ TE : taux d'effort d'exportation.

² CPM : la capacité à payé les importations.

بشكل كبير بالتوازن المحاسبي. كما نجد الكثير من موازين اقتصاديات الدول تعيش وضعية الاختلال كل على حسب درجته والأسباب المؤدية لذلك.

أولاً: التوازن الحسابي والاقتصادي لميزان المدفوعات.

إن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يتم وفق قاعدة القيد المزدوج، أي على قيد كل عملية من العمليات التي تظهر به مرتين: مرة في جانب الأصول (أي الجانب الدائن) باعتبارها خروجاً لقيمة تؤدي إلى زيادة متحصلات الدولة من الخارج، ومرة في جانب الخصوم (أي الجانب المدين) باعتبارها دخولاً لقيمة تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج، والتي تؤدي إلى حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات، إلا أن الواقع العملي يُظهر صعوبة تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتم بين الدولة محل الدراسة والعالم الخارجي. لذلك من المؤلف ألا يتطابق الجانب الدائن تماماً مع الجانب المدين، غير أن هذا الوضع يُعتبر مشكلة إحصائية في المقام الأول نظراً لعدم تمكن أجهزة الإحصاء من حصر كافة المعاملات الاقتصادية التي تدور مع العالم الخارجي، ولذا يتم التغلب على هذه المشكلة عن طريق إفراد بند مستقل يطلق عليه اسم "حساب السهو والخطأ"، وهذا كله من أجل ضمان التوازن الحسابي الدائم بين القيمة الكلية للجانب الدائن والقيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات.

يبين لنا التوازن الحسابي لميزان المدفوعات، إيرادات الدولة من الصرف الأجنبي متكافئاً بحكم طبيعة الأشياء مع مدفوعاتها من الصرف الأجنبي خلال أية فترة من الزمن، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يتردد بين الحين والآخر عن وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، وللإجابة على هذا التساؤل يقتضي الأمر التسوية، إلى أن التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات ينصرف إلى تعادل كل بنود الأصول والخصوم بعد إضافة بند السهو والخطأ. وهذه النتيجة منطقية في ظل القواعد المتعارف عليها في ظل نظرية القيد المزدوج، أما التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات فهو لا يغطي كافة بنود الأصول والخصوم كما هو الحال في ظل مفهوم التوازن الحسابي، وإنما ينصب على بنود معينة ذات طبيعة خاصة، وتعبير متكافئ بأي كيفية يتم تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه. ولتحقيق هذا الغرض تنقسم بنود ميزان المدفوعات أفقياً إلى قسمين.

معاملات اقتصادية فوق الخط (العمليات التلقائية أو المستقلة).

معاملات اقتصادية تحت الخط (العمليات الموازنة أو التسوية).

■ **العمليات التلقائية أو المستقلة** : وتسمى كذلك بالمعاملات الاقتصادية فوق الخط، وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس من ظهور عجز أو فائض في الميزان¹، وأساساً تظهر نتيجة الاختلال في مستويات الإنتاج، المداخيل والاستهلاك بين الدول، وتتمثل في العمليات الجارية وحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، إضافة إلى حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل والتي تمت بغرض المضاربة، أو تحقيق إيراد أو بدفع الحيطه والحذر، ويستثنى منها الهبات والقروض طويلة الأجل التي تمنح لأجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إذ لا يمكن اعتبارها عمليات تلقائية.

■ **عمليات الموازنة أو التسوية**: وتعرف كذلك بالمعاملات الاقتصادية تحت الخط أو الوفاية، وتظهر عند ظهور فائض أو عجز في ميزان العمليات التلقائية أو المستقلة بقصد الموازنة، وتتمثل في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض وتغير في طبيعة الأرصد الأجنبي، وفي حركة الذهب لأغراض نقدية، ويضاف إليها كذلك الهبات والقروض طويلة الأجل التي تمنح لأجل تحقيق التوازن، ويستثنى منها حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تمت بقصد المضاربة كما أشرنا سابقاً².

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصادياً، عندما نركز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة، أي إذا كان جانبها الدائن والمدين متساويين يعتبر في هذه الحالة متوازناً، أما إذا زاد الجانب الدائن أو المدين على الآخر اعتبر ميزان المدفوعات مختلاً، وللاختلال صورتان هما: **الفائض**: وذلك عندما يزيد الجانب الدائن لهذه العمليات عن الجانب المدين، ويوصف ميزان المدفوعات حينها بأنه موجب في صالح الدولة .

العجز: وذلك عندما يزيد الجانب المدين لهذه العمليات عن الجانب الدائن، ويوصف ميزان المدفوعات حينها بأنه سلب في غير صالح الدولة.

لذا يُلجأ عادة إلى تقسيم بنود ميزان المدفوعات وفقاً لعناصره التي يمكن اتخاذها كأداة لقياس حالة التوازن الاقتصادي أو عدمه إلى قسمين:

عمليات اقتصادية فوق الخط (عمليات مستقلة): حيث يُنظر إليها كمصدر الخلل في ميزان المدفوعات وهذا بالطبع في حالتي الفائض أو العجز؛

عمليات اقتصادية تحت الخط (عمليات مشتقة): حيث يُنظر إليها كمجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية لمعالجة الخلل وهذا بناءً على العمليات الاقتصادية فوق الخط.

¹ محمد راتول، " سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي - التجربة الجزائرية -"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم

الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر 1999-2000. ص: 21.

² زينب حسن عوض الله، " الاقتصاد الدولي - نظرة عامة على بعض القضايا -"، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن التوازن الاقتصادي للميزان هي الحالة التي تنعدم فيها قيم بنود التسوية، ومن جهة أخرى يشترط أن لا يكون هذا التوازن قد تحقق عن طريق الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، أو تحقق عن طريق اختلال داخلي بإتباع سياسة انكماشية في الداخل تؤدي إلى تدني مستوى معيشة المجتمع وانتشار البطالة وانخفاض الدخل انخفاضاً كبيراً، ولا أن يكون هذا التوازن في ميزان المدفوعات قد تحقق عن طريق تخفيض مستمر في قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعمالات الأجنبية¹.

من هنا يتضح لنا الأهمية الكبرى للطريقة المتبعة في تحديد المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط أو أسفله، إذ يتوقف في ضوء هذا التحديد معرفة التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات أيضاً، وفي حقيقة الأمر فإنه لا يوجد معيار واحد موضع اتفاق الذي يمكن الاعتماد عليه في تحديد المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط وتلك الواقعة أسفله، بل على العكس من ذلك توجد عدة معايير مختلفة في مضمونها. ويتجسد هذا الاختلاف في تحديد البنود الأساسية وبنود الموازنة، ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن الاستفسارات الدائرة حول مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات تجد لها إجابات متفاوتة في دول العالم المختلفة. وننتقل فيما يلي إلى مختلف هذه الطرق.

ثانياً: معايير تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات.

تختلف طرق حساب رصيد الميزان حسب اختلاف وجهات النظر في تحديد البنود الأساسية وبنود التسوية².

1- الميزان الصافي للسيولة والميزان الشامل: في حقيقة الأمر أنه توجد معايير لتقسيم هاته العمليات (فوق وتحت الخط)، ومن ثم كل مقياس يعمل على تقدير حالة التوازن والاختلال في الميزان.

أ طريقة الميزان الصافي للسيولة: يُعد هذا المعيار من أقدم الطرق لقياس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، ويأخذ هذا المعيار في الحسبان العمليات الواقعة فوق الخط التي تتمثل في البنود التالية:

المصادر والواردات المنظورة وغير المنظورة؛

التحويلات من جانب واحد؛

كافة حركات رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل.

أما عن المعاملات الواقعة تحت الخط فتتمثل في الاحتياطات المركزية من الذهب والصراف

الأجنبي.

¹ عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية. ص: 314.

² سامي عفيف حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الكتاب الأول، مرجع سبق ذكره، ص: 374.

طبقاً لهذا التقسيم، نقول أن ميزان المدفوعات الدولية يكون في حالة فائض، عندما تزداد الاحتياطات المركزية من الذهب والصراف الأجنبي، وهذا لا يحدث إلا إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة في كل من الميزان التجاري، وميزان التحويلات من جانب واحد، وميزان رأس المال طويلة وقصيرة الأجل، أكبر من المعاملات المدينة.

ب طريقة الميزان الشامل للسيولة: الفرق بين طريقة الميزان الصافي والميزان الشامل للسيولة هو أن

الطريقة الثانية، تأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية من الذهب والعملات الأجنبية، وتعتبرها من بنود الموازنة لكونها تشكل احتياطاً إضافياً لإحتياطي البنك المركزي من وسائل الدفع الخارجي، فهذه الطريقة إذن تأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات الكلية (الشاملة) للدولة أو ما يصطلح عليه بالسيولة الشاملة. وعليه تُلخص بنود المعاملات الاقتصادية المستقلة وبنود الموازنة في ما يلي:

المصادر والواردات المنظورة وغير المنظورة؛

حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية؛

حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

أما عن المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط، والتي يتكون منها الميزان الشامل للسيولة هي:

إحتياطي المركزي من الذهب والصراف الأجنبي؛

إحتياطات من الذهب والصراف الأجنبي المتوفرة لدى البنوك التجارية.

من هنا يحدث التوازن في الميزان الشامل إذا كان مجموع أو حاصل ما فوق الخط يساوي أو

يعادل مجموع العمليات تحت الخط، أما حالة الفائض أو العجز هو كون إحدى جانبي طرفي

المساواة أقل أو أكثر من الآخر. وبصفة عامة إن دليل هذا المعيار يكتسب الأهمية الخاصة طالما

كانت احتياطات الذهب والصراف الأجنبي، خاضعة لرقابة البنك المركزي من خلال أدوات

السياسة النقدية، وفي الأخير تبقى تلك الطرق سابقة الذكر تخص بالدرجة الأولى الأنظمة النقدية

التقليدية، إلا أنه يوجد فيه طرق أخرى أستحدثت تماشياً مع التطورات النقدية المعاصرة وهي:

2- الميزان الأساسي وميزان العمليات المستقلة: إن للتطورات النقدية متغيرات هامة على مستوى

الأحداث الاقتصادية، لذا ينبغي البحث عن وسائل وطرق تواكب هاته التطورات، ومن بينها:

أ **طريقة الميزان الأساسي**: يُعرف الميزان الأساسي، بأنه المجموع الجبري لصافي أرصدة الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل¹. ويعتمد هذا الأسلوب على التفرقة بين نوعين من المعاملات الاقتصادية: الأولى التي لها صفة الدورية والتكرار، والثانية لا تتمتع بالصفتين. وعليه فإن المعاملات التي تمتاز بصفة الدورية والتكرار التي تعتبر بمثابة معاملات تقع فوق الخط هي:

الميزان التجاري؛

التحويلات من جانب واحد؛

حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

أما الشق الثاني من العمليات التي لا تمتاز بصفة الدورية والتكرار والتي تعتبر عمليات واقعة تحت الخط هي:

حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل؛

-الاحتياطات المركزية من الذهب والصراف الأجنبي.

من هنا فإن:

رصيد الميزان الأساسي = رصيد الميزان التجاري + رصيد التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل.

ب **طريقة ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة**: وهي طريقة اقترحها صندوق النقد الدولي سنة 1949. ويقصد بالعمليات المستقلة أو الذاتية بأنها تلك العمليات الخاصة والعامّة التي تتم بصرف النظر عن حالة ميزان المدفوعات، أي دون العمل على توجيه ميزان المدفوعات في اتجاه معين، وترجع أسباب إتمام هذه المعاملات إلى اختلاف مستويات الأسعار والدخول وأسعار الفائدة بين الدول.

وتشمل هذه المعاملات المستقلة أو الذاتية (فوق الخط) على البنود الآتية:

الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة؛

التحويلات من جانب واحد؛

حركات رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل، نظراً لأنها تتم سعياً للاستفادة من الاختلافات الدولية لأسعار الفائدة، أو بهدف تحقيق ربح من خلال الدخول في شركات ومشروعات مشتركة أو ملكية كاملة للمشاريع في الخارج؛

¹ دومينيك سالفادور، "الاقتصاد الدولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993. ص: 126.

رؤوس الأموال التي تتحرك بهدف المضاربة أو هرباً من عدم الاستقرار للأوضاع الاقتصادية والسياسية في الداخل، فهي إذاً لا تتم من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات. وبالتالي فإن رصيد ميزان العمليات المستقلة يكون كالتالي:

رصيد ميزان العمليات المستقلة = رصيد الميزان التجاري + التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل المستقلة.

أما عن المعاملات الاقتصادية التابعة (بنود التسوية أو تحت الخط) فهي تشمل:

+ احتياطات الذهب والصراف الأجنبي؛

- التدفقات الداخلة والخارجة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التابعة وليس المستقلة.

والخلاصة من كل ما سبق، أنه لا يوجد أسلوب متفق عليه للمعاملات الواجب تدوينها فوق الخط، والمعاملات الواجب تدوينها تحت الخط. فهي عملية معقدة نسبياً يكتنفها الغموض عند محاولة التفرقة بين العمليات المستقلة والموازنة، فعلى سبيل المثال إذا اقترضت دولة ما من الخارج، فقد يكون المبلغ موجهاً لتسديد العجز في ميزانية الدولة (عملية مستقلة)، وقد يكون الغرض منها زيادة الاحتياطي المركزي من الذهب والعملات الأجنبية (عملية تابعة) أو من أجل تحقيق كلا الهدفين¹.

انتهت الطرق الأربعة إلى نتيجة مفادها أن رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة، المعادل للصفر دلالة على أن ميزان المدفوعات متوازناً اقتصادياً، غير أن هذه النتيجة تعرضت للهجوم من جانب عدد من الاقتصاديين في مقدمتهم " ماخلوب وشنايدر"، على أساس أن تفسير اصطلاح التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لم يخرج عن دائرة المفاهيم الحسابية أو بتعبير متكافئ فإن شرط التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات تُرجم في النهاية إلى معادلة حسابية مفادها أن التوازن الاقتصادي يتحقق عندما يصبح رصيد ميزان المعاملات المستقلة مساوياً للصفر.

كما يقترح هؤلاء الكتاب كبديل للمعايير الأربعة السابقة ضرورة ربط التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، بمفاهيم قوى السوق ممثلة في قوى الطلب على الصراف الأجنبي وعرض الصراف الأجنبي، ومن هنا يمكن القول أن ميزان المدفوعات يتوازن اقتصادياً حينما يتطابق عرض الصراف الأجنبي والطلب على الصراف الأجنبي خلال الفترة محل الدراسة. وهذا هو شرط التوازن السوقي لميزان المدفوعات ويمكن التعبير عن هذا الشرط بصورة أكثر تفصيلاً على الوجه التالي:

¹ دومينيك سلفادور، "ملخصات شوم في الاقتصاد الدولي"، دار ماكجروهيل للنشر 1984. ص: 147.

قيمة الصادرات + قيمة واردات رؤوس الأموال + قيمة التحويلات من الخارج (مصادر عرض الصرف الأجنبي)
 = قيمة الواردات + قيمة صادرات رؤوس الأموال + قيمة التحويلات إلى الخارج (مصادر الطلب على الصرف
 الأجنبي).

ثالثا: أنواع و أسباب اختلال موازين المدفوعات.

تتوقف خطورة اختلال موازين المدفوعات على نوع العجز الحاصل فيه وعلى أسبابه، حسب البنود الرئيسية. وفي الحقيقة هناك نوعين أساسيين من الاختلال في ميزان المدفوعات هما:
 +الاختلال المؤقت.

+الاختلال الدائم أو الأساسي.

1- الاختلال المؤقت: وهو الذي يحدث نتيجة حدوث بعض المتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، أي التي تحدث خلال السنة، وقد لا تتكرر في السنة الموالية أو فيما يليها من السنوات الأخرى¹. وفي هذا الخصوص لقد جرت العادة على التفرقة بين الأنواع التالية من الاختلالات والتي تندرج ضمن الاختلال المؤقت وهي:

أ -الاختلال العارض أو الطبيعي: وهو الاختلال غير المتوقع الذي يحدث في ميزان مدفوعات الدولة في سنة معينة، وهو اختلال سرعان ما يتلاشى بزوال الأسباب التي أفضت إلى حدوثه، دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الجهاز الاقتصادي للدولة أو في سياستها الاقتصادية². ويحدث نتيجة لتوافر أحد أو بعض العوامل التالية: حدوث كوارث طبيعية، تقلبات الطقس، حدوث أزمة سياسية غير متوقعة، حدوث نزاعات مسلحة وحروب، التغيرات المفاجئة في أسعار المواد المصدرة و المستوردة، التغير في أسعار الصرف. وإذا كانت العوامل الأربعة الأولى لها أثر في اتجاه عجز ميزان المدفوعات، فإن العاملين الأخيرين لهما أثر في اتجاه العجز، كما يمكن أن يكون لهما أيضا أثر في اتجاه الفائض، فالإرتفاع المفاجئ في أسعار المواد الأساسية التي تُصدرها الدولة، له أثر على الميزان في اتجاه الفائض، كما يمكن أن يكون لإرتفاع معدلات الصرف نفس الأثر على الميزان. ونشير في الأخير أن الاختلال الناتج عن هذه العوامل، لا يلبث أن يزول بمجرد زوال هذه العوامل، وهو ما جعلنا نسمي هذا النوع من الاختلال بالاختلال العارض.

¹ عبد الرحمن يسري أحمد، "الاقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000. ص: 216.

² نعمان سعيدي، "سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي - دراسة حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر سنة 1998/1999. ص: 53.

ب - الاختلال الموسمي: وهو نوع من الاختلال يصيب الميزان خلال موسم معين من السنة، وهو بالتالي يدوم لفترة أقل من السنة، ويظهر فيما يسمى بميزان المدفوعات السوقي. ويحدث هذا النوع من الاختلال بالنسبة للدول التي تعتمد في صادراتها على منتجات موسمية (كالمنتجات الفلاحية)، حيث تزيد الصادرات خلال موسم الحني، أو المنتجات التي يزيد استخدامها في موسم معين كالحروقات التي تزيد وارداتها خلال موسم الشتاء، غير أن هذا النوع من الاختلال لا معنى له، لكونه يحدث في فترة جزئية من السنة بينما ميزان المدفوعات يُعد في نهاية كل سنة¹. وبالتالي يمكن للعجز أو الفائض الذي يحدث خلال تلك الفترة من السنة أن يُعوض في فترات لاحقة منها.

ج - الاختلال الدوري: وهو اختلال مرتبط بما يسمى بالدورة الاقتصادية، والدورة الاقتصادية إختصاراً هي فترة طويلة نسبياً يتراوح فيها الاقتصاد بين الرواج والكساد، بحيث تحصل فترة الرواج لمدة طويلة، ثم تليها فترة أخرى مماثلة تقريباً أين يسود فيها الكساد. وميزان المدفوعات يتبع بطبيعة الحال هذه الدورة فتزيد الواردات بشكل كبير في فترة الرواج وتقل الواردات أثناء فترة الكساد، وينتج عن هذا التقلب في الميزان ما يسمى بالاختلال الدوري².

د - الاختلال المتصل بالأسعار: قد يرجع اختلال ميزان المدفوعات في بعض الدول، إلى العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية، وتتوقف تلك العلاقة على قيمة عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي بالنسبة للعملات الأخرى، وعلى مستوى الأسعار في الدول الأخرى.

2- الاختلال الدائم أو الأساسي: فهو ذلك الاختلال الذي يستمر طوال سنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة دائمة.

ويرجع هذا الاختلال أساساً إلى محاولة هذه الدول زيادة معدلات النمو الاقتصادي، الشيء الذي يتطلب لها معدات وآلات ومواد أجنبية أخرى، في الوقت الذي لا تتمكن فيه الصادرات التقليدية من جلب النقد الأجنبي لتمويل هذه المتطلبات، وهذا ما ينجر عنه ما يسمى بالاختلال الهيكلي. فهو عجز ينتج بسبب الاختلال في هياكل الإنتاج والتوظيف للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أنه يستمر لفترة طويلة مما يستدعي تسميته بالاختلال المزمّن أو الدائم، ويتضمن هذا النوع من العجز " نقصاً مستمراً في أصول الدولة قصيرة الأجل، وزيادة مستمرة في خصومها " ³. أي إذا ما واجه البلد استنزافاً خطيراً في احتياطياته الخارجية فهذا يكون شاهداً على وجود "اختلال أساسي"

¹ العيدي خليفة، " تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2000) "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001/2002، ص:23.

² ابراهيم محمد الفار، " سعر الصرف بين النظرية والتطبيق "، دار النهضة العربية، القاهرة 1992. ص:91.

³ د.صبيح تادرس قريصة، د.مدحت محمد العقاد، " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية "، دار النهضة العربية، ص: 331.

في ميزان المدفوعات. وعليه فإن الشرط الكافي لوجود اختلال أساسي في ميزان المدفوعات هو حدوث عجز في الميزان يُهدد استنفاد احتياطات الصرف الخارجية للبلد¹. وعلى العموم فإن اختلال الدائم هو اختلال جوهري يتسم بديمومة أسبابه، والمتمثلة في عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، تغير هيكل العرض والطلب الخارجيين على السلع والخدمات، الظروف الاقتصادية الغير ملائمة والدائمة، الصدمات الخارجية... الخ. كما يرجع كذلك إلى ميل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية نتيجة بطء نمو صادراتها من السلع الأولية وإحلال المنتجات الاصطناعية محل المواد الأولية، وإلى الأزمات المتكررة في الدول المتقدمة وانعكاساتها السيئة على اقتصاديات الدول النامية²، إذن أسباب العجز في الاختلال الأساسي هو وجود عوامل ذات طبيعة هيكلية، تؤثر على قدرة البلد على التصدير، أو على ميله للاستيراد أو في قدرته على جذب رؤوس الأموال، أو على سداد الالتزامات على نحو يجعله يعاني عجزاً مستمراً في ميزان المدفوعات، أما مصادر هذا الاختلال فتتمثل في:

ارتفاع المديونية الخارجية؛

تدهور العائد على توظيف رؤوس الأموال؛

تدهور الميزة النسبية للصادرات؛

محاكاة أنماط الاستهلاك السائد في الدول الأخرى الأكثر تقدماً؛

الضغوط التضخمية؛

ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي.... الخ.

المبحث الرابع: آليات وسياسات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات.

نظراً للاختلال الذي يعيشه ميزان المدفوعات لكثير من اقتصاديات الدول، استدعى هذا، التفكير في حلول لعلها تساهم في تسكين والحد من الخلل، كل حسب الأسباب والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد محل الدراسة، وتلخصت هذه الحلول في إيجاد آليات التسوية التلقائية لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات، والتي تستوجب عدم التدخل المباشر وغير المباشر من جانب الدولة. وبحكم تعرض الاقتصاد الوطني والعالمي لتقلبات عنيفة في ظل هذه الصيغ بدأ التفكير في إعداد وصياغة سياسات للتسوية الموجهة من جانب السلطات الاقتصادية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

¹ بوغزالة محمد بشير، "آثار برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي على تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1989-1998"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط 2001/2000، جامعة الجزائر. ص: 22.

² محمد خالد الحويدي، "الاقتصاد الدولي"، المطبعة الجديدة دمشق 1977. ص: 94.

أولاً: مفهوم التسوية ووسائل الدفع الخارجي.

1- مفهوم التسوية: من المشاكل الاقتصادية التي تواجه الكثير من الدول وخاصة النامية منها، هي كيفية إعادة التوازن إلى موازين مدفوعاتها. وإعادة التوازن تتطلب مجموعة من الإجراءات التي تؤدي إلى إحداث تغييرات على كثير من المتغيرات الاقتصادية التي من شأنها التأثير على الميزان في الاتجاه الذي ترغب فيه الدولة، ويتم إحداث ذلك في إطار برنامج شامل يتضمن داخله ما يسمى بالتسوية. وبهذا الخصوص يتم التفريق بين جانبيين من التسوية هما¹:

آليات التسوية التلقائية.

سياسات التسوية.

ونقصد بآليات التسوية التلقائية " مجموعة الآثار التي تترتب على وجود اختلال في الميزان، والتي يكون من شأنها الاتجاه بهذا الميزان نحو التوازن²، وهذا بشكل تلقائي دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بأي صورة من الصور".

أما عن سياسات التسوية فهي مجموعة الميكانيزمات التي تحدثها السلطات الاقتصادية في الدولة على أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية، بغية التأثير على عناصر ميزان المدفوعات المختل ودفعه في النهاية إلى إعادة التوازن.

2- وسائل الدفع الخارجي: إن الوضع العادي لميزان المدفوعات هو وضع الاختلال في حدود

المعقول، ويظهر هذا من خلال البنود الأساسية للميزان في كل سنة، مما يجعل بنود التسوية أو الموازنة تتدخل قصد التسوية الحسابية للميزان، إذ تتم عملية تدبر المتحصلات من مصادر أخرى باعتماد على وسيلة أو أكثر من الوسائل التالية³:

استخدام الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية المتراكمة للدولة من سنوات سابقة، بحيث تلجأ الدولة لبيع كمية من الذهب والعملات الأجنبية لغرض تغطية ذلك العجز، إذ يُعتبر ذلك دخلاً لرأس المال وبالتالي زيادة المتحصلات التي يمكن بواسطتها تسوية العجز؛
السحب من الأرصدة المودعة لدى الخارج، إذ يُعتبر ذلك دخلاً لرأس المال وزيادة المتحصلات لأجل تسوية العجز؛

السحب من حقوق الدولة لدى صندوق النقد الدولي (حقوق السحب الخاصة)؛

بيع الأسهم والسندات التي تمتلكها الدولة بالخارج؛

¹ سامي عفيف حاتم، " التجارة الخارجية بين النظر والتطبيق "، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

² جودة عبد الخالق، " الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ "، دار النهضة العربية مصر 1992. ص: 136.

³ د.علي حافظ منصور ود.أحمد الصفي، " النقود والبنوك والعلاقات الدولية "، دار الثقافة العربية، القاهرة 1995/1996. ص: 399.

تدبير قروض طويلة أو قصيرة الأجل من الخارج لأجل تسوية العجز. وعندما لا تكفي وسائل الدفع الخارجي هذه لتغطية المتحصلات، يصبح الميزان يعيش حالة العجز الهيكلي، فإنه يمكن للدولة اللجوء إلى أحد الخيارات التالية التي يطلق عليها اسم آليات التسوية التلقائية.

ثانياً: آليات التسوية التلقائية لميزان المدفوعات.

يقصد بآليات التسوية التلقائية مجموعة القوى المنبثقة عن تأثيرات العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، والتي تستطيع أن تعيد التوازن إلى هذا الميزان مرة أخرى، كل هذا بشرط عدم تدخل الدولة بأي صورة من الصور في طريق عملها، لتبقى حرة طليقة من أي قيد يعرقل انسيابها¹. وسوف نتطرق فيما يلي إلى آليات التسوية من خلال مجموعة من النظريات الأساسية نوردها مرتبة حسب تدرج الفكر الاقتصادي:

1- آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية: وهي آلية تجري في إطار ما يسمى بقاعدة أو نظام الذهب الذي كان سائداً في مرحلة المدرسة الكلاسيكية، والذي يتميز بما يلي:

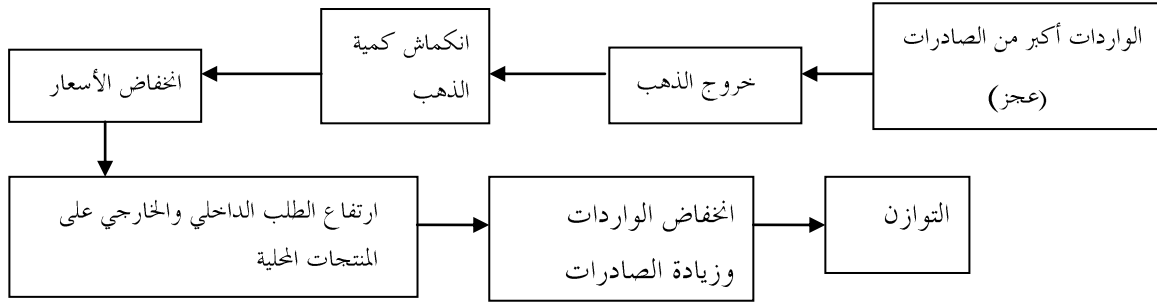
- وجود نسبة ثابتة بين وحدة النقد المستخدمة وكمية معينة من الذهب؛
- توافر حرية كاملة لسك الذهب بدون مقابل أو بتكلفة ضئيلة؛
- توافر حرية كاملة لتحويل مختلف العملات إلى ذهب بالسعر القانوني الثابت للذهب؛
- وجود حرية كاملة لاستيراد وتصدير الذهب.

وتعود آلية التسوية في ظل قاعدة الذهب إلى الفيلسوف الاقتصادي الإنجليزي دافيد هيوم "David Hume" في القرن التاسع عشر، ترى هذه النظرية أنه يوجد فيه علاقة طردية بين الكتلة النقدية المتداولة وكمية الذهب، إضافة إلى كون أن أي تغير في الكتلة النقدية يؤثر على مستوى الأسعار. فالفائض في ميزان المدفوعات تتولد عنه حركة الذهب والاحتياطات النقدية الأخرى باتجاه الدولة صاحبة الفائض لتسويته، وبالتالي يرتفع مستوى احتياطاتها الدولية، مما يجعل مستوى الكتلة النقدية يرتفع هو الآخر مولداً في ذات الوقت ارتفاعاً في الأسعار المحلية، وبهذا تصبح أسعار الصادرات مرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض حجمها وارتفاع حجم الواردات، ويستمر الوضع إلى أن يحدث التوازن في الميزان، أما في حالة العجز فتتولد عنها حركة للذهب والاحتياطات النقدية من الدولة صاحبة العجز باتجاه الخارج لتسوية العجز، وبالتالي ينقص مستوى احتياطاتها مما يجعل مستوى

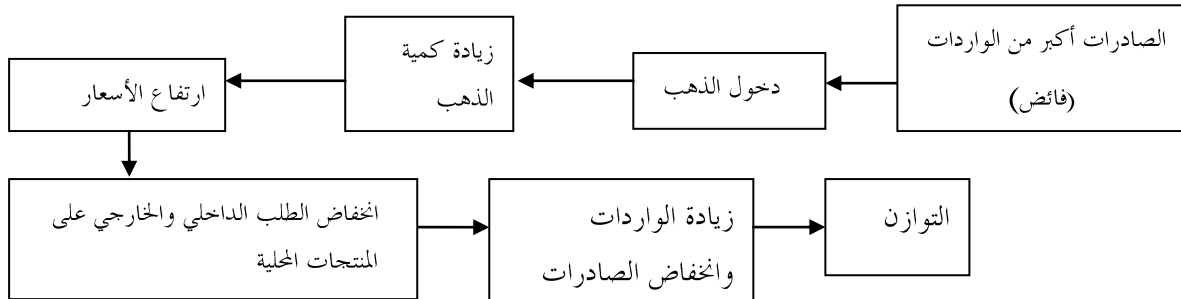
¹ سامي عفيف حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

الكتلة النقدية ينخفض هو الآخر مولداً انخفاضاً في الأسعار المحلية فينتعش حجم الصادرات وينخفض حجم الواردات مما يؤدي بالميزان إلى الميل للتوازن. ويمكن تلخيص ذلك في المخططين التاليين¹:

المخطط رقم 01/01 : (حالة العجز) سلسلة الآثار المترتبة عن العجز حسب آلية التسوية التلقائية في النظرية الكلاسيكية.



المخطط رقم 02/01 : (حالة الفائض) سلسلة الآثار المترتبة عن الفائض حسب آلية التسوية التلقائية في النظرية الكلاسيكية.



2- آلية التسوية في ظل النظرية الكيترية : تعتمد النظرية الكيترية في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات على فكرة أساسية، وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل، معتمدة في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية²، المعطى كما يلي:

$$\Delta Y / \Delta E = 1 / (s + m) = k$$

¹ سامي عفيف حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص: 107-109.

² يرمز إلى مضاعف التجارة الخارجية لدولتين طرفي التبادل (A). (B) :- $k_A = \frac{1 + \frac{M_B}{S_B}}{S_A + M_A + M_B (S_A / S_B)}$ بحيث: S_A :

الميل الحدي لواردات الدولة A، S_B : الميل الحدي للاحتار للدولة B، M_A : الميل الحدي لواردات الدولة A، M_B : الميل الحدي لواردات الدولة B.

طالع أكثر: محمد إبراهيم غزلان، "موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية وتاريخ الفكر الاقتصادي"، دار الجامعات المصرية 1975. ص: 107.

حيث أن: ΔY : التغيير في الدخل، ΔE : التغيير في الصادرات، s : الميل الحدي للاستهلاك، m : الميل الحدي للاستيراد. والذي يعني أن تغيير الصادرات بوحدة واحدة يؤدي إلى تغيير الدخل بالمقدار k أي بمقدار مقلوب الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد.

فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد، وترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية:

— الدخل الوطني يكون إستقراره عند أقل من التشغيل الكامل للموارد؛

— الأسعار مرنة ولكنها في اتجاه تصاعدي فقط.

ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات، فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محلياً يزداد، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق أثر الميل الحدي للاستيراد، وهكذا يميل الفائض إلى الزوال.

أما في حالة العجز فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محلياً ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحاً بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الانخفاض في الدخل وبفضل الميل الحدي للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات وهكذا يميل العجز إلى الزوال. لكن هذه النظرية تجعل العلاقة بين تغيير الإنفاق وتغيير الدخل دوراً أساسياً في إحداث التوازن وتتجاهل العوامل الأخرى، ومن جملة الانتقادات الموجهة لها ما يلي:

— لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائياً بسبب تغيرات الدخل الوطني، إذ يمكن أن يمتص الادخار جزءاً من الزيادة التي حدثت في الدخل؛

— إمكانية وجود تناقض بين تحقيق مستوى التشغيل الكامل وتحقيق توازن ميزان المدفوعات؛
— تعتمد على التحليل الساكن إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كيتز وجودها.

3- آلية التسوية في ظل نظام الصرف المتحكم فيه: التحكم في سعر الصرف يقصد به تثبيته عند

مستوى معين عن طريق تدخل السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي، وهذا لحماية العملة من الارتفاع أو الانخفاض عن طريق استخدام وسائل الدفع الخارجي من عملات أجنبية أو أرصدة ذهبية، إما بالبيع أو الشراء حسب ما تقتضيه الحالة للحيلولة دون تغيير سعر العملة الوطنية.

إن التسوية في هذا النظام تتم بصفة تلقائية وموازية مع عملية إعادة سعر العملة إلى السعر الرسمي، وفي الحالة التي يكون فيها البنك المركزي محتفظاً بوسائل الدفع الخارجي لدى بنوك الدول الأجنبية التي يجري التعامل معها. فإنه عندما يقوم بشراء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لمنع

سعر العملة المحلية من الانخفاض فإنه يترتب على ذلك انخفاض كمية النقود المتداولة في البلد¹، وزيادة كميات النقود في البلدان صاحبة العملات الأجنبية، والنتيجة هي انخفاض الأسعار في الدولة صاحبة الميزان، وارتفاع الأسعار في الدول الأخرى. وبالتالي تزداد صادرات الدولة صاحبة الميزان وتنخفض وارداتها ويعود بذلك الميزان إلى التوازن. وقد يساعد ذلك أيضاً ارتفاع سعر الفائدة في الدولة صاحبة الميزان وانخفاضه في بقية الدول، الشيء الذي يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة².

وفي الحالة المعاكسة عندما يقوم ببيع العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لمنع سعر العملة المحلية من الارتفاع فإنه يترتب على ذلك زيادة كمية النقود المتداولة في البلد، وانخفاض كميات النقود في البلدان صاحبة العملات الأجنبية، والنتيجة هي ارتفاع الأسعار في الدولة صاحبة الميزان وانخفاض الأسعار في الدول الأخرى، وبالتالي تنخفض صادرات الدولة صاحبة الميزان وتزداد وارداتها ويعود بذلك الميزان إلى التوازن.

4- التسوية التلقائية نتيجة لتغيرات حجم الكتلة النقدية : إن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة أو انخفاضها في البلد محل الدراسة، وهذه الأخيرة تساهم في إحداث مجموعة من التغيرات التي تصيب المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ومستوى أسعار الفائدة المحلية، وحجم الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الجمهور، كما يُنظر إلى هذه التغيرات الأخيرة كآلية ذاتية للتسوية مُنحجرة عن التغير في حجم الكتلة النقدية.

أ - تغيرات مستويات الأسعار: رأينا عند التطرق إلى التسوية التلقائية في النظرية الكلاسيكية، حيث أن الاختلال في الميزان ينتج عنه مجموعة من الآثار منها: تغير أسعار السلع والخدمات، والتي تؤدي في النهاية إلى التسوية التلقائية، غير أنه يشترط في ذلك المرونة التامة لكل من الطلب على الصادرات وعرضها والطلب على الواردات وعرضها، بالإضافة إلى التوازن في توزيع الأرصدة الذهبية على مختلف الدول الداخلة في التعامل مع تعادل مستوى الأسعار أيضا بينهما.

ب - تغير مستويات أسعار الفائدة: بحكم أنه يوجد علاقة عكسية بين حجم الكتلة النقدية وأسعار الفائدة، وعليه فإن حالة العجز في الميزان كما سبق وأن رأينا في مواطن أخرى، تؤدي إلى تدفق وسائل الدفع الخارجي من ذهب وعملات صعبة إلى الخارج، وبالتالي نقصان كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وطبقاً لما سبق فإن سعر الفائدة سوف يرتفع وهو ما يترتب عليه قيام مالكي الأصول النقدية في الخارج بتحويل جانب منها والاتجاه لإستثمارها داخل بلد العجز، هذا التدفق للأصول

¹ د.علي حافظ منصور، د.أحمد الصفي، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص:436.

² محمد راتول، "سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي- التجربة الجزائرية-"، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

المالية يؤدي إلى إحداث فائض في ميزان التحويلات الرأسمالية والمساعدة في تعويض العجز الموجود أصلاً في الميزان. ويحدث العكس في حالة الفائض في الميزان.

ج - تغيرات الأرصدة النقدية لدى الأفراد: إن العجز في الميزان يؤدي إلى نقص الكتلة النقدية في

الداخل، وهو ما يعني نقص الأرصدة النقدية لدى المقيمين، الشيء الذي يجعلهم يخفضون من استهلاكهم للمنتجات المحلية إضافة إلى تقليص وارداتهم من السلع والخدمات الأجنبية، ويؤدي بذلك اتجاه الميزان إلى التسوية التلقائية. أما الفائض الذي يسجله الميزان يعني وجود فائض في الكتلة النقدية المتداولة في الداخل، وهو ما يعني وجود أرصدة نقدية كبيرة لدى الأفراد المقيمين الشيء الذي يجعلهم يزيدون من استهلاكهم للمنتجات المحلية إضافة إلى زيادة وارداتهم من السلع والخدمات الأجنبية، وهذا ما يساهم بتوجيه الميزان إلى التسوية التلقائية.

وفي الأخير، ما تناولناه لحد الآن هو آليات التسوية التلقائية لموازن المدفوعات، ومن خلالها رأينا كيف أن ميزان المدفوعات القدرة على تسوية نفسه بنفسه، إلا أن ترك الأمر لقوى السوق بشكل تلقائي في تصحيح الخلل، قد ينجر عنه حدوث اختلالات اقتصادية خطيرة وعواقب وخيمة يمكن أن يتحملها اقتصاد البلد المرفوق بزعة توازن الكثير من المؤشرات الاقتصادية، لذلك فإن تسوية ميزان المدفوعات وفق إرادة محددة من طرف السلطات الاقتصادية عن طريق ما يسمى بسياسات التسوية أمر محتم و لا مفر منه في ظل ضعف سياسة هيكلية شاملة.

ثالثاً: سياسات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات.

يقصد بسياسة التسوية هي مجموعة الميكانيزمات التي تحدثها السلطات الاقتصادية لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وتشمل هذه السياسات ثلاثة أساليب مختلفة هي: أسلوب المرونات، أسلوب الاستيعاب، والأسلوب النقدي، وسوف نتطرق إلى كل أسلوب على حدى بشيء من التفصيل.

1- أسلوب المرونات: وهو ذلك المنهج الذي يركز على دور سياسة سعر الصرف كمنهج ملائم لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، وعلى وجه خاص من خلال تركيز التحليل على الميزان التجاري، وترجع نشأة هذا الأسلوب إلى فترة الثلاثينات نسبةً إلى الاقتصادي "روبسون" (Robinson)، ويعتبر توافر شروط مارشال-ليرنر **Marshal-Lerner** أمراً ضرورياً لنجاح سياسة سعر الصرف في علاج اختلالات ميزان المدفوعات¹. ولإظهار ذلك فإنه يتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن، وهذا بافتراض ما يلي²:

X : قيمة الصادرات بالعملة الوطنية، M : قيمة الواردات بالعملة الأجنبية، P : سعر الصرف.

¹ سامي عفيف حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

² Roger dehem, "précis d'économie internationale", DUNOD, 1982. P: 200.

B : رصيد الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية.

e_x : مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي:

$$e_x = \frac{\Delta x}{\Delta p} \times \frac{p}{x} \quad 1 \dots \dots \dots$$

حيث أن: Δx : التغير في الصادرات، Δp : التغير في سعر الصرف. e_x : تعبر عن قيمة التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة. وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

e_m : مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى كما يلي:

$$e_m = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \quad 2 \dots \dots \dots$$

حيث أن: ΔM : التغير في الواردات، ΔP : التغير في سعر الصرف، وتعني e_m هي قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة. وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة، بما أننا افترضنا أن M مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف P لتصبح القيمة بالعملة الوطنية هي: MP وبالتالي فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي:

$$B = X - MP \quad 3 \dots \dots \dots$$

إن هذه الأخيرة تسمى بمعادلة رصيد الميزان التجاري. ولمعرفة أثر التغير في سعر الصرف P على

الميزان التجاري B نجري التغيير رياضياً (اشتقاق بالنسبة لسعر الصرف) على النحو التالي:

$$\frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - \left(\frac{dM}{dP} P + M \right) \quad \text{أو} \quad \frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - \left(M + \frac{dM}{dP} P \right) \quad 4 \dots \dots \dots$$

بإخراج M عامل مشترك نجد:

$$\frac{dB}{dP} = M \left(\frac{dX}{dP} \frac{1}{M} - \left(1 + \frac{dM}{dP} \times \frac{P}{M} \right) \right) \quad \text{أو} \quad \frac{dB}{dP} = M \left(\frac{dX}{dP} \frac{1}{M} \frac{P}{P} - \left(1 + \frac{dM}{dP} \times \frac{P}{M} \right) \right) \quad 5 \dots \dots \dots$$

حيث تكون إنطلاقتنا من ميزان متوازن أي: $B = X - MP = 0$ معناه: $X = MP$

لذلك يمكن كتابة المعادلة 5 كما يلي:

$$\frac{dB}{dP} = M \left(\frac{dX}{dP} \frac{P}{X} - \left(1 + \frac{dM}{dP} \times \frac{P}{M} \right) \right) \quad 6 \dots \dots \dots$$

وبتعويض 1 و 2 في المعادلة 6 مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{dB}{dP} = M(e_x - (1 - e_m)) = M(e_x + e_m - 1) \quad 7 \dots \dots \dots$$

وتعني معادلة 7 أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار:

$$(M(e_x + e_m - 1))$$

ويعني أنه لكي يحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون: $e_x + e_m > 1$ وهو شرط مارشال-ليرنر.

أما إذا كان: $e_x + e_m = 1$ فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوماً.

وفي حالة: $e_x + e_m < 1$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان.

وعليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسُّن وضعيَّة الميزان هي الصيغة الأولى، معناه يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح، وهو الشرط الأساسي لمارشال-ليرنر. " الذي يقوم على تحديد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري قي إطار انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض المسجل على مستوى الميزان"¹. فعند حدوث عجز في ميزانها التجاري، على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها، ويحدث العكس عند حدوث فائض أي لا بد عليها أن تتبع سياسة رفع قيمة عملتها. والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي على صادرات الدولة ومرونة الطلب الوطني على الواردات، فإذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية سوف يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان، وفي نفس الوقت رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض.

من بين الانتقادات التي وجهت لهذا الأسلوب هي أن شرط مارشال-ليرنر يكون صحيحاً فقط إذا ما كان عجز الميزان طفيفاً، وهي الحالة التي تكون فيها قيمة الصادرات مساوية تقريباً لقيمة الواردات، وكذلك عندما تكون مرونة العرض المحلي على سلع الواردات والصادرات كبيرة جداً. وهي شروط يصعب توفرها خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول النامية، حيث يكون العرض المحلي لهذه الدول غير مرن نتيجة لضعف بنيتها الاقتصادية وهو ما يتسبب في عدم قدرة جهازها الإنتاجي للتكيف مع التغير في الأسعار والطلب، والمساهمة في زيادة إنتاج السلع والخدمات للقيام بترقية جانب الصادرات وإحلال الواردات، إضافة إلى هذا فإن فرضية العجز الطفيف في موازين مدفوعات الدول النامية لا ينطبق عليها، بسبب تبنيها لبرامج قصد تنمية اقتصادها التي تحتم على هذه الدول تسريع الوتيرة بمعدل أكبر من معدلات زيادة الإنتاج، وهذا ما يجعلنا نصل إلى أن تخفيض قيمة العملة المحلية لا ينجر عنه بالضرورة تحسُّن في موازين مدفوعات الدول النامية².

¹ د. سامي عفيف حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

² د. علي حافظ منصور، د. أحمد صفي، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص: 442.

2- أسلوب الاستيعاب: يركز هذا الأسلوب على دور السياسة المالية انطلاقاً من التحليل الكيترى، ويعود استخدام مصطلح الاستيعاب إلى سنة 1952 من طرف الاقتصادي ألكسندر **S.Alexander**، بحيث يعتمد هذا الأسلوب على مجموعة من المبادئ هي:

يطلق هذا الأسلوب من مبدأ سياسات تغيير الإنفاق ومفادها تغيير المستوى العام للإنفاق الوطني عن طريق السياسة المالية؛

يهتم هذا الأسلوب فقط بسوق السلع وهو يتجاهل بذلك السوق النقدي وسوق رأس المال وبالتالي فهو يركز فقط على الميزان التجاري ويعتبر أساس التصدي لاختلال ميزان المدفوعات؛
أنه يركز على المتغيرات الاقتصادية الكلية المعروفة في معادلة الدخل الوطني في النظرية الكيترية.

وتتمثل هذه الأخيرة في : $Y = C + I + G + X - M$ 1.....

حيث: Y : الدخل الوطني، C : الإنفاق على الاستهلاك الخاص، I : الإنفاق الاستثماري الصافي.
 G : الإنفاق الحكومي، X : الصادرات، M : الواردات.

وتتشكل المعادلة 1 من جزئين: $A = C + I + G$ ، الذي يمثل الاستهلاك الخاص والحكومي زائداً الاستثمار مشكلاً بذلك الطلب المحلي المسمى بالاستيعاب الكلي أو الامتصاص، أي كل ما امتصه أو استوعبه الاقتصاد الوطني من نفقات داخلية بغض النظر عن العالم الخارجي.
- إن: $B = X - M$ ، الذي يمثل الصادرات ناقصاً الواردات مشكلاً بذلك الطلب الخارجي، وهو يعبر عن صافي رصيد الميزان التجاري.

وعليه يمكن أن نكتب المعادلة 1 كما يلي: $Y = A + B$ 2.....

وانطلاقاً من المعادلة 2 يمكن القول أن الميزان التجاري عبارة عن الفرق بين الدخل الوطني وذلك

الجزء الذي يشكل الطلب الداخلي أي الاستيعاب الكلي: $B = Y - A$ 3.....

كما تعني العبارة 3 أنه إذا كان هناك فائض في الميزان التجاري، يعني بذلك أن الدخل الوطني أكبر من الاستيعاب الكلي، أما إذا كان هناك عجز فيعني بذلك أن الدخل الوطني أقل من الاستيعاب الكلي، وفي حالة توازن الميزان فيعني ذلك أن الدخل الوطني متعادل مع الاستيعاب الكلي. كما يظهر من هذه العبارات أن الاختلال في الميزان التجاري ينشأ بسبب الاختلال بين الدخل الوطني والاستيعاب الكلي، وعليه فإن تصحيح هذا الاختلال يتطلب إعادة المساواة بين الدخل الوطني والاستيعاب، ويتم ذلك من خلال العمل على تكييف مستويات الإنفاق الكلي إما بزيادة الإنفاق في حالة وجود فائض أو تخفيض الإنفاق في حالة وجود عجز وهذا ما يُعبر عليه بالسياسة المالية.

3- الأسلوب النقدي: يعالج هذا الأسلوب مشكلة التسوية في ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام والفعال للسياسة النقدية، وقد جاء هذا الأسلوب نتيجة لنقائص أسلوب المرونة والاستيعاب اللذين اهتمتا فقط برصيد الميزان التجاري وأهملا حركة رؤوس الأموال، ويعتبر المنهج النقدي بأن اختلال ميزان المدفوعات هو نوع من الاضطراب المرتبط باختلال في العرض والطلب الخاص بالكتلة النقدية، وعليه فإن معالجة الاختلال في الميزان تتم من خلال العمل على التحكم الجيد في تغيير حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق، وقد ظهر هذا الأسلوب في منتصف السبعينات، وكان الرائد في ذلك جونسون **H.Johnson**، من خلال دراسته التي نشرها سنة 1973.

ويبدأ المنهج النقدي بوضع تعريف لميزان المدفوعات في إطار وصفه كظاهرة نقدية، وفي هذا الخصوص ينظر إلى رصيد ميزان المدفوعات أنه التغيير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية (صافي الأصول الأجنبية)، وهذه الأخيرة تعادل رصيد ميزان المعاملات الجارية، مضافاً إليه رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية.

ويرتكز هذا الأسلوب على مجموعة من المبادئ منها ما يلي¹:

إن ميزان المدفوعات يعكس رصيد التيارات النقدية المتبادلة (الداخلة والخارجة)، فهو بذلك ظاهرة نقدية وأن النقود في النهاية هي رصيد وليس تيار؛

يُهمَل هذا الأسلوب كل عناصر الميزان كالحساب التجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وهو لا يركز سوى على تغييرات الاحتياطات النقدية الأجنبية (وسائل الدفع الخارجي). ولا يأخذ إلا بالتغيرات النهائية في رصيد الميزان، ولا شك أن ذلك يساعد على إبراز العلاقة بين ميزان المدفوعات والكتلة النقدية؛

إن مشكل الاختلال في الميزان ناتجة عن عدم التوازن بين كميات النقود المعروضة وحجم الطلب عليها داخل الاقتصاد الوطني؛

إن عملية التسوية وفق هذا الأسلوب طويلة الأجل لكون عملية تكيف الأرصدة النقدية طبقاً للمستوى المرغوب فيه تتطلب فترة زمنية تتراوح بين سنة وعشر سنوات.

كما يعتمد هذا الأسلوب على مجموعة من الفرضيات هي:

ـ ميزان المدفوعات المعالج خاص باقتصاد وطني صغير متفتح على اقتصاديات العالم؛
ـ سيادة نظام الصرف الثابت لإستيعاب أثر تغيرات سعر الصرف على تسوية الميزان؛

¹ د. سامي عفيف حاتم، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم "، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 146-147

ثبات المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول الداخلة في التبادل مع الدولة صاحبة الميزان؛
زيادة معدلات النمو الاقتصادي باضطراد مع مرور الوقت، مع ثبات أسعار الفائدة وأسعار
السلع، بحيث أن معدل نمو الطلب على النقود يتكافأ مع معدل النمو الاقتصادي لهذه الدولة؛
أن رصيد هذا الميزان الذي ينعكس على التغيير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية يعادل
رصيد الميزان العمليات الجارية مضافاً إليه ميزان التحويلات الرأسمالية، أي:

$$1..... SB = RMIN = B + BC$$

SB : رصيد ميزان المدفوعات، $RMIN$: صافي الاحتياطات النقدية الدولية، B : الميزان التجاري،
 BC : ميزان رأس المال طويل الأجل.

إن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يرتبط بشكل دالي بسوق النقد الوطني عن طريق الفرق بين
العرض والطلب على النقود أي:

$$2..... RMIN = f(D_m - O_m)$$

حيث: D_m : حجم الطلب على النقود، O_m : حجم عرض النقود.
ويعني ذلك أن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يتوقف على مقدار الفجوة بين الكميات
المعرضة والكميات المطلوبة من النقود.

ومن جهة أخرى فإن حجم الطلب على النقود يتوقف على مجموعة من العوامل هي: الدخل،
المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة أي يشكل معادلة:

$$D_m = f(Y, P, i) \quad 3.....$$

حيث: Y : الدخل، P : المستوى العام للأسعار، i : سعر الفائدة.
بينما عرض النقود يتوقف على مضاعف خلق الودائع والائتمان المحلي وصافي الاحتياطات النقدية

$$O_m = m_p (CL + RMIN) \quad 4.....$$

حيث: m_p : مضاعف خلق النقود، CL : الائتمان المحلي، $RMIN$: صافي الاحتياطات النقدية
الدولية.

ويشكل الائتمان المحلي وصافي الاحتياطات النقدية الدولية القاعدة النقدية للبلد أي:

$$5..... BM = CL + RMIN$$

ومن ذلك فإن المعادلة 4 تدل على أن الكتلة النقدية المعروضة تساوي إلى مضاعف خلق الودائع
مضروباً في القاعدة النقدية المشكّلة أساساً من الائتمان المحلي - وهو تحت تسيير السلطة النقدية ممثلة
في البنك المركزي بحيث يمكنه تقليصه أو زيادته فيه من خلال أدوات السياسة النقدية - وصافي
الاحتياطات النقدية الدولية.

ومن المعادلة السابقة يظهر لنا ما يلي:

فإن رصيد الميزان يتكافأ مع صافي الاحتياطات النقدية الدولية، وبما أن الاحتياطات النقدية هي دالة في الطلب على النقود وعرضها، لذلك يمكن القول أن رصيد الميزان يتوقف أيضا على عرض وطلب النقود؛

إذا كان $D_m < O_m$ ، أي وجود فائض في عرض النقود، يعني ذلك أنه يكون التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية سالباً وتكون نتيجة ذلك أن يصبح رصيد ميزان المدفوعات سالباً؛
أما إذا كان $D_m > O_m$ ، أي عرض النقود أقل من الطلب عليها، يعني ذلك أن التغير في صافي الاحتياطات النقدية يكون موجباً، وبالتالي يكون رصيد الميزان موجباً.

وفي حالة ما إذا كان عرض النقود مساوياً للطلب عليها فتكون النتيجة هي أن رصيد الميزان يكون معدوماً، وتستخدم هذه الأفكار في معالجة اختلال ميزان المدفوعات على النحو التالي: في حالة العجز يكون لزاماً على البنك المركزي تقليص من حجم النقود المعروضة إلى الدرجة التي ينمو فيها عرض النقود بمعدل أقل من معدل نمو الطلب عليها، ونتيجة لذلك هي أن تصبح الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها الأشخاص أقل من المستويات المرغوب الاحتفاظ بها، فيؤدي هذا إلى اختلال السوق النقدي بسبب وجود فائض في الطلب على النقود من طرف الأشخاص المقيمين، وهذا ما يجعل هؤلاء الأشخاص يلجؤون إلى سحب ما يمكن أن يكون لديهم من أرصدة نقدية بالخارج إضافة إلى قيامهم ببيع السلع والخدمات المحلية والأصول المالية إلى غير المقيمين، مع تخفيض إنفاقهم على شراء السلع والخدمات والأصول المالية من الخارج، والنتيجة النهائية هي زيادة الصادرات من السلع والخدمات وتنخفض واردات السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى تسوية العجز¹.

أما في حالة الفائض فعلى البنك المركزي أن يعمل على زيادة عرض النقود عن طريق أدوات السياسة النقدية، بحيث يصبح العرض النقدي أكبر من الطلب النقدي وتزداد بذلك الأرصدة النقدية لدى الأفراد إلى مستوى أعلى مما كان يجب أن يكون، أمام هذا الوضع فإن المقيمين يرغبون في إنفاق الزيادة من أرصدتهم النقدية على شراء السلع والخدمات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى نقصان الزيادة في الكتلة النقدية المعروضة في السوق، وتكون نتيجة ذلك هي زيادة الواردات واتجاه الميزان نحو التسوية.

¹ محمد راتول، "سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي- التجربة الجزائرية-"، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

خلاصة الفصل:

نستخلص من دراستنا لميزان المدفوعات أنه سجل مُنظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين في دولة ما لمدة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة، وبدوره يُظهر المركز المالي للدولة اتجاه العالم الخارجي، ومستوى نشاطها الاقتصادي، كما يعتبر دائماً متوازناً من الناحية المحاسبية ولكن مختلاً من الناحية الاقتصادية في غالب الأحيان، ومن أجل علاج اختلاله فهناك آليات كفيلة بإعادة توازنه تدريجياً، التي يُشترط فيها عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أن هذه الآليات أثبتت تجربتها أنها تستطيع أن تخلق نوع من المشاكل الاقتصادية. هذا ما دفع الاقتصاديين للتفكير في حلول أخرى تتمثل في إجراءات تتخذها وترسمها السلطات النقدية تسمى سياسات لتسوية ميزان المدفوعات، فمنها ما ينص على إمكانية التأثير على سعر الصرف (التخفيض أو الارتفاع)، والأخرى تنص على إجبارية التحكم في السياسة المالية أو السياسة النقدية قصد التأثير على عناصر ميزان المدفوعات نحو علاج الخلل.

وبحكم أن كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة وباقي العالم الخارجي، يتم تسويتها بالعملة الأجنبية أو العملة الوطنية كل حسب الاتفاق المبرم بين أطراف المعاملة، فيتضح لنا جلياً وزن ومكانة سعر الصرف في التأثير على وضعية ميزان المدفوعات، ومن هنا فإن الدولة أمامها مسؤولية اختيار سياسة لسعر صرف عملتها المحلية قصد المساهمة في التأثير على عناصر ميزان المدفوعات وتركه يعيش حالة التوازن لا الاختلال.

الفصل الثاني: سعر الصرف وسياساته المساهمة في تعديل ميزان المدفوعات.

تمهيد:

تعتبر النقود أداة للتداول وتحظى بالقبول العام داخل البلد الواحد، أما في حالة المعاملات الاقتصادية مع الخارج فإن الوضع يختلف تماماً، بحكم أن هذا التبادل التجاري يتطلب نوع من المقارنة بين عملتين على الأقل ويطلق على هذه المقارنة بسعر الصرف، وبحكم أن هذا الأخير يتم على أساسه تسوية كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين المدونة في ميزان المدفوعات، الذي يُعبر جانبي هذا الأخير عن عمليات العرض والطلب على العملة المحلية، فإن حركة أسعار الصرف عالمياً تؤثر تأثيراً مباشراً وجوهرياً على مختلف عناصر هذا الميزان، لذا يبقى أمام السلطات النقدية مسؤولية اختيار الوجهة السديدة لسعر صرف عملتها، والتي تُمكنها من توجيه وضع الميزان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الاتجاه المرغوب، معناه تبني سياسة لسعر صرف عملتها مناسبة لظروف الإصلاح الاقتصادي والموارد المتاحة بها. وفي إطار تغطية الطرف الآخر من البحث، جاء هذا الفصل من أجل تحقيق ذلك من خلال تفصيله إلى مختلف البحوث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول الصرف الأجنبي.

المبحث الثاني: أنظمة الصرف.

المبحث الثالث: الاختيار السليم لأنظمة الصرف.

المبحث الرابع: سياسات سعر الصرف.

المبحث الأول: مفاهيم حول الصرف الأجنبي.

إن اتخاذ العملة كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة، أمر يساهم بشكل كبير في تسريع وتسهيل أداء المعاملات الاقتصادية والتجارية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، ومن أجل ذلك اهتمت جميع الدول بهذه الأداة التي لها انعكاسات كبيرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية في البلد، لهذا جاء هذا المبحث من أجل التعريف بمختلف النقاط النظرية التي تتعلق بهذه الأداة.

أولاً: عموميات حول سعر الصرف.

لقد اهتمت جميع الدول وخاصة المتقدمة منها بسعر الصرف ومنحته العناية الفائقة، وجاءت في شأنه مفاهيم عديدة وصيغ متنوعة.

1 مفهوم سعر الصرف: يمكن تعريف سعر الصرف بأنه النسبة التي على أساسها يتم مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أجنبية أخرى، حيث أنه في غياب عملة وحيدة تستخدم كوسيلة دفع دولية، أصبح من الضروري اللجوء إلى المقارنة بين عملات الدول التي تدخل في المبادلات الدولية، التي تعتبر جوهر عملية صرف العملات، ويمكن القول أن سعر الصرف لعملة دولة ما، هو عدد الوحدات من العملات الأجنبية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الوطنية، وهذا ما يسمى بـ: " التسعيرة المؤكدة ". كما يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية وهذا ما يسمى بـ: " التسعيرة غير المؤكدة " ¹.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد فرق بين التعريفين إلا أن معظم الاقتصاديين يفضلون التعريف الثاني، لأنه يعامل العملات الأجنبية كما لو كانت سلعاً تحدد سعرها بوحدات من النقد الوطني ².

ومن جهة أخرى يمكن التمييز بين نوعين من أساليب الصرف، صرف اليدوي (مباشر) و صرف المسحوب (غير مباشر)، بالنسبة للصرف اليدوي تتم عملية المبادلة فيه ما بين وحدات من النقد الوطني لقاء وحدات من النقد الأجنبي يداً بيد بين الصراف والمشتري. أما الصرف المسحوب تتم عملية المبادلة فيه على أوراق مسحوبة على الخارج وتعطي حاملها الحق في تحويلها إلى نقود أجنبية كالكميالات المسحوبة على الخارج والحوالات المصرفية بأنواعها المختلفة، والأوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة. ويلاحظ أن الصرف اليدوي نسبة استعماله ضئيلة إذا ما قورن بالصرف المسحوب.

¹ حمدي عبد العظيم، " سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة "، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1987. ص: 31.

² ولد مولاي الشريف إدريس، " أثار سياسات أسعار الصرف على الميزان التجاري "، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية- المدرسة العليا للتجارة بالجزائر- 1996/1997. ص: 06.

2 صيغ سعر الصرف: في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة و عملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى، تُكسب سعر الصرف صيغاً عديدة، لكل منها مدلولها وبالتالي معناها الخاص.

أ - سعر الصرف الاسمي: يقيس سعر العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى على نقاط مختلفة عبر الزمن، فهو السعر النسبي لعملتين مختلفتين بغض النظر عن ما يمثله هذا السعر من قوة شرائية وبالتالي فهو لا يبين حقيقة قيمة العملة، إذ لا يعتبر معياراً ميدانياً يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية، نظراً لإهماله عنصر التضخم.

ب - سعر الصرف الحقيقي: يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطهما بمستوى الأسعار المحلية، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي × (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية).

وتمثيل هذه العلاقة عن طريق الرموز تكون كالتالي:

$$TCR = TCN \times \frac{IP_{loc}}{IP_{etr}}$$

وبما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي هي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد وأهم المتعاملين التجاريين الرئيسيين، فهي إذن تعبر عن مدى تغير القوة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة الأساس، كما تسمح بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض هذه الأخيرة والعكس بالعكس¹.

ج - سعر الصرف الفعلي: يُعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعات فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم، إعانات مالية... الخ². ويعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.

إن حدوث أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي إلى تغيير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية، فقد يرتفع الدولار مقارنة بالمارك الألماني وتنخفض قيمته بدلالة الأورو، ويبقى

¹ Peyrard Josette, "risque de change", librairie vuibert, paris 1986. p: 70.

² محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-1996. ص: 76.

ثابتاً بالنسبة للين الياباني، فيأتي سعر الصرف الفعلي ليقاس متوسط التغيرات التي حدثت في قيمة الدولار.

ويتدخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف الفعلي هما:

عدد العملات الأجنبية التي تدخل في سلة العملات.

-الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة.

ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز " LASPEYRES " للأرقام القياسية¹.

$$TCNE = \left\{ \frac{\sum_p Z_p X_0^p (e_t^p / e_t^r)}{\sum_p X_0^p (e_0^p e_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p INER_{pR} \times 100$$

حيث: $(e^{pr})_0, (e^{pr})_t$ سعر صرف عملة البلد p بالعملة المحلية في سنتي القياس والأسعار على التوالي.

$INER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

e_0^p, e_t^p : سعر صرف البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

e_0^r, e_t^r : سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

X_0^p : قيمة الصادرات إلى الدولة p في سنة الأساس ومقومة بعملتها، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة p في حساب مؤشر لاسبيرز.

Z_p : حصة الدولة p من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة بعملة هذه الأخيرة.

د- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن

متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية

البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار

النسبية. ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$TCRE = \sum_p \frac{X_0^p (e^{pr})_t / X_0^p (e^{pr})_0}{(p_0^p / p_0^r) / (p_t^p / p_t^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_0^p / p_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p IRE_{pR} \times 100$$

¹ د.عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية- "، ديوان المطبوعات الجامعية 2003. ص: 105-

حيث: p_0^p, p_i^p : مؤشر أسعار الدولة p في سنتي القياس والأساس على التوالي.

p_0^r, p_i^r : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$IRER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك

التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

ثانياً: سوق الصرف وأنواعه.

لتحديد سعر الصرف المعادل لكل عملة ولتبادل العملات فيما بينها لا بد من وجود مكان

يضمن سيرورة هذه المعاملات، وهو ما يطلق عليه اسم سوق الصرف.

1 مفهوم سوق الصرف: بما أن العملة المحلية قد تكون غير مقبولة أو غير قابلة للتحويل إلا داخل الدولة. وجب على المصدرين، الموردين والمستثمرين الأجانب تحويل عملاتهم إلى العملة التي يرغبون فيها، والوسيط الذي يمكنهم من بيع وشراء العملات المحلية المختلفة هو سوق الصرف الأجنبي. إذ يعتبر الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد، الشركات والبنوك بتبادل مختلف العملات من خلال عمليات العرض والطلب بهدف تلبية احتياجاتهم¹. وقد نشأ هذا النوع من الأسواق نتيجة لتطور المبادلات الدولية، وما يميزه عن الأسواق الأخرى هو تطابق الأدوات المتداولة فيه، اقترابها من المنافسة، وإعتمادها على وسائل اتصال متنوعة وجد متطورة خاصة في المراكز المالية مثل لندن ونيويورك، طوكيو، فرانكفورت... إلخ، ومن أهم الوظائف التي يقوم بها سوق الصرف هي تسهيل التبادل بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، حيث تسمح بنقل القوة الشرائية من بلد لآخر وهذا من خلال مقابلة العرض بالطلب على العملات الأجنبية، ومنه تحديد أثمان جميع العملات وهو ما يُسمى بأسعار الصرف.

2 خصائص سوق الصرف الأجنبي:

إن سوق الصرف الأجنبي، ليس له مكان مركزي معين يجتمع فيه المتعاملون، كما أنه لا يقتصر على بلد واحد، بل يتكون أساساً من عدد من البنوك تزاوّل نشاطها في عملية استبدال العملات، بحيث كل بنك يحتفظ برصيد من العملات الأجنبية لدى بنك مراسله في الخارج يضيف إليه أو يطرح منه في معرض تعامله مع عملائه المعتادين، ومن الأطراف المشاركة في نشاط سوق الصرف الأجنبي، فإنه يمكن التمييز بين أربعة فئات رئيسية من المشاركين²:

¹ Cardineau.G et Portier.G, " comment comprendre et mieux utiliser les marches des changes ", DUNOD, paris1987. p: 05.

² د. كامل بكري، " الاقتصاد الدولي-التجارة الخارجية والتمويل- "، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003. ص ص: 310-311.

المستخدمين التقليديين (المستوردين، المصدرين، السياح، المستثمرين الذين يتاجرون في العملات سعياً وراء تحقيق أرباح قصيرة الأجل بالمراهنة على اتجاه التغيرات في سعرها النسبي كما سيوضح فيما بعد)، هؤلاء هم الطالبون والعارضون المباشرون للعملات الأجنبية، عادة هؤلاء لا يقومون مباشرة بشراء أو بيع العملات الأجنبية ذاتها، بل إنهم يعملون عن طريق تقديم أوامر شراء / بيع إلى البنوك التجارية.

سماسة الصرف الأجنبي: البنوك لا تتاجر مباشرة أحدها مع الآخر، بل هي تعرض لكي تشتري وتبيع العملات عن طريق سماسة الصرف الأجنبي، عادة ما يكون لكل مركز مالي سماسة مرخصين، الذين عن طريقهم تسوى البنوك التجارية تدفقاتها الداخلة والخارجة من الصرف الأجنبي.

أخيراً البنك المركزي للدولة، الذي يعمل كبائع أو مشتري أخير عندما تكون إيرادات والنفقات الكلية للدولة من الصرف الأجنبي غير متساوية، في هذه الحالة يقوم البنك إما بتخفيض أو زيادة احتياطياته من الصرف الأجنبي.

3 أنواع سوق الصرف: تتنوع أسواق الصرف بتنوع الأسعار المطبقة في عمليات الصرف، فنجد:

أ **سوق الصرف العاجل**: هو السوق الذي تتم فيه مبادلة العملات فيما بينها بسعر يتحدد عند التعاقد والتسليم فوراً أو على الأكثر بعد يومين، ويطلق على سعر الصرف المتعامل به بسعر الصرف العاجل.

ويتحقق التوازن في سوق الصرف العاجل من خلال العمليات التي يقوم بها المتدخلون وهي

كالآتي:

■ **المراجحة**: وتعتبر من أبرز العمليات التي تُجرى في سوق الصرف العاجل والتي تُعنى بشراء العملات في الأسواق منخفضة السعر وإعادة بيعها في الأسواق المرتفعة السعر، للحصول على ربح في ظرف دقائق معدودة. والمراجحة لا تلغي إمكانية تغير السعر وإنما تساعد في توحيد السعر بجميع أسواق الصرف الدولية، ومن مميزاتهما أنها لا تحتوي على مخاطر، لأن أسعار الصرف تكون معلنة ومعروفة من طرف المتعاملين¹.

■ **عمليات المقاصة**: قليل ما يلجأ المتعاملون إلى التعامل المباشر فيما بينهم، بل يتعاملون مع البنوك المقيمة في بلدانهم حيث تقوم هذه الأخيرة بعمليات البيع والشراء فيما بينهم أو مع سماسة

¹ سامي عفيف حاتم، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره، ص:145.

الصرف، وفي هذه الحالة يقوم البنك بعملية مقاصة بين المبالغ الدائنة والمدينة حسب العملة التي يريدها المصدر.

ب سوق الصرف الآجل: يتم على مستوى هذه السوق الإتفاق على تأجيل تسليم العملات إلى وقت لاحق وذلك على أساس سعر صرف مستقبلي، يتحدد في الوقت الذي يتم فيه العقد¹. تقوم هذه السوق بتسعير عدد قليل من العملات، إذا ما قورنت بالسوق العاجل وهي العملات المستعملة بقوة في عقود البيع والشراء، ويلجأ إليها المتعاملون لتفادي التذبذبات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف العاجل.

ويحدد السعر الآجل لعملتين بدلالة علاقته بالسعر العاجل لتلك العملتين، من خلال إضافة علاوة (Report) إلى سعر الصرف العاجل أو طرح خصم (Deport) من هذا الأخير.

$$\text{السعر الآجل} = \text{السعر العاجل} + \text{علاوة.}$$

$$\text{السعر الآجل} = \text{السعر العاجل} - \text{خصم.}$$

مما سبق يتضح أن سعر الصرف الآجل يرتبط باحتمالات توقع انخفاض أو ارتفاع العملة الأجنبية في المستقبل. أما عن العمليات التي تتم على مستوى السوق الآجل، فيمكن التمييز بين ثلاثة أنواع:

■ **التغطية:** قد تتعرض قيمة الصادرات أو الواردات لأخطار ناجمة عن تذبذب أسعار الصرف العاجلة، باعتبار أن عملية التسديد في أغلب الأحيان تتم بعد فترة من الزمن، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد عند ارتفاع سعر الصرف، ويُقلل من حصيلة الصادرات عند انخفاض هذا الأخير. لذلك وجب التغطية ضد مخاطر الصرف الناجم عن العمليات التجارية والمالية من خلال إبرام اتفاق، يتضمن شراء أو بيع كمية معينة من العملة الأجنبية في تاريخ لاحق، يُتفق عليه اليوم². وتُعتبر هذه العملية مكلفة أحياناً إذا ما بقي سعر الصرف العاجل على حاله ولم يعرف الانخفاض طول مدة العقد الآجل.

■ **المضاربة:** إذا كانت التغطية تهدف إلى تجنب المخاطرة خوفاً من تحمل الخسارة، فإن عملية المضاربة تهدف إلى محاولة الاستفادة من إمكانية حدوث تذبذبات على مستوى سعر الصرف العاجل المستقبلي لعملة من العملات، فالمضارب يتقبل المخاطر ويسعى إليها بترك وضعيته بالعملة الأجنبية مكشوفة طالما أنه يتوقع حدوث تباين بين أسعار الصرف الآجلة المتفق عليها في الحاضر، والأسعار العاجلة عند تواريخ الاستحقاق، الشيء الذي يمكنه من تحقيق الربح، فيتقدم المضاربون إلى شراء كميات أكبر من العملة، التي يتوقعون ارتفاع سعرها وبيعها عندما يتحقق هذا

¹ محمود يونس، "أساسيات التجارة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

² دومينيك سلفادور، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

الارتفاع، ويحدث العكس عندما يتوقعون انخفاض سعرها، إذ يتم بيعها في الحال وشراؤها بعد أن يتحقق الانخفاض.

وتتميز المضاربة عن المراجحة، بأن الأولى هدفها الاستفادة من التباين في سعر العملة في سوق واحدة لفترات زمنية مختلفة، بينما الثانية (المراجحة) تهتم بالاستفادة من التباين في سعر العملة في أسواق متعددة عند نقطة زمنية واحدة¹. وعمليات المضاربة هي الأكثر انتشاراً في سوق الصرف، إذ تمثل نسبة نشاط المضاربة إلى جانب المراجحة 95% من الحجم السنوي لمبادلات الصرف التي تتم عبر العالم²، كما تساهم المضاربة كذلك بقسط كبير في سيولة السوق.

■ **المراجحة في أسعار الفائدة:** يؤدي اختلاف معدلات الفائدة بين الدول إلى تحويل الأرصدة السائلة من مركز نقدي ذو معدل فائدة منخفض، إلى آخر يطبق معدل الفائدة مرتفع ويستدعي ذلك تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية مع القيام بعملية التغطية الآجلة ضد مخاطر الصرف.

ج - سوق مقايضة العملات swaps³: يعتبر سوق مقايضة العملات امتداداً للسوق الآجل، ومقايضة العملات عبارة عن عملية تُؤمن لعون اقتصادي ما، إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد مع مواقيت دفع مختلفة. وبالتالي فإن عملية المقايضة هي صرف العملات مع وعد بانجاز العملية المعاكسة في زمن يُحدد مسبقاً، وعلى عكس أصحاب المعاملات نقداً لأجل، فإن مستخدم المقايضة لا يتحمل مخاطر الصرف. والعملات الهامة هي التي تكون في العادة موضوع مقايضة، وهي التي تنشط السوق لكثرة استخدامها من قبل المؤسسات والبنوك في معاملاتها التجارية أو في عمليات التمويل (الين، الأورو، الدولار، مارك، فرنك السويسري، الجنيه الإسترليني).

4 - سعر وسوق الصرف التوازي: يكون سعر الصرف الأجنبي في حالة توازن، عندما تتطابق الكمية المطلوب مع الكمية المعروضة من العملة الأجنبية، عند سعر صرف معين يدعى بسعر الصرف التوازي، الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وبالتالي هو ذلك السعر الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة⁴. كما أن هذا العرض والطلب على العملة الأجنبية له محددات تتحكم فيها.

¹ بكري كامل، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت 1989. ص: 130.

² Bruckert.x, Marteau.D, Dahlia.t, " le taux de change et la zone de franc ", EDICEF, paris 1989. p: 39.

³ عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية- "، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

⁴ د. بلقاسم العباس، " سياسات أسعار الصرف "، سلسلة دورية تعني بقضايا في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون-نوفمبر، 2003
www.arab-api.org/develop_1.htm، بتاريخ: 2004/10/28.

أ **محددات الطلب على العملة الأجنبية:** من البداية نقصد بالطلب على العملة الأجنبية هي الكمية من الصرف التي يرغب الأفراد الحصول عليها وقادرين على طلبها عند مختلف الأسعار عند فترة زمنية معينة. والتي تمثل جميع العمليات المسجلة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى عناصر ميزان المدفوعات توجد فيه عوامل أخرى لا تتعلق بسعر الصرف ذاته والتي تتمثل في: تقلبات سعر الصرف، أسعار السلع والخدمات المستوردة، أسعار السلع والخدمات المحلية المنافسة، عدد المستهلكين، مدى أهمية السلع المستوردة، أذواق المستهلكين، العادات والتقاليد، مستوى الدخل... الخ.

ب - **محددات العرض على العملة الأجنبية:** يقصد بها الكمية من الصرف التي يرغب الأفراد عرضها وقادرين على عرضها في السوق، عند مختلف الأسعار خلال فترة زمنية معينة، والتي تمثل جميع العمليات المسجلة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى هذه العناصر يوجد فيه عوامل لا تتعلق بسعر الصرف ذاته والتي تتمثل في: تقلبات سعر الصرف، عدد المستهلكين الأجانب للسلع الوطنية، أذواق المستهلكين الأجانب، تغير مداخل المستهلكين الأجانب، مستوى الأسعار المحلية، العادات والتقاليد... الخ

إلا أننا نجد أسعار العملات تكون متقاربة إلى حد كبير في مختلف المراكز المالية الدولية، ومع هذا لا يمكن استبعاد إمكانية وجود فروق بسيطة في أسعار صرف العملات من مركز مالي إلى مركز مالي آخر لعدة أسباب، منها على سبيل المثال¹:

- تفاوت درجات نشاط التعامل في أسواق الصرف الأجنبي، فنجد هوامش بين سعر الشراء والبيع تختلف من سوق إلى آخر؛

- التغير المفاجئ في أسعار الصرف قد يصاحب بعض التأخير في التعديل المستمر لهذه الأسعار؛

- اختلاف العرض والطلب على العملات الأجنبية من سوق إلى آخر، من ثم تتحدد أسعارها بالتالي عند مستويات مختلفة.

يحدث هذا في الفترة القصيرة بينما يعود التوازن من جديد على المدى الطويل، وتتوحد أسعار العملات في جميع الأسواق بسبب سرعة العمليات التي تمارس في هذه الأسواق.

¹ د. مدحت صادق، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة 1997. ص ص: 207-208.

ثالثاً: النظريات المحددة لسعر الصرف.

في ظل اختلاف المؤشرات الاقتصادية والمالية المقدمة في تحديد قيمة العملة التي جاءت في شكل نظريات اقتصادية كل منها يعطي تفسيراً لإختلاف أسعار الصرف بين الدول وأهم هذه النظريات هي:

1 نظرية تعادل القدرة الشرائية: يرجع الفضل في صياغة هذه النظرية إلى المحاولات التي قام بها العالم السويدي "جوستاف كاسل" **1916 gusttav cassel**، الذي يقول: " أن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة، تتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لقدرتها في الأسواق الخارجية، أي على العلاقة القائمة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في دولة أخرى"¹. إذن سعر الصرف التوازني بين عملتين اثنتين عبر الزمن يبقى في مستوى يسمح بتساوي القوى الشرائية في الدولتين، فكأما هناك مستوى تدور حوله تقلبات أسعار العملات (يحل محل التعادل الذهبي). ويطلق على هذا المستوى بـ "حد تكافؤ القدرة الشرائية". أما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين، يعني تساوي القوة الشرائية للعملتين، وتعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين:

أ - الصيغة المطلقة لتعادل القوى الشرائية: تفيد هذه الصيغة أن سعر الصرف التعادلي لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما، هي ماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر ويعبر عنها بالعلاقة البسيطة التالية:

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{مستوى الأسعار المحلية}}{\text{مستوى الأسعار الأجنبية}}$$

ب - الصيغة النسبية لتعادل القوى الشرائية: تم اشتقاق هذه الصيغة انطلاقاً من الصيغة المطلقة إذ لا يفترض في سعر الصرف تساوي الأرقام القياسية للأسعار في أي وقت، بل لها أن تتغير نسبياً في نفس الفترة، أخذاً بعين الاعتبار معدلات التضخم التي لها تأثير مباشر على سعر الصرف، بحيث إن ارتفاع معدلات التضخم يعني انخفاض الطلب على منتجات الدولة المعنية، وبالمقابل ازدياد الطلب على منتجات دول أخرى، وتكون معدلات التضخم فيها أقل نسبياً، وهذا يعني ارتفاع الطلب على عملات هذه الدول، وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف التوازني الجديد مساوياً للسعر القديم مضروباً في معامل التضخم في كل من البلدين، ويعتبر هذا السعر بمثابة التعادل الجديد للعملتين، أي النقطة التي يجب أن يتأرجح حولها دائماً سعر

¹ فرانسيس جيرونيلام، "الاقتصاد الدولي"، ترجمة محمد عزيز ومحمد سعد الفاخري، طرابلس. ص ص: 98-99.

الصرف، وذلك بالرغم من بعض التقلبات المؤقتة، وهو ما يسميه "جوستاف كاسل" بتعادل القوة الشرائية¹، ويمكن التوضيح من خلال ما يلي:

سعر الصرف التوازني الجديد = نسبة تغير سعر الصرف × سعر الصرف القديم.

علماً أن: نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي.

كما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية: $X_0 / X_1 = pd_1 / pe_1 / pd_0 / pe_0$

بحيث: X_0 : ثمن العملة الأجنبية معبراً عنه بالعملة المحلية في الفترة 0؛

X_1 : ثمن العملة الأجنبية معبراً عنه بالعملة المحلية في الفترة 1؛

pe_0 : الأسعار الأجنبية في الفترة 0؛

pe_1 : الأسعار الأجنبية في الفترة 1؛

pd_0 : الأسعار المحلية في الفترة 0؛

pd_1 : الأسعار المحلية في الفترة 1.

ولقد تم اختبار هذه النظرية، فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية².

ج - حدود نظرية تعادل القدرة الشرائية: وُجهت لهذه النظرية انتقادات يمكن إيجازها في النقاط التالية³:

- تفترض وجود حرية في المبادلات، والواقع عكس ذلك، حيث أن الرسوم الجمركية ونظام الحصص والرقابة على الصرف يُؤثر على هذه الحرية بوضوح؛
- تستعمل هذه النظرية بعض المؤشرات، ويكمن الإشكال في ذلك هو صعوبة اختيار مؤشرات الأسعار الداخلية والخارجية؛
- تستثني هذه النظرية حركة رؤوس الأموال بغرض المضاربة، في حين أن سعر الصرف يمكنه التأثير بذلك؛
- صعوبة تحديد أرقام قياسية للأسعار بصفة دقيقة، باعتبار أنها تأخذ بعين الاعتبار منتجات لا علاقة لها بالتجارة الخارجية؛
- صعوبة اختيار فترة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار؛

¹ Peyrard Josette, "risque de change", op-cit.p: 85.

² عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-"، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

³ فؤاد هاشم عوض، "التجارة الخارجية والدخل القومي"، دار النهضة العربية 1971. ص: 232.

تُهمَل هذه النظرية العوامل الأخرى المؤثرة على تحديد سعر الصرف، مثل مستوى الدخل وسعر الفائدة وأثر المضاربة¹؛

لا تهتم النظرية بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة على مستويات الأسعار المحلية أو الطلب على السلع المستوردة ومن ثم تأثيرها على حساب سعر الصرف؛

هناك مشكل في تمييز المتغير التابع من المتغير المستقل، ذلك أن النظرية تفترض مستوى الأسعار هو المتغير المستقل وأن سعر الصرف هو المتغير التابع. إلا أنه يمكن أن نلاحظ بأن التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الأسعار؛

إن مؤشر الانحرافات بين مستويات التضخم يتطلب استعمال مؤشرات عامة ومتشابهة لكل الدول، وهذا الذي لم يتحقق لحد الآن.

رغم هذه الانتقادات، فإن نظرية تعادل القوة الشرائية أبرزت جانب مهم من محددات أسعار الصرف، من خلال إظهار العلاقة في الواقع العلمي بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، خاصة في المدى الطويل.

2 - نظرية الأرصدة: تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف لعملة دولة ما، وخاصة التي تتبع نظام صرف المرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات. فإذا حقق ميزان مدفوعاتها عجزاً، بمعنى رصيماً سالباً، هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه انخفاضاً في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضاً². ويستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وارتفاعها، فإن العملة الألمانية لم تتأثر ولم تعرف قيمتها الخارجية الانخفاض، والسبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات.

3 - نظرية تعادل معدلات الفائدة: هذه النظرية تسعى للكشف عن الصلة الموجودة بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف، في الواقع إن أي اختلاف بين معدلات الفائدة في بلدين اثنين ينتج عنه سواء تحسن أو تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، إذ أن الرفع من سعر الخصم في دولة ما، من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة، مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار باعتبار أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية ومنه ارتفاع قيمة عملة هذا البلد، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الخصم.

¹ د. جهدي عبد العظيم، "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة"، دار زهراء الشرق 1998. ص: 47-49.

² فرانسيس جيرونيلام، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

ففي الربع الأخير من سنة 1960 وبداية 1961 عندما انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني قامت بريطانيا في جويلية 1961، باتخاذ إجراءات عدة من بينها الرفع في سعر إعادة الخصم من 5% إلى 7% فنتج عن ذلك تحسن في قيمة الجنيه¹.

4 - النظرية الكمية: إن ارتفاع المعروض النقدي وسرعة تداوله في اقتصاد دولة ما، يؤثر في تحديد سعر الصرف من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية، وبالتالي ارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظائرها من سلع وخدمات الدول المنافسة. باعتبار أن الطلب عليها في الأسواق العالمية قد انخفض، وزيادة إقبال المقيمين على اقتناء هذه السلع من الخارج، وهذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية، ويحدث العكس تماما في حالة نقص كمية النقود، إذن تغيرات حجم الكتلة النقدية ذات تأثير كبير على معدلات الصرف، وتجدر الإشارة إلى أن المبالغة في العرض النقدي، تؤدي إلى التضخم المحلي المتسبب الرئيسي في إحداث الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات، ويتجلى هذا التضخم من خلال زيادة في أسعار السلع والخدمات، مما يستدعي تغيير سعر الصرف بما يتوافق ومستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد².

5 - النظرية الإنتاجية: يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية³. فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، تزداد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه الطلب على العملة المحلية يرتفع، وبالتالي تحسن سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض القوة التنافسية للدولة ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة.

وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، وإلا انعدم أو اختل التوازن الاقتصادي المنشود. ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها، أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية بسبب انخفاض الإنتاج وانخفاض

¹ Bernard.G, " Économie internationale ", édition Dunod, Paris 1981. 2eme édition. p: 189.

² إبراهيم محمد الفار، "سعر الصرف بين التنظير والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

³ محمد خالد الحويدي، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وهي الوضعية التي عرفتها ألمانيا سنة 1924، ويحدث هذا الآن في معظم الدول النامية. أما في حالة تحسن المستوى الإنتاجي مع تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وحدوث التضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي، على هذه الأخيرة وهي الوضعية التي عرفتها الهند بعد الحرب العالمية الثانية، أين ارتفعت كفاءتها الإنتاجية مع تثبيت سعر صرف "الروبية" على أساس الجنيه الإسترليني.

6 - نموذج ماندل-فلمنج في تحديد أسعار الصرف¹: يعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلمنج 1962 وروبرت ماندل 1963. يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف، ويركز النموذج على الاقتصاد المفتوح الصغير نسبياً الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم، ومن ثم يفترض النموذج ثبات مستوى أسعار الفائدة، والذي يعتبره متغيراً خارجياً، كما يفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة المحلية، وأن تدفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية. كما أنه يؤمن بأن التوازن الكامل لا بد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات. ففي حالة نظام الصرف الثابت السلطات النقدية، مجبرة على الاحتفاظ باحتياطي صرف قصد امتصاص الزيادة في عرض العملات الأجنبية، ويمكن لهذه الزيادة أن تساهم في اختلال توازن سوق النقود بسبب زيادة عرض النقود، ويحدث التوازن الكامل فقط عندما تتدخل السلطات النقدية لمقابلة عرض النقود واستخدام آليات لزيادة الطلب على النقود وتعمل في ذات الوقت على تخفيض معدلات الفائدة إلى الحد الذي يؤدي إلى تدهور في الحساب الجاري وحساب رأس المال، هذا الخليط من التدهور المقصود بنسب معينة، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفائض المحقق في ميزان المدفوعات، ويعيد التوازن لسوق السلع والنقود عند مستوى أعلى من الناتج. وفي حالة تعويم أسعار الصرف يكون لمستوى الناتج وسعر الفائدة الذي يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، أثر على تحسن قيمة العملة المحلية التي يترتب عنها تدهور في الميزان التجاري الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات. مما سبق يمكن استنتاج أنه يوجد علاقة موجبة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف والنشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة بحكم قوة

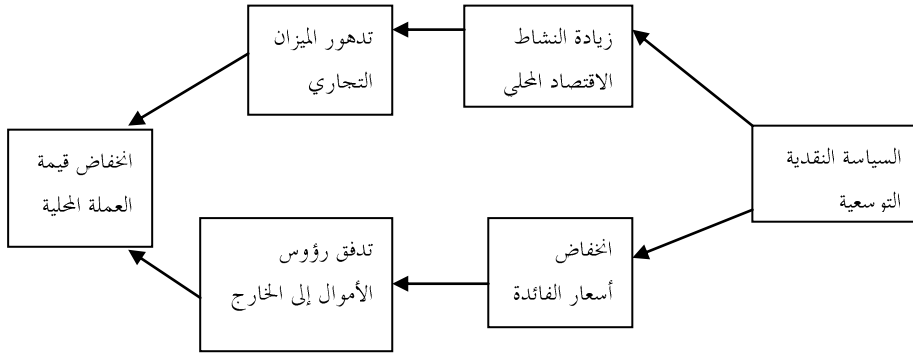
¹ د. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره، ص: 124-131.

درجة الاستجابة، ومستوى أسعار الفائدة المحلية. كما أن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات ومستوى النشاط الاقتصادي المحلي ومستوى أسعار الفائدة الأجنبية.

يعتمد سعر الصرف التوازني على العناصر التالية: مستوى النشاط المحلي؛ مستوى النشاط الخارجي؛ مستوى أسعار الفائدة المحلية؛ مستوى أسعار الفائدة الأجنبية.

يؤدي اعتماد سياسة نقدية توسعية إلى زيادة النشاط الاقتصادي المحلي نتيجة انخفاض أسعار الفائدة، وهو ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، ومن ثم التدهور في الميزان التجاري، ثم يتبعه انخفاض في قيمة العملة المحلية بافتراض درجة سيولة معينة للسيولة الدولية لرأس المال.

المخطط رقم 03/02 : تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف، نموذج ماندل فلمنج.



أما بالنسبة للسياسة المالية في ظل ثبات أسعار الصرف، بهدف زيادة الطلب الكلي (الاقتراض لزيادة الإنفاق العام)، انطلاقاً من درجات سيولة مختلفة لرأس المال فإن ذلك يؤدي إلى النتائج التالية:

الجدول رقم 01/02 : أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة على بعض المؤشرات الاقتصادية.

مستوى سيولة رأس المال	الاحتياطات النقدية الأجنبية	الناتج المحلي	سعر الفائدة المحلي
صفر	استنزاف كبير للاحتياطات	لا تغيير	زيادة كبيرة
منخفضة	استنزاف قليل للاحتياطات	زيادة قليلة	زيادة أصغر
مرتفعة	تحقيق احتياطات محدودة	زيادة أكبر	زيادة طفيفة
كاملة	تحقيق احتياطات كبيرة	زيادة متعاطمة	لا تغيير

وهذا ما يدفع السلطات إلى محاولة تحقيق مستوى معين لسعر الصرف مع السيطرة على النشاط الاقتصادي المحلي باعتماد على السياسة المالية، ولزيادة تفعيل السياسة المالية يعمد أصحاب القرار إلى إزالة العوائق أمام حركة السيولة الدولية لرأس المال.

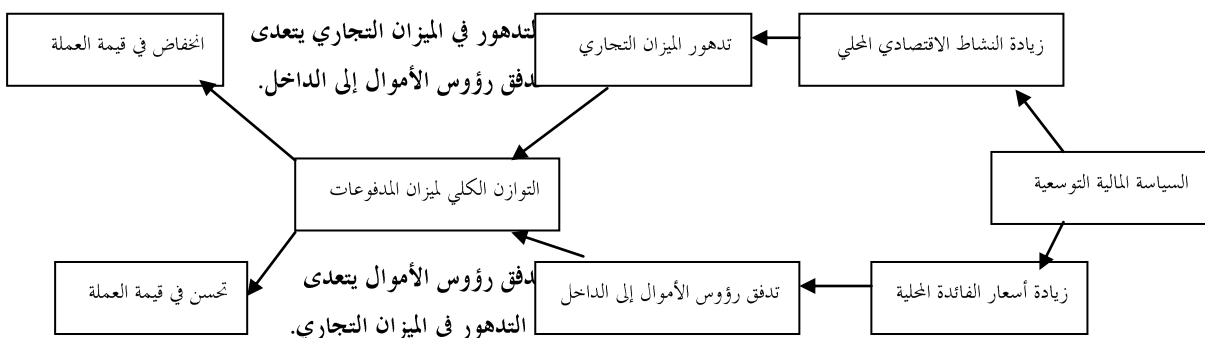
أما في ظل أسعار صرف عائمة، تلعب درجة السيولة الدولية لرأس المال دوراً محدداً وحاسماً في تحديد الفعالية الكلية للسياسة المالية، وكلما كانت سيولة رأس المال أقل من السيولة الكاملة فإن السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى تزايد الناتج المحلي الخام في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة، إلا أنه في المدى الطويل فإن السياسة المالية لا تستطيع تحقيق المستوى التوازني للناتج بسبب زيادة الطلب وتدهور قيمة العملة والميزان التجاري، فتحقيق عجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تدهور قيمة العملة.

لكن يمكن تدعيم فعالية السياسة المالية التوسعية بانخفاض العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات، وإذا تم السماح بدرجة معينة من سيولة رأس المال، فإن تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل سوف يشكل آثاراً أقل عن تلك التي تتولد عن زيادة الطلب على مستوى ميزان المدفوعات، ومن ثم تدهور هذا الأخير سيكون أقل في حالة انخفاض سيولة رأس المال مقارنة بحالة انعدام السيولة. وفي ظل سيولة عالية والكاملة فإن ارتفاع أسعار الفائدة الناجم عن "المنبهات المالية" سوف يستقطب تدفقاً كبيراً لرأس المال، بحيث أن التحسن في حساب رأس المال سوف يفوق العجز في الميزان التجاري، ومثل هذا الوضع سيحقق فائضاً في ميزان المدفوعات، الأمر الذي ينتج عنه زيادة في قيمة العملة المحلية.

الجدول رقم 02/02 : أثر السياسة المالية التوسعية في ظل نظام أسعار الصرف المرنة على بعض المؤشرات الاقتصادية.

مستوى سيولة رأس المال	الناتج المحلي الخام	سعر الفائدة المحلي	قيمة العملة المحلية
صفر	زيادة قليلة	زيادة كبيرة	انخفاض كبير
منخفضة	زيادة أكبر	زيادة أصغر	انخفاض قليل
مرتفعة	زيادة متعاطمة	زيادة أقل	تحسن قليل
كاملة	لا تغيير	لا تغيير	تحسن كبير

المخطط رقم 04/02 : حركية نموذج ماندل-فلمنج: كيفية تأثير السياسة المالية على أسعار الفائدة.



ومن جهة أخرى يرى ماندل أن السياسة النقدية تتميز على السياسة المالية في تحقيق استقرار الأسعار، في حين تتميز السياسة المالية بتفوقها في تحقيق أهداف العمالة الكاملة. والمشكل المطروح أمام أصحاب القرار هو اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، والمزيج بين السياستين هو الأحسن بالنسبة لأي اقتصاد كل على حسب وضعيته وأهدافه، والشكلان المواليان يُظهران أثر مزيج السياسات في ظل أوضاع مختلفة للسيولة على أسعار الصرف.

الشكل رقم 02/02 : مزيج السياسات وتحديد أسعار الصرف في ظل شروط سيولة دولية منخفضة لرأس المال.

الخففاض قيمة العملة الخلية	غير متنسق (التباس)	سياسة مالية توسعية
غير متنسق (التباس)	ارتفاع قيمة العملة الخلية	سياسة مالية تقييدية

سياسة نقدية توسعية سياسة نقدية تقييدية

الشكل رقم 01/02: مزيج السياسات وتحديد أسعار الصرف في ظل شروط سيولة دولية مرتفعة لرأس المال.

تحسن في ميزان المدفوعات	غير متنسق (التباس)	سياسة مالية توسعية
غير متنسق (التباس)	الخففاض في قيمة العملة الخلية	سياسة مالية تقييدية

سياسة نقدية توسعية سياسة نقدية تقييدية

المبحث الثاني: أنظمة الصرف.

عرف الاقتصاد العالمي عدة أنظمة نقدية عالمية، تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة بارتكازها أساساً على أنظمة صرف مختلفة. ويقصد بنظام الصرف تلك القاعدة التي حُددت على أساسها أسعار صرف العملات، كما أن تعدد الأنظمة النقدية الدولية مرتبط أساساً بتعدد أنظمة الصرف، إلا أن جميعها يهدف إلى إيجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى. وتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية، وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية.

أولاً: المنظور التاريخي لتطور أنظمة الصرف.

تاريخياً يمكن إجمال نظم الصرف التي تأخذ بها الدول التي يرتبط كل منها بقاعدة معينة من القواعد النقدية وحصرها في التطور التالي:

1 نظام ثبات الصرف: ساد نظام الصرف الثابت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، حيث تأخذ الدول فيه بقاعدة الذهب وترتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب. حيث عرف هذا النظام شكلين فرضتهما خصوصيات المراحل التاريخية المتعاقبة.

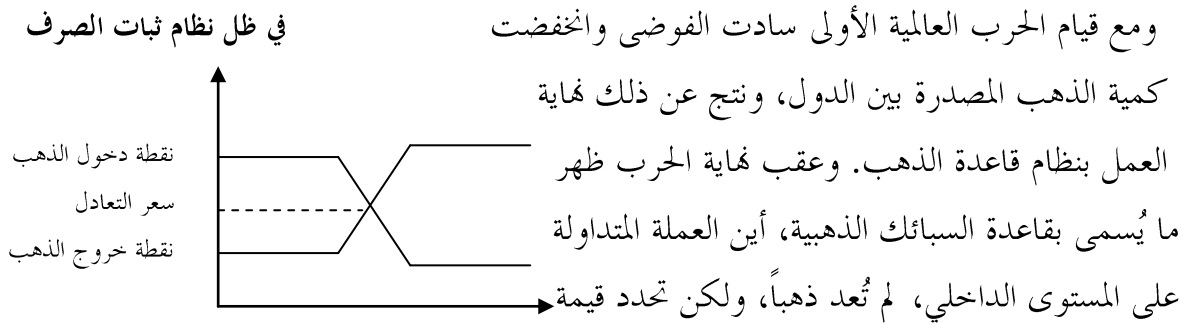
فاستعملت قاعدة المسكوكات الذهبية إلى غاية 1914 حيث تميزت بما يلي:

حرية دخول وخروج الذهب؛

كل عملة لها وزن ثابت من الذهب ويمكن تحويلها إلى ذهب؛
ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب تبيع وتشتري به، أن يتحقق سعر ثابت
للعملات المختلفة بعضها ببعض.

ومع ذلك فإن هذا الثبات المطلق لسعر الصرف لا يتحقق إلا إذا توافر شرطين: أولهما، أن يكون
سعر شراء وبيع الذهب واحداً في كل دولة. وثانيهما، أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة،
وبحكم أن هذين الشرطين يصعب تحقيقهما عملياً فإنه يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود
ضيقة جداً، الراجعة إلى دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها، مشكلةً في ذلك حدين يتحدد
بينهما سعر صرف العملة وفقاً لظروف الطلب والعرض، الخاصة بكل عملة من عملات الدول
الأجنبية¹.

الشكل رقم 03/02: تحديد سعر الصرف



ثابتة لوحدة النقد بالذهب. أما على المستوى الخارجي فيعرف ما يسمى بقاعدة الصرف بالذهب،
والتي تجسدت دعائمه في مؤتمر "جنوة" سنة 1922، وتميز بـ²:

- ليس من الضروري أن يكون الاحتياطي كله ذهب، ويمكن لعملة بلد ما أن ترتبط بالذهب
عن طريق ربط عملته بعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب؛
- يتم ذلك باحتفاظ البلد الأول (التابع) بالحالات الذهبية الأجنبية للبلد الثاني (المتبوع)
كغطاء للعملة في التداول.

وعموماً فإن القاعدة الأساسية لهذا النظام تتمثل في أن الدولة التي تسجل فائض في ميزان
مدفوعاتها، تقوم باستيراد الذهب مقابل هذا الفائض، في حين أن الدولة التي تعرف عجزاً ستضطر
إلى تصدير الذهب لتسديد هذا العجز. فإذا كانت حركة الذهب تؤدي في المدة القصيرة إلى إعادة
التوازن في سعر الصرف إذا اختلف عن سعر التعادل، فإن في هذه الحركات تؤدي في المدة الطويلة
إلى تحقيق التوازن في العلاقات الدولية عن طريق التغيير في مستويات الأسعار السائدة في كل دولة
وهذا ما يسمى بنظرية price-specie-flow.

¹ عادل أحمد حشيش، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة 2002. ص: 140.

² الهادي خالد، "المرآة العاكسة لصندوق النقد الدولي"، دار الهومة، الجزائر 1996. ص: 26.

وأثبتت هذه القاعدة فشلها بسبب أن كمية هائلة من الذهب كانت عند بعض الدول كـ (و.م.أ، بريطانيا، ألمانيا، جنوب إفريقيا)¹، وتزامن هذا كذلك مع أزمة الكساد العالمي في سنة 1929، وإفلاس أكبر بنك نمساوي، مما أدى إلى نقص سيولة النظام البنكي لأوروبا الوسطى، وحدثت أزمة السيولة في إنجلترا التي أوقفت قابلية تحويل الجنيه إلى ذهب في سبتمبر 1931، بالإضافة إلى قرار روزفلت "roosevelt" القاضي بسحب قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب في سنة 1933 الذي انجر عنه تخفيض قيمة الدولار بنسبة 40% بالنسبة للذهب.

2 نظام حرية الصرف: على الدولة في هذا النظام أن تحدد للأوراق النقدية المتداولة سعراً إلزامياً، وأصبحت هذه النقود الورقية نقوداً هائلة لا يمكن تحويلها إلى ذهب. أما عن سعر الصرف فيكون عرضة للتقلبات وفقاً لقوى العرض وطلب الصرف الأجنبي، وهنا أيضاً تؤدي هذه التقلبات في أسعار الصرف إلى تحقيق التوازن بين الطلب والعرض على الصرف الأجنبي على المدى القصير، كما يتحقق التوازن في العلاقات الدولية في المدة الطويلة عن طريق التغيير في أثمان السلع الداخلة في التجارة الدولية²، فارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى تشجيع الصادرات نظراً لانخفاض قيمتها بالنسبة للأجانب وإلى الحد من الواردات نظراً لارتفاع قيمتها بالنسبة للمحليين، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي، وكل هذه التغيرات التي تحدث على مستوى سعر الصرف يرجعها الاقتصادي جوستاف كاسل إلى التغير في القوة الشرائية من خلال نظرية "تعادل القوة الشرائية"³.

3 - نظام الرقابة على الصرف: ساد هذا النظام في ظل النقود الورقية واتبعت بعض الدول خلال الثلاثينات وبعد الحرب العالمية الثانية، وبمقتضى هذا النظام تحتكر الدولة شراء وبيع العملات الأجنبية، وذلك من أجل تعبئة الصرف الأجنبي المتاح، بكميات قليلة نسبياً وتوزيعه على وجوه الطلب الممكنة، بحيث يبقى الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة منه، ومن ثم يمكن لسعر الصرف أن يظل ثابتاً وذلك على الرغم من المغالاة فيه، ولا يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي يتوازن عنده عرض الصرف وطلبه، بل إن الطلب الفعلي على الصرف الأجنبي يحصر بواسطة الدولة في حدود الكمية المعروضة من هذا الصرف، وذلك على أساس سعر معين للصرف تحدده الدولة نفسها إدارياً، كذلك فإن هذا النظام يعتمد في الواقع على التمييز الاقتصادي، وسواء كان التمييز بين الدول أو بين السلع، أيضاً من صور الرقابة على الصرف

¹ زينب حسن عوض الله، "الاقتصاد الدولي- نظرة عامة على بعض القضايا-"، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

² عادل أحمد حشيش، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

³ لقد تم شرح هذه النظرية في المبحث الأول، بالصفحة: 40 إلى غاية 42.

استخدام سعر صرف متعدد، ويمكن أن استخدام هذه الطريقة سواء بالنسبة للسلع أو للدول، وفي نفس الوقت له مظهران أساسيان، إما على مستوى بيع النقد الأجنبي، أو في شرائه، وقد يكون بطبيعة الحال في البيع والشراء معاً¹.

4 نظام استقرار أسعار الصرف: ظهر هذا النظام سنة 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد انعقاد مؤتمر سُمي باسم المدينة التي انعقد فيها "بريتون وودز" واتفق المؤتمر، على إعادة ترتيب أمور العلاقات النقدية الدولية بالشكل الذي يعيد لها حيويتها، وتم إنشاء صندوق النقد الدولي. وقد حاول ذلك الاتفاق عن طريق هذا النظام، أن يوفق بين أمرين متناقضين: ثبات أسعار الصرف، وحرية الصرف.

ويتلخص جوهر هذا النظام في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملات²، مع إمكانية تعديل هذه الأسعار إذا ما دعت إلى هذا ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، بما لا يترتب عليه الدخول في حلقة مفرغة من التخفيضات المتبادلة لأسعار الصرف، وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل الذي حددته لعملتها، وللدولة الحرة في إتباع الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك، بشرط أن تكون متفقة مع أحكام الصندوق³. وقد راعى اتفاق الصندوق استحالة تطبيق سعر صرف للعملة ثابت عند سعر التعادل، وذلك لأسباب عملية بحتة، لهذا فقد أباح أن يسمح للتغيير في حدود ($\pm 1\%$) عن السعر المعلن رسمياً، وفي سنة 1959 أصبح هذا المجال يقدر بـ ($\pm 2\%$) إلى أن أصبح ($\pm 2.25\%$) في ديسمبر 1971.

5 أسعار الصرف المعومة: عقب الأزمات التي مست النظام النقدي الدولي، وعلى رأسها فشل المحاولات البريطانية عام 1966 في المحافظة على قيمة الجنيه الإسترليني، وضعف الدولار الأمريكي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، وأزمة البترول الكبرى في عام 1973. وقد أدت كل هذه العوامل اضطراب أسواق النقد الأجنبي بصورة كبيرة، وأصبحت تحركات العملات بين الدول بغرض المضاربة ضخمة، بدرجة صعب التحكم فيها عن طريق التدخل النقدي، مما أدى إلى قيام الدول بالسماح بتعويم عملاتها⁴، وتخلي العديد من البنوك المركزية للدول عن مساندة أسعار

¹ زينب حسن عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية 2003. ص: 88-89

² ويعرف سعر التعادل بأنه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الوطنية للدولة معبراً عنها في شكل وزن معين من الذهب أو في شكل معين من الدولارات الأمريكية ذات الوزن المحدد من الذهب.

³ زينب حسن عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

⁴ عادل أحمد حشيش، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص: 150.

التعادل لعملاهما الوطنية مما أدى إلى انهيار نظام بريتون وودز، وتركتها تتحدد وفق قوى العرض والطلب عليها في السوق.

ثانياً: التطور المعاصر لأنظمة الصرف.

عقب انهيار نظام "بريتون وودز" عرف النظام النقدي الدولي عدة أنظمة للصرف، كانت كلها تصب بين طرفي نظام الصرف الثابت ونظام الصرف العائم الذي يعتبر بمثابة محور حاصل في الأنظمة المتبعة على امتداد التطور التاريخي له.

1 **ترتيبات أسعار الصرف الحديثة:** يتضمن الجدول رقم (03/02) الآتي، قائمة تحتوي على تسعة ترتيبات سائدة اليوم¹، لخصها العالم الاقتصادي Frankel سنة 1999، وهي مُرتبة من الأعلى إلى الأسفل حسب درجة الثبات. وتتضمن الترتيبات الحديثة: الترتيبات الثابتة بحق، مثل منطقة الفرنك للجماعة المالية الإفريقية؛ ومجالس إدارة العملة التي تستحوذ فيها السلطة النقدية على مائة في المائة على الاحتياطات بالعملة الأجنبية مقابل القاعدة النقدية، ويزداد فيها العرض من الأموال تلقائياً مع حالة ميزان المدفوعات، ولا يكون فيها دور للسياسة النقدية الاستثنائية بما في ذلك المقرض الأخير؛ والدولة التي تذهب خطوة أخرى إلى الأمام وتقضي على العملة الوطنية تماماً (أو بشكل أكثر عمومية، اتخاذ عملة أجنبية أخرى كعملة إبراء قانونية)؛ واتحادات العملة التي تأخذ فيها الدول الأعضاء بنفس العملة.

وتتراوح الترتيبات الوسيطة من: الربط القابل للتعديل الذي يمكن في إطاره للبلدان أن تعدل دورياً عمليات الربط الخاصة بها؛ إلى الربط المتحرك الذي يعدل فيه الربط بانتظام في مجموعة من عمليات تخفيض القيمة؛ إلى الربط بسلة عملات الذي يحدد فيه سعر الصرف حسب سلة مرجحة من العملات الأجنبية، إلى المناطق أو النطاقات المستهدفة التي تتدخل فيها السلطات عندما يصل سعر الصرف إلى هوامش أعلن عنها من قبل، على أي من جانبي سعر التعادل المركزي وتمتاز هذه الترتيبات بضيق القلب.

وتنقسم أسعار الصرف العائمة إلى: أسعار الصرف العائمة الحرة التي لا تتدخل فيها السلطات وتسمح فيها لسعر الصرف بأن تحدده قوى السوق؛ وأسعار الصرف العائمة الموجهة التي يتم التدخل فيها للمساندة.

¹ د. ماكيل بوردو، "المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف"، مداخلة في ندوة نظمت من قبل "معهد السياسات الاقتصادية" - صندوق النقد العربي - بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي في 16-17 ديسمبر 2002، تحت عنوان "نظم وسياسات سعر الصرف"، ص: 23.

الجدول رقم 03/02: نظم أسعار الصرف

أولاً: الترتيبات الثابتة : 1- اتحادات العملة ، 2- مجالس العملة (الدولار)، 3- أسعار الصرف الثابتة بحق.
ثانياً: الترتيبات الوسيطة : 1- الربط القابل للتعديل، 2- الربط المتحرك، 3- الربط بسلة عملات، 4- المناطق أو النطاقات المستهدفة.
ثالثاً: أسعار الصرف العائمة : 1- أسعار الصرف العائمة الموجهة، 2- أسعار الصرف العائمة الحرة.

المصدر: د. مايكل بوردو، " المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف "، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

والخط الفاصل بين الترتيبات الثابتة والترتيبات الوسيطة هو ما إذا كانت السياسة إلزامية إلى التثبيت تمثل التزام مؤسسياً، والخط الفاصل بين الترتيبات الوسيطة وترتيبات التعويم هو ما إذا كان هناك نطاق مستهدف محدد تتدخل السلطة في إطاره. وفي العموم نجد في الأخير أن أنظمة الصرف تنقسم في مجملها إلى نظامين: نظام الصرف الثابت، ونظام الصرف المرن. بحيث أن النظام الأول يتم تثبيت قيمة العملة إلى شيء معين، على غرار النظام الآخر بحيث، تترك قيمة العملة تحددها قوى السوق. مع أن النظامين يتعرضان إلى شيء من التعديل من قبل السلطات النقدية، محدثة في ذلك تغيير في ميكانيزم النظامين ووجهة حركة قيمة العملة الوطنية، هذا ما جعل النظام النقدي الدولي يعيش نوع من الأنظمة المختلفة سالفه الذكر.

2 - مزاي وعيوب النظامين: لا يمكن الحكم على فشل أو نجاح أي نظام صرف، إلا بعد التوغل في المزايا التي اتصف بها والعيوب التي اكتنفته.

أ - تقييم نظام الصرف الثابت: يمكن عرض هذه النقاط من خلال آراء الاقتصاديين المؤيدين والمعارضين لهذا النظام كالتالي:

■ **المحاسن:** يستدل به مؤيدو هذا النظام على أساس تمتعه بالنقاط التالية:

تجنب التذبذبات النقدية الكبرى، كالتى حدثت خلال الحربين، الراجعة أساساً إلى تدخل البنوك المركزية بشكل كبير في أسواق الصرف؛

سمح نظام الصرف الثابت بالعمل العادي للمبادلات الخارجية، حيث وفر للمصدرين

والموردين إمكانية عقد اتفاقيات تجارية مستقبلية إما على المدى المتوسط أو الطويل؛

يسعى هذا النظام إلى ضمان الاستقرار الداخلي للأسعار، أي التحكم في مستوى التضخم

وقيمة العملة المحلية، وبالتالي يمنح السلطات الحكومية نوع من الاطمئنان؛

يساهم بالتقليل من المضاربة بسبب مساهمته في التقليل من هوامش تقلبات أسعار الصرف، وبالتالي نقص إمكانية الحصول على الأرباح؛
تعتبر طريقة أحسن بالنسبة للسلطة الاقتصادية من أجل التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الاقتصادية (الأسعار، عجز الميزانية... إلخ) الأخرى¹؛
يعمل هذا النظام على إلزام السلطات الحكومية على إعداد السياسة النقدية بالشكل الذي يتماشى مع السياسة الاقتصادية².

■ المساوىء: يبرر المعارضون مواقفهم اتجاه النظام من خلال العيوب التالية:

يعمل على حرمان الدولة من إتباع سياسة نقدية تتماشى وظروفها الداخلية باعتبار أن الأولوية معطاة للاستقرار الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي³؛
يعمل هذا النظام على تقييد استقلالية السلطة النقدية في أداء عملها على أكمل وجه؛
البنك المركزي مطالب بوضع احتياطي صرف كبير من أجل الحفاظ على استقرار سعر العملة الوطنية؛

لا يكون سعر صرف العملة المحلية مؤشر أو مرآة يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني؛
الدولة تحرم نفسها من مؤشر فعال في التأثير على وضعية ميزان المدفوعات.

ب - تقييم نظام الصرف المرن: ككل نظام صرف، فإن التعويم له مؤيدوه وله معارضوه، وكل منهم يستدل بنقاط القوى في تبرير تحليلاته وأفكاره ويقدم نقاط الضعف لبعض حجج معارضوه.

■ **المخاسن:** يرى المؤيدون أن هذا النظام يوفر مزايا يفتقدها نظام ثبات أسعار الصرف، من حيث أنه:

يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف، ويعطي الحرية المطلقة للبلد في إتباع أية سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي⁴؛
البنوك المركزية غير ملزمة للاحتفاظ بكميات أكبر من الذهب والعملات الصعبة، لأن سعر الصرف يتحدد وفق قوى العرض والطلب؛
يساهم بتعزيز استقلالية السياسة النقدية؛
يعمل هذا النظام على تثبيط من نشاط المضاربة؛

¹ Mandher chérif, " Les taux de change ", revue banque, les essentiels de la banque, juin 2002. P: 87.

² Mandher chérif, " Les taux de change ", op-cit, p: 87.

³ نعمان سعدي، "سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الليكالي لصندوق النقد الدولي- دراسة حالة الجزائر-"، مرجع سبق ذكره، ص:

⁴ Salles pierre, " problèmes économiques généraux ", (6ème édition), Dunod, paris1986. p:318.

-يصبح للبنك المركزي الحرية في تغطية العجز التمويلي، الذي تقع فيه البنوك أو المؤسسات المالية التابعة له، كما يسمح للاقتصاد بمواجهة الصدمات الخارجية، لأن التعديل مستمر وثابت.

■ المساوي: أما عن العيوب فيستدل المعارضين بما يلي:

-إن تذبذب أسعار الصرف يومياً يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلاً، بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف سوف يلحق الضرر بالتجارة والاستثمار الدوليين¹؛
-لا تحظى العملة بنفس الثقة التي تحضها في ظل أسعار الصرف الثابتة؛
-عدم استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم العالمي من خلال تدهور قيم عملات الدول²؛

-تأثر آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية (المالية العامة)، بحيث أنه كلما ارتفعت المداخل الاسمية ومعها الطلب الداخلي أدى ذلك إلى انخفاض سعر العملة المحلية في سوق الصرف، مما يمنع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات³؛
-تأثر أسعار الصرف بالعامل النفسي، بحيث أنها حساسة للإشاعات من خلال التنبؤات التي تؤثر في درجة الثقة الممنوحة للعملة الوطنية على مستوى سوق الصرف.

¹ دومينيك سلفادور، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص: 187.

² Benissad Hocine, " cours d'économie internationale ", édition publisud, France 1983. p: 117.

³ Berger pierre, " la monnaie et ses Mécanismes ", édition bouchene, Alger 1993. p:73.

الجدول رقم 04/02 : وصف عام لنظم سعر الصرف الأجنبي.

النظام	الوصف	الملاحظات
التعويم الحر free float	حرية كاملة لقوى السوق	رغم إمكانية تطبيقه من الناحية النظرية إلا أنه عملياً من النادر إستمراره لفترة طويلة حيث يرغب البنك المركزي في العادة في التدخل بدرجة محددة
التعويم المدار managed float	يتدخل البنك المركزي ولكن عادة للحد من التقلبات فقط	شائع الوجود، المشكلة أن البنك المركزي لا يعرف ما إذا كانت حركة سعر الصرف هي تقلب قصير الأجل أم علامة على وجود اتجاه أساسي
الربط مع الزحف crawling peg	يتدخل البنك المركزي في تحقيق تعديل خاضع للسيطرة في سعر الصرف وعادة ما يكون ذلك بصورة مستمرة	موجود بصورة أكثر شيوعاً ولكن مستمر فقط في حالة اتفاق السوق مع رؤية البنك المركزي لتعديل مسار المعدل، ويمكن أن تكون الإصلاحات وفقاً لصيغة ما (مثال: للتأثير على الربط بسلة من العملات أو لتعكس إختلاف معدلات التضخم مع الدول المنافسة، وعادة ما يتم نشر صيغة أو قواعد التعديل الأخرى
ثابت مع هامش أو منطقة مستهدفة fixed with margin or target zone	يسمح له بالتقلب في حدود هذا الهامش ولكن يتدخل البنك المركزي لمنع المعدل من تعدي هذا الهامش	مثل نظام النقد الأوروبي الذي يعمل في ظل هامش يتراوح بين حدي 21/2% و 15% فإذا ما اقترب المعدل أو وصل للحد فان البنك المركزي يواجه اختيارات أو تعديلات كما هو الحال في نظام الصرف الثابت.
ثابت ولكن قابل للتعديل fixed but adjustable	ثابت، (ويتدخل البنك المركزي إذا لزم ذلك) لفترات ممتدة، وهو وإن كان في حدود هامش ضيقة إلا أنه قابل للتعديل في حالة عدم التوازن أو في حالة وجود ضغوط لا يمكن تحملها	نظام bretton woods حيث كان الحد الأقصى لهامش التقلبات 1% على أي من جانبي النسبة المعلنة مقابل الدولار، وقد شاع استخدام هذا النظام في الفترة 1945-72
ثابت من قبل البنك المركزي fixed by central bank	يعد نسخة أكثر صرامة وشدة من نظام ثابت ولكن قابل للتعديل fixed but adjustable	يقصد الثبات الدائم indefinite fixity ولكن لا يمكن ضمانه، قد يكون الاصلاح ضرورياً حتى وإن يتم صراحة الاعتراف بإمكانية قياسه، خلافاً لذلك يحظر التدخل نادراً هذه الأيام ولكن قد يظهر كمقدمة للاتحاد النقدي الأوروبي. بعض الأمثلة التاريخية لارجاء الثبات إذا ما كانت هناك تعبئة منخفضة أو قيود على رأس المال (مثال: الجنيه البريطاني والجنيه الايرلندي حتى 1979)
ثابت بمجلس النقد (معيار الذهب) fixed by currency board or a gold standard	النقود الأساسية (= العملة + ميزانية البنوك لدى البنك المركزي) ولا بد من تغطيتها بالكامل بالعملة الأجنبية (الذهب) عند معدل ثابت	نظام آبي وصارم يضمن تحول النقود الأساسية عند معدل ثابت ومن ثم بالمراجعة أو الموازنة arbitrage يتضمن سعر قريب من معدل السوق، إلا أن الضغط على مكان آخر داخل الاقتصاد (مثال: على البنوك، الأنشطة أو الأسعار) قد يزيد الضغوط السياسية لتغيير المعدل أو للتنازل عن نظام مجلس النقد
عملة موحدة unified currency	التنازل عن العملة المستقلة وإتباع عملة أخرى	وهنا يظهر تساؤل حول ما إذا كانت الدولة تابعة بالكامل لدولة أخرى في تحديد السياسة النقدية ونيل الرسوم أو يسمح لها بحصة

المصدر: محمود محي الدين وأحمد كجوك، " سياسات سعر الصرف في مصر "، مداخلة في ندوة قام بتنظيمها "معهد السياسات

الاقتصادية " - صندوق النقد العربي- بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي في 16-17 ديسمبر 2002 تحت عنوان " نظم وسياسات سعر

الصرف "، ص: 212.

المبحث الثالث: الاختيار السليم لأنظمة الصرف.

لقد أصبحت مسألة اختيار نظام الصرف الأمثل لاقتصاد بلد ما شيء صعب للغاية، وتنفق في نفس الوقت مع مقولة الاقتصادي "Frankel" الذي يذكر أنه " ليس هناك نظام عملة واحد يمثل أفضل نظام لكل البلدان، وحتى فيما يتعلق ببلد واحد معين قد لا يكون هناك نظام واحد يمثل أفضل نظام في جميع الأوقات"¹.

أولاً: الدروس المستقاة من المنظور التاريخي لأنظمة الصرف.²

تطور اختيار نظام الصرف تطوراً كبيراً في القرن الماضي. ويورد الجدول (05) سرداً تاريخياً عاماً لنظم أسعار الصرف التي شهدتها العالم منذ عام 1880، وقد اتسعت هذه النظم اتساعاً كبيراً من خيار بسيط بين قاعدة الذهب والعملة الورقية إلى 15 نظاماً حددها Reinhard et Rogoff. إلا أن الاختيار الأساسي بين أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المرنة ما زال هو لب المسألة.

الجدول رقم 05/02 : سرد تاريخي لنظم أسعار الصرف 1880-2000

1917-1880	العملة المعدنية: قاعدة الذهب (ثنائية المعدن، الفضة)، اتحادات العملة، مجالس العملة، التعويم.
1945-1919	قاعدة الصرف بالذهب، التعويم، التعويم الموجه، اتحادات العملة (ترتيبات)، تعويم محض، تعويم موجه.
1971-1946	الربط القابل للتعديل في إطار بريتون وودز، التعويم (كندا)، أسعار صرف ثنائية/متعددة.
2000-1971	تعويم حر، تعويم موجه، ربط قابل للتعديل، ربط متحرك، ربط بسلة عملات، المناطق أو النطاقات المستهدفة، أسعار الصرف الثابتة، اتحادات العملة، مجالس العملة

المصدر: د. مايكل بوردو، " المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف "، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

كان المنظور التاريخي بشأن تجربة التعويم في فترة ما بين الحربين هو أنها اقترنت بمضاربات مزعومة للاستقرار وبتخفيض للقيمة، يؤدي هذا إلى إفقار الجار (Nurkse 1944)، وكان هذا التصور هو السبب الجذري لإيجاد أساس الربط القابل للتعديل والخاص ببريتون وودز (Bretton Woods) في عام 1944. وبشأن الحفاظ على استقرار العملات وصعوبة تحقيقها من قبل الدول بالإضافة إلى مناقشة دائمة حول اختيار بين أسعار الصرف الثابتة مقابل أسعار الصرف المرنة. وأيد فريدمان (Friedman 1953) في رده على الرأي التقليدي لـ Nurkse التزعة الحديثة إلى التعويم، ويرى Friedman أن التعويم له ميزة الاستقلال النقدي والحماية من الصدمات الحقيقية، وأنه آلية للتعديل في وجه الجمود الاسمي، أقل إعاقة من أسعار الصرف المرنة (افترض Friedman أن السلطات النقدية ستقوم على أساس الاستقلال النقدي بإتباع سياسات نقدية مستقرة).

¹ د. مايكل بوردو، " المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف "، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

² د. مايكل بوردو، " المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف "، مرجع سبق ذكره، ص: 25-27.

وسَع Mundell (1963) تحليل Friedman إلى عالم من حركة رأس المال، ووفقاً لتحليله وتحليل Fleming (1962)، ويرجع الاختيار بين سعر الصرف الثابت وسعر الصرف العائم إلى مصادر الصدمات، حقيقية كانت أو اسمية، ودرجة حركة رأس المال. ففي الاقتصاد المفتوح الذي يتسم بحركة رأس المال كبيرة، يوفر سعر الصرف العائم الحماية من الصدمات الحقيقية، مثل التغير في الطلب على الصادرات أو في معدلات التبادل التجاري، في حين يكون سعر الصرف الثابت مرغوباً في حالة التصدي للصدمات الاسمية مثل حدوث تحول في الطلب على النقد. وأدى نموذج Mundell-Fleming إلى تطورين هامين في نظرية اختيار نظام سعر الصرف: وهي الثلاثية المستحيلة، ومنطقة العملة المثلى. وتقوم الثلاثية المستحيلة، على أن البلدان لا تستطيع أن تختار سوى اثنين فقط من ثلاث نتائج ممكنة: أسواق رأس المال المفتوحة، والاستقلال النقدي، وأسعار الصرف المربوطة. ووفقاً لهذا الرأي، انتعشت قاعدة الذهب مع أسواق رأس المال المفتوحة وأسعار الصرف المربوطة، لأن الاستقلال النقدي لم يكن ذا أهمية كبيرة وانهارت قاعدة الذهب فيما بين الحربين، لأن السياسة النقدية الموجهة نحو تأمين العمالة التامة أصبحت تكتسي بالأهمية. وجمع نظام بريتون وودز بين أسعار الصرف المربوطة والاستقلال النقدي، بالتغاضي عن الضوابط الواسعة النطاق على رأس المال، وانهارت قاعدة الذهب أيضاً في وجه الصعوبة المتزايدة لمنع حركة رأس المال، وأفضت الثلاثية المستحيلة مؤخراً إلى الرأي الثنائي القائل بأنه مع زيادة حركة رأس المال يصبح الاختيار الممكن الوحيد لنظام سعر الصرف بين الربط الجامد للفائق (اتحادات العملة، أو مجالس العملة، أو الدولار) والتعويم، والواقع أن الدول المتقدمة اليوم تعتمد إلى التعويم أو تكون جزءاً من الاتحاد.

وتعرف منطقة العملة المثلى على أنها "منطقة من الأمثل أن تكون لها عملة واحدة وسياسة نقدية واحدة"، وتضمنت المعايير التي وضعها (1961) Mundell، (1969) Kenen، (1963) McKinnon، لإيجاد منطقة عملة مثلى مثل أوروبا، تماثل الصدمات في الدول الأعضاء، ودرجة الانفتاح، ودرجة حركة اليد العاملة، والقدرة على إجراء التحويلات المالية.

ثانياً: الأداء الاقتصادي لمختلف ترتيبات أسعار الصرف¹.

إن لسعر الصرف الدور الهام في التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية، وتورد الأشكال (4) و(5) و(6) سلاسل زمنية لـ 14 بلداً متقدماً² في الفترة من 1880-1995، فيما يتصل بثلاث متغيرات اقتصادية رئيسية وهي: التقلبات في أسعار الصرف مقاسة بوصفها معدل التغير المطلق في

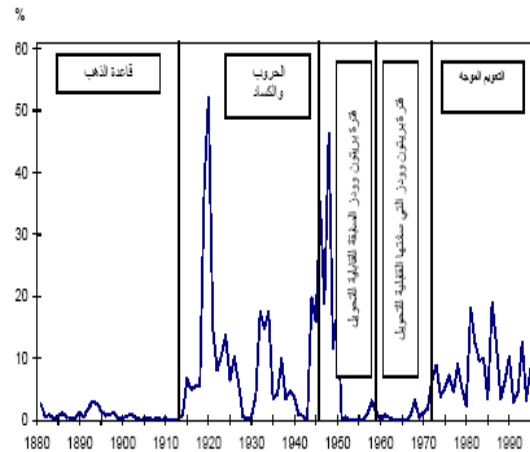
¹ د. مايكل بوردو، "المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف"، مرجع سبق ذكره، ص: 33-38.

² هذه البلدان هي: بلجيكا، وكندا، والدانمرك، وفنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، وم.أ.

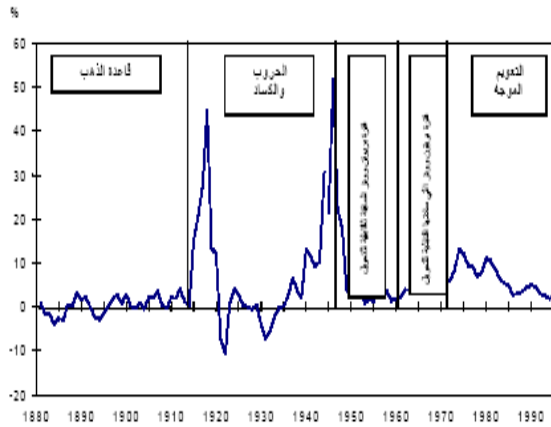
لوغريخ، أسعار الصرف، والتضخم في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، والنمو في نصيب الفرد من الدخل. ودون الدخول في تفاصيل تجارب بلدان معينة يمكن أن نعطي بعض التعميمات العريضة. أولاً فيما يتعلق بأسعار الصرف: اتسمت فترة قاعدة الذهب وفترة بريتون وودز التي سادتها القابلية للتحويل بالاستقرار الشديد، واتسمت فترة الحريين وما بين الحريين والفترة الأولى من بريتون وودز بعدم الاستقرار الشديد، واتسم النظام الحالي بقدر معتدل من التقلب. ثانياً فيما يتعلق بالتضخم: بلغ التضخم أدنى مستوى له في أثناء فترة قاعدة الذهب وفترة بريتون وودز التي سادتها القابلية للتحويل، وبلغ أعلى مستوى له في أثناء الحروب. واتسمت فترة السبعينات وأوائل الثمانينات بالارتفاع النسبي للتضخم في فترة السلم. وقد انخفض التضخم منذ أواسط الثمانينات، إلى مستويات تعيد إلى الأذهان النظامين اللذين سادتهما القابلية للتحويل. ويشير هذا الدليل إلى أهمية التقييد بمحاور ارتكاز اسمية موثوقة، وهي الذهب قبل عام 1914، والذهب والدولار في فترة بريتون وودز، واستهدف التضخم وغير ذلك من محاور الارتكاز الاسمية المحلية منذ أوائل الثمانينات.

وأخيراً، وباستثناء النمو المفرط في الارتفاع الذي حدث عقب الحرب العالمية الثانية والذي يبين إلى حد كبير الانتعاش في أوروبا، لا يبدو أنه توجد صلة تذكر على الأجل الطويل بين نظام الصرف والنمو الاقتصادي. كما يقدم الجدول رقم (06) الموالي، دليلاً على الأداء الاقتصادي الكلي فيما يتعلق بالتضخم ونمو نصيب الفرد من الدخل بالقيمة الحقيقية لكل البلدان التي يغطيها صندوق النقد الدولي للعقود الثلاثة الأخيرة. كما أنه يقارن بعض النتائج الرئيسية لمخطط التصنيف على أساس قانوني ومخطط التصنيف على أساس فعلي. ويقارن الجزء (أ) البيانات المستقاة من الدراسات التي أجراها Levy-yeyati et sturznegger (LYS) مع التصنيف على أساس قانوني الخاص بصندوق النقد الدولي لثلاث فئات عامة: نظام التعويم، النظام الوسيط، نظام الربط. ووفقاً للتصنيف على أساس قانوني، توجد في البلدان التي تأخذ بنظام التعويم أعلى معدلات نمو ومعدلات تضخم عالية، تليها في ذلك البلدان التي تأخذ بنظام الربط التي توجد فيها أدنى معدلات التضخم.

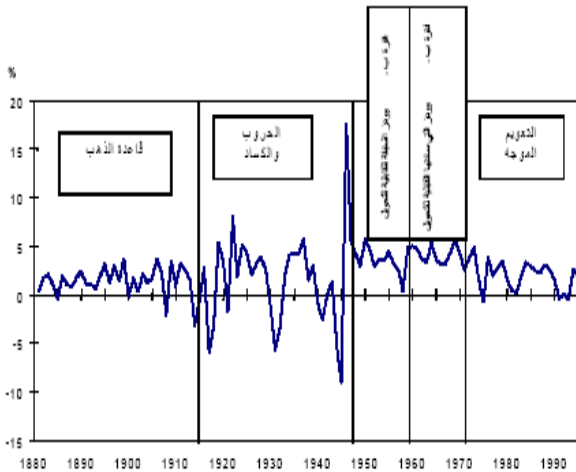
الشكل رقم 04/02 : تقلب أسعار الصرف 1881-1995 (نسب مئوية)



الشكل رقم 05/02 : تقلب في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (التضخم) 1881-1995 (نسب مئوية)



الشكل رقم 06/02 : نمو نصيب الفرد من الدخل بالقيمة الحقيقية 1881-1995 (نسب مئوية)



المصدر الخاص بالأشكال الثلاثة: د. مايكل بوردو، "المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف"، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

ويرى LYS أن البلدان التي تأخذ بالنظام الوسيط، يوجد بها أعلى معدلات التضخم، تليها في ذلك البلدان التي تأخذ بالتعميم ثم البلدان التي تأخذ بالربط، إلا أن المعيارين كليهما يؤيدان الحكمة المشتركة والدليل التاريخي اللذين يقولان أن عمليات الربط تؤدي إلى تضخم أقل. وفيما يتعلق بنمو نصيب الفرد من الدخل بالقيمة الحقيقية، يشير التصنيف الخاص بصندوق النقد الدولي إلى أن البلدان التي تأخذ بالنظام الوسيط يحدث بها أعلى نمو، وأن البلدان التي تأخذ بنظام التعويم يحدث بها أقل نمو. بينما يرى LYS أن البلدان التي تأخذ بنظام التعويم يوجد بها أعلى نمو تليها في ذلك البلدان التي تأخذ بنظام الربط، ثم تلك التي تأخذ بالنظام الوسيط. ومن المحتمل أن هذه النتائج تبين إعادة التصنيف التي أجراها LYS للبلدان المتقدمة بصفة أساسية في فئة البلدان التي تأخذ بالتعميم.

ويقارن الجزء (ب) الدليل الذي يأتي من دراسة (RR) Reinhardt et Rogoff مع مخطط التصنيف على أساس قانوني الخاص بصندوق النقد الدولي. ويشير RR إلى وجود خمسة نظم، وتقسم هذه الدراسة التعويم إلى ثلاث فئات: التعويم الحر؛ والسقوط الحر (خاص بلدان التي يوجد بها معدل مرتفع من التضخم ومعدل انخفاض في قيمة العملة يزيد على 40%)؛ والتعويم الموجه. وتنطوي عمليات الربط على الربط الجامد، في حين تتسم بقية الفئات بمرونة محدودة، وتختلف نتائج النظام القائم على أساس فعلي لدى RR اختلافاً كبيراً عن نتائج النظام القائم على أساس قانوني والنتائج التي وصل إليها LYS. وباعتبار أن هذه النتائج تستبعد السقوط الحر من التعويم، فإنها تأخذ الأداء الجيد من حيث التضخم للبلدان الواردة في الأشكال سابقة الذكر. كما أن الربط الجامد لا يبدو أنه علاج شاف للتضخم، وأخيراً يكون أداء النمو أفضل بكثير لدى بلدان التعويم الحر. وهذه نتيجة تماثل تلك التي وصل إليها LYS.

وفي الأخير يختلف الدليل القائم على أساس فعلي بشأن الأداء اختلافاً كبيراً عن الأداء القائم على أساس قانوني المأخوذ من صندوق النقد الدولي. وحقيقة أن كلا من LYS et RR رغم استعمالهما لمنهجيات مختلفة اختلافاً كبيراً، ويرى أن التعويم يقترن بارتفاع معدل النمو، وأنه لا يقترن بارتفاع معدل التضخم الذي نلمسه في التصنيف على أساس قانوني.

الجدول رقم 06/02 : تصنيف أسعار الصرف على أساس قانوني مقابل أساس فعلي.

(أ) : (2000 و 2001) LYS : 1974-1999 (سنوي) و 154 بلداً									
نمو دخل الفرد الحقيقي					التضخم				
	عالم	وسيط	مربوط				مربوط	وسيط	عالم
صندوق النقد الدولي	1	2	1.2				16.7	20.2	22.3
LYS	1.9	0.8	1.5				9.7	38.3	14.2
(ب) : (2002) RR : 1970-2001 (سنوي) و 153 بلداً									
نمو دخل الفرد الحقيقي					التضخم				
	التعويم الحر	التعويم الموجه	التعويم المحدود	الربط			التعويم الحر	التعويم الموجه	التعويم المحدود
صندوق النقد الدولي	174	غير متوفر	غير متوفر	0.5	38.8	5.7	74.8	غير متوفر	غير متوفر
LYS	9.4	443.3	16.5	10.1	15.9	2.3	2.4-	1.6	2.4

المصدر: د. مايكل بوردو، "المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف"، ص: 38.

ثالثاً: التوجهات الحديثة لأنظمة الصرف.

إن الكثير من اقتصاديات الدول وأمام العولمة الاقتصادية تبنت في السنوات الأخيرة نظم لسعر صرف عملاتها مبتعدة عن نظم الربط المرنة بعملات أخرى، التي أصبحت أحد العوامل في كل أزمة مالية كبرى ابتداءً من أزمة المكسيك في نهاية عام 1994، وأزمة تايلندا واندونيسيا وكوريا في عام 1997، ثم روسيا والبرازيل في عام 1998، والأرجنتين وتركيا في عام 2000، وتركيا مرة أخرى في عام 2001، أما دول الأسواق الصاعدة التي تقوم بربط أسعار الصرف بعملات أخرى، ما فيها جنوب إفريقيا وإسرائيل والمكسيك فقد تمكنت من تجنب هذه الأزمات.

وليس من المستغرب الآن، أن يقوم كثير من واضعي السياسات بالتحذير من استخدام أسعار الصرف المربوطة القابلة للتعديل (الربط المرن) في الدول المنفتحة أمام تدفقات رؤوس الأموال، وهذا الاعتقاد بأن نظم الوسيلة فيما بين الربط الجامد والتعويم الحر غير قابلة للصمود يطلق عليه "النظرة ثنائية القطب أو الحل المعتمد على ركنين"، وقد قبل عدد متزايد من الدول هذا الحل سواء راضية أو كارهة، ونقصت نسبة الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي اتبعت الترتيبات الوسيطة خلال التسعينات، بينما ازدادت نسبة الدول التي اتبعت نظم الربط الجامد والترتيبات الأكثر مرونة.

كما نلاحظ الكثير من الدول فتحت أبوابها أمام حركة رؤوس الأموال، هذا ما أجبرها على أن تعمل حسابات دقيقة فيما يخص الاختيار الأحسن لنظام سعر صرف عملتها تماشياً مع ظروفها الاقتصادية ومسيرتها المستقبلية، في هذا السياق يدعوا الاقتصادي "ستانلي فيشر" Stanley Fischer، هذه الدول أن نظم الربط لا يمكنها الصمود أمام الصدمات الخارجية، إلا إذا كانت من نظم الربط الجامد، والتي تدعمها التزامات سياسية مثل: إنشاء مجالس العملة، الدولار، اليورو (أو بشكل أكثر عمومية اتخاذ عملة أجنبية أخرى كعملة إبراء قانونية)، أو العضوية في اتحاد نقدي. ويستبعد هذا القول نظم الربط الثابتة أو الربط القابل للتعديل، أو النظم التي تتسم بنطاق ضيق للتقلب تؤدي إلى أن تلتزم الحكومة بموجبها الدفاع عن قيمة معينة (أو نطاق من القيم) لسعر الصرف، ولكنها لا تلتزم بتخصيص سياسة نقدية (وأحياناً سياسة مالية) لمجرد الدفاع عن السعر الرسمي، كما يمكنها إتباع تشكيلة كبيرة من ترتيبات أسعار الصرف المرنة ابتداءً من التعويم الحر إلى تشكيلة من نظم أسعار الصرف المتحركة التي تتسم بنطاق واسع للتقلب¹.

¹ ستانلي فيشر، "أنظمة سعر الصرف"، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2001. ص: 18.

كما أن العامل الذي يقف ضد نظم الربط، هو بطبيعة الحال التجربة المريرة فيما يتعلق بالربط القابل للتعديل في إطار نظام بريتون وودز، الذي أثار أمام هجمات المضاربة والأزمات الآسيوية الأخيرة، التي انطوت في معظمها على ترتيبات الربط المتحرك. وما نلاحظه اليوم أن العالم يتحرك نحو نظام سعر الصرف العائم، ولعل أبرز دراسة استخدمت مخطط التصنيف على أساس قانوني هي تلك التي أجراها Fisher (2001)¹، الذي يقدم دليلاً على حدوث عملية تفرغ. ففي الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى 1999، انخفضت نسبة البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي تتبع نظام وسيط من 62% (98 بلداً) إلى 34% (63 بلداً)، وارتفعت نسبة البلدان الأعضاء التي تأخذ بالربط الجامد من 16% (25) إلى 24% (45)، في حين ازدادت نسبة البلدان التي تأخذ بالتعويم من 23% (36) إلى 42% (77 بلداً).

ومع ذلك فإن Frankel (2002) يذهب في آخر نظرة له على البيانات ذات الصلة، إلا أن عدداً أكبر من البلدان الناشئة اختارت في العقد الماضي، أسعار الصرف المرنة بدلاً من الربط الجامد، كما وصل Iarain et velasco (2001) أيضاً إلى نتيجة مماثلة، حيث أن 36% من البلدان النامية كان لها في عام 1976 ترتيبات للربط، وفي عام 1996 كان 45% فقط من البلدان لديها نوع من الربط و52% لديها ترتيبات مرنة لأسعار الصرف². إن التوجه الحالي نحو التعويم يرجعه الكثير من الاقتصاديين ومن بينهم Bordo et Flandreau (في سنة 2003)، أن البلدان التي استطاعت أن تأخذ بالتعويم المحض، كانت أكثر تقدماً مالياً من تلك التي لم تستطع (باستثناء الاقتصاديات الصغيرة التي يوجد فيها افتتاح كبير أو لديها علاقات تجارية وثيقة ببلد كبير اختار أن لا يلجأ للتعويم وأن يتقيد بدلاً من ذلك بالربط الجامد). فالتعويم اليوم هو نتاج للنضج المالي (ويتجلى ذلك النضج في الأسواق المالية المفتوحة والعميقة، والعملات المستقرة والسلامة المالية، ويتضح هذا من خلال القدرة على إصدار أوراق مالية دولية بالعملة المحلية)، وتطور الهياكل التكنولوجية والمؤسسية، والقيود التي تسمح لرأسمي السياسة بإتباع سياسة نقدية ومالية مستقرة، دون التقييد بمحور ارتكاز رأسمي خارجي. كما أضاف الاقتصادي Reinhardt et Rogoff إلى ذلك أن التعويم يتلاءم من النمو الاقتصادي والنضج المتدني³، وهكذا كانت ديناميكية النظام النقدي الدولي وتطور نظام سعر الصرف يجردها التطور المالي والتكامل المالي الدولي والأزمات المالية، كتلك التي حدثت في

¹ ستانلي فيشر، "أنظمة سعر الصرف"، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

² د. مايكل بوردو، "المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف"، مرجع سبق ذكره، ص: 31-32.

³ د. ناصر السعيد، "خيارات نظم سعر الصرف من المنظور التاريخي ودروس للبلدان العربية"، ندوة نظمها صندوق النقد العربي بعنوان

"نظم وسياسات الصرف"، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

الثمانينات والتسعينات، هي النقاط الحاسمة التي تبين الخطوط الفاصلة من حيث النظام بين البلدان المتقدمة والبلدان الناشئة، هذه الأخيرة ليس لديها بعد نضج مالي كافي لكي تأخذ بالتعويم، ثمّة نوع من هذه الترتيبات يبدو أنه طريق واعد يمكن أن تسلكه البلدان في أثناء رحلتها نحو التعويم والمسمى " التعويم الموجه أو المدار" ¹.

رابعاً: العوامل المحددة لاختيار نظم الصرف.

لقد ساهم Mundell بوضع معايير لاختيار نظم الصرف، كما تظل هذه المعايير ذات أهمية في عالم اليوم المتسم بالاقتصاديات الأكثر تكاملاً. وترتكز هذه المعايير على انتشار أنواع الصدمات التي يشكلها الاقتصاد العالمي، ودرجة حرية انتقال رأس المال. وتعتبر معايير Mundell بمثابة معايير لإدارة الأزمات ووضع السياسة في بيئات بها سياسات مشكوك فيها، وينبغي للاقتصاديات الأكثر عرضة للصدمات الاسمية أن تختار نظم سعر صرف ثابتة، فأسعار الصرف الثابتة من شأنها أن تسمح بتعديل الكميات، مثل التغيرات في الاحتياطات الدولية التي ينجم عنها تغيرات في عرض الأموال، بوصفها نمطاً من التكييف للصدمات الاسمية الخارجية (أو الداخلية)، ومن ناحية أخرى إذا كانت التقلبات الحقيقية سائدة بشكل أكبر، فينبغي لواضعي السياسة اختيار نظم الصرف أكثر مرونة، وذلك لأن نظم سعر الصرف المرنة الاسمية تسهل الملائمة بين الناتج الحقيقي الإجمالي (والقطاعي) والصدمات الخارجية، وخاصة حينما تكون الأجور والأسعار المحلية بطيئة التغير، وبالمثل يمكن أن تؤدي أسعار الصرف الحقيقية المرنة إلى تغيرات في خيارات الاستهلاك/ الادخار، وكذلك في الإنتاج بما في ذلك تحولات بين قطاعات السلع القابلة للتصدير، وتلك الغير قابلة للتصدير وتيسير التكيف مع التقلبات، وربما تقع صدمة حقيقية سلبية (كإخفاض أسعار البترول) يمكن أن يؤدي هذا الانخفاض إلى زيادة في الأسعار المحلية للسلع المصدرة والمستوردة، وتخفيض الأجور الحقيقية الذي يتناسب مع الانخفاض في الطلب على العمالة، لكن يحدث العكس في الدولة المعتمدة على أنظمة صرف غير مرنة، سيكون من الضروري انخفاض الأسعار والأجور لتفادي أن يحدث انخفاض في العمالة والناتج.

ويمكن أن يساعد التعويم على حماية الاقتصاد من الصدمات الحقيقية، وأن تكون أقل تأثيراً بالجمود الاسمي في أسواق العمالة والبضائع، وذلك بأن توفر لها درجة من الاستقلال النقدي ². ومن هذا المنطلق يتضح لنا جلياً أن الخيار السليم يتوقف على قدرات السلطات (النقدية والمالية على حد سواء) على تحديد مصدر وطبيعة الصدمات إن كانت مؤقتة أو دائمة، وأن تكون عملية

¹ د.مايكل بوردو، " المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف "، مرجع سبق ذكره، ص: 51-52.

² د.ناصر السعيد، " خيارات نظم سعر الصرف من المنظور التاريخي ودروس للبلدان العربية "، مرجع سبق ذكره، ص: 65-66.

إعداد السياسة الاقتصادية بعيدة كل البعد عن التشوهات الاسمية والحقيقية، فإن واضعوا السياسة الاقتصادية الذين يعيشون في بيئات متذبذبة، يفتقرون إلى معلومات دقيقة عن طابع واستمرارية المصدر المحلي، مقابل المصدر الخارجي للصدمة وأثارها على المستوى الكلي والجزئي، وعليه فإن الخيارات لا تكون واضحة. يأتي التأثير الإضافي الآخر هو زيادة الانفتاح وحركة رأس المال بما يسمى باختصار الثلاثية المستحيلة triangle-d'incompatibilité¹: هو عدم التوافق بين زيادة التكامل المالي، وحرية حركة رأس المال وأسعار صرف مستقرة أو ثابتة، والاستقلال النقدي. وفي وجود حرية حركة رأس المال لا يمكن أن تستهدف السياسات النقدية، كلا من الحفاظ على أسعار صرف مستقرة وتقليل التغيرات في الإنتاج أو الاستجابة إلى الصدمات الخارجية، وبالإضافة إلى ذلك، فإذا أصبحت الأسواق المالية أكثر تكاملاً والحسابات الرأسمالية أكثر تحرراً، ستصبح القيود على واضعي السياسة أكثر حدة، ومثلما أشار S.Fisher لا يمكن أن يكون لدينا كل من رأس المال حر حركة تامة، واستقلال نقدي وعملة مستقرة، فالخيار هو في الحقيقة خيار بين الاستقلال النقدي واستقرار سعر الصرف.

إن المفاضلة بين نظامي الصرف المرن والصرف الثابت غير ممكن بشكل عام، ولكن يرتكز الاختيار على عدد من العوامل تتمثل في الأهداف الاقتصادية التي يسعى إلى تحقيقها مصممو السياسات الاقتصادية، ومصدر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد، بالإضافة إلى سماته الهيكلية. وفي ضوء ذلك فإن تغير الأهداف ومصادر الصدمات وهيكل الاقتصاد، كلها أمور تستدعي تغييراً في نظام الصرف الأنسب أو الأمثل للاقتصاد المعني²، ومن جانب الممارسة العملية فإن الاختيار يركز على مقياس ضيق ويتمثل في الاستقرار الاقتصادي الكلي، الذي يقصد به هو التقليل من التباين في الناتج الحقيقي أو مستوى السعر أو الاستهلاك الحقيقي في ظل الصدمات العشوائية العابرة³.

لقد ساهم الاقتصادي R.Heller بتحديد عدة عوامل قد تساعد في اختيار الدول النامية بين ترتيبات التثبيت وترتيبات التعويم وهي⁴:

¹ Mondher chérif, " les essentiels de la banque ", op-cit.p: 95.

² بيجان أجيقي، ومحسن خان، وبيتر مونتييل، " سياسة سعر الصرف في البلاد العربية: بعض المسائل التحليلية "، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1991. ص: 9.

³ د.علي توفيق الصادق ود.نبيل عبد الوهاب لطيفة، " سياسات وإدارة أسعار الصرف: القضايا، الخيارات، والمضامين "، صندوق النقد العربي "معهد السياسات الاقتصادية"، سلسلة بحوث ومناقشات-حلقات العمل بعنوان: "سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، العدد الثالث من 21-25 سبتمبر 1997، أبو ظبي، ص: 53.

⁴ د.محمد سيد عابد، " التجارة الدولية "، مكتبة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية 1999. ص: 372-387.

■ **درجة الانفتاح على العالم الخارجي** : يقاس هذا المؤشر على أساس نسبة السلع الداخلة في التجارة (الصادرات والواردات) إلى إجمالي الناتج الوطني، وبالنسبة للاقتصاد المفتوح الذي تزيد فيه الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية بالنسبة لباقي القطاعات في تكوين الناتج الوطني، فإن اختيار سياسة التعويم لا يمثل الاختيار الأمثل، حيث يتميز الاقتصاد المفتوح بتزايد درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية، خاصة التي تعاني من جمود كل من مستوى الأسعار والأجور في الاتجاه التنازلي، يجب أن تقوم بإتباع سياسة التثبيت¹، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يتميز الاقتصاد المفتوح بارتفاع الميل الحدي للاستيراد بصفة عامة مما يجعل سياسة تخفيض الطلب المحلي أقل عبئاً من تعويم أسعار الصرف لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وعلى العكس فإن الاقتصاد الأقل انفتاحاً قد يلائمه إتباع سياسة التعويم نظراً للارتفاع النسبي لعبء سياسة تخفيض الطلب المحلي، لانخفاض الميل الحدي للاستيراد إلى جانب تضائل تأثير تغيرات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار المحلية.

■ **درجة تنوع هيكل الإنتاج والتصدير** : كلما زادت هذه الدرجة كلما قل تعرض الاقتصاد الوطني لصعوبات في ميزان المدفوعات، لذلك تقل الحاجة إلى إجراء تصحيح سعر الصرف ويفضل إتباع شكل من أشكال الترتيبات الثابتة، وإذا كان ارتفاع درجة التركيز في هيكل الإنتاج على عدد قليل من السلع كما هو حادث لغالبية الدول النامية المعرضة باستمرار للتقلب، فيكون من الملائم إتباع سياسة التعويم على أساس إعطاء قدرًا من المرونة لسعر الصرف ليسهل عملية تصحيح الاختلال الذي قد ينتج عن النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات.

■ **درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع أسواق رأس المال الدولية** : يقاس هذا المؤشر على أساس نسبة ما تحتفظ به البنوك من أصول مالية أجنبية إلى العرض النقدي المحلي. وكلما ارتفعت هذه الدرجة كلما كان من الأفضل اختيار سياسة التعويم، حيث تلعب التغيرات في سعر الصرف دوراً هاماً في جذب رؤوس الأموال التي تعمل على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، الذي قد يرجع إلى المعاملات الجارية، هذا إلى جانب التكاليف والصعوبات التي تتلقاها السلطات النقدية من أجل الحفاظ على استقرار سعر الصرف. أما في الحالة العكسية حيث تقوم السلطات النقدية بمنع قابلية العملة المحلية للتحويل على المستوى الدولي وتفرض رقابة شديدة على المعاملات الرأسمالية، فإنه يفضل اختيار سياسة التثبيت.

¹ Patrick Artus, " économie des taux de change ", *économica* 1997, p: 74.

- **معدل التضخم:** قد يكون من الملائم للدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، بالنسبة لباقي شركائها في التجارة الدولية، إتباع سياسة التعويم التي تعمل على تعويض الفرق بين معدلات التضخم، حتى تحافظ على قدرتها التنافسية. بينما يفضل إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف بالنسبة للدول التي تواجه مستوى متواضع من التضخم المحلي.
- **الأهمية النسبية للمصادر الداخلية والخارجية للاختلال في ميزان المدفوعات :** حينما تكون أغلب مصادر اختلال ميزان المدفوعات، ترجع لأسباب خارجية كالانخفاض المفاجئ في الطلب الأجنبي على الصادرات أو الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع المستوردة، فإنه يفضل اختيار سياسة تعويم أسعار الصرف، وذلك لمحاولة عزل الاقتصاد عن تلك المؤثرات الخارجية. أما إذا كانت أغلب الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد من مصادر داخلية كتقلبات الإنتاج المحلي أو تدهور المحاصيل الأساسية، فإنه يفضل إتباع سياسة التثبيت واستخدام الأرصدة النقدية الدولية أو الاقتراض من الخارج لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات.
- **قيمة مرونة التجارة الخارجية :** قد لا يكون ملائماً اختيار سياسة الصرف المعمومة أو المرنة إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات ومرونة العرض المحلي للصادرات منخفضة، كما هو الحال بالنسبة للغالبية العظمى للدول النامية، حيث يصبح تغير سعر الصرف غير فعال في استعادة التوازن في ميزان المدفوعات. ولذلك يفضل إتباع سياسة التثبيت والاعتماد على السياسات الأخرى البديلة لتصحيح الاختلال كالسياسة المالية والنقدية الانكماشية، وذلك لتخفيض الطلب الكلي في حالة العجز في الميزان أو استعمال الاحتياطي والاقتراض الخارجي لتمويل العجز في الميزان.
- **تأثير تغير سعر الصرف على كل من الاستيعاب والعرض النقدي المحليين :** إذا ما تبين للسلطات الاقتصادية أن سبب الاختلال الخارجي يرجع إلى فائض الاستيعاب المحلي بالنسبة للنتائج المحلي أو يرجع إلى فائض العرض النقدي المحلي بالنسبة للطلب النقدي فإن اختيارها للسياسة الملائمة للصرف تتوقف على مدى استجابة كل من الاستيعاب المحلي والقيمة الحقيقية للعرض النقدي للتغيرات في سعر الصرف، وكلما ارتفعت درجة استجابة تلك المتغيرات للتغير في سعر الصرف، خلال الأجل القصير والمتوسط، فإنه يفضل إتباع سياسة التعويم، حيث أنه ستكون أقل عبئاً من سياسة مالية أو نقدية انكماشية قد تؤدي إلى تخفيض الاستثمار المحلي والتوظيف والتضحية بمعدل نمو الناتج الكلي. أما إذا كانت التغيرات في سعر الصرف قليلة التأثير على الاستيعاب المحلي أو العرض النقدي فإنه يفضل تثبيت سعر الصرف وإتباع السياسات التصحيحية البديلة أو الاتجاه إلى تمويل العجز.

■ **كمية الأرصدة النقدية الدولية:** تتحدد سياسة الصرف الملائمة أيضا بمدى حجم الاحتياطات الدولية المتوفرة، مع افتراض ثبات العوامل المحددة الأخرى، فإنه كلما زاد حجم تلك الاحتياطات، كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات، وأمكن الحفاظ على سعر الصرف ثابتاً من خلال تمويل العجز اعتماداً على تلك الاحتياطات أو الاقتراض من أسواق رأس المال، وبالتالي يفضل إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف. ومن ناحية أخرى فإن انخفاض حجم الأرصدة الدولية وصعوبة الاقتراض الخارجي بشروط ميسرة، سوف يجبر السلطة النقدية على إتباع إجراءات تصحيحية تتضمن في أغلب الأحيان إجراء تغييرات مفاجئة وجوهرية في سعر الصرف، بما لها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي المحلي وارتفاع معدل التضخم، ولذلك يفضل في هذه الحالة إتباع سياسة تعويم سعر الصرف، حيث تحل التغييرات الطفيفة والمستمرة في سعر الصرف في ظل هذا النظام محل التغييرات الحادة والمفاجئة في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة.

على أن عملية الاختيار بين التعويم والتثبيت، قد تصبح أكثر صعوبة إذا كان الاقتصاد يجمع بين الخصائص التي ترجح سياسة التثبيت إلى جانب بعض الخصائص التي ترجح التعويم، كما هو الحال بالنسبة لغالبية الدول النامية. فمن الخصائص التي ترجح سياسة التثبيت والتي تتمتع بها الدول النامية هي:

- عدم القدرة على التأثير في الأسعار الدولية، للصادرات والواردات من خلال تغيير سعر الصرف إلى جانب التركيز الجغرافي للصادرات في عدد قليل من الدول المتقدمة؛
- انخفاض مرونة الطلب على الصادرات والواردات وانخفاض مرونة عرض الصادرات على الأقل في الأجل القصير، مع ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي؛
- غياب تسهيلات أسواق الصرف الآجلة، إلى جانب ضيق السوق المالي المحلي، وانفصاله عن أسواق رأس المال الدولية نتيجة انخفاض درجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأجنبية؛
- تعرض الاقتصاد النامي لصدمات داخلية كحدوث تدهور مفاجئ في إنتاج المحاصيل الرئيسية نتيجة العوامل المناخية المواتية.

وفي نفس الوقت تتميز الدول النامية ببعض الخصائص التي ترجح سياسة التعويم مثل:
- الندرة النسبية للأرصدة النقدية الدولية إلى جانب صعوبة الاقتراض من العالم الخارجي بشروط ميسرة مع تفاقم حدة أزمة الديون الخارجية لتلك الدول؛

-تركز هيكل الإنتاج في عدد قليل من السلع الأولية، التي يرتبط الطلب عليها بالتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية، مما يجعل الدول النامية تتعرض لصدمات ذات طبيعة خارجية؛

-ارتفاع معدلات التضخم المحلي نتيجة إتباع سياسة التمويل بالعجز لعدم كفاية المدخرات الوطنية عملية التنمية؛

-تشوه هيكل الأسعار المحلية نتيجة الحفاظ على أسعار صرف العملات الوطنية مغالى فيها.

على أن الدول النامية، تتباين فيما بينها من حيث الأهمية النسبية لكل خاصية من تلك الخصائص، وبالتالي الأمر يحتاج إلى دراسة منفصلة لكل حالة على حدة، حتى يمكننا اختيار السياسة الأكثر ملاءمة، وبالتالي فليس من المنطقي أن نختار سياسة معينة لكافة الدول النامية.

المبحث الرابع: سياسات سعر الصرف.

هناك قرارات تتخذها السلطات النقدية والخاصة بأسعار الصرف، تسعى من خلالها إلى أن تكون التطورات في نظام السوق وسعر الصرف الأجنبي في الحدود التي يتطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم، ومن بين هذه الأهداف هو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. فالقرارات التي تتخذها السلطات النقدية فيما يخص أسعار الصرف تختلف من دولة إلى أخرى حسب الأهداف والأولويات والأنماط الاقتصادية المختلفة، ومن بين هذه الإجراءات التي يمكن أن تعتمد عليها السلطة النقدية اتجاه سعر صرف عملتها تنوعت واختلفت من دولة إلى أخرى قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: أهداف وأدوات سياسة سعر الصرف.

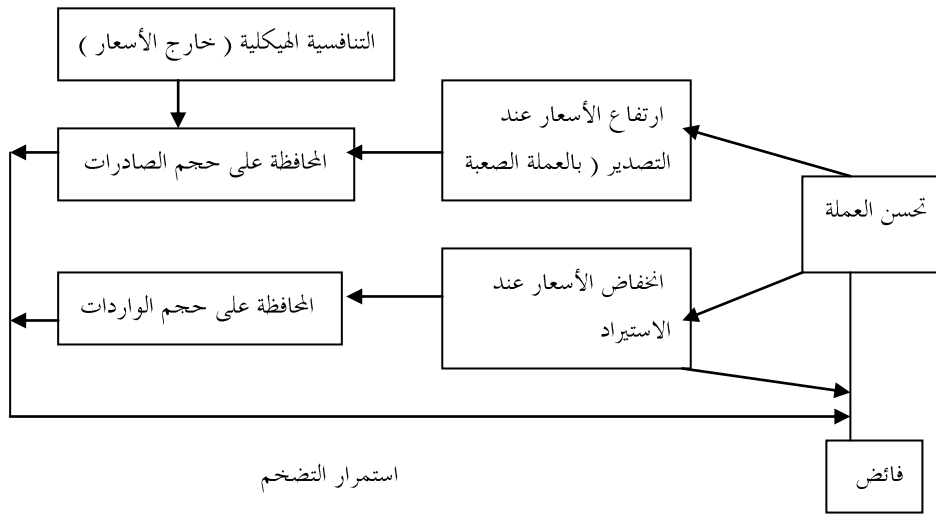
تعتبر سياسة سعر الصرف عن مختلف الإجراءات التي يمكن للسلطات النقدية أن تتخذها في ظل أي نظام تبناه قصد توجيه عملتها المحلية، خدمة لاقتصادها وبرامجها التنموية. كما تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية وهذا من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها.

1 أهداف سياسة سعر الصرف: تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها¹:

¹ د. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 131-132

أ **مقاومة التضخم**: يساهم تحسين في سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، وعلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية. الذي يرجع أساساً إلى انخفاض تكاليف الاستيراد وبالتالي انعكاسه بالإيجاب على المستوى العام للأسعار، وتضاعف أرباح المؤسسات بما يُمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية، وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسية المنتج المحلي، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة (vertueux) للعملة المحلية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983.

المخطط رقم 05/02: ظاهرة الحلقة الفاضلة (vertueux).



المصدر: د. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

ب **تخصيص الموارد**: يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة)، وهذا ما يستعمل على توسع قاعدة السلع الدولية وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها. ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال الواردات)، والسلع التي يمكن تصديرها، وهكذا ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق الإنتاج، إذا يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

ج **توزيع الدخل**: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (موارد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال. وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع

القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فيؤدي ذلك إلى تقلص استثمارها. ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية... إلخ.

د - تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف، أو رفعه من أجل توجيه قطاع التجارة الخارجية وجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

2 أدوات سياسة سعر الصرف: لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل، وأهمها¹:

أ - تعديل سعر صرف العملة: إن السلطات النقدية في ظل تعديل ميزان المدفوعات تلجأ للتأثير على العملة المحلية إما بتخفيض قيمتها أو إعادة تقويمها عند تطبيقها لنظام سعر الصرف الثابت، أما عند تدخل في ظل نظام الصرف المرن فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.

ب - استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية. وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية. وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

ج - استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة.

د - مراقبة الصرف: تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي.

هـ - إقامة سعر صرف متعدد: يهدف هذا التدبير إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

¹ د. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سبق ذكره، ص: 134-137.

ثانياً: الرقابة على الصرف.

لقد ظهرت هذه السياسة منذ زمن بعيد في شكل منع استيراد وتصدير المعادن النفيسة والمسكوكات، فانتشرت أكثر بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد انهيار قاعدة الذهب وأزمات الكساد العالمية بطرق مختلفة تتماشى مع التطورات والتغيرات الاقتصادية لهذه الدول.

1 مفهوم وأهداف الرقابة على الصرف:

أ - مفهوم الرقابة على الصرف: هي أداة لتنظيم الصرف من طرف الدولة، وفيه تكون كل المشتريات والمبيعات من العملات الأجنبية محتكرة من طرف البنك المركزي، كما يقوم هذا الأخير بتوزيعها على مختلف القطاعات، إن الرقابة الإدارية على موارد البلاد من الصرف الأجنبي وعلى وجوه استعمال هذه الموارد في شتى الأغراض، نظراً لما يترتب على إحداث التكافؤ باستمرار، بين إيرادات البلاد ومدفوعاتها من تثبيت سعر صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية عند المستوى المقرر له¹.

ب - أهداف الرقابة على الصرف: لقد حاولت الكثير من الدول إتباع هذه السياسة طمعاً

للوصول إلى نتائج إيجابية في التنمية الاقتصادية:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق قيام الدولة بالحد من الواردات الغير ضرورية وتشجيع الصادرات ذات الأهمية الكبرى؛
- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة الوطنية، كون أن التغير الذي يحدث فيها ينعكس على حركة الصادرات والواردات وكذا رؤوس الأموال؛
- حماية الصناعات المحلية الفتية من المنافسة الخارجية وكذا التشجيع على استيراد السلع الضرورية والحد من استيراد السلع الكمالية، كل هذا يساهم في دعم خطط التنمية الاقتصادية؛
- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين الاستثمارية التي تنسجم مع اتجاهات السياسة الاقتصادية للبلد²، كما يساهم هذا في تنمية الاحتياطي من العملات الأجنبية ويساعد في التخفيف من عبء المديونية الخارجية؛
- تتخذ الدولة الرقابة على الصرف كأداة للتمييز في المعاملة، لا بين مختلف الطوائف السلعية ولكن حتى بين مختلف الدول على حسب الأولويات.

¹ د. محمد زكي شافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية 1973. ص: 105.

² د. محمد زكي شافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص: 208.

2 أشكال وأساليب الرقابة على الصرف: تختلف أشكال وأساليب الرقابة على الصرف باختلاف

الوضع الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتبعة لهذه السياسة، وتباين درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أن جميعها يسعى لتحقيق نفس النتيجة.

أ - أشكال الرقابة على الصرف: ويمكن القول أن هناك ثلاثة أشكال رئيسية للرقابة على الصرف¹:

- الرقابة الكمية على الصرف، وتعتمد على التدخل الإداري المباشر في إحداث التكافؤ بين إيرادات الدولة ومدفوعاتها وعلى قرارات السلطة النقدية في توزيع الصرف على طالبيه؛
- والرقابة السعرية أو تعدد أسعار الصرف، التي تهدف للسيطرة على الطلب على الصرف الأجنبي عن طريق فرض سعر خاص لكل طائفة من طوائف المعاملات الاقتصادية أو لكل نوع منها؛

- أو الرقابة المختلطة أو المركبة، ويعترف في ظلها لكل من سعر الصرف والتقدير الإداري بدور أساسي في الرقابة على المعاملات التي تتولد عنها مدفوعاتها.

فالرقابة الكمية للصرف تتمثل في إلزام الأفراد أن يعرضوا للبيع على السلطة النقدية كافة ما يتحصل عليه من عملة أجنبية أو من حقوق بالعملة الأجنبية، أو يتم إخضاع المعاملات لضرورة الحصول على ترخيص إداري سابق كما يمكن للبلد أن يمارس في هذا السياق سياسة التمييز في المعاملات.

أما عن الرقابة السعرية تمتاز بتعدد الأسعار التي تباع أو تشتري به السلطات النقدية للصرف الأجنبي، وهذا على أساس تحديد سلسلة من أسعار صرف العملة الوطنية بالنسبة لكل عملة أجنبية حسب أهمية كل سلعة في الاقتصاد الوطني.

ب - أساليب الرقابة على الصرف: يمكن سرد أهمها على النحو التالي:

-اتفاقية المقايضة: من خلال قيام الدول باستبدال سلعها مقابل سلع معادلة لدولة أخرى، دون أن يترتب عن ذلك أي تحرك نقدي، وهذا النوع من الاتفاقيات طبع علاقات الدول الاشتراكية سابقا وكذا الدول النامية؛

-اتفاقية الدفع: ويقصد بها الاتفاق بين بلدين على تخصيص قروض ثنائية لمدة معينة وعلى أساس سعر صرف محددة وثابت، هدفها تمويل التبادلات المختلفة؛

¹ د. محمد زكي شافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

-اتفاقية المقاصة: بموجب هذه الاتفاقات يقوم صندوق التسوية بتحصيل مدفوعات مستورد معين ودفع مستحقات المصدر؛

-اتفاقية القائمة: قد تتفق بلدان في اطار المبادلات التجارية الثنائية على وضع قائمة من السلع، التي يمكن استيرادها من خلال الالتزام بتقديم ترخيص الاستيراد فيما يخص المنتجات التي تم الاتفاق عليها؛

-نظام سعر صرف الموحد: يتم تحديد سعر صرف إداري رسمي يومياً، ويكون موحداً لجميع المعاملات مقابل العملات الأجنبية، تحده السلطات النقدية على أساس السعر الحقيقي، لكن بالزيادة قصد تشجيع الصادرات ودخول رؤوس الأموال الأجنبية والحد من الواردات؛

-سعر الصرف المتعدد: هذه الأداة تمكن الدولة من تحقيق أغراض تنموية بفرضها لأسعار صرف تفضيلية بالنسبة لقطاعات تحظى بالتشجيع والأولوية، وتطبيق سعر الصرف المرتفع الذي تقصد من ورائه الدولة إتباع سياسة إحلال الواردات، والحد من استيراد بعض السلع التي تُثقل كاهلها بالنظر إلى القيمة الإجمالية للواردات.

3 آثار الرقابة على الصرف: سوف نتعرض لتقييم هذه السياسة من خلال السلبات التي تتمتع بها:

-تقف الرقابة على الصرف عائقاً في وجه نمو المبادلات التجارية، من خلال فرض قيود على حركة التصدير والاستيراد مما يثبط التنمية الاقتصادية؛

-تعرقل حرية تنقلات رؤوس الأموال من وإلى الخارج، مما يسبب تخوف المستثمرين من عدم إمكانية تحويل أرباحهم، الشيء الذي يعيق جلب الاستثمارات الأجنبية؛

-تؤدي إلى التضخم المحلي والمغالاة في تقييم العملة الوطنية، مما يساعد على ظهور سوق صرف موازية؛

-قد تؤدي إلى تشويه حاد للحوافز الاقتصادية، وفرض تكاليف على الاقتصاد من خلال إساءة توزيع الموارد الإنتاجية الاستهلاكية، وبالإضافة إلى دعم السلع الأساسية من خلال نظام الصرف وليس من خلال إعانات الميزانية الأكثر وضوحاً يؤدي إلى إخفاء التكاليف الأساسية، وفي نفس الوقت يفرض تشوهات في جوانب أخرى من الاقتصاد¹.

¹ محمد أ. العريان، "تعدد أسعار الصرف، تجربة الدول النامية"، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1994. ص: 29.

ثالثاً: سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية.

تعتبر سياسة من أهم سياسات سعر الصرف، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة لأخرى، وذلك حسب الأولويات وخصائص الهياكل الاقتصادية ومستوى النمو، والتي تهدف أساساً إلى إعادة تحسين مستوى ميزان التجاري بالدرجة الأولى.

1 - مفهوم وأهمية سياسة التخفيض:

أ - مفهوم سياسة التخفيض: فهي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية (أو النقدية)، بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي اتجاه جميع العملات¹. بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية، ويراعى في هذه الحالة عدم الخلط بين اصطلاحى انخفاض قيمة العملة (dépréciation)، الذي يحدث نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب، وتخفيض قيمة العملة (dévaluation) الذي تتخذه الدولة بناءً على سياسة مرسومة، لتحقيق أهداف معينة وعلى رأسها تشجيع صادراتها والحد من وارداتها، وبالتالي تفادي اللجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل وتخفيض مستوى الدخل الوطني الحقيقي.

ب - أهمية سياسة التخفيض: إن التخفيض يجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب، وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع، أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية، هذا ما يجعل من حجم الواردات تميل إلى الانخفاض. وفي هذه الحالة فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر، ولهذا يفضلون الإنتاج في قطاعي التصدير وإحلال الواردات، وفي هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض والطلب والتخصيص الفعال للموارد، ولا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب، حيث يساهم في تحسين من جهة أخرى وضعية حساب التجارة غير المنظورة، الراجع إلى زيادة إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة، ويحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية، كما يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي من دوره أن يساهم في تحسين وانتعاش حساب رأس المال. بالإضافة إلى التأثير المباشر على ميزان المدفوعات قد يكون للتخفيض شأن في زيادة دخل الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو ارتفاع

¹ د. صفوة عبد السلام عوض الله، "سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات"، دار النهضة العربية القاهرة 2000. ص:

أثماها في الأسواق العالمية، وبالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة، قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية وقد يقصد من التخفيض أحياناً زيادة موارد الخزانة العامة للدولة، بما يتضمنه من إعادة تقويم رصيد الذهب المتاح لديها وفقاً للسعر الجديد، كما قد تساهم هذه السياسة في تقليص من "فجوة أو كيون"¹.

2 شروط نجاح سياسة التخفيض: إن مسألة فعالية تخفيض قيمة العملة المحلية في علاج الاختلال بالعجز في ميزان المدفوعات، ليست على الإطلاق بالبساطة التي يوحي بها التحليل المتقدم، فهناك أمور كثيرة وشروط دقيقة ومعقدة لا بد من توافرها لكي تنجح هذه السياسة في تحقيق الهدف المنشود من ورائها.

لقد حدد **J. Robinson** (1937) نجاح سياسة التخفيض في حالة توفر المرونات الأربعة التالية²:

أ مرونة الطلب المحلي على الواردات: إذا كان الطلب المحلي عدم المرونة فإنه لن يحدث نقص في الطلب على الواردات رغم ارتفاع أسعارها بالعملة الوطنية، أما إذا كانت المرونة محصورة ما بين الصفر (0) والواحد (1) فإن الطلب يكون مرناً نسبياً ولكن انخفاض حجم الواردات يكون بنسبة أقل من نسبة التخفيض وبالتالي فعالية التخفيض في هذه الحالة تكون محدودة، أما إذا كان الطلب مرناً بنسبة أكبر من الواحد فإن حجم الواردات ينخفض بنسبة التخفيض³.

ب مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات: في هذه الحالة نجد أن درجة مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات لها علاقة مباشرة بالأسعار وبالتالي على استقرارها وعلى فعالية التخفيض، فإذا كان الطلب الأجنبي عديم المرونة فإنه لا تكون هناك زيادة في الصادرات رغم انخفاض أسعارها بالعملة الأجنبية، أما إذا كانت المرونة غير منعدمة فإن نسبة النجاح تتوقف على نسبة تغير الأسعار مقارنة بنسبة التخفيض.

ج مرونة العرض المحلي للصادرات: حيث أنه في هذه الحالة يجب أن يكون للدولة طاقات وقدرات لزيادة صادراتها وهذا لأجل مقابلة الزيادة في الطلب الأجنبي عليها وبالتالي فهي بذلك تساهم في عدم زيادة أسعار الصادرات، مما يسمح بنجاح سياسة التخفيض وهذا حسب درجة المرونة، أما إذا كانت السلع المصدرة تدخل في صناعتها مواد مستوردة فإن ذلك قد ينقص من فعالية التخفيض، كون أن هذه المواد المستوردة قد تزيد من تكلفة هذه السلع وبالتالي في أسعارها.

¹ والتي يقصد منها الفرق الموجود بين الدخل الناتج عن التشغيل الكامل لوسائل الإنتاج والتشغيل الفعلي.

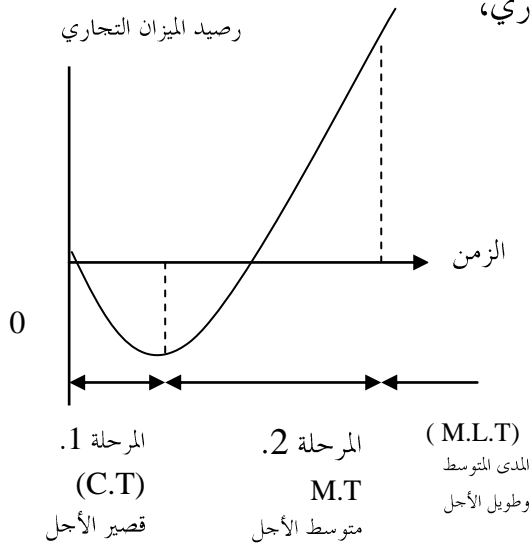
² بكري كامل، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره. ص: 297.

³ فرانسيس جيرونيلام، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص: 213.

د - مرونة العرض الأجنبي للواردات: كلما قلت مرونة العرض الأجنبي للواردات كلما قل تأثير التخفيض على حجم الواردات أما إذا كانت هذه المرونة أكبر من الواحد فإن ذلك يساعد على نجاح سياسة التخفيض، ويتضح مما سبق أن التغير في حجم الصادرات والواردات يتوقف على درجة مرونة كل من العرض والطلب المحلي والأجنبي لكليهما. إن أثر التخفيض لا يترجم بالضرورة بتحسين وضعية حساب المعاملات الجارية، الشرط الضروري لذلك هو شرط مارشال-ليرنر، الذي يستوجب من أجل أن يكون للتخفيض له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات، أن تكون القيمة المطلقة لمجموع مرونة الطلب للصادرات والواردات أكبر من الواحد $|dx+dm| > 1$.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار عنصر الزمن، فإن أثر التخفيض يمكن ملاحظته في المنحنى (J) المقابل الذي يعبر عن مرحلتين، الأولى وهي في المدى القصير (أقل من سنة) ويكون للتخفيض فيها أثر سلبي حيث يزيد من حدة العجز التجاري لأن أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية تزداد بسرعة بينما تبقى أسعار الصادرات ثابتة، بالإضافة إلى أن المتعاملين لا يزالون في فترة العقود تحت التنفيذ، حيث تتأثر قيم الصادرات والواردات بالعملة التي اتفق على التسوية بها، أما المرحلة الثانية وتظهر في المدى المتوسط (ما بين سنة وأربع سنوات)،

الشكل رقم 07/02 : منحنى (j)



ويكون للتخفيض فيها آثار إيجابية على الميزان التجاري، حيث يصبح البلد يستورد السلع الأجنبية التي أصبح سعرها مرتفع بكميات أقل، هذا من جهة ومن جهة ثانية، ترتفع صادراته كون أن أسعارها بالعملة الأجنبية أصبحت منخفضة². إن اشتراط ملائمة المرونات المتعلقة بالطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات من خلال شرط "مارشال ليرنر"، إلا أن الواقع يتطلب شروطاً أخرى تتحكم بدرجة أو بأخرى في نجاح أو فشل سياسة التخفيض: عدم لجوء الدول المنافسة إلى تخفيض عملتها؛ درجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي قصد إحلال الواردات؛

¹ سامي عفيف حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص: 190.

² محمود حسن حسني، "أثار التخفيض على الميزان التجاري"، كلية حلوان، القاهرة 1987. ص: 80.

عدم تجاوز الإنفاق الكلي نسبة الاستثمار وثبات الدخل، مع ثبات الأسعار المحلية للتصدير؛ عدم قيام الدول الأخرى بإجراءات من شأنها عرقلة الوصول إلى هدف التخفيض مثل تقييد التجارة.

3 آثار سياسة التخفيض: لكل سياسة لها سلبياتها وهذا ما سوف نكتشفه مع سياسة التخفيض. قد تساهم هذه السياسة في إضعاف قدرة البلد على توجيه سلعه نحو التصدير نتيجة لانخفاض تنافسية صادرات الدولة في الأسواق العالمية؛ لجوء المقيمين إلى ادخار عملات أجنبية بدل المحلية وميولهم إلى الاستهلاك نظراً إلى ضعف الثقة في العملة المحلية؛ انخفاض معدل الادخار الوطني مما يؤثر بشكل سلبي على إمكانية تمويل المشاريع التنموية؛ ظهور المضاربات التجارية وتوجيه رؤوس الأموال إلى الاستثمار في المجالات ذات العائد السريع (الخدمات... الخ)؛ عادة ما يؤدي التخفيض لزيادة عبء المديونية الدولية المعبر عنه بالعملة المحلية؛ يحدث آثار تضخمية كبيرة وتضرر أصحاب الدخل الثابتة. وهكذا فالتخفيض لا يعتبر وسيلة آلية لتحسين وضعية ميزان المدفوعات بل تتوقف الآثار النهائية له على عوامل عديدة متداخلة، فالتخفيض إذ يمهّد لمثل هذا التحسن فإن الأثر النهائي له يتوقف على السياسة الاقتصادية اللاحقة للتخفيض¹.

رابعاً: سياسة تعويم أسعار الصرف.

شهدت السنوات الأخيرة تزايد مستمر في عدد الدول التي اختارت سياسة للصرف أكثر مرونة، حيث ارتفع عددها مع مرور الوقت، ولذا سوف نفرق بين الصور التي اتخذتها سياسات الصرف المرنة لتلك الدول بعد فشل سياسي التثبيت والرقابة على الصرف وعلاقتها بميزان المدفوعات.

1 - سياسة التعويم الحر: تقف سياسة التعويم الحر على طرف نقيض مع سياسة تثبيت سعر الصرف، يعتبر التعويم حراً إذا لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية أو تتخذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها، ولذلك فإن الدولة تكون في غير حاجة إلى الاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية طالما أنها لا تتدخل في سوق الصرف².

¹ زينب حسن عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره. ص: 305.

² مدحت صادق، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، مرجع سبق ذكره. ص: 50.

ويرى أنصار سياسة التعويم الحر، أن توازن ميزان مدفوعات الدول، يتحقق بصورة تلقائية في ظل هذه السياسة، وذلك عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب في السوق بما يؤدي إلى تغيير سعر الصرف ارتفاعاً وانخفاضاً، مما يعيد التوازن إلى الميزان مرة أخرى. فبالنسبة للدولة التي يوجد عجز في ميزان مدفوعاتها عند سعر صرف معين، فإن هذا العجز يعني زيادة المعروض من عملة هذه الدولة عما هو مطلوب منها، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها (أو ارتفاع سعر صرف عملتها). وهذا سيؤدي بدوره إلى انخفاض حصيلة الواردات، وهذا بسبب أن السلع الأجنبية تعتبر قيمتها عالية بالنسبة للمحليين، كما يحدث من ناحية أخرى تشجيع للصادرات وذلك لكون العملة المحلية رخيصة بالنسبة للمستورد الأجنبي، طالما أن عرض العملة والطلب عليها يستجيبان لتغيرات سعر الصرف، فإن التوازن يتحقق بدون أي تدخل حكومي ويحدث العكس في حالة تسجيل فائض على مستوى ميزان المدفوعات.

غير أن معارضي هذه السياسة يذهبون إلى القول بأن ميكانيزم السوق لا يضمن بشكل دائم تحديد سعر الصرف المناسب للعملة والذي يحقق التوازن في الفترة المتوسطة، ومن ثم فإنه يكون مضللاً للمتعاملين مع الخارج خاصة بالنسبة للعقود الآجلة وما يكتنفها من مخاطر تقلبات سعر الصرف.

إلا أن تجارب الدول في تطبيق سياسة التعويم لم تخلوا من تدخل سلطاتها النقدية في أسواق الصرف وذلك لمنع التقلبات العنيفة لأسعار الصرف وهو ما أطلق عليه اصطلاح "التعويم المدار".

2 سياسة التعويم المدار: تقوم هذه السياسة على أساس إعطاء قدرًا كبيراً من المرونة لأسعار الصرف، وفي نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعاً وشراءً للعملات الأجنبية من أجل الحد من التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها، وتحقيق الصالح وطني على حساب البلاد الأخرى¹.

كأن تقوم البنوك المركزية بمساندة العملة الوطنية، إذا ما اتجهت قيمتها الخارجية نحو الانخفاض من خلال شرائها في سوق الصرف مقابل الاحتياطات من العملات الأجنبية، والعكس حينما تتدخل البنوك المركزية من خلال شراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية من أجل الحفاظ على قيمتها الخارجية منخفضة نسبياً، وذلك لتحقيق ميزة تنافسية على حساب الدول الأخرى. وفي أي حال من الأحوال تحتاج السلطات النقدية إلى رصيد من العملات الأجنبية، حتى تتمكن من الحفاظ على سعر الصرف داخل الحدود المرغوبة، ويعرف هذا الرصيد بمال موازنة الصرف، على أنه كلما

¹ محمد سيد عابد، "التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره. ص: 387.

اتسع المدى الذي يتقلب خلاله سعر الصرف، كلما أعطى ذلك دوراً أكبر للتغيرات في هذا السعر لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وفي نفس الوقت تزايد احتياج سوق الصرف بقدر أكبر من رصيد العملات لموازنة الصرف وذلك لمواجهة التقلبات الحادة والمفاجئة في سعر الصرف التي تخلقها قوى المضاربة.

ولقد اقترح الاقتصادي (*J.E.Meade*) أسلوب التخفيض التدريجي (*the growling peg*)، والذي يتلخص في إجراء تغيير سعر الصرف خلال فترة زمنية بدلاً من إجرائه عند لحظة زمنية دفعة واحدة، فعلى سبيل المثال، إجراء تخفيض في قيمة العملة المحلية بنسبة (10%) يمكن تنفيذه خلال خمسة أشهر بمعدل (2%) شهرياً، على أن يتم الإعلان عن حجم واتجاه التغيير وتوقيته مسبقاً، وبذلك يعطي قدراً كبيراً من التأكد حول أسعار الصرف مما يقلل من دافع المضاربة وفي نفس الوقت يتم تلاقي العبء الاجتماعي لإجراء تخفيض كبير ومفاجئ في سعر الصرف.

3 العلاقة بين سعر الصرف المرن وميزان المدفوعات: من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي إنما

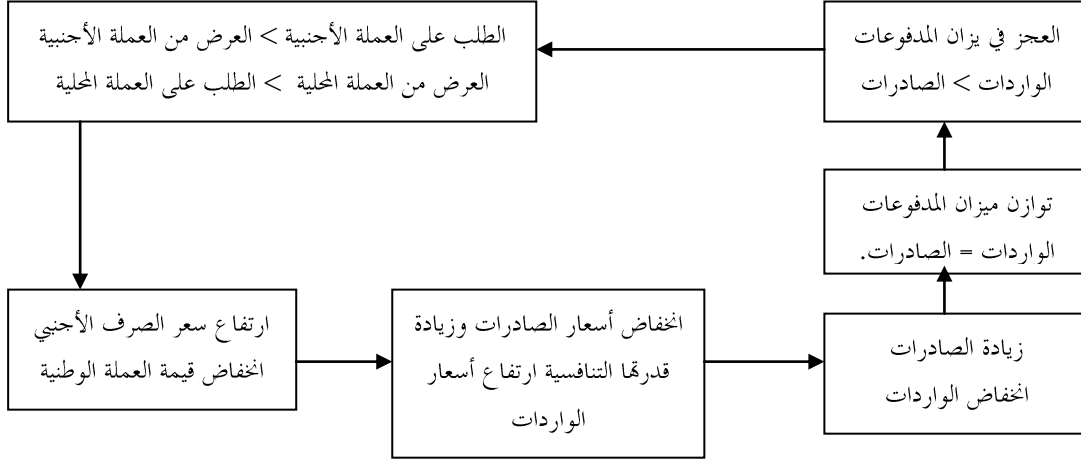
يستمد مصدره من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات، والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات، وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقاً لما يعرف بالتوازن السوقي¹. مع العلم أن ميزان المدفوعات يسجل المعاملات التي تمت بالفعل خلال فترة زمنية عادة سنة، بينما التعامل في سوق الصرف يتم بصورة يومية لتحديد أسعار الصرف التوازنية لكافة المعاملات بالنقد الأجنبي.

لذلك فإن التوازن في ميزان المدفوعات إنما يتم عند سعر صرف يُمثل في الحقيقة بمتوسط لأسعار الصرف التوازنية خلال الفترة التي يغطيها الميزان، بحيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في الميزان بصورة تلقائية دون حاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية، حيث يمثل فائض العرض في العملة المحلية، في سوق الصرف مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية للعملة لها (*dépréciation*)، ويعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية، التي تصبح أرخص نسبياً فيشجع ذلك الصادرات ويقلل من الواردات، ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز الذي سجله ميزان المدفوعات.

¹ محمد سيد عابد، "التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص: 320.

وبالمثل في حالة استمرار فائض الميزان الناتج على الطلب المتزايد في العملة الوطنية مقارنة بالعرض، سوف يؤدي هذا إلى استمرار ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية (appréciation)، الذي ينقص من درجة الميزة التنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية المحلية، حتى يختفي الفائض ويستعيد الميزان توازنه، ويمكن توضيح هذه الآلية بالرجوع إلى الرسم التخطيطي التالي أخذا بعين الاعتبار حالة العجز كمثال على ذلك.

المخطط رقم 06/02: علاقة سعر الصرف المرن بميزان المدفوعات.



المصدر: محمد السيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص: 320

هذا المخطط يأخذ صورة واحدة للاختلال وهي العجز التي تعتبر الصفة الغالبة في الاختلال، ويحدث نفس الميكانيزم بالنسبة للفائض.

خلاصة الفصل:

لا يمكن فهم سياسة سعر الصرف ما لم يتم التطرق إلى سعر الصرف من حيث المفهوم والأسس التي يعتمدها، ولقد أظهرت الأنظمة النقدية المتعاقبة أن هذه الأداة تلعب دوراً هاماً في التأثير على وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية، وعلى رأسهم التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)، وهذا ما يضع السلطات النقدية أمام مسؤولية الاختيار الأحسن لنظام الصرف، يجعل من سعر صرف عملتها دوراً هاماً في خدمة البرامج والأهداف الاقتصادية للبلد، ومن أجل تحقيق ذلك لابد على الحكومة أن تتخذ جملة من الإجراءات الاقتصادية مرافقة لنظام الصرف المتبني، كل حسب طبيعة الاقتصاد وموقفه أمام الاقتصاد العالمي. وما نلاحظه اليوم، الذي تعزز بالدراسات والبحوث الاقتصادية أن الواجهة العالمية لسياسات سعر الصرف تتجه نحو أشكال التعويم أو اتحادات العملة مشكلة بذلك ظاهرة أطلق عليها إسم ظاهرة التفريغ، والجزائر كغيرها من الدول يعيش نظام صرفها هذا التوجه.

الفصل الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير الدينار الجزائري مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول مع سياسة التعويم.

تمهيد:

إن الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث واجهت عدة مشاكل، خاصة بعد الأزمة التي ظهرت منذ سنة 1986 التي عرفت خلالها انهيار أسعار البترول، وكذا التذبذب المستمر لقيمة الدولار الأمريكي. ومن هذا المنطلق اعتمدت الجزائر برامج للإصلاحات الاقتصادية مبنية على إستراتيجية جديدة تساعد على الانتقال إلى اقتصاد السوق، هذا ما دفع الجزائر إلى الاعتماد على مخطط تعديل هيكل نص عليه صندوق النقد الدولي، يرمي إلى تصحيح الاختلالات وتحقيق الاستقرار، ومن بين الإجراءات التي ركزت عليها، هي إعادة النظر في سياسة سعر الصرف وذلك من خلال تطبيق جملة من التخفيضات، قصد العودة بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية، وكذا التحلي التدريجي عن الرقابة على الصرف التي أثبتت عدم نجاعتها في ظل التوجه الذي يعرفه العالم نحو التحرير الاقتصادي والانضمام إلى المنظمات والتكتلات الدولية، ومن أجل هذا اتجهت الجزائر إلى تبني شكل من أشكال التعويم لعملتها المحلية، وذلك بإتباع سعر الصرف المرن المسير بداية من سنة 1996. نية منها للوصول إلى التعويم الحر في السنوات اللاحقة، الذي يعتبر قرار في غاية الأهمية، كل هذا قصد إحداث تغيير في وجهة سلوك العديد من المتغيرات الاقتصادية إلى الاتجاه المرغوب تماشياً مع الإصلاحات والأهداف الاقتصادية قصد اللحاق بالركب العالمي. وباعتبار أن الحديث على التغييرات التي مست الدينار الجزائري تشكل نقطة أساسية في البحث، كان علينا من جهة أخرى مسؤولية الإجابة على السؤال الفرعي الثالث من خلال المباحث الأربعة التالية:

- المبحث الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر قبل حدوث أزمة 1986.
- المبحث الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري بعد حدوث أزمة 1986.
- المبحث الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري.
- المبحث الرابع: تجارب بعض الدول مع تعويم سعر صرف عملتها.

المبحث الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر قبل حدوث أزمة 1986.

مباشرة بعد تخلي الجزائر عن منطقة الفرنك الفرنسي عام 1963 عملت على تطبيق نظاماً صارماً للرقابة، وتزامناً مع سقوط نظام بريتون وودز منذ عام 1971 تم الإعتماد على سياسة عدم قابلية تحويل الدينار الجزائري اتجاه العملات القوية، ثم بعدها بادرت السلطات النقدية منذ عام 1974 إلى إيجاد نظام سلة العملات في تحديد سعر صرف الدينار، بغية الحفاظ على استقراره واستقلاله اتجاه العملات القوية، وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نعرض مراحل تطور نظام الصرف الجزائري بشيء من التفصيل قبل حدوث الأزمة البترولية (الانخفاض الكبير لأسعار النفط) التي مست الاقتصاد الجزائري في سنة 1986 .

أولاً: تطور نظام سعر الصرف خلال الفترة (1986-1963).

لقد عرف نظام الصرف الجزائري مرحلتين تخللتها إصلاحات اقتصادية هامة، قصد النهوض بالاقتصاد الوطني وإعطاء له نفس جديد بعد خروجه ضعيفاً من الفترة الاستعمارية، مع العلم أن هذه الفترة عرفت أشكالاً مختلفة تصب كلها في نظام سعر الصرف الثابت.

1 نظام الصرف بين 1963 و1973: سعت الجزائر منذ استقلالها إلى إيجاد استقلال نقدي ومالي

عن طريق تأسيس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 1962/12/13، ثم بعدها تم إصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية في 1964/04/10 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب، وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية بصفتها كعضو في صندوق النقد الدولي، وتجر الإشارة إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري كان ثابتاً مقابل الفرنك الفرنسي، وذلك إلى غاية سنة 1969 في حدود يتقلب فيها سعر صرف الدينار $\pm 1\%$ ، وهو تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بعد تعرضه لأحداث 1968، إذ انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي من 1\$/FR 4.9370 إلى 5.5544 لكل دولار سنة 1969، كما تزامنت هذه الفترة بتطبيق مخطط التنموي الثلاثي الأول (1967-1969) الذي خُص بتشجيع القطاع الإنتاجي وقطاعي الخدمات المنتجة والغير منتجة، الذي تطلب استقرار سعر الصرف وهذا ما جعل الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي عند تخفيضه، إذ كان 1 دينار جزائري مساوياً إلى 1.25 فرنك فرنسي أي أن (1FRF=0.88DZD) بين أوت 1969 وديسمبر 1973². ومن جهة أخرى عرف الدينار الجزائري انخفاضاً مستمراً مقابل أهم عملات

¹ Habbar ebderrezak, " le marché des change cas: le marché interbancaire des change algérien ", mémoire de PGS-BANQUE. École supérieure de commerce, 13 éme promotion 2002. P:87.

² محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، مرجع سبق ذكره، ص:193.

البلدان المتعامل معها في تسديد الواردات، فكان لابد من إعادة تقييم تكاليف الاستثمار التي انطلقت مع المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي يعتبر بمثابة الدفع الحقيقي للتخطيط الاقتصادي، وهذا بتركيزه على قطاع الصناعة بنسبة 54%. وعقب انهيار نظام بريتون وودز في سنة 1971 وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب أخذت الجزائر بنظام تسعير جديد.

2 نظام الصرف بين سنتي (1974-1985): عقب انهيار نظام بريتون وودز وتعويم العملات، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار بسلة من العملات¹، وذلك قصد الحفاظ على استقراره وكذا استقلاليته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية، كما تم منح الدولار الأمريكي وزن كبير نسبياً في هذه السلة الذي يرجع إلى أهميته في حصيلة صادرات ومدفوعات خدمة الدين². وفي نفس الوقت تزامنت بداية هذه المرحلة مع انطلاق برنامج المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، الذي يعتبر برنامج مُكْمَل للمخطط السابق وما ميزه عن الأول هو اهتمامه الكبير بقطاع الصناعة بنسبة 61% من مُجْمَل التمويل. هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك إلى إيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والمتمثل أساساً في³: - عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل؛ - عدم تأثر تسعيرة الدينار الجزائري بتطور رصيد الميزان التجاري.

وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار أصبحت تتحدد على أساس علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من العملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية، ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسة التي يتمحور حولها هذا النظام، بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرته بقيمة العملات المكونة للسلة ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار. وتُحسب معاملات الترويج المستعملة على أساس هيكل الجانب المدين لميزان العمليات الجارية الذي يشمل⁴: الواردات من السلع والخدمات، الفوائد المدفوعة على خدمة الديون الخارجية، تسديد رأس المال. وما ميز بداية الثمانينات هو انطلاق فعاليات البرنامج

¹ الدولار الأمريكي، الشيلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدنماركي، الكورون النورمندي، الكورون السويدي، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الجنيه الإسترليني، البيسطة الإسبانية، الفرنك السويسري، الدولار الكندي.

² **Imane M.C.**, " note de travail sur l'opportunité de dévaluer le dinar algérien ", les cahiers de réforme, tome 05. deuxième édition, ENAG 1990. P:116.

³ **Hadj nacer abderrahmane**, " le pouvoir d'achat du dinar ", les cahiers de la réforme, tome 5, 02^{ème} édition ENAG 1990. p:27.

⁴ **محمد حميدات**، "مدخل للتحليل النقدي"، مرجع سبق ذكره، ص:157.

الحماسي الأول (1980-1985)، الذي يعتبر نقلة نوعية بحيث اعتمد على سياسة النمو المتوازن التي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية المرفوقة بإصلاحات هيكلية، مست على وجه الخصوص القطاع الزراعي والصناعي.

ثانياً: تطور الرقابة على الصرف في الجزائر (1963-1985).

بموجب التصريح الذي كان في 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة¹، الذي يقوم على حرية انتقال رؤوس الأموال، دفع بالاقتصاد الجزائري إلى تحمل عواقب وخيمة من خلال انخفاض احتياطي الصرف وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، والمبالغة في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت العجز بالميزان التجاري. هذا ما دفع السلطات العمومية إلى فرض رقابة على الصرف على كل عمليات التبادل، المالية منها والنقدية، واتخاذ قرار الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963 قصد مراقبة حركة العملات الأجنبية باتجاه الداخل والخارج. وهكذا بدأ العمل بمراقبة الصرف بعد الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963 بهدف:

-التحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية وتأثيراتها على الدينار قصد الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري؛

-إعادة هيكلية الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات ذات الأولوية؛

-ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والتقليل من خروجها، ومن ثم الحد من تسرب رؤوس الأموال للخارج؛

-منع الواردات من المنافسة، وإعطاء حماية لها نظراً لغياب سوق الصرف داخل التراب الوطني مع اعتبار أن الدينار غير قابل للتحويل².

للإشارة فقط فإن الأهداف كثيرة ومتشعبة تختلف باختلاف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني ولقد تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر عبر فترات عديدة ارتبطت بمراحل التنمية الاقتصادية.

واعتمدت الجزائر في تنميتها على إجراءات تقييدية، لحماية الاقتصاد الوطني والتحكم في المبادلات الخارجية، والتي تمثلت في ثلاث عمليات خصت عدة مجالات (التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، المدفوعات الجارية) نظام الحصص للاستيراد، الحواجز الجمركية، ومراقبة الصرف.

¹ التي تجسدت في المرسوم المؤرخ في 19 مارس 1963، المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع فرنسا.

² محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

ومن أجل تعزيز هذه العملية تم إنشاء بموجب النظام 62-125 الصادر في 1962/12/13، الديوان الوطني للتجارة (ONACO) Office national de la commercialisation، وتم انطلاق فعاليته في أواخر سنة 1963، الذي يهتم بميكلة واحتكار التجارة الخارجية¹. واستمرت الأوضاع على حالها إلى غاية بداية سنة 1971، وهذا عن طريق فرض بعض القيود التي يمكن أن نلخصها فيما يلي²: نظام الحصص لكل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية التي أصبحت خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية، بهدف إعادة توجيه الواردات حسب القدرات والحد من السلع الكمالية واقتصاد الموارد المحلية من العملة الأجنبية؛

- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية التي أسندت هذه الاحتكارات إلى الشركات الوطنية عندما يتعلق الأمر بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في نشاطها، والقيام بإبرام اتفاقيات ثنائية قصد تنويع وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

وتميزت الفترة الممتدة بين 1971 و 1977 بتكثيف عملية إنشاء الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، حيث أنه في جويلية 1971 تم إصدار سلسلة من الأوامر (Ordonnances)، تعطي لبعض الشركات حق احتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه، كما ألغي المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا، وتم إقرار غلاف مالي سمي بالترخيص الإجمالي للواردات (AGI) Autorisation globale d'importation، أو إجازات الاستيراد (Licence d'importation)، وعليه أعتبر البرنامج العام للاستيراد في هذه الفترة كآلية أساسية لتنظيم الاستيراد وتوزيع المداخيل بالعملة الصعبة حسب الأولويات المرجحة³. وأدت هذه العوامل التي ساهمت بالضغط على سهولة الحصول على العملة الأجنبية إلى ظهور سوق موازي للصراف، وهذا بداية من سنة 1974، وهذا ما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم 07/03 : سعر الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الموازي والرسمي.

1987	1980	1977	1974	1970	
0.80	0.62	1.3	1.0	1.0	السوق الرسمي
4.0	2.0	1.5	1.1	1.0	السوق الموازي

المصدر: A.Henni, " essai sur l'économie parallèle ". Édition ENAG 1991

¹ من خلال المرسومين لتالين: رقم 188/63 المؤرخ في 1963/05/16 والمرسوم رقم 360/63 المؤرخ في 1963/09/12.

² جمودة فاطمة الزهراء، " نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية "، رسالة ماجستير بجامعة الجزائر، قسم علوم التسيير 2001/2000. ص: 169.

³ زكراوي لخضر، " تطور نظام الصرف في الجزائر: أسباب وآثار تخفيض قيمة الدينار "، رسالة ماجستير " نقود ومالية "، جامعة الجزائر، 2000. ص: 133.

إن مراقبة الصرف تهدف في مجملها إلى حماية الاحتياطات الدولية لتستغلها الدولة في حالة اختلال ميزان المدفوعات، وترشيد عناصر الميزان التجاري. ولكن هذه الطريقة التي تخذ من ممارسة نشاط الصرف، تساعد في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يساعد على ظهور سوق سوداء للتعامل في الصرف، ومن جهة أخرى إن الوضع سوف يتطور، نظراً لقلّة وندرة العملة الصعبة، فيصبح البنك المركزي عاجزاً على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، هذا الأمر يدفع من يرغب الحصول على العملة الصعبة بشرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلاً من السوق الرسمي¹.

كما تم صدور القانون 78-02 بتاريخ 11 فيفري 1978، الذي تضمن تأمين جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج، ونص صراحة على إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية، (حيث خص الهيئة العمومية وحدها بمباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي العالم الخارجي)، لتصبح كل السلع والخدمات الخاضعة لترخيص مسبق للتصدير تحت الرقابة، كما أضفى القانون الخاص بالسوق العمومية على العلاقات بين المؤسسات الوطنية والأجنبية طابعاً استقلالياً لتوحيد نصوص الصرف، وتدعمت كذلك بعقود متعددة السنوات واتفاقيات ثنائية مع الحكومات الأجنبية، وسمح هذا للأشخاص المقيمين بالخارج في فتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر بالإضافة إلى استفادتها من المكافأة، بالإضافة إلى التنازل لفائدة الشركات الاقتصادية المختلطة في قطاع السياحة بنسبة 20% من إيرادات العملة الصعبة، في حين أن الصادرات والواردات من السلع والخدمات التي تتم دون دفع، فقد ألغيت من إجراءات التجارة الخارجية².

وفي إطار إعادة الهيكلة المالية لعام 1982، تم ترسيخ فكرة الدينار كوحدة قياس في محيط التطهير المالي للمؤسسات العمومية، كما تم السماح باستيراد السيارات من الخارج في سنة 1983، الشيء الذي زاد من توسيع فوهة الفارق الموجود بين السعر الرسمي والموازي. وفي ظل المخطط الخماسي الأول (1980-1985) والإيمان بفلسفة (من أجل حياة أفضل) التي يعتبرها الإستراتيجيون أنها كلمة السر المتفق عليها لتصفية الاستثمارات المنتجة، كونها تشجع الاستهلاك على حساب

¹ بن بوزيان محمد، زباني الطاهر ونصردين شريف، "فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر"، مجلة المناجمنت - جامعة تلمسان، رقم 1، 2002، فعالية الصرف الموازي في الجزائر - ص: 216.

² د. محمود حميدات وخليلي كريم زين الدين، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر"، ندوة نظمها صندوق النقد العربي بعنوان "سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، تحرير د. علي توفيق الصادق، د. محمد حسني محمد ود. نبيل عبد الوهاب، سلسلة بحوث ومناقشات، حلقات العمل العدد الثالث من 21 إلى 25 سبتمبر 1997، أبو ظبي. ص: 163.

الاستثمارات¹، وقصد تحقيق هذا مع الاعتماد على سياسة الاختفاء وراء أسعار المحروقات ارتفعت فاتورة الديون وخدماتها من أجل تغطية التكاليف المبرمجة، واستمرت خدعة الاختفاء وراء إيرادات البترول إلى غاية سنة 1986 التي انكشفت من خلالها الوضعية الهشة التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري بعد حدوث أزمة 1986.

إن هذه المرحلة تميزت بإدخال إصلاحات هامة جداً على الاقتصاد الوطني بشكل عام وسياسة الصرف بشكل خاص، حيث شهدت هذه الفترة مرحلتين: الأولى تعتبر كمرحلة تمهيدية اتخذت فيها كل التدابير والإجراءات بشأن إعادة النظر إلى قيمة الدينار الجزائري، والثانية تبنى فيها الدينار الجزائري شكل من أشكال التعويم. وسوف نتعرف على كل المراحل التي شهدها الدينار الجزائري بعد الأزمة البترولية في سنة 1986 بشيء من التفصيل.

أولاً: تطور أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري (1986-2004).

عرفت هذه الفترة مرحلتين هامتين في تاريخ الدينار الجزائري، فكانت البداية بإدخال إصلاحات هامة قصد تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، ثم بعدها تم ترك الدينار تُحدده قوى العرض والطلب من خلال سوق الصرف ما بين البنوك. ومن هذا المنطلق يمكن تتبع هذه التطورات بالشكل التالي:

1 تطور نظام ثبات سعر الصرف خلال الفترة (1986-1994): إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بواورها سنة 1986، أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري إلى حد الانسداد، والسبب يعود في ذلك إلى تزاوج أزميتين ذات منشأ خارجي، والمتمثلتين في التدهور الرهيب والمتواصل لأسعار المحروقات التي تعتبر المصدر الأساسي للعمليات الصعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، وهذا ما تسبب في تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض الإيرادات، من مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي، الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية. أُدخل خلال الفترة من سبتمبر 1986 إلى مارس 1987 تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، وبذلك أصبح التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس مخرج يساوي

¹ لخضر عزي، "السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائري"، رسالة ماجستير علوم التسيير جامعة الجزائر 1992/1993. ص: 62.

معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974)، وأعتبر هذا التعديل تمهيداً لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقاً من مارس 1987¹.

يّن هذا الوضع بكل وضوح، أنه لا يمكن اعتبار هذا الخلل مشكلة ظرفية بقدر ما هو خلل هيكلي، وهذا لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح والتعديل وفق الوضعية الجديدة²، وعليه، استوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، من حيث المضمون والتسيير والتنظيم. ويتلخص التوجه الأساسي لهذه الإصلاحات في الانتقال التدريجي، وبخطى سريعة من اقتصاد مخطط ومسير، إلى اقتصاد تُوجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة، والهدف الأساسي منها هو إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبطبيعة الحال، لن يكون ذلك ممكناً إلا باستعادة الدينار الجزائري لقيمه الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على هذين المستويين.

ومن هذا المنطلق، تم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة. تمثلت هذه الطريقة التي تم إتباعها لإجراء عملية التعديل في تنظيم "انزلاق" تدريجي مراقب تم تطبيقه خلال فترة طويلة نسبياً (أي من نهاية 1987 إلى بداية 1991)، وهكذا انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 4.936 ديناراً لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 ديناراً جزائرياً مقابل دولار أمريكي واحد مع نهاية 1989. وانطلاقاً من نوفمبر 1990 وتماشياً مع وتيرة تطبيق الإصلاحات، تم توسيع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12.1191 ديناراً/\$1 في نهاية 1990، وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، وقد أعلن عن هذا الإجراء بالفعل، خلال الفصل الثاني من سنة 1991. على هذا الأساس تم تعديل معدل صرف الدينار ليصل إلى 15.8889 ديناراً/\$1 في نهاية فيفري 1991، ثم ليصل بعد ذلك إلى 17.7653 ديناراً/\$1 في نهاية مارس 1991³. استقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة الأشهر الستة الموالية، ليتم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% بتاريخ 1991/09/30 وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف

¹ هودة فاطمة الزهراء، "نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية"، مرجع سبق ذكره، ص: 166.

² د. محمود حميدات وخليلي كريم زين الدين، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

³ د. محمود حميدات وخليلي كريم زين الدين، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: 157-158.

الدينار 22.5 للدولار الأمريكي الواحد، وبعدها تم تسجيل خلال الفترة 1991-1994 استمرارية التخفيض بمتوسط 4% فقط سنوياً، مما جعل الدينار الجزائري يصل إلى 24 دينار / \$1 في السوق الرسمية. ولم يكن هذا الاستقرار النسبي يعكس الوضعية الاقتصادية، وما يفسر ذلك هو أن صدمات التبادل التجاري والسياسات المالية التوسعية أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم بالمقارنة مع شركائها التجاريين، وهذا ما يبينه سعر الصرف الحقيقي الذي ارتفع بنسبة 50% بين أكتوبر ونهاية سنة 1993، بينما ارتفعت مرة أخرى النسبة بين السعر الموازي والسعر الرسمي بحلول سنة 1994 إلى 4 أضعاف بعد أن كانت قد انخفضت من حوالي 5 في منتصف الثمانينات إلى 2 في عام 1991¹. إن هذا الاستقرار النسبي استمر إلى غاية سنة 1994 الذي تزامن مع إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في 16/04/1994 الذي اقتضى تخفيضاً بمقدار 40.17% أقره مجلس النقد والقرض في 14/04/1994 لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي إلى غاية 36 دينار، وهذا ما سوف يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم 08/03 : أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بعد يوم واحد من تخفيض

العملة بـ 40.17% في سنة 1994.

وحدة، رمز واسم العملة	سعر الشراء	سعر البيع
USD 1 دولار أمريكي	35.9925	36.0075
AED 1 درهم الإمارات العربية المتحدة	9.7933	9.8102
BEF100 فرنك بلجيكي	102.1362	101.9456
CAD 1 دولار كندي	26.0325	26.0829
CHF 100 فرنك سويسري	2487.5596	2492.2135
GBP 1 جنيه الإسترليني	53.0706	53.1771
FRF 1 فرنك فرنسي	6.1289	6.1389
JPY100 ين الياباني	34.1712	34.2407
SAR 1 ريال سعودي	9.5911	9.6071
SDR 1 حقوق السحب الخاصة	50.3215	-
SEK100 كورون سويدية	454.6548	455.9470

المصدر: بنك الجزائر.

أما عن التخفيض المتتابع الذي اتخذته الجزائر كان الدافع منه هو²:

¹ كريم النشاشيبي، باتريشيا أولونزو-جامو، ستيفانيا بازوني، ألان فيلبر، نيكول لافرمبوزا وساستيان باريس هورفيتز ، " الجزائر: تحقيق

الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، تقرير صندوق النقد الدولي - واشنطن 1998. ص: 114-115.

² مبارك بوعشة، " السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية - جامعة منتوري قسنطينة-

الجزائر، العدد 12-1999. ص: 83-84.

مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات؛
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية)، وبهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، ومن شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن تخفض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي؛
- المساعدة في المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية، وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني؛

- هو رد فعل للاختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، حيث اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصراً أساسياً لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي، يتماشى مع جهود الدولة والأداء الاقتصادي والمالي، وهذا في وقت تعاني فيه الدولة من ضغوط في المدفوعات الخارجية الجادة، والتي انعكست في شكل انخفاض في احتياطات النقد الأجنبي وانخفاض إمكانية الاستيراد.

إن تخفيض العملة لابد أن يكون مرفوق بسياسات وإجراءات اقتصادية متكاملة وشاملة قصد التخفيف من تكاليف هذه السياسة، وعلى رأسها عملية الفوارق الاجتماعية، باعتبارها سياسة مشابهة نوعاً ما إلى سياسة تخفيض الأسعار الداخلية، ولهذا على حسب هذه السياسة تشترط أن تكون الأسعار والأجور تتمتع بالمرونة على حسب الوضعية الاقتصادية¹.

إن هذه التخفيضات التي اعتمدت عليها السلطة النقدية كان من ورائها أسباب داخلية وخارجية، متصلة ومتراصة فيما بينها كحلقة مفرغة.

■ الأسباب الداخلية لاختلال الدينار الجزائري: يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- سوء التسيير في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات، والمجسدة أساساً في شكل شعارات للتنمية والتصنيع والتخطيط والمُنطوية على قدر كبير من الإنفاق الاستثماري بتدخل أجهزة الدولة وتغليب الأولوية الاجتماعية؛
- استفحال ظاهرة السوق الموازية أو السوق السوداء وتهريب رؤوس الأموال والمضاربة حول العملات الأجنبية مما ساعد على تدهور العملة المحلية؛

¹ Jean-louis besson et yann échirard, " optimalité et soutenabilité de union monétaire européenne", colloque " union dans un monde en mutation", du 16 au 27 août 2004. Université jean molin Lyon 3. p: 359.

عرفت الموازنة العمومية الجزائرية عجزاً¹، وعدة تقلبات ساعدت في تعميق اختلالات الاقتصاد الجزائري؛

إتباع الدولة لدعم الأسعار وإنشاء صندوق لدعم الفئات الاجتماعية سنة 1993 والذي كلفها في سنة واحدة حوالي 2456 مليار دينار وإنشاء صندوق ضمان الإنتاج؛
زيادة الإنفاق العسكري خاصة منذ سنة 1992، إذ استلزمت الأوضاع السائدة في الجزائر الإعلان عن حالة طوارئ سنة 1991 بيناء مؤسسات عسكرية ضخمة مما أثر على استمرار تزايد أعباء الدفاع الوطني؛

الكوارث التي عرفتها الجزائر خلال فترة الثمانينات أهمها الزلازل، انهيار المباني، الجفاف، كل هذا استدعى تخصيص مبالغ مالية ضخمة خاصة بها.

■ الأسباب الخارجية لاختلال الدينار الجزائري : ومن الأسباب الخارجية لاختلال الدينار، نذكر منها ما يلي:

الاعتماد الكبير على صادرات البترول، وواردات من السلع الأساسية خاصة الغذائية منها، أحدث عجز في ميزان المدفوعات كحصيلة لتقلبات أسعار البترول وتقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري المرتبطة بتدهور الدولار الأمريكي؛

تطور الديون الخارجية الجزائرية، بمختلف العملات في ظل تعاظم فكرة التحرر الاقتصادي والتنمية، فبعدما كانت حلاً ظرفياً في الستينات لتصبح أزمة حقيقية بسبب سوء التسيير المنتهج الذي ساعد على تفاقم حجم المديونية الخارجية خاصة مع تزايد مستوى خدمة الدين من جهة وتزايد الإنفاق بشكل سريع جداً من جهة أخرى مقابل تراجع في العملات الصعبة؛

إن انعدام الرقابة الصارم على أسعار الصرف ورؤوس الأموال أدى بهروب الأموال إلى الخارج مع تدهور الاستقرار السياسي والاقتصادي وفقدان الثقة في العملة المحلية وفي الجهاز المصرفي؛
آثار اعتماد برنامج مكافحة ندرة السلع (استهدف مواد البناء، قطاع الغيار وأغذية الأنعام و سلع الاستهلاك الغذائية والصناعية)، الذي تم إقراره من قبل الحكومة الجزائرية في أكتوبر 1979 وكان حجمه المالي حوالي 1.25 مليار دولار إلى أن وصل في نهاية الثمانينات إلى 3 مليار دولار سنوياً، مما أدى بتآكل الاحتياطات من العملة الصعبة.

¹ العجز الموازي هو عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة وهو الوضع الذي عانت منه الموازنة العمومية.

وفي الأخير نشير أن هذه المرحلة التي عرفت الانزلاقات التدريجية، ثم تلتها مرحلة التخفيضات التي كانت في سنة 1991 و1994، تعتبر بمثابة مراحل تمهيدية للدخول في مرحلة، أن السوق هو الذي يتولى شؤون تحديد قيمة الدينار الجزائري.

2 تطور نظام سعر الصرف المرن (1994-2004): عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي، وتغيير تدريجي لوجهته تحديده وفق قواعد العرض والطلب، بداية من أواخر سنة 1994 وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1974. وهكذا تبقى أمامنا مسؤولية تبيان كذلك الخطوات التي مر عليها الدينار الجزائري خلال هذه الفترة.

أ - نظام جلسات التثبيت: اعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية مرحلة التحرير الفعلي للدينار، التي تزامنت مع قرار التخلي في أواخر سبتمبر 1994 على نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية "Fixing" بداية من 1994/10/01. تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعياً، لكن سرعان ما أصبحت يومية¹. ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، وفي بداية كل حصة للتثبيت يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعية الاقتصاد الوطني وكذا وضعية الاقتصاد العالمي. كما كان الهدف من هذا النظام هو تمكين أهل التخصص (الصارفة) من اكتساب الخبرة وتعزيز كفاءتهم اتجاه تقنيات وكيفية تسيير أسواق الصرف ومدى تأثير هذا الأخير بالمعلومات الاقتصادية والسياسية... إلخ². والن يكون لنظام مجلس العملة مصداقية إلا إذا كان البنك المركزي يمتلك احتياطياً رسمياً من العملة الأجنبية يكفي على الأقل لتغطية كل عرض للنقود بمعناه الضيق³. ومن أجل تعزيز هذا الغرض تحولت كل مداخل الصادرات النفطية من سوناطراك إلى بنك الجزائر في أكتوبر 1994⁴. وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية 1995/12/31 أي دام هذا النظام خمسة عشرة شهراً. وفي نفس الوقت تعتبر بمثابة مرحلة

¹A. Hiouani, " le marché interbancaire des changes en algerie ", média-bank, n°24 juin-juillet 1996. p:5.

²Habbar ebderrezak, " le marché des change cas: le marché interbancaire des change algérien ", op-cit, p:93.

³جولد آبي-ماري، وإينوش تشارل، " هل مجالس العملة علاج لكل المشاكل النقدية "، مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 1998. ص:42.

⁴كريم النشاشيبي وآخرون، " الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق "، مرجع سبق ذكره، ص:116.

انتقالية قبل الوصول إلى وضع سوق ما بين البنوك أو السوق البينية، ولقد ساعدت برامج الاستقرار وتحسن مستوى الاحتياطات بالعملة الصعبة إلى إنشاء هذا النظام بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي وتقليص حجم السوق الموازية.

ب - سوق الصرف البينية: كان من نتائج المرحلة السابقة هو بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكراً على بنك الجزائر فكان لا بد من ترك المجال لسوق الصرف البينية في تحديد قيمة الدينار.

وفي إطار تبني برنامج التعديل الهيكلي، وإيماناً بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، أصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 08-95 تتضمن إنشاء سوق صرف بين البنوك لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يومياً بين جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية¹، وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة، وانطلق نشاطه رسمياً في 1996/01/02، وتحدد أسعار الصرف فيه وفق العرض والطلب، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي²:

- بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل؛
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة؛

- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل؛
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.

وهكذا أصبح سعر صرف الدينار يعيش نوع من الحيوية مقارنة بالسابق، حيث أصبح له دور في أن يعكس وضعية الاقتصاد الوطني اتجاه الطرف الأجنبي، ودور في التأثير على كل عناصر ميزان المدفوعات وعلى المؤشرات الاقتصادية الجزئية والكلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى اقترب سعره من السعر الموازي، هذا ما زاد من مضاعفة التحويلات التي يقوم بها المهاجرين الجزائريين إلى الداخل، كما اتخذت السلطات في ديسمبر 1996، خطوة أخرى لإصلاح نظام الصرف بعد إنشاء مكاتب الصرافة لتعميق السوق وتسهيل وصول الجمهور إلى النقد الأجنبي. وما نشاهده اليوم هو توسع رقعة سوق الصرف الموازي بشكل كبير، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك هو ضعف الجهاز

¹ Les intervenants ils ont fixe a 37 dont: 20 banques, 04 établissement financiers, 01 établissement financiers a caractère spécifique, 01 établissement mutualiste, 11 institutions financières non bancaires.

² Abdelouahab keramane, " Présentation du marché interbancaire des changes ", www.bank-of-algeria.dz/marcheint1.htm, au 29/04/2005.

المصرفي، وزيادة الطلب على العملة الأجنبية، وعدم وجود إرادة سياسية للتقليص من هذه الظاهرة... الخ.

ثانياً: نظام الرقابة على الصرف ما بعد سنة 1986.

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية كانت ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد.

لقد تم تدارك الوضع في سنة الأزمة البترولية (1986)، حيث تم صدور القانون 86-12 بتاريخ 1986/08/19 المتعلق بالبنوك والقرض، الذي أعطى دوراً كبيراً للبنوك التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحياتهما في مجال الصرف، فأصبحت بمقتضى ذلك تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية وتقييم العملة الوطنية وآثارها، في هذا الإطار أسندت مهمة التشريع والتنظيم المتعلقة بالصرف في مجال التجارة الخارجية إلى البنك المركزي الجزائري. ليأتي بعد ذلك القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية الذي من خلاله تم إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد (AGI) وتعويضه بميزانية العملات الصعبة (devises budgets) والذي تم الوصول إليه بشكل تدريجي¹، الذي يقضي بتخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي والائتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها الخاص وأصبحت مسؤولة أمام التزاماتها مع الخارج، كما نشير في هذا الصدد إلى إدراج الاحتياجات الاقتصادية للمؤسسات الخاصة في موازنة العملات الصعبة الممنوحة للغرفة التجارية التي أوكلت لها مهمة التنسيق وإدماج القطاع الخاص في إستراتيجية التنمية للبلاد، واستفادتها من نفس الشروط التي تخضع لها المؤسسات التجارية. كما تم إلغاء المراقبة المسبقة التي كانت تخضع لها المؤسسات العمومية الاقتصادية في تعاملها مع الخارج. وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي أنشئت لجنة الاقتراض الخارجي، وقد أخذت هذه اللجنة مقراً لها في البنك المركزي، ومن مهامها متابعة القروض الخارجية ومنح الموافقة فيما يخص كافة القروض الخارجية التي تفوق (\$2.000.000). حيث تقوم البنوك التجارية في هذا الإطار بالتعاون الوثيق مع البنك المركزي بتمويل صفقات استيراد السلع والخدمات المبرمة بين المؤسسات التجارية الجزائرية والمؤسسات الأجنبية ضمن

¹ بدأ يتقلص ابتداءاً من سنة 1985 من 9.3 مليار دولار أمريكي إلى 7.4 في سنة 1986 ما يعادل 26% من PIB و 7.1 سنة 1987 و 5.6 مليار دولار أمريكي سنة 1988 ما يعادل 5% من PIB.

خطوط الائتمان المفتوحة بين الحكومات¹. يستخلص من هذه الإجراءات أنها مهدت الطريق إلى نظام مدفوعات أكثر مرونة.

عرفت مرحلة التسعينات منعرجاً كبيراً من حيث التوجه الاقتصادي، إذ كرس قانون 10-90 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ميكانيزمات السوق، حيث أنه منح صلاحيات مطلقة إلى جانب إصدار النقود في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد والحفاظ عليه بإنهاء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد من خلال تنظيم، توجيه ومراقبة الحركة النقدية وتوزيع القرض، والسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف، كما تم إدخال تغييرات عميقة على نظام الرقابة على الصرف وهذا باستبعاد "الحظر" المفروض عليه في الماضي، والتي أسندت هذه العملية (الرقابة) إلى مجلس النقد والقرض باعتباره مجلس إدارة البنك الجزائري، كما رُخص له بتمويل نشاطات اقتصادية عن طريق تحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر²، حيث سمح للاستثمار الأجنبي أن يكون فردياً أو بالاشتراك مع المؤسسة العمومية أو الخاصة الجزائرية، أو يأخذ أي شكل من أشكال الشركة. كما رخص لهم بإعادة تصدير رؤوس أموال الاستثمارات الأجنبية وعائداتها من أرباح وفوائد وريع وما شابهه¹. بالإضافة إلى ذلك أن دور الرقابة الذي يمارسه مجلس النقد والقرض على العمليات الاستثمارية هو دور مطلق، حيث بإمكانه أن يمنح الترخيص أو يرفضه وهذا بالنسبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر أو استثمار المقيمين بالجزائر في الخارج، إلا أنه بمجرد حصول المستثمر على الاعتماد تصبح عملية إعادة تصدير وتحويل رؤوس الأموال وكل ما يلزمها عملية مضمونة، ومن أجل تعزيز المرحلة الانتقالية (من اقتصاد موجه إلى الاقتصاد الحر) تم تبني سياسة سعر الصرف المتعدد بشكل مؤقت خلال ثلاث سنوات³ حيث نجد أن الفارق المتواجد بين سعر البيع أو سعر الشراء تجاوز نسبة 2% بالنسبة لبعض عمليات الصرف الجارية⁴، وكان الهدف من وراء هذه السياسة هو إعادة هيكلية التجارة الخارجية وخاصة جانب الواردات، والتي يقصد منها المساهمة بالحد من تلك الواردات غير الأساسية، والتي يمكن أن تشكل انعكاسات سلبية على الجهاز الإنتاجي، وبالتالي التأثير على القدرة التنافسية للمنتوج المحلي وكذلك التخفيف من حدة العجز الجاري في ميزان المدفوعات. وفي إطار تحرير التجارة الخارجية وتنظيم عمليات الصرف تم إصدار

¹ د. محمود حميدات وخليلي كريم زين الدين، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر"، مرجع سبق ذكره ص: 165.

² يقصد به رؤوس أموال غير المقيمين حسب ما هو محدد في المادة 181-183 من قانون النقد والقرض.

³ Mme zouaoui Née ben bessa halima, "Etude de la politique de change en algerie (1962-1993)", mémoire magister à Institut de la planification et statistique 1993/1994. p:169.

⁴ BenaliCheikh, "Taux de change multiple- dinar algérien", l'économie N°04, Mai 1993.p: 29.

عدة نصوص قانونية وتنظيمية كانت بدايتها منذ أفريل 1991، أصبح لأي كيان مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في عملية الاستيراد والحق في الحصول على ائتمان بالنقد الأجنبي بالكامل بشروط ملائمة¹ بالسعر الرسمي وأزيلت جميع القيود على تراخيص الاستيراد²، باستثناء قائمة المحظورات المقررة من طرف وزارة التجارة، في حين ظلت القيود على تجارة الخدمات- السياحة والمصروفات الصحية والتعليمية- في الخارج قائمة. كما يمكن لعملية التسديد المالي أن تتم نقداً أو لأجل محددة حسب كل حالة، وهذا طبقاً للشروط المحددة من قبل بنك الجزائر وهي شروط التي تراعي على العموم مبلغ وطبيعة المنتج³، فُرضت هذه الشروط نتيجة لضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة، وكذلك تجنب زيادة ثقل خدمة المديونية. من الواضح أن هذه الشروط على تمويل الواردات تمثل قيد أمام تحرير التجارة الخارجية لكنه منطقياً إذا كان ذو طبيعة انتقالية.

كما تستفيد عمليات التصدير من نظام حر دون نظام إلزام المصدر بالحصول على ترخيص (النظام رقم 91-13 المؤرخ في 14 أوت 1991)، وفي حالة التسديد الآجل يستطيع المتعامل الاقتصادي الاحتياط ضد مخاطر الصرف، وهذا بالالتزام مع مصرفه شراء عملات صعبة لتغطية المدفوعات الخارجية (النظام رقم 91-07 في 14 أوت 1991)، كما يجبر القانون أن يترتب على عملية التصدير في استرجاع أو تحويل الإيراد الناتج عن هذه العملية إلى الوطن، ويستطيع أصحاب الحسابات المفتوحة لدى المصارف المعتمدة القيام بسحب أموالهم والأمر بتحويلها وبالتحويل لها وتسديد عملياتها التجارية مع الخارج بكل حرية.

ونتيجة حدوث ارتفاع في حجم الواردات عقب التحرير التجاري وتحدد الاختلالات المالية، أدى هذا إلى قيام السلطات بتشديد القيود على النقد الأجنبي وتوسيع نطاق حظر الواردات، ثم بعد ذلك جاء النظام رقم 92-09 المؤرخ في 22 مارس 1992، الذي يجبر المتعامل الاقتصادي على استكمال كافة الشروط المستوفاة فيه، وإتمام العمليات التجارية الخارجية بين المتعاملين والتي تكون وفق ضمانات وكفالات. وفي إطار ترشيد القدرات المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات الإنتاجية والأنشطة ذات الطابع الدائم والقار، تم في أواخر سنة 1992 إنشاء لجنة وزارية مكلفة بالقيادة والإشراف على التجارة الخارجية وآليات تمويلها لمدة محدودة، ويكون على عاتق البنوك التجارية بالتعاون مع البنك المركزي تمويل العمليات التجارية التي لا يزيد مبالغها على 100 ألف دولار

¹ في حالة رفض الطلب، يمكن للمستورد أن يطلب من لجنة الاقتراض الأجنبي الموافقة على شروط أدنى أفضلية، أو استخدام حساب بالعملة الأجنبية.

² المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المتعلق بالتجارة الخارجية.

³ النظام رقم 91-03 الصادر عن مجلس النقد والقرض المؤرخ في 22 فيفري 1991.

أمريكي وأجل الاستحقاق يتراوح ما بين 18 شهراً إلى 36 شهراً، ولما كان التمويل التجاري بهذه الشروط غير متاح في حالة واردات السلع الوسيطة، فقد كانت الواردات منحازة إلى المنتجات النهائية، وإزالة هذا التحيز أصدرت السلطات العمومية تعليمات بجرمان الواردات "التي ليس لها أولوية"¹ من تسهيلات النقد الأجنبي. وعلى هذا الأساس قامت السلطات العمومية بتحضير الإجراءات المحفزة والمنشطة للصادرات خارج المحروقات، واستمر الوضع على حاله إلى غاية سنة 1993. وفي سنة 1994 التي تزامنت مع بداية تطبيق برنامج للتعديل الهيكلي بقيادة صندوق النقد الدولي على تنفيذ تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وقد نفذت عملية إزالة القيود بداية من أفريل 1994 بشكل تدريجي، كما وصلت نسبة تحرير الأسعار إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك²، هذا بالتزامن مع انتهاج السلطات النقدية لسياسة سعر صرف مرنة استهدفت المحافظة على الوضع التنافسي للصادرات الجزائرية من غير المحروقات. كما تم حل كذلك اللجنة الخاصة (اللجنة الوزارية)، وبحلول منتصف عام 1995، أزيلت كل الضوابط على أسعار الصرف في تجارة السلع وإلغاء القيود على الخدمات عبر مراحل³. وتم تعزيز ذلك بالقانون المتعلق بمراقبة الصرف التي أوكلت عملية المراقبة بشكل كلي إلى البنك المركزي⁴. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت البنوك تملك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثوقة، بينما أُنهي بنك الجزائر توفير الغطاء الآجل على النقد الأجنبي والذي كان يمنح للمؤسسات، غير أنه تم الاستمرار في نظام حسابات العملة الأجنبية للحفاظ على الثقة بين الحائزين على النقد الأجنبي واجتذاب التحويلات من الخارج، ثم تم إنشاء سوق الصرف البيئية في أواخر سنة 1995 معلناً بذلك عن تبني نظام التعويم المدار الذي كان انطلاق عمله بداية سنة 1996، حيث أصبح من حق البنوك التجارية التعامل فيما بينهم بالعملات الأجنبية بيعاً وشراءً⁵، وتسلم ما نسبته 50% من عائدات الصادرات للمؤسسات خارج المحروقات، وأصبح بإمكانهم التمتع بوضعها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر مقابل فوائد تتطابق مع تلك الفوائد السائدة في الأسواق المالية الدولية، وبالإضافة إلى ذلك فقد سمح في نفس السنة بقيام مكاتب صرافة للنقد الأجنبي. وبنهاية عام 1996، أصبح في الإمكان تفويض البنوك التجارية بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغير ذلك من

¹ تحدد وزارة التجارة قائمة هذه السلع.

² د. محمود حميدات وخليلي كورم زين الدين، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر"، مرجع سبق ذكره. ص: 173.

³ كورم النشاشيبي وآخرون، "الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

⁴ Règlement n°95-07 du 30 rajab 1416 correspondant au 23 décembre 1995 modifiant et remplaçant le règlement n°92-04 du 22 mars 1992 relatif au contrôle des changes.

⁵ النظام رقم 95-08 مؤرخ في 30 رجب عام 1416 الموافق لـ 1995/12/23 يتعلق بسوق الصرف.

النفقات في الخارج، وهذا في حدود سقف معين وما تجاوزه يتطلب الحصول على تصريح من بنك الجزائر، وألغيت القيود المفروضة على المدفوعات لأغراض السياحة في عام 1997. وهكذا يظهر جلياً أن قانون النقد والقرض أحدث قفزة نوعية في المجال النقدي والمالي، وبالضبط فيما يخص الصرف والتجارة الخارجية، حيث عمل على تلطيف وتلين تلك النصوص القانونية الصارمة في مجال مراقبة الصرف والتجارة الخارجية.

ثالثاً: صندوق النقد الدولي وإصلاح نظام صرف الدينار الجزائري.

كشفت أزمة سنة 1986 عن حقيقة ضعف الاقتصاد الوطني، فلجأت السلطات العمومية بعد هذا، باتخاذ عدة إصلاحات اقتصادية، إلا أنها لم تكن كفيلة بحل الأزمة الاقتصادية نتيجة لاستمرار محدودية مستوى التمويل، ونتيجة ازدياد تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. هذا ما دفعها باللجوء إلى المؤسسات النقد الدولية، والتي تجسدت في شكل اتصالات سرية مع صندوق النقد الدولي، ثم تلتها عدة اتصالات علنية مع هذا الأخير تندرج ضمن إطار انتهاج برامج قصد إعطاء دفع للاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار تم إبرام اتفاقين محدودين مع الصندوق، وهما اتفاق 30 ماي 1989، واتفاق 3 جوان 1991. رغم هذه الاتفاقات التي جرت في ظروف تميزت بالانتقالية وضعف درجة تقبل هذه الإصلاحات، تسبب هذا كله في فشلها مقابل لجوئها مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي، من أجل إبرام اتفاق قصد تطبيق برنامج للتعديل الهيكلي (1994-1998). ومن هذا المنطلق سوف نتعرف على كل هذه الاتفاقات بشيء من التفصيل.

1 سياسة الصرف في الاتفاقيات قبل إعادة الجدولة: من أجل تعزيز تلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية بعد الأزمة البترولية (1986)، بالإضافة إلى الوضع السيئ دون اللجوء إلى إعادة الجدولة الذي يعيشه الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، تم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي قصد إبرام اتفاقين، تمثلا في اتفاق ماي 1989 واتفاق جوان 1991.

أ - **الاتفاق الاستعداد الائتماني (30 ماي 1989):** فبموجب هذا الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي استفادت الجزائر من حصتها في الصندوق، بالإضافة إلى أشكال أخرى من الدعم، مقابل إعداد برنامج اقتصادي الذي تم الموافقة عليه من الصندوق، دون شرط إعادة الجدولة¹. الذي يركز في مجمله الاعتماد على ميكانيزم الأسعار وسياسة أسعار صرف مرنة، مع إعطاء الأهمية إلى دور القطاع الخاص.

¹ محمد راتول، "سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي"، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص: 235.

فبدأت الخطوات بتحرير التجارة الخارجية والمدفوعات، وبإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية اعتماداً على آليات العرض والطلب، وإعادة النظر إلى أسعار الفائدة وأسعار الصرف، كما تم تقليص السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما بدأت القيام بإجراءات منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية.

أما عن حجم المساعدات الذي استفادت منه الجزائر وهو 470.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 584 مليون دولار أمريكي كقروض، خُصص منها 150.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 193 مليون دولار لتدعيم البرنامج الاقتصادي للحكومة، في حين مُنح بقية المبلغ الذي يعادل 390 مليون دولار في إطار الرصيد التعويضي بسبب انخفاض أسعار صادراتها من المحروقات وارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب.

إن الإصلاحات التي انتهجتها السلطات العمومية وعلى رأسها قانون النقد والقرض، لم يمنع من حدوث اختلالات واختناقات تضخمية، حيث بلغ التضخم في سنة 1990 نسبة 17.9% أضف إلى ذلك العجز الذي سجله ميزان رؤوس الأموال إذ بلغ 1.57 مليار دولار، كما عرفت الكتلة النقدية (M2) ارتفاعاً محسوساً بلغ نسبة 13.11%، وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بـ 2.4% وتدهور الاستهلاك الإجمالي بـ 5%¹.

وقد ساهمت الأوضاع السياسية والاجتماعية آنذاك، في عدم إمكانية تنفيذ البرنامج المتفق عليه في أحسن وجه، ورحيل حكومة حمروش كدليل على ذلك.

ب - اتفاق الاستعداد الائتماني (3 جوان 1991): إن اتفاق 1989، لم يؤدي إلى نتائج ملموسة بسبب تباطؤ استجابة الكثير من المتغيرات المستهدفة، في ظرف تشهد فيه البلاد تحولات اجتماعية وسياسية غير معهودة، وهو ما جعل الوضع الاقتصادي يستمر في تدهور. وعليه تطلب الأمر العودة من جديد إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاق ثاني بتاريخ 3 جوان 1991 ويمتد إلى غاية مارس 1992، استفادت الجزائر بموجبه على 300 مليون حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي، مقسمة إلى أربعة دفعات، قيمة كل دفعة 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 100 مليون دولار أمريكي، وقد تمت الاستفادة من 3 دفعات، وجمدت الرابعة بسبب انزلاق الأجور المفاجئ خلال الثلاثي الأول من سنة 1992². ويهدف هذا البرنامج إلى³:

¹ بن عبد الفتاح، "محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقد الدولي - دراسة حالة الجزائر -"، رسالة ماجستير،

جامعة الجزائر، علوم الاقتصادية 1997. ص: 180.

² Fergani meriem, " le programme d'ajustement structurel en algerie ", Sur la revue -économie- n°34 juin 1996.p: 24.

³ Hocine benissad, " algerie: restructuration et réforme économiques (1979-1993) ", opu, 1994. p 142.

تراجع الدولة عن تدخلها في الحياة الاقتصادية؛
تحرير التجارة الخارجية والداخلية قصد تحقيق قابلية الدينار إلى التحويل؛
اتخاذ إجراءات تحد من الاستهلاك غير الرشيد عن طريق تطبيق حقيقة الأسعار للسلع والنقود
على حد سواء.
وللوقوف على مدى تنفيذ هذه البرامج، وماهي الإجراءات التي اتبعتها السلطة، نورد الحقائق
التالية¹:

- كانت تهدف إلى جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب، ومن ثم رفع تعبئة حجم المدخرات؛
- العمل على الحد من نمو الكتلة النقدية M2 يجعلها في حدود 41 مليار دج؛
- تحرير الأسعار بنسبة 40% تطبيقاً للقانون رقم 89-12 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق
بالأسعار؛
- رفع الدعم عن أسعار الطاقة (غاز والمحروقات، كهرباء) وربطها بالأسعار العالمية؛
- التطهير المالي للمؤسسات العمومية؛
- إدخال إصلاحات على التعريفات الجمركية عن طريق تخفيض هذه الأخيرة لتصبح متناسقة مع
مثلتها في تونس والمغرب، ويأتي هذا بعد إلغاء نظام رخص الاستيراد والمراقبة الكمية في
فيفري 1991؛
- جعل سعر صرف الدولار الأمريكي في حدود 21.5 دينار ليصل في نهاية ديسمبر 1991 إلى
26 دينار.

لقد اصطدم هذا البرنامج باضطرابات سياسية، جعل من حكومة غزالي الجديدة تعمل على تحقيق
السلم الاجتماعي، ولتنظيم الانتخابات التشريعية. الشيء الذي حال دون التطبيق الصارم للبرنامج،
إلا أن خبراء الصندوق عند معاينتهم لنتائج البرنامج، طلبوا باتخاذ المزيد من الإجراءات المتشددة،
وعلى رأسها: الضغط على النفقات، اتخاذ إجراءات اجتماعية من شأنها التخفيف من حدة ارتفاع
الأسعار، رفع معدل الفائدة الحقيقي قصد رفع تكلفة عمليات القرض، رفع الدعم عن السلع
والخدمات.

إلا أن هذه التدابير لم تعرف التنفيذ، بسبب إلغاء الانتخابات التشريعية، والدخول في مرحلة
انتقالية صعبة، اتخذت فيها إجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي منها:

¹ نعمان سعدي، " سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي-دراسة حالة الجزائر- "، مرجع سبق ذكره،
ص:113.

رفع الحد الأدنى للأجر الوطني إلى 7000 دج؛
-تقديم اعانات لصالح العائلات الفقيرة؛
-توقيف استيراد بعض السلع، مع توقيف العديد من المشاريع الاقتصادية.
وهذه الإجراءات كلها منافية لشروط صندوق النقد الدولي، مما دفع هذا الأخير إلى تجميد القسط الرابع للاتفاق الاستعدادي.

وفي الأخير، إن الفترة التي سادتها هذه الاتفاقيات كانت قصيرة، وتزامنت كذلك مع إحداث تغيير كبير لوجهة النظام الاقتصادي الوطني، مع تسرع السلطات العمومية في تحرير قطاع التجارة الخارجية من دون وجود جهاز إنتاجي يعول عليه في مواجهة التدويل الخارجي والمنافسة الأجنبية، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بمشكل المديونية. وهكذا استمر التدهور الاقتصادي إلى غاية بداية سنة 1994.

2 - سياسة الصرف في اتفاقيات إعادة الجدولة: بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد

الدولية، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية. كانت السلطات الجزائرية في هذه الظروف مرغمة باللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع¹ أو ما تسمى ببرنامج التعديل الهيكلي يمتد على مرحلتين: مرحلة التثبيت الهيكلي من 14 أفريل 1994 - إلى 21 ماي 1995، ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي امتدت من 22 ماي 1995 - إلى 21 ماي 1998.

وللوقوف على الوضعية الحرجة للاقتصاد الجزائري قبل إبرام اتفاقية البرنامج المدعم نقدم وضعية بعض المؤشرات الاقتصادية:

-انخفاض أسعار المحروقات سنة 1993²، فقدرت الصادرات من هذه المادة قيمة 9.88 مليار دولار، مما نتج عنه انخفاض الإيرادات النفطية بالعملة الصعبة التي سجلت 12 مليار دولار في سنة 1991 إلى 11 مليار دولار في سنة 1992؛
-بعد الفائض في الخزينة العمومية لـ1990، عاد العجز في سنة 1993 إذ بلغ 8.7% من الناتج الداخلي الخام؛

¹ ديش أحمد، "دوافع وإجراءات تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف في الجزائر"، رسالة الماجستير علوم اقتصادية جامعة الجزائر 1996، ص: 94.

² انتقل سعر البرميل من 24.3 دولار في سنة 1990 إلى 17.5 دولار في أكتوبر 1993 ثم 15.75 دولار في نوفمبر 1993 ثم 14.19 دولار في ديسمبر 1993.

خدمة الدين التي بلغت 82.2% من الصادرات سنة 1993، وقد قدرت خدمات الدين خلال 1993-1991 بـ 28.3 مليار دولار، وهو ما يفوق إجمالي الديون لـ 1993 المقدرة بـ 25.784 مليار دولار، وقد كادت أن تصل الجزائر لحالة التوقف عن الدفع خلال سنة 1994؛

انخفاض مستوى الاحتياطات الرسمية في مارس 1994 إلى 1.0 مليار دولار بعدما كان 1.5 مليار دولار سنة 1993؛

نمو مطرد للكتلة النقدية (M2)، فقد ارتفعت من 515.9 مليار دينار في نهاية 1992 إلى 625.2 مليار دج في 1993 مسجلة بذلك معدل نمو في الكتلة النقدية على نحو 21.2%، وفي المقابل سجلنا نمو اقتصادي سالب قدر بـ 1.7% في نهاية 1993؛

سادت أسعار الفائدة الحقيقية قيم سالبة (-12.5%)، الأمر الذي لا يشجع على تعبئة المزيد من المدخرات، رغم ارتفاع لفائدة الاسمية (الموجهة) في 1993 إلى حوالي 13%؛
أما عن الجانب الاجتماعي، أين سجلنا بطالة قاربت 25% من القوة العاملة (1.5 مليون عاطل) في ظل معدل مرتفع للنمو السكاني قدر بأكثر من 3% سنوياً؛

انخفاض إنتاج القطاع الزراعي بمعدل 4% سنة 1993، بسبب الجفاف وضعف الاعتمادات المالية، بالإضافة إلى مشكل العقار الفلاحي الذي بقي مطروحاً منذ إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية سنة 1983؛

مشكلة تطهير المؤسسات العمومية، حيث سجل عجز في الخزينة المتضمن مخصصات صندوق التطهير بـ 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 مقابل 1.2% سنة 1992.

بداية من سنة 1994 فإن الوضعية الاقتصادية ازدادت تأزماً، وتجدرت الاختلالات على مستوى

الاقتصاد الكلي نتيجة انهيار أسعار البترول، مما دفع السلطات الجزائرية إلى عقد اتفاق ثالث في بداية أبريل 1994، الذي كان مصحوب بإبرام عقود مع الدائنين الخواص والعموميين مروراً بنادي باريس¹ ونادي لندن² من أجل إعادة جدولة الديون، التي يقصد بها هو تأخير أجل السداد بهدف إعطاء فرصة للبلد المدين للتغلب على مشكل نقص السيولة من العملات الأجنبية³.

¹ نادي باريس ومناقشته للديون العمومية: الذي تأسس هذا النادي في سنة 1956 ونشأ بمدينة "باريس" لكونها مكان الاجتماعات وإن لم تكن بالضرورة، ويرأسها أكبر مسؤولي الخزينة وهي خاصة بإعادة جدولة الديون العمومية الرسمية مضافاً إليها الديون التي تضمنتها الحكومة أو التابعة للمؤسسات الدولية.

² نادي لندن ومناقشته للديون الخاصة: تم تأسيسه في سنة 1976 له نفس مهام "نادي باريس" لكنه يقوم بإعادة جدولة القروض الممنوحة من طرف المصارف التجارية، وعادة ما تجري بمدينة "لندن" ويشترط أن يكون التسديد للفوائد المستحقة قبل اتفاق إعادة الجدولة.

³ هني أحمد، "المدونية"، مؤسسة الفنون المطبعية - الجزائر -، 1992. ص: 46.

توصلت الجزائر إلى إعادة جدولة ديونها العمومية الخارجية مع نادي باريس بعقد اتفاق في 1994/05/31، إذ وافق الدائنون على إعادة جدولة الديون التي تنتهي قبل 30 سبتمبر 1994 على مدى 15 سنة مع فترة سماح بـ 5 سنوات على أن يبدأ التسديد في السنة الخامسة. فقدمت صفقات نادي باريس ما يربو على 12 مليار دولار لتخفيف مشكلة السيولة النقدية خلال فترة برنامج التثبيت وأثر ذلك تأثيراً مهماً على تكاليف خدمة الدين الجزائري، التي انخفضت من 82.2% من الصادرات في 1993 إلى 38.8% في 1995.

كما قامت الجزائر بإعادة جدولة ديونها الخاصة مع نادي لندن في سبتمبر 1995، وغطى هذا الاتفاق الديون الواجب سدادها بين 1994/03/01 إلى 1997/12/31. بمبلغ 3.23 مليار دولار على مدى فترة 15 سنة ونصف مع فترة سماح 6 سنوات ونصف، ويتضمن اتفاق نادي لندن أيضاً أحكاماً لتحويل الدين إلى أسهم في رأسمال، وعمليات لإعادة شراء الديون، ومبادلة الديون¹.
أ - مرحلة التثبيت الهيكلي (أفريل 1994 - ماي 1995): لقد تمحورت أهداف الاتفاق حول ما يلي²:

- العودة إلى النمو الاقتصادي بالعمل على ترسيخ الاستقرار المالي؛

- تشجيع الاستثمارات وتوفير مناصب جديدة للشغل؛

- الاهتمام بإعادة تجديد و توسيع البنية التحتية الذي يساهم في امتصاص البطالة؛

- رفع مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الأكثر حرماناً.

والهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو السعي إلى تنشيط وإعطاء دفع لوتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وتقليص معدلات التضخم.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف أُتخذت حملة من الإجراءات مقابل تحصلها على تمويل من

الصندوق بـ 1.5 مليار دولار أمريكي على أن تقوم بما يلي³:

تحرير التجارة الخارجية بإقامة جهاز تشريعي يسائر عملية إصلاح سياسة الصرف برفع القيود (الاحتكار، البيروقراطية) مع تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، وإلغاء قيود التصدير ورخص الاستيراد؛

¹ كريم النشاشيبي، وآخرون، " الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق "، مرجع سبق ذكره، ص: 122-123.

² نعمان سعدي، " سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي - دراسة حالة الجزائر - "، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

³ همودة فاطمة الزهراء، " نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية "، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

تحرير الأسعار تحقيقاً لنمو يتكيف مع آليات السوق ما عدا بعض المواد الغذائية الأساسية مع دعم ترشيد نظام الحماية الاجتماعية بإدخال نظام الشبكة الاجتماعية في المنفعة العمومية؛ تطهير البنوك والمؤسسات العمومية ومواصلة إجراءات إعادة الهيكلة؛ الحد من توسع الكتلة النقدية M2 بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة (البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة)؛ تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أبريل 1994 قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء تديماً للمراحل التمهيديّة لتحرير الدينار الجزائري والوصول إلى¹؛ تحقيق نمو مستقر ومقبول للنتائج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994، و6% سنة 1995، مع إحداث مناصب شغل لامتناهات البطالة. قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط؛ ربط سياسة الصرف بحجم الواردات وذلك باختيار التوليفات المختلفة لسعر الصرف وإصلاح نظام تسعيرة الدينار اعتماداً على طريقة التثبيت؛ رفع احتياطي الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة. لقد مكن برنامج الاستقرار الاقتصادي لسنة 1994 من خلال الالتزام بالإجراءات الواردة فيه، تحقيق نتائج سمحت بإيقاف عملية التدهور الاقتصادي ومن جملة هذه النتائج نجد: ارتفاع نسبة السلع المحررة أسعارها إلى 84%؛ توفير احتياطي الصرف الذي قدر بـ 2.7 مليار دولار مقابل 1.5 مليار دولار سنة 1993؛ انتقال عجز الميزانية من 8.7% في سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994 إلى 1.4% سنة 1995 من الناتج المحلي الخام؛ تراجع تطور الكتلة النقدية إذ بلغت 15.75% مقابل 21.2% في سنة 1993 مقارنة بالسنة الفارطة؛ وصل معدل التضخم إلى حدود 29% في حين كان المعدل المتوقع حسب البرنامج 38% مع العلم أن هذه الفترة تزامنت مع التخفيض في قيمة العملة المحلية، معناه أنه يوجد فيه تحكم جيد في مستوى الضغوط التضخمية.

¹ هودة فاطمة الزهراء، " نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية "، مرجع سبق ذكره ص: 189.

إن هذه النتائج المسجلة بعد تطبيق الإجراءات المتضمنة في هذا الاتفاق الذي دام سنة واحدة فقط، سمحت بالشروع في تطبيق برنامج جديد متوسط المدى يدعمه صندوق النقد الدولي.

ب - اتفاق القرض الموسع (ماي 1995 - ماي 1998): هو برنامج متوسط المدى، بدأت الجزائر تطبيقه انطلاقاً من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 بقيمة 1.169,28 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة بما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي الذي كان الهدف منه هو إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وللوصول إلى ذلك، فإن أهداف الاتفاق هي¹:

تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج؛

العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداءً من 1996/01/02 والعمل على تعزيز قابلية تحويل الدينار على جميع المعاملات الخارجية الجارية؛

يهدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، بحيث سينخفض العجز من 6.9% من PIB في 1995/1994 إلى 2.2% من PIB خلال 1998/1997؛
- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية قصد تشجيع عمليات الخصخصة الذي سيساعد في نفس الوقت على جلب رؤوس الأموال الأجنبية.

إن المتمعن لهذه النتائج المحققة، يلتمس تحقيق نتائج إيجابية بفضل الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، والتي تظهرها مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتعبّر في نفس الوقت عن مدى التزام السلطات الجزائرية بالأهداف المسطرة في البرامج المختلفة. الشيء الذي يرفع بالصندوق إلى تفاؤله المفرط بخصوص نجاح هذه البرامج المسطرة من قبله، إلا أن الواقع الاجتماعي يثبت عكس ذلك من خلال الاندثار المتواصل للقدر الشرائية، وارتفاع نسب البطالة وارتفاع نسبة الفقر في أوساط المجتمع الجزائري مع انتشار ظاهرة الفساد الإداري. وما زال الاقتصاد الوطني يعيش بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تحت رحمة أسعار وإيرادات البترول، وعليه مازال لحد الآن الاقتصاد الوطني يرتبط مصيره بوضعية هذه المادة، التي لا يستطيع التحكم في حالتها لا من ناحية الأسعار أو الكميات، بل تبقى مرهونة بالقرارات الخارجية.

¹ بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية 2004. ص: 196.

هذا ما ترك الاقتصاد الجزائري يعيش ويتخبط في حلقة مفرغة من المشاكل إلى يومنا هذا، الذي يحتاج إلى شيء من الدقة في تحديد الخلل وتمكين أهل الاختصاص والكفاءة في تسيير شؤون الحلول والاقتراحات المطبقة على أرض الواقع. فالجزائر حلها متواجد عند أبنائها من الخبراء والاقتصاديين فلا داعي أن تنتظر الحل يأتيها من الخارج، فلقد اقترح أحد الخبراء الاقتصاديين¹ فقال: لا بد من إعادة النظر بشكل جدي في طبيعة ووضعية وكفاءة رأس المال البشري الذي يعتبر السلطة القائمة على رسم وتنفيذ السياسة الاقتصادية على أرض الواقع بالشكل الجيد.

المبحث الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري.

لقد قامت السلطات النقدية باتخاذ العديد من الإصلاحات، التي مست سعر صرف الدينار الجزائري بداية من سنة 1987، وأُعتبرت كمرحلة للعودة بالدينار إلى قيمته الحقيقية، ثم تلتها بعد ذلك سلسلة من التخفيضات التي انتهت بالتخلي عن نظام الربط في أبريل 1994 معلنة بذلك عن إعطاء للدينار الجزائري شيء من المرونة، من خلال مجلس إدارة العملة (le fixing) والتي اعتبرت على أنها مرحلة تمهيدية لنظام التعويم المدار، الذي تبنته الجزائر بداية من الفاتح جانفي 1996 من خلال إنشاء سوق ما بين البنوك إلى يومنا هذا.

يتبين لنا من هذا التحرير الذي شهده الدينار الجزائري، كان المقصود من ورائه تحقيق العديد من الأبعاد الاقتصادية بجانب الغرض الرئيسي، الذي يتمثل في تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية بالإضافة إلى تحسين من وضعية الميزان التجاري. وعلى هذا الأساس سوف يبين لنا هذا المبحث البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري.

أولاً: الانتقال من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن.

إن الكثير من الدول، تخلت عن نظام الصرف الثابت وتبنت نظام الصرف المرن (الشيلي، البرازيل، المكسيك، إسرائيل، بولونيا، لبنان، اليمن... الخ)، والملاحظ أن وجهة أنظمة الصرف الدولية اتجهت تبني شكل من أشكال التعويم هي في ارتفاع. والسبب يرجع في ذلك إلى زيادة حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكبيرة لرؤوس الأموال، وفي العموم يُعتبر نظام الصرف المرن أحسن طريقة للتصدي إلى الصدمات الخارجية، كما أنه يساهم من توسيع درجة استقلالية السياسة النقدية.

¹ Interview entre F.arbaoui et économiste M.abdelhak lamiri, " la privatisation est un flou total sans stratégie ", le journal liberté économie n°304 du 22 au 28 /12/2004, p: 4.

إن الدولة التي تعوم عملتها تكون أمام تحدي التدفقات الرأسمالية الكبيرة وما تشكله من مشاكل كمخاطر الصرف والتضخم المستورد، لهذا يُنصح الدول التي تريد التخلي عن نظام الصرف الثابت أن يكون لديها سياسة اقتصادية كلية قوية ومستقرة.

1 شروط الانتقال من سعر الصرف الثابت إلى المرن: كيف على الاقتصاد أن يقلص من تحمل التكاليف عند المرحلة الانتقالية؟ وبأي وتيرة تكون عملية الانتقال؟ وفي أي وقت لابد من تحرير التدفقات الرأسمالية: قبل أو بعد التخلي عن نظام الصرف الثابت؟ ومن هذا سوف نحاول الإجابة على هذه المشاكل في شأن الدول التي تود أن تترك عملتها تخضع لآليات السوق، كما نقوم بتقديم اقتراحات بشأن هذه العملية التي تعتبر مجازفة: بحيث أن الوضعية الاقتصادية (الكلية والجزئية) والهياكل المؤسساتية الجيدة قادرة على أن تضمن نجاح العملية الانتقالية، كما أن لسوق الصرف دور مهم ومحدد أساسي في نجاح هذه العملية.

أ - سوق الصرف: يجب على الدولة أن يكون لها سوق صرف عميقة وتتمتع بسيولة كافية وقادر على تحديد سعر العملة الوطنية بشفافية، وما نشاهده على مستوى الدول النامية أن لها أسواق صرف ضعيفة وضيقة النشاط، ومن أجل النهوض بهذه الأسواق إلى المستوى المطلوب لابد من¹:

- الحد من الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في التأثير على نشاط العملة؛
- تطوير المعلومات فيما يخص منبع ومَصَب العملات الأجنبية، من خلال توفير معلومات حول الوضعية الاقتصادية وتطور المؤشرات الاقتصادية من أجل المساعدة في التنبؤ؛
- إلغاء التدريجي للقيود التي تقف أمام حركة العملات الأجنبية؛
- تنسيق وتبسيط التشريعات القانونية المتعلقة بتنظيم الصرف، والعمل على تحديدها بشكل محكم من أجل تفادي إدخال تعديل في كل مرة قصد تعزيز الثقة والمصدقية في السوق؛
- إعادة النظر في التعليمات الخاصة بمخاطر الصرف وتوكيل المؤسسات المالية في تسييرها بشكل جيد.

ب - التدخلات الرسمية: إن الدولة أمامها مسؤولية رسم سياساتها التي تخدم أهدافها مع مراعاة الوقت ودرجة التدخل في سوق الصرف، فيما يخص الدولة ذات نظام الصرف الثابت فإن البنك المركزي يكون حُر في تدخلاته، أما في نظام الصرف المرن يتدخل البنك المركزي فقط من أجل

¹ Cem karacadag, rupa duttagupta, gilda Fernandez et shogo ishili, " des taux fixes aux taux flottants: une aventure a tenter ", revue du finance et développement, décembre 2004, p: 21.

تعديل تلك الانحرافات الكبيرة في سعر صرف عملاتها، إن هذا التدخل يواجه عدة صعوبات بسبب¹:

إن التقلبات الحادثة في سعر الصرف على المدى القصير لا تعكس دائماً إلزامية التدخل، فلا بد من معرفة انعكاسات هذا التقلب على مختلف المتغيرات الاقتصادية؛
 إن التدخل لا يثبت دائماً نجاحه كما حدث هذا مع الشيلي والمكسيك وتركيا؛
 إن التدخلات الفعالة تختلف باختلاف الآثار التي يمكن أن تشكلها تقلبات سعر الصرف، التي تهدف كلها إلى تقوية الثقة في سوق الصرف؛
 إن التذبذبات الكبيرة الحادثة في سعر الصرف لا تمكننا من التقيد بطريقة واحدة لقياس سعر الصرف التوازني.

ج- تطور نظام الضبط والسياسة النقدية: إن الدولة مطالبة برسم نظام للضبط الاقتصادي جديد وصياغة جيدة للسياسة النقدية مع تقديم النتائج التقديرية مسبقاً. إن هذين النقطتين أساسيتين في منهج الانتقال لنظام الصرف، ومن أجل إيجاد طريقة مثلى للضبط الاسمي (أي الحد من التضخم)، قام الكثير من الدول بترك هذه المهمة لسعر الصرف، بحيث هو الذي يستطيع أن يلعب هذا الدور، ومن هذا المنطلق كانت البداية بتوسيع مجال تقلب العملة كمرحلة تمهيدية للوصول إلى التعويم.

إن مدة الانتقال تبقى مرهونة بطبيعة ودرجة هيكله المؤسسات والاقتصاد الوطني، والسهر على تقوية وتفعيل السياسة النقدية التي يعتبر هدفها الأساسي هو استقرار الأسعار.

د- تسيير مخاطر الصرف: إن الكثير من الدول تعاني من مخاطر الصرف على مستوى العديد من القطاعات الاقتصادية، لذا لا بد عليها أن تساهم هذه الأخيرة في تطوير الوسائل الكفيلة بتسيير هذه المخاطر ومراقبتها قصد التخفيف من حدتها، إلا أن الكثير من الاقتصاديين يرجعون سبب الزوابع المالية التي ضربت المكسيك وشرق آسيا إلى سوء تسيير السيولة من العملة الصعبة. ومن هذا المنطلق يجب أن يكون موضوع الحماية من مخاطر الصرف ثقافة يكتسبها جميع المتعاملين الاقتصاديين.

ولهذا ينصح الدولة التي تريد مغادرة نظام الصرف الثابت أن تراعي أصولها وخصومها من العملة الصعبة، وخاصة أن نظام الصرف المرن هو الأكثر عرضة لهذه المخاطر، فلا بد من فرض رقابة وتسيير دائم لهذه الموارد، فيمكن أن تكون الانطلاقة من تكليف المؤسسات المالية الأخذ بهذه الحماية عن طريق الاهتمام أكثر بالمعلومة المتاحة، وتبني طرق حسابية وتقنية تمكنهم من التحكم

¹ Cem karacadag, rupa duttagupta, gilda Fernandez et shogo ishili, " des taux fixes aux taux flottants: une aventure a tenter ", op-cit, pp:21-22.

والتنبؤ بهذه الأخطار، كما يجب عليها أن تقوم بإعداد سياسة وإجراءات داخلية احترازية للتصدي للآثار السلبية.

هـ - متى يتم تحرير تدفقات رؤوس الأموال : يبقى المشكل المطروح هو: هل الدولة تقوم بتحرير تدفقات رؤوس الأموال قبل أو بعد تبني نظام الصرف المرن. إن تجربة الكثير من الدول النامية خلال عشر سنوات الأخيرة سجلت الأخطار التي يمكن أن يشكّلها الاختيار الأول (المكسيك في نهاية 1994، تايلندا في جويلية 1997، برازيل في بداية 1999)، إن التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال بشكل مرتفع سوف يجبر حتماً السلطات النقدية على أن تُدخل مرونة في سعر صرف عملتها من أجل تفادي حدوث توتر في الاقتصاد المحلي (مثل ما حدث مع الشيلي وبولونيا في سنة 1990). حتى بالنسبة للدول التي تقوم بتحرير تدفقات رؤوس الأموال قبل ضمان مرونة في سعر العملة يمكن أن يحدث حالة اللاتوازن في وضعية السيولة الداخلية، وتدهور وضعية الاقتصاد الكلي وتكون عرضة لهجمات المضاربة. أما إذا كان الانتقال إلى نظام الصرف المرن مرفوق بتحرير حسابات رأس المال وتحرير تدفقات رؤوس الأموال لن يشكّل هذا خطر على وضعية الاقتصاد الوطني¹.

2 - وثيرة الانتقال إلى نظام الصرف المرن : من الأحسن للدولة أن تنتهج خطوات تدريجية قصد

الوصول إلى التعويم الحر لعملتها، كأن تقوم في البداية بتبني نظام الربط إلى عملة معينة (على حسب درجة المبادلات التجارية) ثم الانتقال إلى سلة من العملات، ثم بعد ذلك القيام بتوسيع مجال تقلب سعر العملة بشكل تدريجي، أما إذا كان الانتقال سريع فإن الدولة بإمكانها أن تتحمل عواقب وخيمة نتيجة هذا الانتقال.

كما يعتبر تطور المؤسسات والأسواق من بين المحددات الأساسية لنجاح عملية الانتقال، إن الوجهة التدريجية من دون شك هي أحسن سبيل وأجمع طريقة للوصول إلى الهدف بأقل تكاليف. كما يشترط أن يكون هذا الانتقال التدريجي يتماشى مع الوضعية الاقتصادية للبلد محل الدراسة، والقيام بترشيد مجال تقلب العملة تفادياً للتعدلات المتوالية، التي تؤثر على المصدقية والثقة في السياسة النقدية والعملية.

ومن جهة أخرى فإن على البلد الذي يمتلك اقتصاد مستقر وسياسة نقدية قوية فيمكن له أن يتبنى نظام التعويم من دون الحاجة إلى الانتقال التدريجي.

¹ Cem karacadag, rupa duttagupta, gilda Fernandez et shogo ishili, " des taux fixes aux taux flottants: une aventure a tenter ", op-cit, p: 22.

أما عن الدول التي بدأت بتحرير حركة تدفقات رؤوس الأموال (السماح المطلق لتحرك رؤوس الأموال من وإلى الخارج أو العكس من دون قيود) قبل تبني نظام الصرف المرن، يجب عليها أن تكون تتمتع بما يلي¹: استقلالية البنك المركزي، تطوير وسائل التنبؤ بالتضخم، العمل على تجسيد الشفافية في السياسة النقدية، تطوير نظام المعلومات الخاصة بمخاطر الصرف. ثم القيام بإدخال مرونة في نظام الضبط قصد تفعيل نشاط سوق الصرف والعمل على تطوير ميكانيزمات عملياته. والحقيقة أن الشروط الواجب توفرها لكي نكون متفائلين بنجاح سياسة التعويم من دون مشاكل كبيرة، هي أن يكون لدى الدولة مركزاً مالياً متطوراً سليماً، ودرجة عالية من تنسيق السياسات المالية والنقدية، ونظاماً مالياً متطوراً جداً، واستقلال البنك المركزي في إدارة السياسة الاقتصادية وتفويضاً لتحقيق استقرار الأسعار، قنوات نقل مفهومة جيداً إلى حد كبير بين أدوات السياسة النقدية والتضخم، وجدارة بالثقة مبنية على سجل إنجازات متين من المسؤولية والشفافية².

3 -دواعي تعويم العملة: إن الجدل الدائر حول مزايا نظم التعويم بالمقارنة بنظم أخرى لتحديد السعر أو اتخاذ رכיزة ليس بجديد³، وما يلاحظ على مستوى النظام النقدي الدولي ظاهرة التفرغ المتوجهة إلى التعويم بشكل كبير وخاصة عقب الأزمات المالية والصرف التي مست العديد من الدول، كما تم تعزيز النداء بالتعويم من قبل الاقتصادي "ميلتون فريدمان"⁴، ومن دواعي هذا التوجه إلى هذا الشكل من أشكال نظم الصرف التي يرجعها الكثير من الاقتصاديين إلى⁵:

4-الاحتياطات غير كافية: كان هذا هو أوضح الأسباب، فبدون احتياطات كافية يكون أي التزام بالدفاع عن سعر صرف ثابت، التزاماً ما لا يدعو إلى المصادقية، وهذا ما اختبرته أسواق الصرف الأجنبي على وجه السرعة، بحيث تصل عمليات الصرف الأجنبي إلى 2.5 تريليون دولار في اليوم في العالم أجمع، وبالتالي الأمر يتعقد بكثير مع عمليات المضاربة والمراجعة التي يمارسها سماسرة الصرف، ما يكفي السلطات النقدية أن تتدخل يومياً من أجل الحفاظ على استقرار سعر عملتها.

¹ Cem karacadag, rupa duttagupta, gilda Fernandez et shogo ishili, " des taux fixes aux taux flottants: une aventure a tenter ", op-cit, p:23.

²Abdel Ali djbili and vitali kramarenko, " Choosing Exchange régimes in the middle east and north africa ", revue of finance and development, march 2003. p :33.

³ تم شرحها بشيء من التفصيل في المبحث الثالث من الفصل الثاني ص: 59.

⁴ Résumé de colloque, " les taux de change flottants: une nouvelle analyse ", a la banque du canada en novembre 2000. www.banqueducanada.ca/fr/conference/cn2000-nov-f.htm, 12/01/2005.

⁵ هرنان كورتي، ودوغلاس وبيتر. ج. كيرك، " تجربة استخدام أسعار الصرف العائمة "، مجلة التمويل والتنمية، جوان 1993. ص ص: 28-

الحاجة إلى المعلومات: من العسير بالنسبة لأي بلد أن يحاول تقرير سعر صرف متوازن مستدام في ظل أنظمة الصرف الثابت، وتعدوا المهمة أشد تعقيداً إذا كان البلد يقوم بإصلاحات واسعة هيكلية، وعلى صعيد الاقتصاد الكلي (مثل الخصخصة وتقليص حجم تدخل الدولة، وتحرير التجارة الخارجية والمبادلات الأجنبية) فإذا كان تحديد سعر الصرف على مستوى بعيد عن التوازن يترتب على ذلك ما يدعو السلطات إلى إعادة تحديد سعر الصرف لتصحيح هذا الخطأ، وهذا بدوره من شأنه أن يقوض الثقة، كما يقلل من وضوح الإشارات المتعلقة باتجاه سياسات الحكومة في المراحل المبكرة للإصلاح.

الافتقار إلى الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي: كان هذا الافتقار واضحاً في معظم البلدان التي اختارت التعويم (مثل البرازيل والبيرو وروسيا ورومانيا، والزاير) وكان يعاني من ارتفاع الضغوط التضخمية في المراحل الأولى للإصلاح، أو عدم وجود برامج قوية بالقدر الكافي، وفي مثل هذه الظروف لا يكون في الوسع تصحيح أسعار الصرف المحددة بالسرعة الكافية لتلاحق موائمات الأسعار أو لتقوم بتحديد الإمكانيات الكبيرة لعمليات المراجعة في مواجهة سعر الصرف في السوق الموازي. ومن هنا لم يكن أمام السلطات إلا اختيار واحد هو السماح للسوق بأن تحدد سعر الصرف مباشرة، إذا ما أريد اجتناب تحول عمليات الصرف الأجنبي إلى السوق الموازية، مع ما لهذا من آثار عكسية من حيث التهرب من الضرائب والخروج على القانون وفقدان السيطرة الاقتصادية، والواقع أن رغبة "لاتفيا وليتوانيا" في الكف عن استيراد التضخم من روسيا قد أدت بهما إلى تعويم عملاقهما، ومن الناحية الأخرى اختارت استونيا، بما عندها من احتياطات دولية وفيرة أن تربط عملتها بالمارك الألماني، وذلك في إطار مجالس العملة ويمثل ترتيب مجلس العملة الكامل ضرب من ضروب نظم الصرف المحدد الذي من شأنه النهوض بمصداقية السياسات الاقتصادية على الصعيد الكلي. ولكن حتى في هذه الحالة لا بد أن يلقي المجلس تعزيزاً من سياسات مالية ونقدية قوية ومستمرة، وأن يكون الجزاء عن انزلاق السياسة من حيث المصدقية جزءاً شديداً.

الاعتبارات السياسية: وأخيراً، فإنه لا يمكن الفصل بين اختيار نظام لسعر الصرف وبين هذه الاعتبارات، وفي معظم الحالات كانت البلدان التي اختيرت كعينة على درجة من العسر المالي الشديد، بحيث بينت السلطات أن هناك أسباباً قوية تدعو إلى ترك السوق مسؤول عن تصحيح سعر الصرف، وهو يقلل تلقائياً من التأثير على المصالح الراسخة، يضاف إلى هذا أنه فيما يتعلق باقتصادات التخطيط المركزي السابقة، كان الانتقال إلى ترتيبات للصرف تقررهما السوق دليلاً على إجراء تغيير جوهري في السياسة الاقتصادية.

ثانياً: الخطوات المنتهجة للوصول إلى تعويم الدينار الجزائري.

لقد تبنت السلطة النقدية خطوات تدريجية للوصول بالدينار الجزائري إلى اتخاذه شكل من أشكال التعميم، فكانت البداية الفعلية لانطلاق خطوات تحرير سعر صرف الدينار مباشرة بعد الأزمة البترولية التي مست الاقتصاد الجزائري، وتركته في نفس الوقت يستفيد من الأخطاء والفراغات الموجودة على مستواه. فكان للدينار الجزائري نصيب لا بأس به من مجمل الإصلاحات التي أُتخذت في شأن الاقتصاد الوطني.

1 - مرحلة ثبات الدينار إلى الفرنك الفرنسي: إن الاقتصاد الجزائري وجد نفسه ضعيفاً بعد خروجه من الاستعمار الفرنسي، هذا ما أجبر الأطراف الفاعلة بذل الجهود قصد النهوض به وإعادة هيكلة أسسه من جديد، فتم تأسيس البنك المركزي في نهاية 1962، في حين كان يشهد نظام التجارة الخارجية والمدفوعات الحرية تامة في ظل التعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة، إلى أن قررت الجزائر الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي وفرض نظام الرقابة في أكتوبر 1963، بسبب السلبيات التي كشفتها هذا الانفتاح، ثم بعدها تم إنشاء الدينار الجزائري في أبريل 1964 الذي كان ثابتاً مقابل الفرنك الفرنسي إلى غاية تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بعد تعرضه لأحداث 1968 الذي عرف فيها الدينار الجزائري انخفاض طفيف، وتزامنت كذلك هذه الفترة مع تطبيق مخطط ثلاثي أول (1967-1969) الذي تطلب استقرار سعر صرف الدينار، هذا ما جعل الدينار لا يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة بين العملتين خلال فترة ما بين أوت 1969 - ديسمبر 1973.

2 - مرحلة الربط إلى سلة من العملات: وأمام انهيار نظام بريتون وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات في سنة 1971، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة، قصد الاحتفاظ على استقراره وكذا استقلاله عن أية عملة من العملات القوية، واستمر هذا النظام لفترة طويلة إلى غاية سنة 1994. مع العلم أنهما فترة شهدت مجموعة من الإصلاحات التي مست سعر صرف الدينار، فكانت البداية بعد الأزمة البترولية التي هزت الاقتصاد الوطني في سنة 1986، الذي أرغمها على تبني خطى سريعة من أجل تغيير وجهة النظام الاقتصادي إلى اقتصاد السوق، فأخذ موضوع استعادة الدينار الجزائري قيمته الحقيقية حصة الأسد من البرامج الإصلاحية، فتم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة ولإجراء عملية التعديل، تبنت السلطة النقدية سياسة الانزلاق التدريجي للدينار من نهاية 1987 إلى بداية 1991، التي رافقتها جهود من أجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس

الأموال، وبتاريخ 1991/09/30 وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% للدينار، ثم استمر بعده التخفيض الضعيف خلال الفترة 1991-1994، وبموجب اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في 1994/04/16 الذي اقتضى تخفيضاً آخر بمقدار 40.17%، لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي إلى 36 دينار للدولار الواحد، والتي كانت كذلك مرفوقة بجهود كبيرة قصد تحرير الاقتصاد الوطني.

3 - مرحلة مجالس العملة: وفي أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت بداية من 1994/10/01 كبداية للإعلان عن سعر الصرف المرن، الذي كان مرفوق ببرنامج التعديل الهيكلي، الذي جاء من أجل تعزيز الإصلاحات والنهوض بالاقتصاد الوطني، وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية 1995/12/31، كما ساهمت برامج الاستقرار وتحسن مستوى الاحتياطي الصرف إلى إنشاء سوق صرف ما بين البنوك بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري.

4 - سوق الصرف البيئية: إيماناً بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، تم تأسيس سوق ما بين البنوك الذي انطلق نشاطه رسمياً في 1996/01/02 والإعلان عن تبني نظام التعميم المدار، الذي أصبح من خلاله الدينار يتحدد وفق العرض والطلب، الذي تمارسه يومياً جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية.

وهكذا أصبح الدينار الجزائري بفضل المراحل التمهيديّة التي كانت قبل نظام جلسات التثبيت التي ساهمت بدورها في رسم الخطط العريضة التي يود الدينار الوصول إليها، إلى غاية الوصول به الآن وتمكينه من أن يحظى بالاهتمام بوضعيته ومستقبله في رسم كل السياسات الاقتصادية، وخاصة بعد أن استطاع نظام التعميم المدار أن يقلص الفارق الذي كان موجود بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي بحوالي (9-12.5%). وفي نفس الوقت السوق الرسمي هو الآخر استرجع عافيته وتوسع بسبب الإصلاحات والتحفيزات التي مست خاصة نظام المدفوعات والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى دخول العديد من البنوك والمؤسسات المالية الخاصة.

5 - قابلية تحويل الدينار الجزائري: مع بداية تحرير التجارة الخارجية التي كانت في سنة 1990 تم كذلك تعزيز قابلية تحويل الدينار فيما يخص عمليات التحويل الجارية، إلى غاية سنة 1991 الذي تم من خلالها تعزيز قابلية تحويل الدينار على عمليات التجارة الخارجية، وفي ظل تبني نظام الصرف المرن في غضون سنة 1994 تم تحرير المدفوعات على جميع عمليات الاستيراد، وفي جوان 1995 تم السماح للمقيمين بتحويل الدينار إلى عملات أجنبية، إذا تعلق الأمر بالمعالجة الطبية في الخارج أو مواصلة الدراسة بشرط أن يكون الملف مرفوق ببيانات تثبت الوجهة والغرض، مع وضع سقف

للتحويل لا يمكن للمستفيد أن يتجاوزها. وكذلك في 28 أوت 1997 رخص البنك المركزي للمسافرين إلى الخارج القيام بعملية التحويل في حدود مبلغ سنوي معين والذي تم تنفيذه في 15 سبتمبر 1997 على مستوى كل البنوك التجارية والمؤسسات المالية، كما رخص البنك المركزي للطلاب على العملات الأجنبية من أجل الدفع أو التحويل فيما يخص المعاملات الجارية، ما عدا تحويلات رؤوس الأموال¹.

ثالثاً: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري.

إن مختلف التعديلات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية أتجاه سعر صرف الدينار الجزائري والنظام المصرفي، والتي كانت بداية انطلاقها مُترامنة مع أزمة 1986، وفي إطار التركيز على وضعية الدينار الجزائري كانت تهدف في مجملها هذه الإصلاحات، إلى استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بشكل تدريجي وفي نفس الوقت إعطاء فرصة للحكومة والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأن تتجاوز مع هذا التغيير بالشكل التدريجي كذلك، طمعاً في انتعاش وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية. مع العلم أن الخطوات التحريرية التي مست نظام صرف الدينار، انتهت بالتعميم المدار للدينار الجزائري، والتي كانت ترمي إلى عدة أبعاد اقتصادية، منها: هو تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي؛

الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، وهذا عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذه السوق التي أصبح فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي؛

يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار؛ يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة؛

يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة وعليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك ومنه انخفاض الواردات غير الأساسية؛ يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري؛

¹ La banque d'algerie, " La convertibilité du dinar ", média bank, août/ septembre 1996, n°53, p: 16.

يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد ومنه تحسين
 وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية (كتقليص البطالة... الخ)؛
 يساهم في تعزيز استقلالية البنك المركزي، وكذلك نمو حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص
 تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف، وبالتالي يعطي فسحة للسلطات العمومية بأن
 تستغلها في إعادة بناء وهيكله النقض الموجود في اقتصاد البلد؛
 فمن شأنه أن يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية ومنطق القبول بالنسبة للمنتوج
 المحلي بالنسبة للأجنبي؛
 يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة وتعزيز الكفاءة التي يستفيد
 منها المتدخلين في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق؛
 له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وتقليص ضغوط المضاربة¹؛
 يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وأن تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه
 امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لإنتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي أو إلى
 بعض قطاعاته؛
 يجد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة
 من الاستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛
 يساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية؛
 تسمح للدينار الجزائري بأن يلعب دوره في التأثير والتأثر على/ من كل التغيرات التي تمس
 الاقتصاد الوطني؛
 يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة والانتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين، وعليه
 تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري؛
 تعمل على تعزيز وتسهيل خطى أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية؛
 تساهم في تخفيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجعها على تنمية قدرتها
 التنافسية، وتشجيعها على اللجوء إلى الإنتاجي الاحلالي للواردات²؛
 تساهم كذلك في تغيير نظرة المستهلك إلى المنتوج المحلي؛

¹ Peter j.quirk, " quel régime de change pour ancrer l'inflation ", revue du finances et développement, mars 1996. pp: 42-44.

² دين دي روزا وجوشوا غرين، " انخفاض المترامن لأسعار العملة، هل يضر بالصادرات من إفريقيا جنوب الصحراء؟"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1991. ص: 34.

يجلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة (كمخاطر الصرف)؛
يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة أداء الخدمات.

المبحث الرابع: تجارب بعض الدول مع تعويم سعر صرف عملتها.

في ظل التوجه الذي يشهده النظام النقدي الدولي، إن الكثير من الدول أرادت من سياسة سعر صرف عملتها أن تكون في واجهة التصدي لمختلف الصدمات الاسمية منها والحقيقية، ومن هذا المنطلق اختارت الكثير منها تبني شكل من أشكال التعويم قصد تحقيق مختلف التوازنات الداخلية والخارجية، وعلى هذا الأساس أردنا نقوم بتقديم تجارب بعض الدول مع سياسة التعويم.

أولاً: تجربة المكسيك مع سياسة تعويم عملتها " البيسو peso " .

تلخت المكسيك في ديسمبر من عام 1994 عن الحدود التي وضعتها لسعر الصرف، وعومت عملتها البيسو في ظروف تتسم بعدم الاستقرار وعلى رأسها الأزمة المالية التي عاشتها الأسواق المالية المكسيكية، التي تسببت في انخفاض احتياطي الصرف خلال عام 1994 من 25.5 مليار دولار أمريكي إلى 6.1 مليار دولار، نتيجة لمحاولة التصدي لسلسلة من الهجمات على البيسو، التي وقعت خلال ذلك العام المفعم بالشجون السياسية.

فكان أمام السلطات المكسيكية مسؤولية إعداد برنامج اقتصادي قصد التخفيف من حدة هذه المشاكل، فقد اشتمل البرنامج النقدي في عام 1995 بعد أن حظي بدعم من المجتمع الدولي (برنامج كلينتون بقيمة 51 مليار دولار¹) على زيادة متواضعة في مستوى احتياطي الصرف الذي ارتفع في عام 1995 إلى 15.7 مليار دولار ثم إلى 17.5 مليار دولار بنهاية عام 1996، ويرجع الفضل في ذلك كذلك إلى ارتفاع النسبي في أسعار النفط خلال هذين العامين، وتم تعزيزه ببرنامج قرر تنفيذه بشكل رسمي في عام 1996 للحصول على الصرف الأجنبي عن طريق زيادة عروض البيع والتي تعطي لمالكيها الحق في بيع العملة الأجنبية للبنك المركزي بأسعار محددة سلفاً، ومن نتائجه أنه في عام 1997 تمكن البنك المركزي من الحصول على ما يزيد عن 4 ملايين دولار، وعليه بلغت الاحتياطات إلى 25 مليار دولار في سنة 1998، أما فيما يخص التجارة الخارجية عرفت انتعاشاً هائلاً منذ عام 1995 فلقد كان متوسط معدل نمو التجارة الخارجية خلال الفترة 1989-1993 بـ 14.8%، وارتفعت إلى 18.5% خلال الفترة 1994-2003 وكان التغيير أكثر حدة في

¹Arturo guillén. R, " Mexique: régime de change et intégration monétaire dans l'ALENA " www.unites.uqam.ca/gric/pdf/sept%5B1%5d2001_guilln.htm, 01/02/2005.

جانبا الصادرات التي نمت بمعدل 11.1% خلال الفترة الأولى و 19.7% خلال الفترة الثانية¹. لقد كان من وراء هذه القفزة التي مست التجارة الخارجية للمكسيك، هو بدء تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية وكندا (NAFTA)، والإزدهار الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية، كما تمثلت الصادرات خارج المحروقات حوالي 40% من إجمالي الصادرات في عام 1980 و 75% في عام 1990 و 93% في عام 1999. كما مثلت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 80% من تجارة المكسيك. وعرفت تدفقات رؤوس الأموال انتعاشاً كبيراً وتغييراً وجهتها من الاستثمار في المحافظ إلى أنماط مختلفة من الاستثمار طويل الأجل، وعلى رأسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح المكون الأساسي في حساب رأس المال بحيث بلغ في المتوسط 12.6 مليار دولار خلال الفترة 1997-2000، وفي عام 2001 بلغ ذروته ليصل إلى 18 مليار دولار نتيجة لشراء شركة سيتوكورب (CITICORP) وبنك باناميكس (BANAMEX) وهو أكبر ثاني بنك تجاري في المكسيك.

وهذا الانتعاش الذي عرفه الاقتصاد المكسيكي لم يكن بمحض الصدفة، فلقد كان مرافقاً لإصلاحات على المستوى النقدي والمالي، بالإضافة إلى الآثار الناشئة عن اتفاق NAFTA وإلى زيادة التكامل بين أسواق المال، وإلى التوسع الشديد الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي. وكل هذه الآثار تبدو أنها أكثر أهمية إلى مدى بعيد مقارنة بعدم تثبيت العملة الوطنية اتجاه عملة أجنبية ما. كما تم استخدام نسب التضخم المستهدفة بفاعلية، بهدف تثبيت توقعات التضخم مع اكتساب البنك المركزي مصداقية في سياسته الرامية إلى مكافحة التضخم، ومن ثم سلوك تحركات الأسعار والأجور قد تعتمد بقدر أقل على تحركات سعر الصرف وأصبحت تعتمد بقدر أكبر على نسب التضخم المستهدفة، كما ساهم تقلب سعر الصرف بعد عام 1995 بإضعاف تدفق الاستثمار الأجنبي قصير الأجل القائم على المضاربة، بجانب وجود أدوات وقائية، ربما تكون قد ساعدت في أن يخلف آثار سلبية ملحوظة على النشاط الحقيقي.

إن نظام سعر الصرف قد مكن البنك المركزي المكسيكي من أن يطبق سياسة نقدية مستقلة، الأمر الذي جعل في الواقع يستفيد من ذلك في التعامل مع مختلف الصدمات ذات الأصل الداخلي منها والخارجي على حد سواء خلال السنوات الماضية²، وفي الأخير إن نجاح نظام التعويم الذي

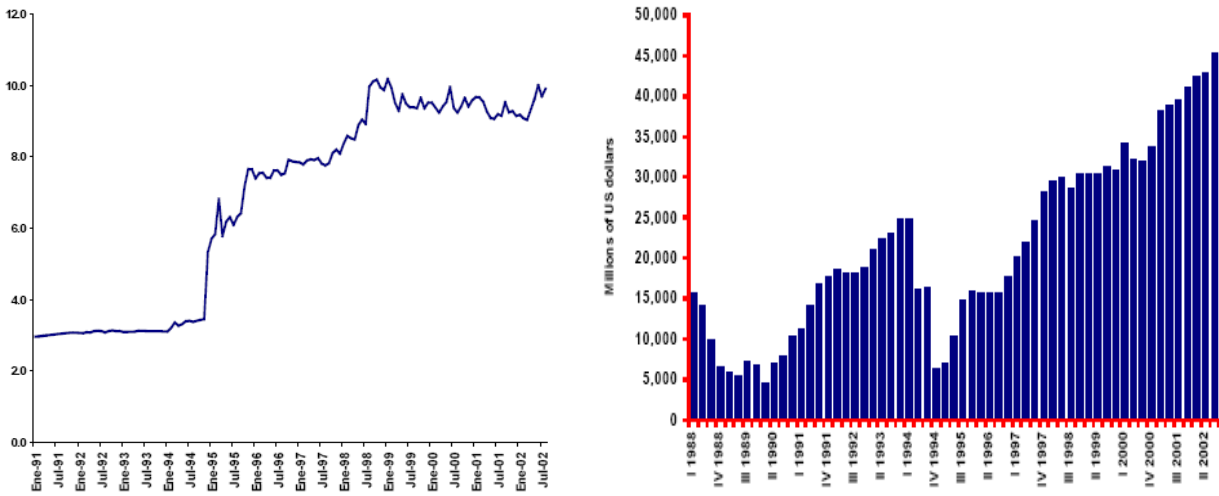
¹ د. الفريد كويغاس ود. اليخندرو ورنر، "تجربة المكسيك مع نظام سعر الصرف المرن"، مداخلة قام تنظيمها "معهد السياسات الاقتصادية" صندوق النقد العربي في 2003 تحت عنوان "نظم وسياسات سعر الصرف"، مرجع سبق ذكره، ص: 120-123.

² خوزيه أنجل جوريا، "المكسيك: التطورات الأخيرة والإصلاحات الهيكلية والتحديات القادمة"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2000، ص:

طبقتة المكسيك يرجع في الأساس إلى مجموعة من السياسات التي تتضمن الإدارة المالية الحكيمة وافتتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية، والتدفقات الأجنبية وسياسة نقدية متحفظة ترمي إلى تخفيض التضخم، إلا أنها دائماً في استعداد قوي لأن تتكيف وتساير تلك الصدمات خارجية والداخلية.

وفي الأخير نعرض تطور كل من احتياطي الصرف وسعر الصرف الرسمي والتطور التاريخي لنظم الصرف في المكسيك.

الشكل رقم 08/03: تطور صافي احتياطي الصرف في البنك المكسيكي (1988-2002) الشكل رقم 09/03: تطور سعر الصرف الاسمي مقابل الدولار الأمريكي (1991-2002)



المصدر: د. ألفريد كوفيفاس ود. اليخندرو ورنر، " تجربة المكسيك مع نظام سعر الصرف المرن "، مرجع سبق ذكره، ص ص: 118-120. Et Arturo guillén R, " Mexique: régime de change et intégration monétaire dans l'ALENA ", op-cit, au 21/05/2005.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 09/03، أن تعويم العملة المكسيكية الذي تم تنفيذه بداية من ديسمبر 1994 ساهم في البداية بارتفاع سعر الصرف بشكل كبير جداً والذي إستمر هذا الارتفاع إلى غاية جويلية 1999، ومباشرة بعدها عايشت عملة البيسو الاستقرار النسبي الذي يدل على تأقلم جوانب آليات السوق (العرض والطلب) الصرف مع هذا التعميم، وفي المقابل شهد إحتياطي الصرف من خلال الشكل رقم 08/03، إستجابة إيجابية ملحوظة لهذا التعميم الدال على انخفاض تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف للحفاظ على استقرار العملة الوطنية عن طريق إحتياطي الصرف هذا ما تسبب في تراكم لهذا الأخير. وقصد معرفة تطور نظام الصرف في المكسيك يمكن الرجوع إلى الملحق رقم: 05.

ثانياً: تجربة تونس مع التعويم المدار لعملتها (الدينار التونسي).

تجسم النظام النقدي الذي أقرته الحماية الفرنسية في 1881 بإدخال وحدة نقدية وهي الفرنك التونسي وكانت قيمتها تكافؤ: 1 ريال = 0.6 فرنك تونسي، وتقررت أن تكون عملة قانونية ذات قوة ابرائية غير محدودة، عوضاً عن الريال. كما تم إحداث مراقبة على الصرف والتجارة الخارجية من قبل ديوان للصرف يسيره بنك فرنسا بصفة مباشرة، وهكذا بقي الفرنك التونسي مرتبطاً بسعر تكافؤ ثابت بالفرنك الفرنسي.

كما كانت العلاقة القائمة بين تونس وفرنسا قبيل استقلال البلاد في عام 1956 منظمة باتفاقية اقتصادية ومالية فرنسية وتونسية مبرمة في عام 1955، وكان الجهاز النقدي التونسي خاضعاً لمعهد إصدار أجنبي هو بنك الجزائر وتونس تحت مراقبة الحكومة الفرنسية.

إلى أن تم إحداث معهد الإصدار الوطني المستقل في عام 1958 حيث جسم مبادئ السيادة للسياسة النقدية والاستقلال المالي بواسطة إصدار الدينار التونسي بتاريخ 1958/12/30 على أساس سعر تكافؤ مع الذهب يساوي 2.11588 غرام من الذهب الخالص. كما قامت تونس بوضع حداً لتبعية منطقة الفرنك الفرنسي في سنة 1961، وأعدت صياغة سياستها في مجال الصرف والمدفوعات الخارجية التي تعتمد على المراقبة الشديدة والمخصصة لدعم الاقتصاد، ثم في 28 سبتمبر 1964 قامت بإجراء تخفيض بنسبة 20% بسبب الاستقرار الذي عرفه الدينار، والذي ألحق ضرر بالقدرة التنافسية الخارجية للمنتجات التونسية وتفاقم احتلال المدفوعات الخارجية.

وعقب انهيار نظام بريتون وودز في سنة 1971 تخلت تونس عن الذهب واختارت المارك الألماني كأداة للتصحيح خاصة مع تعميم نظام الصرف المرن الجديد وعدم الاستقرار الهام الذي عرفته العملة الفرنسية خلال الفترة 1973-1978، ثم بعد ذلك تم ربط الدينار منذ أفريل 1978 بسلة متكونة من ثلاث عملات، وهي الفرنك الفرنسي والمارك الألماني والدولار الأمريكي، ثم وقع إدماج الليرة الإيطالية والفرنك البلجيكي لتصبح سلة مكونة من خمس عملات في سنة 1981، وبعدها تم اضافة الفلورين الهولندي والبيزتا الإسبانية بسبب أن القيمة المرتفعة للدينار أعاق القدرة التنافسية للاقتصاد وساهم من جهة أخرى بتشجيع الواردات وتدهور المدفوعات الخارجية و تزامن هذا مع الارتفاع المتواصل للدولار الأمريكي. رغم هذا التعديل ازدادت الأوضاع أكثر تعقيداً، ففكرت السلطة التونسية بإعادة صياغة السياسة الاقتصادية الكلية والمتناسقة بطريقة تعتمد على سياسة الصرف كأداة يمكن أن تشكل عامل تحسن القدرة التنافسية للمنتج التونسي عند التصدير، فلم تكتفي بعملات المتعاملين التجاريين مع تونس في تحديد سعر الدينار التونسي ولكنه أخذ في الاعتبار عملات البلدان المنافسة وخاصة عملات بلدان حوض البحر المتوسط، يضاف إلى ذلك ما

تقرر يوم 19 أوت 1986 من تخفيض قيمة الدينار بنسبة 10%، واستمر انزلاق الدينار خلال الفترة 1987-1989 كما اندرجت هذه المنهجية منذ سنة 1987، في إطار سياسة واضحة ومتناسقة للتعديل أطلق عليها اسم "برنامج الإصلاح الهيكلي"، الذي يعتمد على إعادة إرساء آليات السوق للاقتصاد الوطني، لتضمن التعديل السريع والضروري لقيمة الدينار، وحتى يصبح هذا الأخير عامل لتشجيع الصادرات ومكجاً للواردات، وذلك بهدف الحد من خلل المدفوعات الخارجية، وفي نهاية سنة 1989 اقترب الدينار من قيمته الحقيقية وأصبح بذلك قادراً على القيام بدور إيجابي في دعم استقرار الاقتصاد، وتم تعزيز هذا المسار بقابلية التحويل الجاري للدينار في ديسمبر 1992، وفي مارس 1994 تم إنشاء سوق للصراف ما بين البنوك معلنة بذلك عن تبني نظام التعويم المدار لـ24 عملة للتسوية تتحدد أسعارها وفق العرض والطلب عليها من قبل البنوك. وإثر تعديل في جوان 1997 أصبحت البنوك حرة في تحديد سعر صرف الدينار بالحاضر وتتعامل بحرية مع البنوك الأجنبية وفيما بينها. ثم بعدها جاءت سوق الصرف الآجل لتعزيز سوق الصرف بالحاضر قصد تطويرها بصفة مطابقة لمتطلبات التصرف من قبل العاملين في حقل العمليات لأجل، التي بدأت هذه السوق نشاطها في جويلية 1997، وفي هذا الإطار يتدخل البنك المركزي في السوق ليعدل سيولتها أو التسعيرات في حالة حدوث تقلبات هامة في أسعار الصرف، ويضع على ذمة البنوك السيولة اللازمة لضمان الملائمة بين العرض والطلب¹.

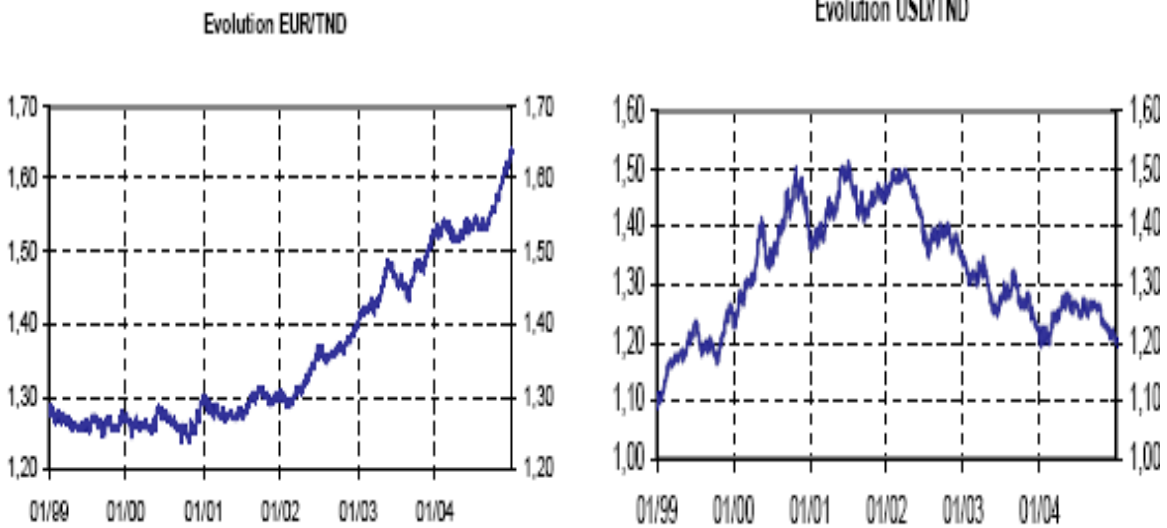
ومن جهة أخرى حظيت تونس بتضخم منخفض منذ منتصف التسعينات، أساساً نتيجة سياسة مالية ونقدية حصيفة، ونمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 5.2% خلال 1996-2003، وانتعاش قطاع السياحة بنسبة 13.8%، الذي سجل نمو في المداخيل بالثلاثي الأول من سنة 2005 نمو بمعدل 11.3%، وتحسن في تحويلات المهاجرين التي بلغت حوالي 300 مليار دينار تونسي بدل 283 مليار دينار تونسي لسنة 2004 في الثلاثي الأول، كما سجل الدينار انخفاض بمقدار 3.9% مقابل الدولار الأمريكي و0.6% مقابل اليورو في سنة 2005²، كما سجلت التبادلات التي تتم فيما بين البنوك نسبة 83% مقابل 17% التي تتم مع البنك المركزي في سنة 2003، مقارنة بسنة 2002 التي سجلت 71% و29% على التوالي، وتدخلات البنك المركزي في السوق الصرف في سنة 2003 بقيمة 1.417 مليار دينار تونسي مقابل 2.578 مليار دينار في سنة 2002 أي سجلت

¹ عمر السعفي ومنصف الشفار، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في تونس"، مداخلة في ندوة نظمها صندوق النقد العربي في عنوان "سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 121-130.

² Actualité de la banque centrale de Tunisie, <http://www.bct.gov.tn/francais/actualites/index1.html> 13/06/2005

انخفاض بمقدار 45%¹. ومما يسر سياسة سعر الصرف المرنة هو عدم وجود صدمات كبيرة في معدلات التبادل التجاري ووجود ضوابط على رؤوس الأموال غير المقيمين، وقد أصبحت السياحة مهمة بصورة متزايدة وانخفاض الاعتماد على الزراعة والاهتمام أكثر بالصناعة.

الشكل رقم 10/03: تطور الدينار التونسي مقابل كل من الدولار والأورو خلال الفترة (1999-2004).



المصدر: <http://www.bct.gov.tn/francais/download/conjoncture/conjoncturefr.pdf>

ثالثاً: تجربة مصر مع تعويم عملتها (الجنيه المصري).

قامت الحكومة المصرية بربط عملتها بالدولار في سنة 1991 بواقع 330 قرشاً في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته الحكومة، وظل سعر صرف الجنيه ثابتاً لا يكاد يتحرك حتى عام 1997، حيث بلغ سعر الصرف 340 قرشاً، وساعد هذا الاستقرار على ارتفاع أسعار الفائدة على الجنيه المصري إلى 17% مقارنة بالودائع الدولارية التي بلغت فيها أسعار الفائدة نحو 3.5% عام 1994، وهذا ما أدى إلى تحول المدخرات من الدولار إلى الجنيه، ومن جهة أخرى استمر الاحتياطي للصرف في تزايد إلى أن بلغ 20.6 مليار دولار في نهاية 1997.

إلا أن أحداث جنوب شرق آسيا التي تسببت في انخفاض قيمة عملات عدد من تلك الدول، قد دفعت المستوردين المصريين للتوسع في الاستيراد من تلك الدول وهو ما زاد الطلب على الدولار محلياً، وجاء حدث مقتل السياح الأجانب بمدينة الأقصر المصرية في نوفمبر 1997، كضربة قوية للموارد الدولارية من السياحة، وواكب كذلك خروج جانب من الاستثمارات الأجنبية من البورصة المصرية بلغت قيمتها 248 مليون دولار في العام المالي 1998/1997، وتسببت كل تلك العوامل في تزايد الطلب على الدولار، فقام البنك المركزي أمام هذه الوضعية في استخدام ما لديه

¹ La conjoncture nationale, " marché de change ", <http://www.bct.gov.tn/francais/download.pdf> au date: 22/06/2005.

من احتياطي الصرف في ضخ دولارات للبنوك حتى تقلص حجمها إلى 15.1 مليار دولار أمريكي في جوان 2000، واستفاد البعض في تحويل مبالغ للخارج بلغت حوالي 3 مليار دولار أمريكي وفقدان حوالي 7 مليارات من احتياطي الصرف وتوسع السوق الموازي للتعامل بالدولار. كما قام البنك المركزي في 2001/01/19 بتبني نظام جديد لسعر الصرف وهذا عن طريق تحديد سعر مركزي بلغ 385 قرشاً مع ترك هامش للتحرك في حدود $\pm 1\%$ ، ثم تم تعديله في ماي وجويلية من نفس السنة إلى 390 قرشاً وبهامش تقلب $\pm 1.5\%$ ، وحدث تغيير مرة أخرى في سبتمبر من نفس العام ليصل السعر الرسمي إلى 415 قرشاً وبهامش تقلب $\pm 3\%$ ¹. إن هذا التحرك لسعر الصرف أدى بدوره إلى انتعاش وتطور السوق الموازي، فاضطر البنك المركزي إلى رفع السعر إلى 450 قرشاً في ديسمبر 2001، ثم إلى 451 قرشاً في جانفي 2002، وبقي الوضع على حاله من دون تغيير إلى غاية 29 جانفي 2003، خلالها تم تعويم الجنيه وربطت أسعار التعامل في شركات الصيرفة بأسعار البنوك سواء في الشراء أو البيع، مع عدم تجاوز سقف 550 قرشاً للدولار الواحد.

إن هذه التعديلات التي قامت بها السلطة النقدية المصرية أدت إلى انخفاض قيمة العملة المحلية بنحو 62% خلال 3 سنوات الأخيرة، وأثر ذلك في ارتفاع أسعار السلع المستوردة (مع العلم أن المواد الغذائية تشكل نسبة كبيرة جداً من الواردات). وهذا ما ألحق الضرر بالقدرة الشرائية للمواطن وخاصة أصحاب الدخل الثابتة، ووجود معدلات بطالة مرتفعة تصل إلى 20%، ومعدلات الفقر التي بلغت 48% إلى جانب الديون الخارجية التي تمثل حوالي 32% من الناتج المحلي والديون الداخلية تمثل حوالي 85% من الناتج المحلي².

ولقد أكدت ندوة اقتصادية³ أن توقيت تعويم الجنيه في مصر غير مناسب في ظل أجواء الحرب التي تعيشها المنطقة العربية التي ستؤثر على الصادرات السلعية المصرية باتجاه العراق، التي تشكل نسبة كبيرة، كما يقلل من الموارد السياحية وتحويلات العاملين بالخارج ودخل قناة السويس، بالإضافة إلى أن سوق الصرف يعاني من زيادة الطلب على الدولار بصورة أكبر من المعروض وتعاني كذلك محدودية السلع القابلة للتصدير والقادرة على المنافسة من حيث الجودة والسعر فضلاً

¹ ممدوح الوالي، " الجنيه المصري.. يغرق "، <http://www.islamonline.net/Arabic/economics/topic3.shtml> بتاريخ : 2005/04/29.

² محمد عجمي ابراهيم محمد، " تعويم الجنيه جاء فجأة.. ويتطلب تطبيقه حزمة من الإجراءات 7 مليارات حجم الفجوة في السوق المصري "، http://www.saudichambers.org.sa/page.asp?s_contentid=951&tid=2&cid=11 ، بتاريخ 2005/05/22.

³ محمد عجمي ابراهيم محمد، " تعويم الجنيه جاء فجأة.. ويتطلب تطبيقه حزمة من الإجراءات 7 مليارات حجم الفجوة في السوق المصري "، مرجع سبق ذكره.

عن التباطؤ الاقتصادي¹، ولقد أكدت هذا الدكتور " هدى صقر"² أن قرار التعويم جاء فجأة وكان من المفترض تطبيقه في ظل الإجراءات التي تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة منه إلى جانب أن القرار له آثار سلبية من حيث ارتفاع الأسعار ومشاكل المتعاملين مع البنوك مما يتطلب زيادة الدعم لحماية المجتمع من ارتفاع الأسعار، موضحاً أنه كان يجب أن يسبق القرار علاج عجز ميزان المدفوعات والاهتمام برفع معدلات الإنتاجية وتخفيض الضرائب وتعزيز العقوبات على التهرب الجمركي والضريبي ورفع الكفاءة في المؤسسات المصرفية.

في هذا السياق استطاع الجنيه أن يسجل ارتفاع في قيمته بسبب أن الجهاز المصرفي أصبح يلي معظم طلبات العملاء المشروعة، كذلك الفائض الذي سجله ميزان المدفوعات عام 2003/2002 بمقدار 9.1 مليار دولار وعام 2004/2003 سجل كذلك فائض بحوالي 7.2 مليار دولار، إن التوجه الاستثماري لم يقصد القطاعات الحقيقية وإنما كان دخولها إلى البورصة بغرض المضاربة والخروج بالأرباح إلى خارج البلاد، إن الإحصاءات الصادرة عن هيئة سوق المال تؤكد عن خروج ما يزيد عن 20 مليار دولار منذ 6 أشهر، وارتفاع الأسعار بنسبة 50% لبعض السلع ونسبة 900% في بعض الأنواع المستوردة من الأدوية³.

رابعاً: تجارب دول أخرى مع تعويم عملاتها.

1 تجربة إيران مع سياسة تعويم عملتها (الريال الإيراني): تعتمد إيران على سياسة التعويم الموجه بداية من توحيد أسعار الصرف المتعددة المعترف بها رسمياً في مارس 2002، ويدير البنك المركزي سعر الصرف القائم الموجه بصورة رئيسية عن طريق التدخل في سوق النقد الأجنبي، لأن البلد ليس لديه عملياً أية أسواق نقدية، كما أن المعدلات المالية للعائد محددة، وتشكل الإيرادات النفطية هي المحرك الأساسي للتقلبات في سعر الصرف الحقيقي الفعال للريال، وقد تم في الآونة الأخيرة إنشاء صندوق للتثبيت النفطي لتخفيف تأثير تقلبات أسعار النفط، ويبدو اختيار سعر صرف القائم الموجه ملائماً، نظراً لتعرض إيران لصدمات معدلات التبادل التجاري، والإصلاحات

¹ "تعويم سعر صرف الجنيه المصري... نظرة موضوعية"، <http://www.elbehira.com/wmview.php?artid=172> بتاريخ 2005/06/02.

² عميدة مركز البحث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

³ "الاقتصاد المصري غرق في سياسة التعويم: الحكومة علقت فشل سياساتها النقدية في رقبة محافظي البنك المركزي". <http://www.elmawkefalarabi.com/shownews.asp?ArchiveDegree=0&NewsID=1356> بتاريخ 2005/06/02.

التجارية الجارية، وخطط التحرير التدريجي للأسعار، وآفاق التدفقات الرأسمالية الضخمة إلى البلاد¹.

2 تجربة البرازيل مع تعويم عملتها (الريال البرازيلي): إن الأزمة المالية التي شهدتها البرازيل في بداية سنة 1999 ومؤشرات اقتصادية سلبية أجبرها على تعويم سعر صرف الريال في فيفري 1999، مما تسبب في هبوط سعر الريال ليصبح 2.15 ريال للدولار الواحد بعد أن كان الريال يقابل 1.20 للدولار في بداية العام، فكان تخوف السلطات من هذا الإجراء هو ارتفاع التضخم بشكل لا يسمح لها أن تتحكم فيه وانعكاسات سلبية على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي.

لكن الاستجابة والإرادة السياسية للأزمة استلزمت الأخذ بمجموعة من السياسات المالية والسياسات النقدية الأكثر إحكاماً مع وضع معدلات تضخم مستهدفة وحشد مساندة مالية خارجية، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. فكانت النتائج بعد ذلك هو الاستقرار الذي شهده الريال وارتفاعه ليصل إلى أقل من ريالين للدولار الواحد، وانخفاض التضخم الذي سمح للسلطات النقدية من تخفيض أسعار الفائدة مرتين خلال شهر مارس فوصلت إلى 42% ثم إلى 39.5%، أما فيما يخص مخطط التضخم المستهدف كان يستهدف الوصول به إلى 8% في عام 1999 ثم إلى 6% في عام 2000، و4% لعام 2001 و3.5% لعام 2002. كما عرف النمو الاقتصادي عام 1999 بـ 1% و4% في عام 2000 و5.4% عام 2001 ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى أن القطاع الخاص لم يكن مفراطاً في الاستدانة، وكان معرضاً بدرجة محدودة بمخاطر الصرف في بداية الأزمة، وتسجيل دخول كبير للاستثمارات الأجنبية حيث وصلت إلى 30 مليار دولار أمريكي عام 2000 ثم وصلت إلى 34 مليار دولار عام 2001 بسبب تحسن الوضعية الاقتصادية ومناخ الاستثمار في الاقتصاد البرازيلي².

3 تجربة الأردن مع سياسة تعويم عملتها (الدينار الأردني): بداية من عام 1986 ومع ظهور بوادر المبالغة في سعر صرف الدينار الأردني، تم ربط الدينار بسلة عملات خاصة تعكس علاقة الأردن التجارية مع العالم الخارجي، ونتيجة تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وتراجع حجم احتياطي الصرف بشكل كبير واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، أمام هذه الوضعية قام البنك المركزي بتاريخ 15/10/1988 بتعويم الدينار، التي تسببت هذه السياسة في انخفاض قيمته

¹ عبد العالي جبيلي وفيتالي كراما رينكو، " بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هل تعوم عملاتها أم تربطها بعملة أخرى؟"، مجلة التمويل والتنمية مارس 2003، ص: 31.

² Arminio fraga, " politique monétaire et transition vers un taux de change flottant: l'expérience brésil ", revue de finances et développement, mars 2000. pp: 16-18.

بنسبة 50% مقابل الدولار الأمريكي وارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مخيف، هذا ما دفع البنك المركزي التدخل في سبتمبر 1989 إلى إلغاء التعويم وتثبيت الدينار إلى الدولار الأمريكي بسعر وسطي بلغ 540 فلساً للدولار الواحد، مع إجراء تدخلات يديرها البنك المركزي بائعاً أو مشترياً قصد تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي للدينار، فقام بتغيير السعر الواسطي إلى 709 فلساً للدولار في 1995/10/23¹. فاستطاعت بفضل الجهود المرافقة للتعويم أن تحد من التضخم وأصبح الاقتصاد الأردني قادراً على المنافسة رغم الارتفاع الكبير في سعر الدولار والتدهور في معدلات التبادل التجاري في السنوات القليلة الماضية، ويرجع هذا جزئياً إلى مرونة أسواق العمل في الأردن والإصلاحات الهيكلية واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وعملياً التخفيف التي توفرها المنح النفطية العينية من العراق. وارتفاع أسعار الصادرات التعدينية وزيادة تحويلات العمال الأردنية المتأتية خاصة من بلدان الخليج²، بالإضافة إلى الارتفاع الذي عرفه احتياطي الصرف الذي بلغ 4.7 مليار دولار في سنة 2003³.

4 - تجربة اليمن مع سياسة تعويم عملتها (الريال اليمني): كان الاقتصاد اليمني قبيل قيام الجمهورية اليمنية في 22 فيفري 1990 يعني من اختلال كبير، علاوة على ذلك خرجت اليمن من حرب صيف 1994 باقتصاد منهار وبنية تحتية مدمرة وتبعات اقتصادية واجتماعية كبيرة والتزامات خارجية ضخمة وباحثياطي صرف صفري، أي كان الوضع حرجاً، وإزاء هذا الوضع باشرت الحكومة اليمنية بدءاً من أبريل 1995 في سبيل منع والحد من تدهور الأوضاع الاقتصادية من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات وسياسات مالية ونقدية واقتصادية عاجلة وفورية من خلال برنامج إصلاح هيكلي. وعرف من خلاله سعر صرف الريال اليمني اهتمام كبير، فتم على إثره تخفيض هذا الأخير من 12.20 إلى 50.80 ريالاً للدولار الواحد كمرحلة أولى ثم تلاها التعويم الكامل في 01 جويلية 1996⁴، فاستطاعت الحكومة من خلال جهود الإصلاح أن تخفض العجز الموازي من 17% إلى 1% من الناتج المحلي الخام في نهاية عام 1997، والسيطرة على معدل التضخم من 70%

¹ " الجهاز المالي والمصرفي في الأردن (1964-2004)"، <http://uploads.batelco.jo/cbj/uploads/banking.pdf> بتاريخ: 2005/06/16، ص: 7-9.

² عبد العالي جبيلي وفيتالي كراما رينكو، " بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هل تعوم عملاتها أم تربطها بعملة أخرى؟"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003. مرجع سبق ذكره، ص: 31.

³ " القطاع النقدي والمصرفي والمالي"، <http://uploads.batelco.jo/cbj/uploads/chapter/2ar.pdf> بتاريخ: 2005/06/16، ص: 21.

⁴ " الوضع الاقتصادي والإصلاح الشامل"، <http://www.mpic-yemen.org/new/arabic-site/strategies.asp?>، Contantmain=6&Key=9&stratigy=60...<HTML. بتاريخ: 2005/06/06.

في سنة 1994 إلى 2.2% في عام 1997 ثم إلى 4% في سنة 2000، ومعدل نمو اقتصادي 4.4% سنوياً، وبدأ في نفس الوقت الريال يسترجع عافيته بانخفاض متوسط بلغ 7.7% سنوياً، كما سجلت الموازنة العامة فائضاً بداية من سنة 1999 التي وصلت إلى 1.6% قبل أن ترتفع في سنة 2000 إلى 1.7% من الناتج الداخلي الخام، وتسجيل فائض في ميزان المدفوعات ليصل إلى 8.132 مليار ريال في عام 2000¹. والفضل في ذلك يرجع جزئياً إلى ارتفاع أسعار النفط وتحسن أداء الخدمات وزيادة الإنتاج الزراعي المتنوع الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد اليمني وكذلك التحكم الجيد في الوضعية النقدية والمالية.

5- الصين أمام الضغوطات لتعويم عملتها (الرنمينبي) : إن الكثير من الدول وعلى رأسها

الولايات المتحدة الأمريكية تحت الصين على تعويم عملتها (الرنمينبي)، الذي سيضمن لها منافسة لصادراتها دون تشويهه، الذي يمكن أن ينتج عن عملة مقومة أقل من قيمتها الحقيقية². ومن جهة أخرى خرج الخبراء الاقتصاديين من الندوة التي أقيمت في " بوآو " لعام 2003 بمقاطعة هاينان الصينية، حيث أكدوا على أن تعويم سعر صرف الرنمينبي عشوائياً وبسرعة قد يثير أزمة مالية، مشيرين على أن الحفاظ على استقرار سعر صرف هذه العملة يخدم الازدهار والاستقرار الاقتصادي في آسيا والعالم بأسره، بحكم أن للصين طلب ضخم ومتنوع، بإمكانه زعزعة الاستقرار العالمي وخلق ضغوط تضخمية في المدى القصير، وما زاد تأكيد هذه النظرة الخبير الاقتصادي الدولي " روبرت موندال " الملقب بأبي اليورو، " لا ضرورة لتعويم سعر صرف الرنمينبي حالياً"³. وما نلاحظه على مستوى أنظمة الصرف الدولية، أصبح التوجه بشكل كبير نحو إدارة أكثر مرونة لسعر الصرف، الذي يتضح من خلال نسبة البلدان التي تأخذ بالتعويم التي انتقلت من 23% (36 دولة) إلى 42% (77 دولة) ما بين 1991-2001⁴، ومن جهة أخرى أن الكثير من هذه الدول التي اختارت شكل من أشكال التعويم اتخذت القرار عقب أزمة معينة تعرض لها اقتصاد البلد. وهذا ما سوف يتضح لنا من خلال الشكل الموالي:

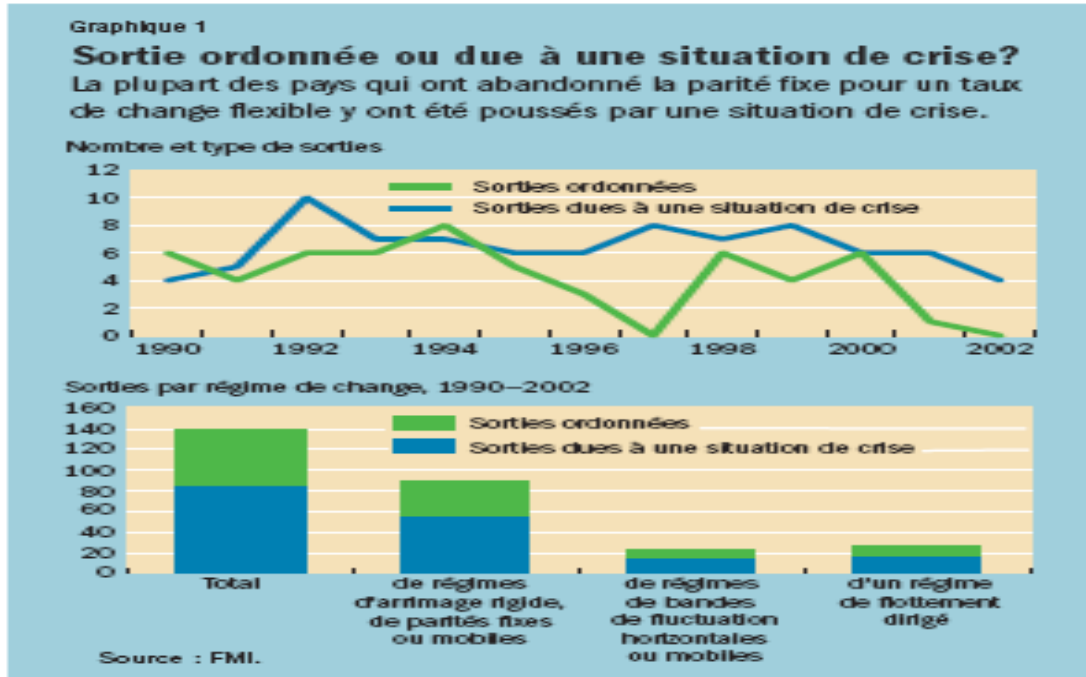
¹ " برنامج: جراحة صعبة لإنعاش الاقتصاد الوطني "، <http://26sept.Com/newsweekprint.php?sid=4336.HTML>، بتاريخ: 2005/06/13.

² " ايجبت إنفو، " الولايات المتحدة الأمريكية تحت الصين على التحول إلى نظام سعر صرف مرن "، www.Nile-online.com بتاريخ: 2005/05/09.

³ " خبراء اقتصاديون يعتقدون أن من غير الملائم تعويم سعر صرف العملة الصينية في الوقت الحالي "، <http://www.arabic.cri.com>، بتاريخ: 2005/03/12.

⁴ ماكل بورودو، " المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف "، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الشكل رقم 11/03: تطور ظاهرة تبني نظام الصرف المرن من قبل الدول بشكل مرغوب أو نتيجة معاشية أزمة معينة.



المصدر: " des taux fixes aux : cem karacadag, rupa duttagupta, gilda Fernandez et shogo ishili, " des taux flottants: une aventure a tenter ", op-cit, p: 21.

الشكل رقم 11/03، يوضح لنا أن غالبية الدول التي خرجت عن منطقة نظام الصرف الثابت متوجهة إلى تبني نظام الصرف المرن، كان السبب في هذا التوجه هو أزمة معينة عاشتها من قبل في ظل نظام الصرف السائد سابقاً.

خلاصة الفصل:

إن الأدلة المتوفرة، ولتقتصر على تلك التجارب المعروضة سابقاً تنص على أن في وسع البلدان النامية ذات الهياكل الاقتصادية المتباينة أن تدير بصورة مرضية نظماً لأسعار الصرف العائمة، حتى ولو كانت لديها نظم مالية بسيطة نسبياً، أما مفتاح النجاح في هذا الشأن يكمن في تعزيز ترتيبات التعويم بسياسات نقدية ومالية متحفظة، ضماناً للاستقرار الاقتصادي على الصعيد الكلي¹.

والجزائر كغيرها من الدول تبنت خطوات تدريجية لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، وصولاً به إلى التعويم المدار، التي كانت مرفوقة بجملة من الإصلاحات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي. إلا أننا نجد السوق القائم على إدارة الدينار الجزائري يبقى ضعيفاً من ناحية الأداء والنشاط الذي لم يرقى إلى المستوى المطلوب، وهذا كله يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الجهاز الإنتاجي والأداء الاقتصادي بشكل عام للعديد من الهياكل الاقتصادية.

ومن جهة أخرى نجد أن البعد الاقتصادي الذي أرادت الحكومة الجزائرية أن يتحقق من جراء تحرير سعر صرف الدينار الجزائري يبقى محفوف بالايجابيات، إلا أن بحثنا هذا سوف يقتصر في دراسته على وضعية عناصر ميزان المدفوعات من خلال إلقاء نظرة تحليلية وقياسية لواقع وضعية هذه العناصر وبعض المؤشرات الاقتصادية في الفصل الموالي والأخير في ظل الخطوات التدريجية التي إنتهجها الدينار الجزائري قصد الوصول به إلى التعويم المدار.

¹ هرنان كورتي، دوغلاس وبيتر.ج. كيرك، " تجربة استخدام أسعار الصرف العائمة "، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

الفصل الرابع: دراسة انعكاسات تطور عناصر ميزان المدفوعات في ظل التحرير التدريجي للدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2003).

تمهيد:

إن الجزائر مباشرة بعد الأزمة البترولية التي هزت الاقتصاد الوطني في سنة 1986، استطاعت أن تكتشف حقيقة ضعف اقتصادها، هذا ما دفعها باستحداث العديد من التعديلات والإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى بناء اتصالات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مطبقة على إثرها برامج اقتصادية جد مهمة، قصد تدارك التأخر والنقائص التي سجلها الاقتصاد الجزائري. فكان موضوع سعر صرف الدينار الجزائري وزن قوي جداً في هذه البرامج، بحيث تبنت السلطة النقدية خطى تدريجية نحو تحرير عملتها الوطنية، فإنتهت في الأخير بتبني نظام التعويم المدار بداية من سنة 1996، طمعاً في تحقيق نتائج ايجابية ملموسة على الكثير من المؤشرات الاقتصادية، وعلى رأسها تحسين وضعية عناصر ميزان المدفوعات.

وعلى هذا الأساس جاء فصلنا هذا لتقديم عرض مفصل على قدر المعطيات الاقتصادية المتوفرة، فيما يخص تتبع التطورات التي شهدتها عناصر ميزان المدفوعات، في ظل الجهود المبذولة للتوجه نحو تحرير سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2003)، وهذا من منظور التحليل الاقتصادي والقياسي. وقصد تغطية لب موضوع البحث، كان لابد علينا أن نقسم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول: دراسة قياسية وتحليلية لأثر سعر صرف الدينار على عناصر الميزان الجاري.
- المبحث الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تطور سعر صرف الدينار الجزائري على عناصر ميزان رأس المال والميزان الكلي (1990-2003).
- المبحث الثالث: الوضعية الحالية لبعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (في سنة 2003).

المبحث الأول: دراسة قياسية وتحليلية لأثر سعر صرف الدينار على عناصر الميزان الجاري.

إن التطور الحادث في سعر صرف الدينار الجزائري، له دور هام في التأثير على عناصر الميزان الجاري بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص، ومن أجل معرفة أهم الانعكاسات التي شكلها تطور الدينار الجزائري على عناصر الميزان الجاري خلال الفترة (1990-2003)، سوف نقوم بدراسة تحليلية وقياسية لدارسة هذا الأثر مباشرة بعد تقديم مختصر لمفهوم الطريقة القياسية المعتمدة قصد توضيح ودراسة الأثر المراد قياسه من خلال النقاط التالية:

أولاً: المفهوم العام لطريقة الاقتصاد القياسي المعتمدة¹.

سوف نعتمد في دراستنا على نموذج الانحدار الخطي البسيط (simple linear régression model) من أجل تحديد النموذج الخطي البسيط، الذي سوف يوضح لنا العلاقة الموجودة بين متغيرين فقط، أحدهما متغير تابع والآخر متغير مستقل واحد ($y = f(x)$)، ويمكن وضع هذه العلاقة الخطية في الصورة التالية:

$$1. \dots\dots\dots y_i = \alpha + \beta x_i$$

إن هذه العلاقة لا تعبر عن حقيقة العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمستقل، وذلك بسبب وجود انحرافات في العلاقة الحقيقية عن العلاقة أعلاه، لذلك يستعين الاقتصاد القياسي بمتغير آخر هو المتغير العشوائي أو ما يسمى كذلك بحد الخطأ الذي يرمز له عادة بالرمز (μ_i)، وعليه تصبح العلاقة الخطية بالشكل التالي:

$$2 \dots\dots\dots y_i = \alpha + \beta x_i + \mu_i$$

حيث أن: $i = 1, 2, 3, \dots, n$

n : عدد المشاهدات.

y_i : القيمة الفعلية للمتغير التابع.

x_i : القيمة الفعلية للمتغير المستقل.

α, β : القيم الفعلية لمعاملات الانحدار.

μ_i : حد الخطأ.

ويرجع سبب الانحراف الموجود بين القيم الحقيقية والقيم التقديرية أو وجود المتغير العشوائي إلى عدة عوامل منها: إهمال بعض المتغيرات من الدالة، السلوك العشوائي للجنس البشري، الصياغة الرياضية غير سليمة للنموذج، أخطاء التجميع، أخطاء القياس.

¹ د. محمد علي حسين ود. عفاف عبد الجبار سعيد، "الاقتصاد القياسي - النظرية والتطبيق -"، دار وائل للنشر، 1998. ص ص: 105-

1- فروض نموذج الانحدار الخطي البسيط: لتقدير معاملات النموذج القياسي في المعادلة، يجب

استخدام طريقة المربعات الصغرى وهي أكثر طرق التقدير استخداماً وانتشاراً. وبإمكاننا التعرف على فروض طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية اللازمة لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط هي:

■ إن كل قيمة للمتغير العشوائي (μ_i) تعتمد على الصدفة، وقد تكون هذه القيم سالبة أو موجبة أو مساوية للصفر.

■ إن توقع قيم المتغير العشوائي تكون مساوية للصفر: $E(\mu_i) = 0$.

■ إن تباين قيم المتغير العشوائي تكون ثابتة في كل فترة زمنية بالنسبة لجميع القيم:

$$3 \dots \dots \dots (\mu_i) = E(\mu_i^2) = \delta_{\mu}^2 \text{ VAN}$$

■ إن حد الخطأ لمشاهدة ما في أي فترة لا يرتبط بحد الخطأ لمشاهدة في فترة أخرى

$$4 \dots \dots \dots E(\mu_i \mu_j) = 0, i \neq j$$

■ إن قيم المتغير العشوائي (μ_i) تكون مستقلة عن المتغير المستقل أي:

$$5 \dots \dots \dots (\mu_i \mu_j) = E(\mu_i X_i) = 0 \text{ Cov}$$

■ إن المتغير العشوائي (μ_i) موزع توزيعاً طبيعياً أي أن: $\mu_i \sim N(0, \delta_{\mu}^2)$

■ إن درجة الحرية $d_f = N - K$ (degree of freedom) يجب أن تكون موجبة، حيث أن:

k : عدد المتغيرات المستقلة، N : عدد المشاهدات، d_f : درجات الحرية.

يتبين لنا من هذه الفروض أن القيمة المتوسطة للمتغير y تعتمد فقط على X وليس على e_i ، وهو

أمر مطلوب للحصول على تقديرات كفاءة لمعاملات الانحدار واختيارات غير متحيزة لمعنوياتها،

$$E(x) = \frac{\sum_{i=1}^n x_i}{n} \quad \text{نقول أن متغير عشوائي متحيز إذا كان: } E(\hat{\beta}) = \beta \text{ ؛ } E(\hat{\alpha}) = \alpha \text{، مع العلم أن:}$$

لنستخلص في الأخير أن المعادلة التقديرية للانحدار الخطي البسيط هي: $\hat{y}_i = \hat{\alpha} + \hat{\beta}x_i$

2- تقدير معاملات انحدار النموذج الخطي البسيط: يمكن كتابة الصيغة الخطية للنموذج بشكلها

القياسي النظري. والتي تمثل العلاقة بين متغير تابع (y_i) ومتغير مستقل (x_i) كما يلي:

$$6 \dots \dots \dots y_i = \alpha + \beta x_i + \mu_i$$

حيث أن: α : الحد الثابت للنموذج.

β : الميل الحدي للنموذج.

μ_i : حد الخطأ للنموذج.

والصيغة التقديرية للنموذج النظري هي: $7 \dots \dots \dots \hat{y}_i = \hat{\alpha} + \hat{\beta}x_i + e_i$

$\hat{\alpha}$: القيمة التقديرية للحد الثابت α .

$\hat{\beta}$: القيمة التقديرية للميل الحدي β أو معامل الانحدار.

e_i : القيمة التقديرية للمتغير العشوائي.

$$X_i = X_1, X_2, X_3, \dots, X_n. \quad Y_i = Y_1, Y_2, \dots, Y_n.$$

$$\text{مع العلم أن متوسطاتها هي: } \bar{x} = \frac{\sum_{i=1}^n x_i}{n}, \bar{y} = \frac{\sum_{i=1}^n y_i}{n}.$$

$$\hat{\beta} = \frac{\sum_{i=1}^n y_i x_i}{\sum_{i=1}^n x_i^2}, \quad \hat{\alpha} = \bar{Y} - \hat{\beta} \bar{X}, \quad x_i = X_i - \bar{X}$$

$$y_i = Y_i - \bar{Y}.$$

■ معامل الارتباط البسيط (r): عموماً إن معامل الارتباط البسيط يُستخدم كمقياس لدرجة أو قوة

العلاقة الخطية بين المتغيرين، أي يعاملها بالشكل المماثل، والذي يكون محصور بين:

$$-1 \leq r \leq +1$$

بحيث أن: - عندما يكون $r = 1$ ، معنى ذلك وجود علاقة خطية تامة وموجبة بين المتغيرين (x), (y) معناه أن الزيادة في قيمة المتغير (x) يترتب عليه زيادة في قيمة المتغير التابع (y) بنفس القيمة.

- عندما يكون $r = -1$ ، معنى ذلك وجود علاقة خطية تامة وسالبة بين المتغيرين (x), (y)

أي أن الزيادة في قيمة المتغير المستقل (x) يترتب عليه انخفاض في قيمة التابع (y) بنفس القيمة.

- عندما يكون $r = 0$ ، معنى ذلك لا يوجد هناك علاقة بين المتغيرين (x) و (y).

$$r_{xy} = \frac{\sum_{i=1}^n x_i y_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n x_i^2 \times \sum_{i=1}^n y_i^2}} = \frac{\text{cov}(x, y)}{se(x)se(y)}, \quad se(x) = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n x_i^2}{n-1}}, \quad se(y) = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n y_i^2}{n-1}}.$$

مع العلم أن:

$$\text{cov}(x, y) = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{n-1}$$

■ معامل التحديد البسيط (r^2): يكون من الضروري استخدام معامل التحديد (r^2) لمعرفة مدى

جودة توفيق خط الانحدار المقدر لكل من المتغير التابع والمتغير المستقل، والذي من خلاله يتضح

لنا نسبة مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل في المتغير التابع، وتنحصر قيمته بين:

$$0 \leq r^2 \leq 1, \quad \text{بحيث:}$$

كلما اقتربت قيمة r^2 من الواحد الصحيح، كلما كان التقدير جيد، وكلما زادت درجة الثقة

في التقدير، أي أن $r^2 = 1$ يعني ذلك أنه يوجد علاقة معنوية تامة بين المتغير التابع والمتغير

المستقل، أي أن (100%) من التغير الحاصل في المتغير التابع يعود إلى التغير في المتغير المستقل،

وهذا يدل على أنه لا يوجد متغيرات مستقلة أخرى بخلاف (X) يؤثر على المتغير التابع (Y).

عندما تقترب قيمة r^2 من الصفر، معنى ذلك لا توجد علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

3- إختبار الفرضيات: بعد اشتقاق معاملات نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، فلا ينبغي

التسليم بصحة نتائج هذا التقدير، إلا بعد إجراء تقييم لهذه النتائج من الناحية الاقتصادية والإحصائية، ويتم ذلك باستخدام نتائج التقدير في إختبار الفرضيات أو اتخاذ القرارات.

ولكي نتمكن من فهم الكيفية التي يمكن على أساسها إختبار الفروض، لا بد من فهم مجال الثقة

الذي يتم على أساسه الإختبار. تأسيساً على ذلك يمكن وصف $\hat{\beta}$ بأنها عبارة عن تقدير نقطة يقابلها تقدير مجال ثقة، ويعطي ذلك مدى معين يتراوح فيه قيمة (β) الفعلية بين حدين: حد أدنى

وحد أعلى، وبالإمكان زيادة احتمال وجود (β) بزيادة طول المجال، حيث أن زيادة طول المجال

الذي يقدر وجود (β) فيها يزيد من الثقة بزيادة درجة الاحتمال في وجود القيمة الفعلية في ذلك

المجال، ولذلك يطلق عليها مجال الثقة. وعليه فيمكن تعريف مجال الثقة بأنه: "المجال الذي يوجد فيه

القيمة الفعلية لـ (β) بين حدين أدنى وأعلى وبإحتمال معين".

ويعتمد تحديد المجال على صيغة التوزيع التي تخضع له هذه القيمة المقدرة، وهنا يمكن استخدام

توزيع ستودنت (t) للبرهنة على مجال الثقة للمعامل (β) كما يلي:

$$p\left(-t_{\alpha/2} \leq t \leq +t_{\alpha/2}\right) = 1 - \alpha$$

p : تشير إلى الاحتمال.

$t_{\alpha/2}$: يمكن الحصول عليها من جدول توزيع (t) student، عند مستوى المعنوية $(\alpha/2)$ وبدرجة

حرية $(n-k)$ وعند تعريف قيمة t^* المحسوبة التي تأخذ الصيغة التالية: $t^* = \frac{\hat{\beta} - \beta}{se(\hat{\beta})}$

فيمكن وضع فترة الثقة بالصيغة العامة، والتي تكون في درجة الثقة (95%)، (معناه $\alpha = 0.05$)

$$p\left(\hat{\beta} - t_{df}^{0.025} se(\hat{\beta}) \leq \beta \leq \hat{\beta} + t_{df}^{0.025} se(\hat{\beta})\right) = 1 - \alpha$$

كما يلي:

أو

$$p\left(\hat{\alpha} - t_{df}^{0.025} se(\hat{\alpha}) \leq \alpha \leq \hat{\alpha} + t_{df}^{0.025} se(\hat{\alpha})\right) = 1 - \alpha$$

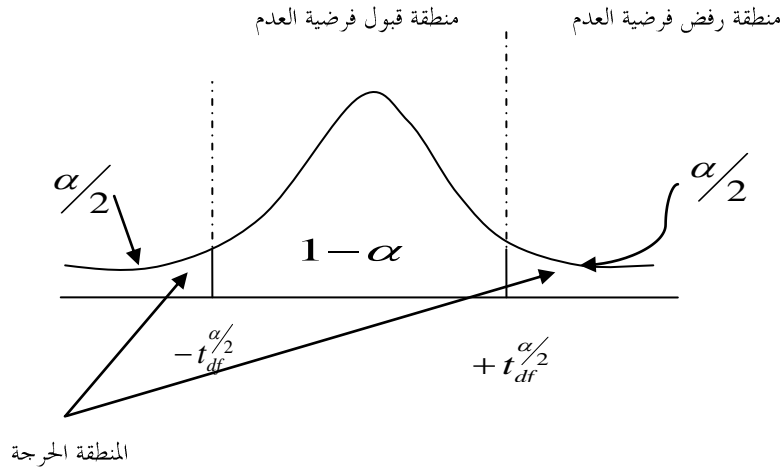
$$se(\hat{\alpha}) = \sqrt{\frac{\delta_{\mu}^2 \sum_1^n x_i^2}{n \sum_1^n x_i^2}}, \quad se(\hat{\beta}) = \sqrt{\frac{\delta_{\mu}^2}{\sum_1^n x_i^2}}, \quad \delta_{\mu}^2 = \frac{\sum_1^n e_i^2}{n-k}$$

مع العلم أن:

ولإجراء إختبار معنوية معاملات الانحدار المقدرة $(\hat{\beta})$ و $(\hat{\alpha})$ عند مستوى معنوية 5% باستخدام

إختبار (t) student) يتم إتباع الخطوات التالية:

$$\begin{cases} H_N : \beta = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_A : \beta \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases} \quad \text{أو} \quad \begin{cases} H_N : \alpha = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_A : \alpha \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$



وبما أن فرضية العدم تعني أن القيمة الفعلية للمعامل (β) لا يختلف معنوياً عن الصفر أي أن:

$$\beta = 0. \text{ وبالتالي يصبح: } t_{(\hat{\beta})}^* = \frac{\hat{\beta}}{se(\hat{\beta})}, t_{(\hat{\alpha})}^* = \frac{\hat{\alpha}}{se(\hat{\alpha})}$$

في هذه المرحلة نقوم بإجراء عملية المقارنة بين قيمة t^* المحسوبة وقيمة t^c الجدولية¹ عند درجة حرية df ودرجة ثقة 95% (أي $\alpha = 0.05$)، بحيث:

عندما تكون $t^c < t^*$ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

عندما تكون $t^c > t^*$ نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

وبالتالي إذا كانت t^* تقع في المنطقة الحرجة نقرر رفض فرضية العدم، ومن ثم يمكن القول أن المتغير المستقل (X) له دوراً مهماً في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، ويعني من جراء ذلك أن قيمة المعامل (β) لها معنوية إحصائية.

ملاحظة: ومن أجل تطبيق هذه الطريقة الإحصائية نستعين ببرنامج خاص بمعالجة المعطيات الإحصائية من النوع **spss**، الذي يمكننا من تسهيل حساب كل المعطيات اللازمة، قصد تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمستقل وفي نفس الوقت يساعدنا في إجراء عملية إختبار صحة الفرضيات الخاصة بمعاملات الإنحدار.

ثانياً: أثر تطور سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

إن غالبية الدول التي تقوم بإحداث تغيير في سعر صرف عملتها تكون نيتها من وراء هذا الإجراء، هو محاولة تغيير وجهة وضعية الميزان التجاري في الاتجاه المرغوب، ومن أجل معرفة مدى استجابة الميزان التجاري إلى التقلبات الحادثة في سعر صرف الدينار الجزائري طيلة الفترة محل

¹ تؤخذ مباشرة من الجدول الخاص بتوزيع ستودنت. مع العلم أن $t_{df}^{\alpha/2}$ هي التي نعني بها t^c الجدولية.

الدراسة. يكفينا أن نحلل هذه الوضعية من الجانب الاقتصادي والقياسي بعد العرض المفصل لعناصر الميزان التجاري ما بين سنة 1990 و2003.

الجدول رقم 09/04: تطور عناصر الميزان التجاري وسعر الصرف خلال الفترة (1990-2003).

الوحدة: مليار دولار

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
4.286	0.521-	1.025-	1.303	2.431	4.42	1.62	رصيد الميزان التجاري
13.375	10.24	8.34	10.091	10.837	12.101	11.304	• الصادرات exp
0.881	0.509	0.287	0.495	0.449	0.369	0.439	- الصادرات خارج المحروقات.
12.494	9.731	8.053	9.596	10.388	11.732	10.865	- صادرات المحروقات
9.089	10.761	9.365	8.788	8.406	7.681	9.684	الواردات imp
147.15	99.79	89.05	114.82	128.92	157.54	116.72	معدل التغطية exp/imp
21.7	17.6	16.3	17.5	19.9	20.4	24.2	سعر البترول بالدولار/البرميل
54.7	47.6	35.1	23.4	21.8	18.5	9.0	سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
11.143	6.700	9.609	12.858	3.358	0.81	5.202	رصيد الميزان التجاري
24.465	18.71	19.091	22.031	12.522	10.213	13.889	• الصادرات exp
0.477	0.601	0.560	0.612	0.438	0.358	0.611	- الصادرات خارج المحروقات.
23.988	18.109	18.531	21.419	12.084	9.855	13.278	- صادرات المحروقات
13.322	12.01	9.482	9.173	9.164	9.403	8.687	الواردات imp
183.64	155.78	201.34	240.17	136.64	108.61	159.88	معدل التغطية exp/imp
29	23.3	22.8	28.5	18.1	12.9	19.5	سعر البترول بالدولار/ البرميل
77.4	79.7	77.3	75.3	66.6	58.8	57.7	سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

1 تطور الصادرات الجزائرية (1990-2003): باعتبار الجزائر اتخذت العديد من الإجراءات والتدابير في شأن تحسين وضعية الصادرات خارج المحروقات، وعلى رأسها الانخفاض الذي شهده الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مقترباً شيئاً فشيئاً من قيمته الحقيقية، طمعاً في انتعاش قيمة هذا النوع من الصادرات بشكل خاص، ومن أجل تبيان الآثار التي خلفها تطور سعر صرف الدينار على عناصر الصادرات، سوف نستعرض تطور هذه الأخيرة خلال الفترة محل الدراسة والقيام بدراسة تحليلية وقياسية في هذا الشأن.

الجدول رقم 10/04: تطور بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2003).

الوحدة: مليار دولار.

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
0.136	0.11	0.033	0.099	0.079	0.055	0.05	مواد غذائية
0.044	0.041	0.023	0.026	0.032	0.043	0.032	المواد الخام
0.496	0.274	0.198	0.287	0.226	0.169	0.211	منتجات نصف مصنعة
0.003	0.005	0.002	0.016	0.002	0.005	0.003	مواد وتجهيزات فلاحية
0.046	0.018	0.009	0.017	0.066	0.061	0.076	مواد وتجهيزات صناعية
0.156	0.061	0.022	0.05	0.044	0.042	0.067	مواد استهلاكية
12.494	9.731	8.053	9.596	10.388	11.732	10.865	طاقة وزيوت
13.375	10.24	8.340	10.091	10.837	12.101	11.304	المجموع الكلي
93.41	95.03	96.55	95.09	95.85	96.95	96.11	صادرات المحروقات(%)
6.59	4.97	3.45	4.91	4.15	3.05	3.89	صادرات خارج المحروقات (%)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
0.047	0.035	0.03	0.032	0.024	0.027	0.037	مواد غذائية
0.049	0.056	0.039	0.044	0.041	0.045	0.04	المواد الخام
0.316	0.403	0.413	0.465	0.281	0.254	0.387	منتجات نصف مصنعة
0.001	0.02	0.022	0.011	0.025	0.007	0.001	مواد وتجهيزات فلاحية
0.029	0.05	0.0142	0.047	0.047	0.009	0.023	مواد وتجهيزات صناعية
0.035	0.027	0.014	0.013	0.020	0.016	0.023	مواد استهلاكية
23.988	18.109	18.531	21.419	12.084	9.855	13.278	طاقة وزيوت
24.465	18.71	19.091	22.031	12.522	10.213	13.889	المجموع الكلي
98.05	96.78	97.06	97.22	96.5	96.49	95.6	صادرات المحروقات(%)
1.95	3.22	2.94	2.78	3.50	3.51	4.4	صادرات خارج المحروقات (%)

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

أ التحليل الاقتصادي:

ما يلفت الانتباه في هذا الجدول هو اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات النفط بالدرجة الأولى، لكون هذه الأخيرة تمثل نسبة محصورة بين 93.41% و 98.05% من المجموع الكلي للصادرات خلال الفترة محل الدراسة، وفي المقابل سجلت قيمة الصادرات خارج المحروقات ضعف كبير جداً، بحيث أنها لم تتجاوز نسبتها 6.59%، أي أنها لا ترقى إلى مستوى الإجراءات والتدابير التي اتخذت في شأن ترقية هذا الجانب من الصادرات، بالإضافة إلى الخطوات المنتهجة من قبل السلطة النقدية فيما يخص تحرير سعر صرف الدينار الجزائري الذي فقد ما يقارب 160% من قيمته ما بين 1990 و 1993، وفي المقابل سجلت الصادرات خارج المحروقات تطور وصلت نسبته إلى 12.75% فقط خلال الفترة نفسها. وعليه فإن الأثر المرجو من عملية التخفيض التي تم تنفيذها في

سنة 1991 لم تُؤتي ثمارها، بالإضافة إلى تدهور الوضع الأمني وضعف هياكل الجهاز الإنتاجي، أما فيما يخص التخفيض الثاني الذي تم تطبيقه في سنة 1994، الذي فقد الدينار بسببه مقدار 55.86% من قيمته ما بين سنة 1994 و1996، مسجلة في نفس الفترة قيمة الصادرات خارج المحروقات تطور ملحوظ بنسبة 206.96%، كما تم تسجيل أقصى قيمة لها بمقدار 0.881 مليار دولار في سنة 1996، إلا أنها تبقى ضعيفة جداً لم تتجاوز نسبة 6.59% فقط أمام القيمة الإجمالية للصادرات والمقدرة 13.375 مليار دولار. والشأن في ذلك يرجع أساساً إلى التحسن النسبي للظروف المناخية وإعادة هيكلة وخصوصية العديد من المؤسسات العمومية وتشجيع القطاع الخاص قصد المشاركة في بناء الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تعزيز إجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية. ثم بعدها عرفت الصادرات خارج المحروقات تراجع بنسبة 30.64% في سنة 1997 مقارنة بالسنة الفارطة واستمرت بعدها قيمة هذا النوع من الصادرات بالتذبذب إلى غاية سنة 2003 وبقيم ضئيلة جداً لا تسموا إلى المستوى المطلوب، التي لم تتجاوز قيمتها 0.612 مليار دولار كأقصى قيمة لها، والتي سُجلت في سنة 2000، أما عن سنة 2003 التي سجلت هي بدورها قيمة ضئيلة بحوالي 0.477 مليار دولار مسجلة بذلك تراجع بنسبة 21.93% مقارنة بسنة 1997، رغم الانخفاض الذي سجله الدينار في هذه الفترة بنسبة 34.14%، إلا أن الكثير من الاقتصاديين يُرجعها إلى الجفاف وسلسلة الكوارث التي شهدتها الجزائر بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي، رغم سلسلة الإصلاحات والبرامج التي تم تنفيذها من قبل السلطات العمومية وخاصة بعد سنة 1999 (كبرنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج الدعم الفلاحي ودعم الشباب)، إلا أنها لم تساهم هي الأخرى في ترقية الصادرات خارج المحروقات والتي يرجعها بعض الاقتصاديين¹ إلى إعادة النظر في الطريقة وطبيعة كفاءة المورد البشري القائم على تخصيص الأموال بالشكل الجيد.

أما فيما يخص الصادرات البترولية التي شهدت هي الأخرى مرحلتين، المرحلة الأولى امتدت منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 1999، مسجلة بذلك معدل متوسط سنوي 10.80 مليار دولار، حيث تم خلال هذه الفترة تسجيل أقل قيمة لها في سنة 1994 بـ 8.053 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، التي وصلت إلى معدل 16.3 دولار/البرميل، كما تم تسجيل في سنة 1998 قيمة 9.855 مليار دولار رغم الانخفاض الحاد في أسعار النفط التي وصلت قيمتها إلى أقل من 12.9 دولار/البرميل، إلا أن هذا التطور يرجع أساساً إلى رفع حصة البلد للصادرات من

¹ Interview entre F.arbaoui et économiste M.abdelhak lamiri, " la privatisation est un flou total sans stratégie ", op-cit, p:4.

هذه المادة في منظمة **OPEP**¹، مسجلة بعدها ارتفاع محسوس بنسبة 22.61% في سنة 1999 مقارنة بالسنة الفارطة، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط التي وصلت قيمتها إلى 18.1 دولار/البرميل في هذه السنة.

أما عن المرحلة الثانية التي تمتد من سنة 2000-2003، عرفت خلالها أسعار النفط تسجيل ارتفاع محسوس، مسجلة أقصى قيمة لها بـ 28.5 دولار/البرميل في سنة 2000 محققة على إثره قيمة تقارب 24.419 مليار دولار أي بنمو يقدر بـ 77.25% مقارنة بسنة 1999، وسبب ارتفاع هذه الأسعار يرجعه الكثير من الاقتصاديين إلى زيادة الطلب العالمي على هذه المادة في ظل التطور الملحوظ والكبير للصناعة العالمية، كما سجلت أكبر قيمة لصادرات البترول في سنة 2003 بقيمة 23.988 مليار دولار مسجلة بذلك تطور بنسبة 11.99% مقارنة بسنة 2000 والسبب يعود في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى ارتفاع حصة البلد في منظمة **OPEP**.

ب - التحليل القياسي: نستعمل نموذج الانحدار البسيط قصد بناء النموذج الخطي، ثم نقوم بعدها باختبار صحة فرضية معالم نموذج الانحدار (α, β) ، ومن أجل تسهيل هذه المهمة تم الاستعانة ببرنامج خاص بمعالجة المعطيات من النوع **spss** الذي يمكننا من حساب كل ما نحتاجه في هذا التحليل. ومن أجل توضيح عمل هذا البرنامج نكتفي بتقديم ورقة مفصلة عن الجداول والحسابات التي يقوم بتقديمها هذا البرنامج تماشياً مع احتياجاتنا، مع العلم أننا نأخذ درجة الثقة هي 95% معناه $\alpha = 0.05$. من خلال المثال الخاص بأثر تطور سعر صرف الدينار على الصادرات خارج المحروقات من الصفحة التي يقدمها برنامج **SPSS**.

مع العلم أن: $\hat{y}_{i.EX}$ - تعبر عن قيمة الصادرات خارج المحروقات المقدرة (المتغير التابع) خلال فترات مختلفة.
 x_i - تعبر عن سعر صرف الفعلي للدينار الجزائري (المتغير المستقل) خلال فترات مختلفة.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.398 ^a	.158	.088	.13935	.158	2,253	1	12	.159

a. Predictors: (Constant), TCEN

معامل الارتباط

معامل التحديد

Correlations

		EXPHORHY	TCEN
Pearson Correlation	EXPHORHY	1,000	,398
	TCEN	,398	1,000
Sig. (1-tailed)	EXPHORHY	,	,080
	TCEN	,080	,
N	EXPHORHY	14	14
	TCEN	14	14

¹ منظمة الدول المصدرة للبترول.

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4,376E-02	1	4,376E-02	2,253	,159 ^a
	Residual	,233	12	1,942E-02		
	Total	,277	13			

a. Predictors: (Constant), TCEN

b. Dependent Variable: EXPHORHY

درجة الحرية

الإحتمال المحسوب أي

α^* الذي يقابل t^*

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	,388	,087		4,441	,001	,197	,578
	TCEN	2,360E-03	,002	,398	1,501	,159	-,001	,006

a. Dependent Variable: EXPHORHY

$$\hat{y}_{i.EX} = 0.388 + 0.00236 x_i$$

$$t_{13}^{*(0.025)}(\hat{\beta}) = 1.501, sig(\hat{\beta}) = 0.159$$

$$t_{13}^{*(0.025)}(\hat{\alpha}) = 4.441, sig(\hat{\alpha}) = 0.01$$

$$-0.001 \leq \beta \leq 0.06$$

$$0.197 \leq \alpha \leq 0.578$$

إن معادلة الانحدار الخطي بين سعر الصرف وتطور قيمة الصادرات خارج المحروقات هي:

$$\hat{y}_i = \hat{\alpha} + \hat{\beta}x_i \longrightarrow \hat{y}_{i.EX} = 0.388 + 0.00236 x_i$$

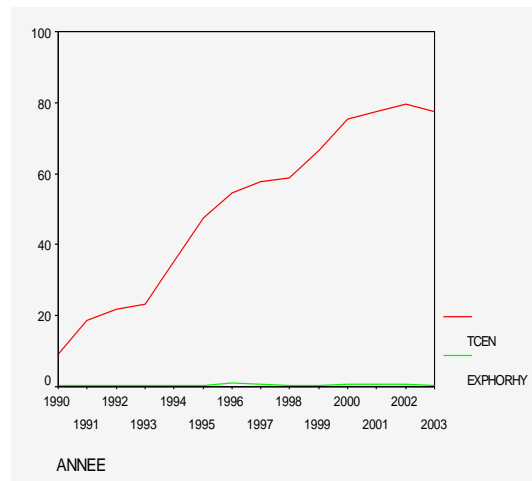
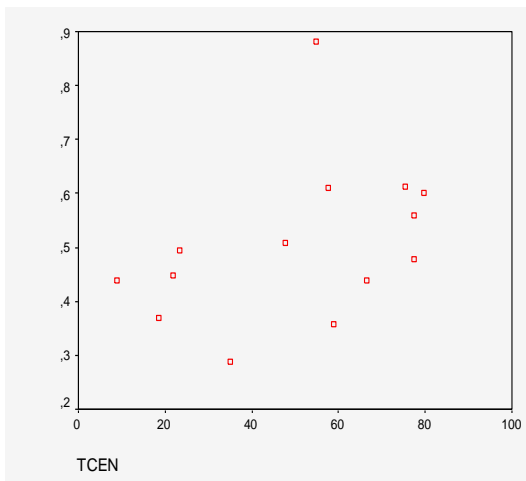
كما أن جانب النظرية الاقتصادية تنص على وجود علاقة طردية بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف وتطور مجموع قيمة الصادرات خارج المحروقات، وعلى هذا الأساس نلاحظ أن معامل الارتباط يساوي 39.8% وهي نسبة تثبت وجود علاقة خطية ضعيفة جداً بين المتغير التابع والمتغير المستقل، إلا أن معامل التحديد يكشف على أن 15.8% من التغير الحاصل في قيمة الصادرات خارج المحروقات هو راجع إلى التغير الحاصل في سعر صرف الدينار الجزائري، وهذا دليل على أن سعر الصرف له دور ضعيف جداً في تفسير التقلبات الحادثة في قيمة الصادرات خارج المحروقات الذي يرجع أساساً مرة أخرى إلى ضعف الجهاز الإنتاجي. أما عن الميل الحدي للانحدار الذي يساوي إلى 0.00236 مبيناً تحقق مبدأ النظرية الاقتصادية بين المتغيرين إلا أنها ضعيفة جداً تكاد تكون معدومة.

وبافتراض أن:

$$\left\{ \begin{array}{ll} H & \text{فرضية العدم} \\ H & \text{الفرضية البديلة} \end{array} \right. \quad \text{أو} \quad \left\{ \begin{array}{ll} H_N : \alpha = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_A : \alpha \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{array} \right.$$

وعليه نلاحظ أن: $2.160 > 1.501$ أي أن $t^c(\hat{\beta}) > t^*(\hat{\beta})$ ، وعليه نقبل فرضية العدم أي أن: $\beta = 0$ كدليل على أن المتغير المستقل (سعر صرف الدينار) ليس له دور مهم في تفسير التغيرات التي تحدث في قيمة الصادرات خارج المحروقات، ويعني ذلك أن قيمة β ليس لها معنوية إحصائية في التفسير. أما عن الحد الثابت α (القيمة الفعلية لمعامل الانحدار المقدر $\hat{\alpha}$) نلاحظ أن: $2.160 < 4.441$ أي أن: $t^c(\hat{\alpha}) < t^*(\hat{\alpha})$ ، معناه أن الحد الثابت α لها معنوية إحصائية في تفسير التغير الحادث في قيمة المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل. ومن أجل التأكد أكثر نستعرض كل من المنحنى البياني والنقطي الذي يستعرض لنا العلاقة الموجودة بين التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري (TCEN) وتطور قيمة الصادرات خارج المحروقات (EXPHORHY)، المتبع لهذين الشكلين يكتشف وجود فعلاً علاقة طردية بين هذين المتغيرين، إلا أن العلاقة القائمة بينهما منعدمة تماماً مؤكدة بذلك عدم استجابة تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للتغيرات الحاصلة في سعر الصرف، كما يبين كذلك المنحنى النقطي التشتت الكبير الذي تعيشه الإحداثيات على قيمها الوسيطة.

الشكل رقم 12/04: عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (وضعية الصادرات خارج المحروقات مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2003).



2 تطور الواردات الجزائرية (1990-2003): إن الانخفاض الذي شهده الدينار الجزائري طيلة هذه الفترة كان يُنتظر من ورائه الحد من قيمة الواردات وخاصة الواردات غير الأساسية. ومن أجل

تبيان الآثار التي خلفها تطور سعر صرف الدينار على عناصر الواردات، سوف نستعرض تطور هذه الأخيرة خلال الفترة محل الدراسة والقيام بدراسة تحليلية وقياسية في هذا الشأن.

الجدول رقم 11/04: تطور بنية الواردات الجزائرية (1990-2003).

الوحدة: مليار دولار.

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
2.601	2.753	2.816	2.177	2.092	1.938	2.140	مواد غذائية
0.498	0.789	0.619	0.595	0.612	0.410	0.677	مواد خام
1.788	2.372	2.143	2.074	1.933	1.861	1.806	منتجات نصف مصنعة
0.041	0.041	0.033	0.055	0.051	0.153	0.078	سلع وتجهيزات فلاحية
3.022	2.973	2.428	2.567	2.445	2.343	3.693	سلع وتجهيزات الصناعية
1.038	1.751	1.27	1.145	1.153	0.76	1.146	مواد استهلاكية
0.11	0.082	0.056	0.125	0.12	0.256	0.144	الطاقة والزيوت
9.089	10.761	9.365	8.788	8.406	7.681	9.684	الإجمالية
نصيبها بالنسبة المئوية %							
28.61	25.58	30.06	24.77	24.88	25.23	22.09	- مواد غذائية
33.24	27.62	25.92	29.21	29.08	30.5	38.13	- التجهيزات الصناعية
11.42	16.27	13.56	13.03	13.71	9.89	11.83	- السلع الاستهلاكية
19.67	22.04	22.88	23.6	22.99	24.23	18.64	- م.ن. مصنعة

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
2.516	2.572	2.346	2.415	2.307	2.533	2.544	مواد غذائية
0.607	0.490	0.445	0.428	0.469	0.540	0.499	مواد خام
2.683	2.186	1.747	1.655	1.547	1.722	1.564	منتجات نصف مصنعة
0.121	0.139	0.154	0.085	0.072	0.043	0.021	سلع وتجهيزات فلاحية
4.654	4.146	3.293	3.068	3.219	3.120	2.833	سلع وتجهيزات الصناعية
1.984	1.649	1.4	1.339	1.396	1.319	1.094	مواد استهلاكية
0.041	0.132	0.079	0.129	0.154	0.126	0.132	الطاقة والزيوت
13.322	12.01	9.482	9.173	9.164	9.403	8.687	الإجمالية
نصيبها بالنسبة المئوية %							
19.48	21.41	24.74	26.32	25.17	29.15	29.28	- مواد غذائية
34.93	34.52	34.72	33.44	35.12	35.91	32.61	- التجهيزات الصناعية
14.89	13.73	14.76	14.59	15.23	15.18	12.59	- السلع الاستهلاكية
20.14	18.20	18.42	18.04	16.88	19.82	18.00	- م.ن. مصنعة

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

أ - التحليل الاقتصادي: من الجدول أعلاه نلاحظ أن تطور قيمة الواردات عرفت تذبذب طفيف

طيلة الفترة محل الدراسة، بحيث أنها سجلت ارتفاع بنسبة 9.44% في سنة 1992 مقارنة بسنة

1991 التي أجريت على إثرها تخفيض بنسبة 22%، محققة بذلك عدم استحابة قيمة الواردات إلى

ميكانيزم انخفاض قيمة العملة الوطنية، وجاء هذا تزامناً مع تدهور الوضع الأمني وتعزيز إجراءات تحرير التجارة الخارجية والصراف مع إعادة هيكلة وتطهير بعض المؤسسات العمومية. واستمر هذا الارتفاع بشكل تدريجي إلى غاية سنة 1995 محققة بذلك قيمة 10.761 مليار دولار في هذه السنة وتطور بنسبة 45.22% مقارنة بسنة 1991، والسبب يرجع في ذلك إلى ارتفاع واردات كل من المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية والمواد الاستهلاكية والمواد الغذائية بنسبة 92.44% و26.88% و130.39% و42.05% على التوالي، مؤكدة مرة أخرى عدم استجابة الواردات إلى انخفاض قيمة الدينار الذي تزامن هذا مع التخفيض الذي أجري في سنة 1994 بنسبة 40.17%، وفقدانه في نفس الوقت من قيمته بنسبة 118.34% ما بين سنة 1992 و1995، الذي تزامن هذا التطور مع تعزيز إجراءات إعادة هيكلة وتحديد الاستثمارات الوطنية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الميزانية المخصصة إلى القطاع العسكري في ظل توتر الوضع الأمني. ثم بعدها سجلت الواردات في سنة 1996 انخفاض بنسبة 15.53% مقارنة بالسنة الفارطة، مواصلة بعد ذلك الاستقرار النسبي إلى غاية سنة 2001 مسجلة على إثره قيمة 9.482 مليار دولار، هذا الاستقرار كان سببه هو الإجراءات والتدابير التي طبقت في شأن الحد من الواردات، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الإستيراد بسبب الانخفاض الذي سجله الدينار الجزائري بنسبة 41.31% ما بين سنة 1996 و2003، بالإضافة إلى ضعف وتيرة نمو الجهاز الإنتاجي، إلا أنها عرفت الواردات ارتفاع في كل من سنة 2002 و2003 بنسبة 26.66% و40.46% على التوالي، بالمقارنة مع سنة 2001 ويرجع الفضل في ذلك إلى استقرار الوضع الأمني والبرامج الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجزائرية التي كانت كذلك مرافقة بارتفاع مستوى الأجور. وهذا ما يبينه التطور الذي سُجل على مستوى كل من واردات السلع الصناعية بنسبة 41.33% والسلع الاستهلاكية بـ 41.71% والمنتجات نصف المصنعة بـ 53.57% ما بين سنة 2001 و2003.

أما عن تركيبة الواردات التي احتلت فيها السلع والتجهيزات الصناعية المرتبة الأولى بمعدل سنوي 32.44% من مجمل قيمة الواردات، بسبب الجهود التي بذلت قصد إعادة هيكلة وتحديد استثمارات المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى الدخول القوي للقطاع الخاص، خاصة بعد استقرار الوضع الأمني وتبني برامج اقتصادية التي تم تنفيذها بشكل مكثف مع بداية سنة 1999، وتأتي واردات المواد الغذائية في المرتبة الثانية التي عرفت الاستقرار النسبي طيلة الفترة محل الدراسة بمعدل سنوي 24.99% من مجمل الواردات، رغم الانخفاض الذي سجله الدينار الجزائري، وهذا راجع أساساً إلى ضعف الجهاز الإنتاجي.

ثم تأتي في المرتبة الثالثة المنتجات نصف مصنعة بمعدل سنوي 20.05% من مجمل الواردات، والتي هي الأخرى عرفت تطور محسوس بداية من سنة 1999 التي تعتبر سنة بداية تكثيف برامج للإصلاح الاقتصادي، إلى غاية سنة 2003 مُسجلة ورائها تطور بنسبة 73.43%، أما عن السلع الاستهلاكية التي جاءت في المرتبة الرابعة بمعدل سنوي 13.69% من مجمل الواردات، التي عرفت تطور محسوس خاصة بعد سنة 2001 إلى غاية سنة 2003 بنسبة تطور 41.71% وهذا كله بسبب ارتفاع مستوى الأجور وتحرير التجارة الخارجية في ظل الاستقرار الذي عرفه الوضع الأمني والدينار الجزائري.

ب- التحليل القياسي: من جانب النظرية الاقتصادية تنص على وجود علاقة عكسية بين التطور الحاصل في سعر صرف الدينار الجزائري والتغيرات الحاصلة في القيمة الإجمالية للواردات، إن النموذج الخطي للانحدار بين هذين المتغيرين والذي تمثله المعادلة التالية:

$$\hat{y}_{i,imp} = -0.8021 - 0.0323 x_i$$

بحيث: $\hat{y}_{i,imp}$: قيمة الواردات الجزائرية المقدرة ، x_i : سعر صرف الدينار الجزائري الفعلي.

r : معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل هو -0.538 ، r^2 : معامل التحديد يساوي 0.29 ، $t_{(\hat{\alpha})}^* = -9.890, t_{(\hat{\beta})}^* = -2.213$ ، $-9.788 \leq \hat{\alpha} \leq -6.254$ ، $-0.064 \leq \hat{\beta} \leq -0.001$

نلاحظ أن معامل الارتباط يساوي -53.8% وهي نسبة تثبت وجود علاقة خطية عكسية ضعيفة نسبياً بين المتغيرين، كما يبين معامل التحديد أن 29% من التغير الحاصل في قيمة الواردات يعود إلى التغير الذي سجله سعر صرف الدينار الجزائري، وهذا دليل على أن سعر الصرف له دور في تحديد التغير الحاصل في قيمة الواردات. أما عن الميل الحدي للانحدار الذي يساوي إلى -0.0323 مبيناً تحقق العلاقة العكسية بين المتغيرين التي تنص عليها النظرية الاقتصادية لكن نلاحظ أنه ضعيف جداً.

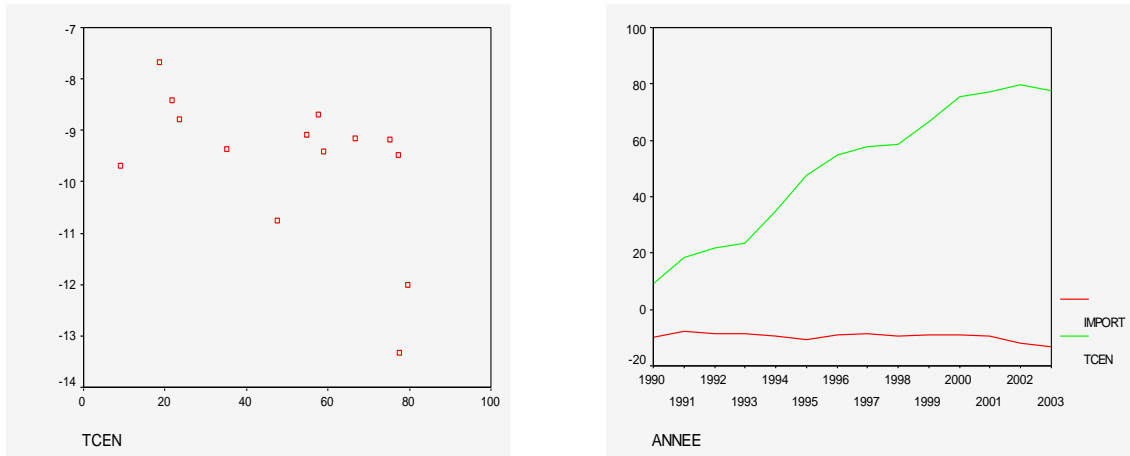
وبافتراض:

$$\begin{cases} H_N : \alpha = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_A : \alpha \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases} \quad \text{أو} \quad \begin{cases} H_N : \beta = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_A : \beta \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

حيث أن: $2.160 < |t^*(\hat{\beta})| < 2.213$ ، أي أن: $t^c(\hat{\beta}) < |t^*(\hat{\beta})|$ ، وعليه نرفض فرضية العدم أي أن β تختلف عن الصفر، ومن ثم يمكن القول أن المتغير المستقل (سعر الصرف) له دور مهم في تفسير التغيرات التي تحدث في قيمة الواردات، وهذا يعني أن قيمة المعامل β لها معنوية إحصائية.

أما فيما يخص اختبار فرضية α نلاحظ أن: $| -9.890 | < 2.160$ ، أي أن: $|t^*(\hat{\alpha})| < t^c(\hat{\alpha})$ ، وعليه نرفض فرضية العدم أي أن α تختلف عن الصفر، ومن ثم يمكن القول أن الحد الثابت α له معنوية إحصائية في التفسير. ومن أجل التأكد أكثر نستعرض كل من المنحنى البياني والنقطي الذي يستعرض لنا العلاقة الموجودة بين التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري وتطور قيمة الواردات الجزائرية (IMPORT)، إن المتبع لهذه الأشكال يكتشف وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والمستقل، إلا أنها ضعيفة نسبياً. بحيث أن الارتفاع الكبير الذي سجله سعر الصرف، قابله تسجيل انخفاض طفيف جداً في قيمة الواردات، هذا دليل على وجود ارتباط ضعيف بين هذين المتغيرين، ونكتشف هذا بصورة جيد من خلال تتبعنا للمنحنى النقطي الذي يُظهر التشتت الذي تعيشه الإحداثيات بالنسبة لقيمتها الوسطية .

الشكل رقم 13/04: عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (وضعية تطور الواردات مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2003).



3 - تطور رصيد الميزان التجاري (1990-2003): إن هذا الميزان له وزن قوي جداً في تحديد

وضعية ميزان المدفوعات الجزائري، كما لا يخفى علينا أن لسعر الصرف دور هام في التأثير على عناصر الميزان التجاري في الاتجاه المرغوب، وعلى هذا الأساس قامت السلطة النقدية الجزائرية باتخاذ إجراءات تدريجية قصد الوصول في الأخير إلى تحرير سعر صرف الدينار الجزائري. ومن أجل معرفة مدى النتائج التي قدمتها هذه الإجراءات قمنا بدراسة تحليلية وقياسية لأهم الآثار.

الجدول رقم 12/04: تطور رصيد الميزان التجاري (1990-2003).

الوحدة: مليار دولار

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
4.286	0.521-	1.025-	1.303	2.431	4.42	1.62	رصيد الميزان التجاري
54.7	47.6	35.1	23.4	21.8	18.5	9.0	سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
11.143	6.7	9.609	12.858	3.358	0.81	5.202	رصيد الميزان التجاري
77.4	79.7	77.3	75.3	66.6	58.8	57.7	سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

أ - التحليل الاقتصادي: نلاحظ من خلال تتبع هذا الجدول أن الميزان التجاري سجل رصيده فائض على مدى كل السنوات ما عدا سنة 1994 و 1995 التي سجلت عجز بقيمة 1.025 و 0.521 مليار دولار على التوالي، بسبب ارتفاع قيمة الواردات مقابل الصادرات تزامناً مع بداية برنامج التعديل الهيكلي الذي كان في سنة 1994، وتدهور الوضع الأمني الذي استلزم من الدولة تجنيد طاقات بشرية ومادية إضافية قصد التصدي إلى الأزمة الأمنية. ثم بعدها سجل هذا الميزان فائض في سنة 1997 بقيمة 5.202 مليار دولار، محققاً بذلك تطور بنسبة 1098.46% مقارنة بسنة 1995، ثم انخفض بعدها الفائض في سنة 1998 إلى 0.81 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط مسجلة على أثرها أدنى قيمة لها خلال الفترة كلها بـ 12.9 دولار/البرميل، واستمر الفائض بعد ذلك في تحسن تبعاً لوضعية أسعار المحروقات المرفوق بالاستقرار الذي شهدته الوضعية الأمنية والاقتصادية، بحيث بلغ الرصيد أقصى قيمة له في سنة 2000 بـ 12.858 مليار دولار، ثم انخفض بعد ذلك في كل من سنة 2001 و 2002 بنسبة 25.26% و 47.89% على التوالي، بسبب انخفاض أسعار المحروقات بالإضافة إلى تبني الحكومة الجزائرية برامج اقتصادية قصد تحقيق الاستقرار منتهزة فرصة استقرار الوضع الأمني، ثم انتهى الفائض في سنة 2003 بتسجيل قيمة 11.143 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط التي سجلت قيمتها معدل 29 دولار للبرميل.

ب- التحليل القياسي: من المعروف أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري، إنما علاقة طردية أي كلما انخفضت قيمة العملة المحلية أدى هذا من

المفروض إلى تحسن وضعية رصيد الميزان التجاري. ومن جهة أخرى إن نموذج الانحدار البسيط الذي يبين العلاقة الموجودة بين المتغيرين ممثلة في المعادلة التالية: $\hat{y}_{i.bc} = -1.372 + 0.116x_i$

$\hat{y}_{i.bc}$: قيمة رصيد ميزان التجاري المقدرة (التابع) ، x_i : سعر صرف الفعلي للدينار الجزائري (المستقل). r : معامل الارتباط يساوي 0.664 ، r^2 : معامل التحديد يساوي إلى 0.441،

$t_{(\hat{\alpha})}^* = -0.657, t_{(\hat{\beta})}^* = 3.077$ ، $-5.924 \leq \alpha \leq 3.180$ ، $0.034 \leq \beta \leq 0.198$

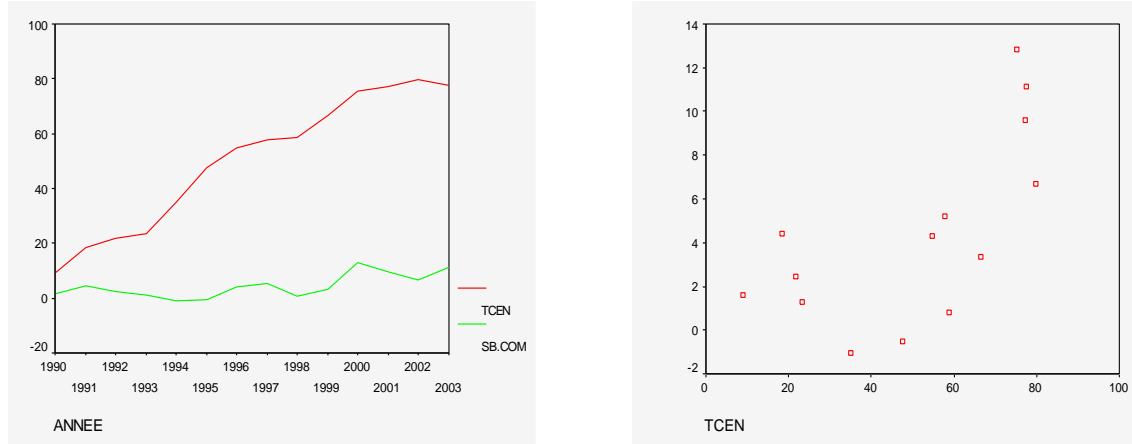
نلاحظ أن معامل الارتباط يساوي إلى 66.4% وهي نسبة تثبت وجود علاقة خطية ضعيفة نسبياً بين المتغير المستقل والمتغير التابع، كما يبين معامل التحديد أن 44.1% من التغير الحاصل في رصيد الميزان التجاري يعود إلى التغير الحاصل في سعر الصرف، وهذا دليل على أن سعر الصرف له دور في التأثير على التغير الحاصل في رصيد الميزان التجاري. أما عن الميل الحدي للانحدار الذي يساوي 0.116 (والذي يقصد به أنه إذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة سوف يؤدي هذا إلى تغير قيمة رصيد الميزان التجاري بـ 0.116 وحدة) مبيناً العلاقة الطردية بين المتغيرين (التابع والمستقل) الذي بدوره يثبت تحقق النظرية الاقتصادية في هذا الأثر.

وبافتراض: $\beta = 0$ فرضية العدم أو $\beta \neq 0$ الفرضية البديلة

حيث أن: $2.160 < 3.077$ أي ان $t^c(\hat{\beta}) < |t^*(\hat{\beta})|$ ، وعليه نرفض فرضية العدم، أي أن $\beta \neq 0$ ، ومن ثم يمكن القول أن المتغير المستقل له دور في تفسير التغيرات التي تحدث في قيمة رصيد الميزان التجاري، أي يعني ذلك أن قيمة المعامل β له معنوية إحصائية.

ومن جهة أخرى سجل الحد الثابت α الاختبار التالي: $> | -0.657 | - 2.160$ أي أن $|t^c(\hat{\alpha})| > |t^*(\hat{\alpha})|$ ، وعليه فإننا نقبل فرضية العدم أي أن $\alpha = 0$ ، معناه أن الحد الثابت α ليس له معنوية إحصائية. ومن أجل التأكد أكثر نستعرض كل من المنحنى البياني والنقطة الذي يستعرض لنا العلاقة الموجودة بين التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري وتطور قيمة رصيد الميزان التجاري الجزائري (SB.COM)، الذي يظهر لنا وجود علاقة خطية طردية بين المتغيرين إلا أن هذه العلاقة تبقى ضعيفة نسبياً، لا ترقى إلى المستوى الذي نصت عليه النظرية الاقتصادية، وبإمكاننا إكتشاف هذا بشكل جيد من خلال المنحنى النقطة الذي يبين وجود تشتت كبير تعيشه الاحداثيات بالنسبة للقيم الوسطية لها.

الشكل رقم 14/04: عرض منحنى التشتت والمنحنى البياني (لوضعية رصيد الميزان التجاري مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2003).



ثالثاً: أثر تطور سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان (الخدمات والعوائد، والتحويلات) والميزان الجاري.

ومن أجل الكشف عن الانعكاسات التي خلفها التحرير التدريجي لسعر صرف الدينار لا بد من إلقاء نظرة على تطور عناصر مختلف هذه الموازين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 13/04 : تطور أرصدة كل من ميزان الخدمات والعوائد، والتحويلات (1990-2003).
الوحدة: مليار دولار.

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
1.4-	1.33-	1.24-	1.01-	1.14-	1.35-	1.2-	الخدمات الصافية لغير العوامل.
0.75	0.68	0.69	0.60	0.62	0.42	0.51	- الدائن
2.15-	2.01-	1.93-	1.61-	1.76-	1.77-	1.71-	- المدين
2.36-	2.19-	1.73-	1.75-	2.16-	2.21-	2.09-	الدخل الصافي للعوامل
0.21	0.12	0.10	0.15	0.11	0.07	0.07	- الدائن
2.57-	2.31-	1.83-	1.9-	2.27-	2.28-	2.16-	- المدين
0.88	1.12	1.40	1.14	1.39	1.29	1.53	رصيد التحويلات من جانب واحد.

يتبع --- <

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
1.35- 1.57	1.18- 1.30	1.53- 0.91	1.45- 0.91	1.84- 0.72	1.48- 0.74	1.08- 1.07	الخدمات الصافية لغير العوامل - الدائن - المدين
2.92- 2.92	2.48- 2.48	2.44- 2.44	2.36- 2.36	2.56- 2.56	2.22- 2.22	2.15- 2.15	
2.64- 0.82	2.23- 0.68	1.69- 0.85	2.71- 0.38	2.29- 0.22	2.00- 0.37	2.22- 0.26	الدخل الصافي للعوامل - الدائن - المدين
3.46- 3.46	2.91- 2.91	2.54- 2.54	3.09- 3.09	2.51- 2.51	2.37- 2.37	2.48- 2.48	
1.75	1.07	0.67	0.79	0.79	1.06	1.06	رصيد التحويلات من جانب واحد.

المصدر: بنك الجزائر.

1 - أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان الخدمات (1990-2003): إن

لوضعية سعر الصرف دور هام في التأثير على تطور ميزان الخدمات، وباعتبار أن العملة المحلية فقدت طيلة الفترة محل الدراسة من قيمتها نسبة كبيرة جداً تجاوزت نسبة 760%، طمعاً في تحسن وتطور قطاع الخدمات، ومن أجل معرفة هذا الأثر نحاول أن نلقي الضوء على التطور الحاصل في هذا الميزان خلال الفترة المدروسة من الجانب الاقتصادي والقياسي، من دون التفصيل أكثر فيه بسبب نقص المعطيات.

أ - التحليل الاقتصادي: من خلال الجدول أعلاه يبدو أن ميزان الخدمات يعاني من العجز طيلة الفترة محل الدراسة بمعدل سنوي قدره 1.32 مليار دولار، هذا دليل على اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير في أغلبية الخدمات على الخارج، كمصاريف النقل بشقيه الجوي والبحري، إضافة إلى مبالغ التأمين وإعادة التأمين التي تلتهم مبالغ معتبرة. والسبب يعود في ذلك إلى ارتفاع تكلفة نقل المحروقات على ظهر السفن الأجنبية ومصاريف النقل الجوي المتمثل في كراء الطائرات الأجنبية ومصاريف الصيانة، التي تتم من قبل الأجانب، وارتفاع تكاليف أو النفقات على البعثات في الخارج منها النفقات الطلابية والعسكرية ونفقات العلاج في الخارج، بالإضافة إلى البعثات الدبلوماسية والتمثيل في الخارج. وما نلاحظه على مستوى الأرقام أن الجانب المدين منها عرف تطور طفيف بنسبة 15.02% عقب بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) الذي استلزم إعادة هيكلة وتجديد وصيانة الاستثمارات الوطنية، والاستعانة بخدمات مكاتب الدراسات الأجنبية في شأن الإستراتيجية والتسويق، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة العلاج في الخارج التي تزامن مع تدهور الوضعية الأمنية خلال عشرية كاملة، ثم بعدها سجل الجانب المدين من هذا الميزان تطور محسوس بنسبة 31.53% ما بين 1998-2003 بسبب الاستقرار الذي عرفه الوضع الأمني الذي ساهم بدوره في انتعاش عدد الرحلات (السياحية والعمامة) والمبادلات التجارية اتجاه العالم

الخارجي، وارتفاع عدد الزيارات والتمثيل الرسمي إلى الخارج. أما عن الجانب الدائن الذي سجل هو الآخر تطور ملحوظ إلا أنه يبقى قاصر على تغطية الجانب المدين من هذا الميزان، بحيث سجل تطور بنسبة 112.16% ما بين 1998-2003، بسبب التطور الذي شهدته الزيارات والتمثيل الرسمي إلى الجزائر، بالإضافة إلى انتعاش قطاع السياحة وإعادة تجديد الأسطول البحري والجوي المرفوق بانتعاش كمية وتكلفة نقل البترول إلى الخارج، والاستقرار الأمني الذي عرفته البلاد، وانخفاض تكلفة الخدمات بالنسبة للأجانب بسبب التراجع الذي سجله الدينار الجزائري.

ب - التحليل القياسي لأثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان الخدمات الجزائري : من

جانب النظرية الاقتصادية أن العلاقة القائمة بين تطور سعر الصرف ورصيد ميزان الخدمات هي علاقة طردية، بحيث إذا حدث انخفاض في قيمة العملة المحلية يؤدي هذا إلى زيادة اقتناء الخدمات المحلية من قبل الطرف الخارجي، ويحدث العكس اتجاه الخدمات الأجنبية من قبل المحليين بسبب ارتفاع قيمتها، وعليه إن نموذج الانحدار البسيط الذي يبين العلاقة الموجودة بين المتغيرين ممثل في

المعادلة التالية: $\hat{y}_{i.bs} = -1.118 - 0.00416 x_i$ ، قيمة رصيد ميزان الخدمات المقدرة (المتغير

التابع) ، x_i : سعر صرف الفعلي للدينار الجزائري (المتغير المستقل). r : معامل الارتباط يساوي

إلى 0.48 ، r^2 : معامل التحديد يساوي إلى 0.23 ، $t_{(\hat{\alpha})}^* = -9.168, t_{(\hat{\beta})}^* = -1.895$

، $-1.384 \leq \alpha \leq -0.852$ ، $-0.009 \leq \beta \leq 0.001$.

وبالتالي نلاحظ أن معامل الارتباط يساوي إلى 48%، وهي نسبة تثبت وجود علاقة خطية

ضعيفة جداً بين المتغير التابع والمتغير المستقل، كما يبين من جهة أخرى معامل التحديد أن 23%

من التغير الحاصل في قيمة رصيد ميزان الخدمات هو راجع أساساً إلى التغير الحاصل في سعر صرف

الدينار الجزائري، وهذا دليل على أن سعر الصرف له دور ضعيف جداً في تفسير وضع ميزان

الخدمات. أما عن الميل الحدي يبين العلاقة العكسية بقيمة - 0.00416 بين المتغير التابع والمتغير

المستقل مبيناً نفي المبدأ الذي تقوم عليه النظرية الاقتصادية.

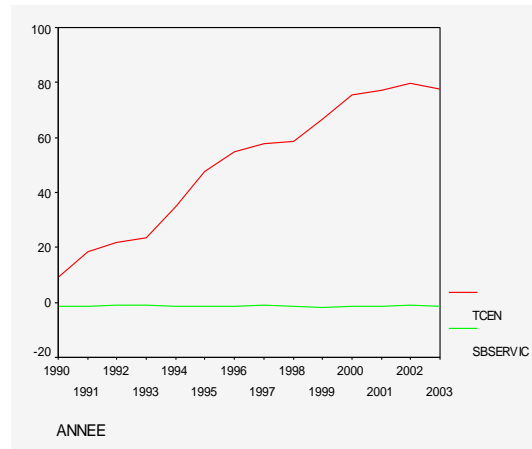
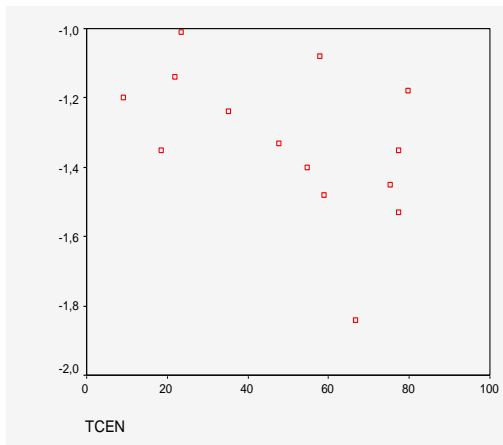
و بافتراض: $\left\{ \begin{array}{l} \text{فرضية العدم} \\ \text{الفرضية البديلة} \end{array} \right.$ أو $\left\{ \begin{array}{l} x = 0 \text{ فرضية العدم} \\ \lambda \neq 0 \text{ الفرضية البديلة} \end{array} \right.$

حيث أن: $| -1.895 | > 2.160$ أي أن $t^c(\hat{\beta}) > |t^*(\hat{\beta})|$ ، وعليه نقبل فرضية العدم، أي أن $\beta = 0$

ومن ثم يمكن القول أن المتغير المستقل ليس له دور في تفسير التغيرات التي حدثت في قيمة رصيد

الميزان الخدمات، يعني ذلك أن قيمة المعامل β ليس لها معنوية إحصائية في التفسير.

ومن جهة أخرى سجل الحد الثابت α الاختبار التالي: $9.168 < |2.160 \text{ أي أن}$
 $t^c(\hat{\alpha}) < |t^*(\hat{\alpha})|$ وعليه فإننا نرفض فرضية العدم أي أن $\alpha \neq 0$ ، معناه أن الحد الثابت α له معنوية إحصائية، ومن أجل التأكد أكثر نستعرض كل من المنحنى البياني والنقطي الذي يستعرض لنا العلاقة الموجودة بين التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري وتطور قيمة رصيد ميزان الخدمات الجزائرية (SBSERVIC)، الذي من خلاله يتبين لنا إنعدام وجود علاقة خطية، بين التغيرات الحاصلة في قيمة رصيد ميزان الخدمات وسعر صرف الدينار.
 الشكل رقم 15/04: عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (لوضعية ميزان الخدمات مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2003).



2 - أثر سعر صرف الدينار على تطور ميزان الدخل الصافي للعوامل (العوائد) (1990-2003):

كذلك من المفروض أن هذا الميزان يستجيب بشكل كبير للتغير الحادث في سعر الصرف ومستوى تطور النظام المصرفي، وعليه اتخذت الحكومة الجزائرية في هذا الشأن العديد من الإصلاحات مست الدينار الجزائري والنظام البنكي الجزائري. ومن أجل معرفة مستوى تطور رصيد هذا الميزان استجاباً للتطور الحادث في سعر صرف الدينار، نحاول تسليط الضوء على هذا الأثر بطريقة التحليل الاقتصادي والقياسي.

أ - التحليل الاقتصادي: يتضمن هذا الميزان بدوره: أنواع دخل الاستثمار، الفوائد والأرباح الناجمة عن استثمار السندات والأسهم وعوائد العقارات، والفوائد على القروض وعوائد الادخار لدى البنوك وعوائد فروع الشركات في الخارج، كما يضاف إلى ذلك الدخل الناتج عن إعادة استثمار الأرباح بالخارج أو العكس، وعوائد أخرى ناتجة عن استثمار القطاع الرسمي الأجنبي بالجزائر باستثناء المعاملات ما بين القطاعات الرسمية وعوائد العمل والملكية.

وما نلاحظه على مستوى هذا الميزان المسجل للعجز خلال كل الفترة محل الدراسة، أن الجانب الدائن منه عرف تطور ملحوظ، بحيث سجل تطور نسبة 57.14% و 20% في كل من سنة 1992

و1995 على التوالي مقارنة بالسنة الفارطة، التي حدثت إثرها تخفيض بنسبة 22% و40.17% للدينار الجزائري على التوالي، هذا ما يدل على درجة استجابة تحويل العوائد والأرباح والدخول التي قام بها الأعوان الاقتصادية المتواجدة بالخارج إلى الداخل، واستمر هذا التحسن إلى غاية نهاية برنامج التعديل الهيكلي في سنة 1998، التي سجلت قيمة 0.37 مليار دولار فقط، محققة بذلك تحسن بنسبة 208.34% مقارنة بسنة 1995، ويعود هذا كله إلى الجهود التي بذلت من قبل الحكومة الجزائرية في شأن تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، بالإضافة إلى تحسين الأداء المصرفي وتسهيلات عملية التحويل والصرف، التي تعززت بعد ذلك باستقرار الوضع الأمني والاقتصادي الذي نجم عنه تحسن في قيمة الجانب الدائن بنسبة 115.78% ما بين سنة 2000 و2003، إلا أن هذا الجانب لم يرقى إلى مستوى تغطية الجانب المدين من هذا الميزان، الذي سجل هو الآخر عجز بتطور طفيف نسبياً تماشياً مع وضعية قيمة الصادرات البترولية، بحكم أن الثقل الذي يمثله الشريك الأجنبي في قطاع المحروقات له وزن كبير في التأثير على هذا الميزان، وهذا عن طريق تحويل عوائده ودخوله إلى البلد الأصلي التي لم تلقى جو مناسب لإعادة استثمارها أو تشغيلها في السوق النقدي أو المالي، بجانب التطور الذي عرفه الاستثمار الأجنبي المباشر بقوة، خاصة بعد سنة 1999 في بعض القطاعات خارج المحروقات كقطاع الاتصالات والبناء، بسبب التسهيلات التي كرستها الجزائر من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. تسبب هذا كله في إحداث تطور ملحوظ على مستوى تحويل العوائد إلى الخارج بنسبة 37.84% ما بين سنة 1999-2003، ومسجلة بذلك في سنة 2003 قيمة 3.46 مليار دولار، محققة على إثره تطور بنسبة 18.90% مقارنة بالسنة الفارطة. إن هذا الهروب لرؤوس الأموال إلى الخارج بدل من إعادة استثمارها، دليل على ضعف المناخ الاستثماري وعدم قدرته على استعابته لهذه الأموال في الجزائر.

ب - التحليل القياسي: من جانب النظرية الاقتصادية تنص على وجود علاقة طردية بين التطور الحاصل في سعر الصرف وصيد ميزان العوائد (أو الدخل الصافي للعوامل)، ومن أجل تبيان هذا

الأثر نستعين في تحليلنا بمعادلة نموذج الانحدار البسيط التالية: $\hat{y}_{i.br} = -1.926 - 0.00471 x_i$

بحيث: $\hat{y}_{i.br}$: قيمة رصيد ميزان العوائد المقدرة (المتغير التابع)، x_i : سعر صرف الفعلي للدينار الجزائري (المتغير المستقل)، r : معامل الارتباط يساوي 0.38، r^2 : معامل التحديد يساوي إلى

0.144. $t_{(\hat{\alpha})}^* = -10.485$ ، $t_{(\hat{\beta})}^* = -1.424$ ، $-2.326 \leq \alpha \leq -1.526$ ، $-0.012 \leq \beta \leq 0.002$.

وعليه نلاحظ أن معامل الارتباط الذي يساوي 38% يكشف عن وجود علاقة خطية ضعيفة جداً، كما يبين معامل التحديد أن 14.4% من التغير الحاصل في رصيد ميزان العوائد هو راجع إلى التغير في سعر الصرف، وهذا دليل على أن سعر صرف الدينار له دور ضعيف جداً في تفسير التغير

الحادث في رصيد ميزان العوائد، أما فيما يخص الميل الحدي للانحدار الذي يساوي - 0.00471 أي أنه ينفي تماماً مبدأ النظرية الاقتصادية في شأن العلاقة الموجودة بين المتغيرين.

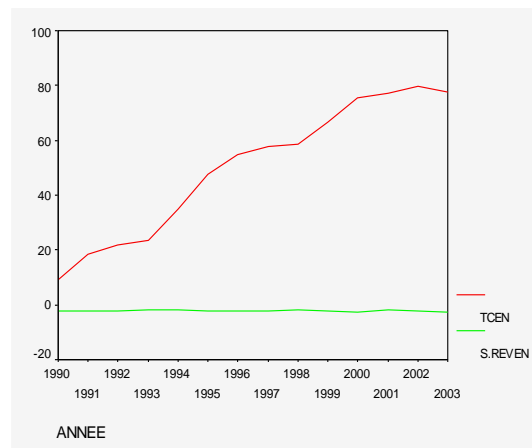
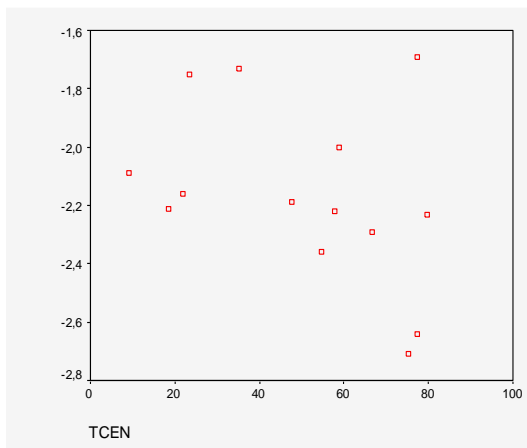
وبافتراض:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \alpha = 0 \\ H_A: \alpha \neq 0 \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{فرضية العدم} \\ \text{الفرضية البديلة} \end{array} \quad \text{أو} \quad \left\{ \begin{array}{l} H_N: \beta = 0 \\ H_A: \beta \neq 0 \end{array} \right. \begin{array}{l} \text{فرضية العدم} \\ \text{الفرضية البديلة} \end{array}$$

حيث أن: $2.160 > |-1.424|$ ، أي أن $t^c(\hat{\beta}) > |t^*(\hat{\beta})|$ ، وعليه نقبل فرضية العدم، أي أن $\beta = 0$ ومن ثم يمكن القول أن المتغير المستقل ليس له دور في تفسير التغيرات التي حدثت في قيمة رصيد ميزان العوائد، أي يعني ذلك أن قيمة المعامل β ليس لها معنوية إحصائية في التفسير.

ومن جهة أخرى سجل الحد الثابت α الاختبار التالي: $2.160 < |-10.485|$ ، أي أن $t^c(\hat{\alpha}) < |t^*(\hat{\alpha})|$ ، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم أي أن $\alpha \neq 0$ ، معناه أن الحد الثابت α له معنوية إحصائية في التفسير. ومن أجل التأكد أكثر نستعرض كل من المنحنى البياني والنقطي الذي يستعرض لنا العلاقة الموجودة بين التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري وتطور قيمة رصيد ميزان العوائد (S.REVEN)، الذي من خلاله يتضح لنا عدم وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، كما أن منحنى التشتت يبين وجود علاقة عكسية مؤكداً بذلك نفي المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه النظرية الاقتصادية.

الشكل رقم 16/04: عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (لوضعية ميزان العوائد مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2003).



3 - أثر سعر صرف الدينار على تطور رصيد التحويلات من جانب واحد (1990-2003): إن

لهذا البند دور كبير في تعديل ميزان المدفوعات بحكم أنه يضم التحويلات التي يقوم بها المهاجرين

المتواجدين في الخارج إلى البلد الأصلي لهم، وخاصة إذا تعززت بإجراءات تخص تقريب العملة الوطنية من قيمتها الحقيقية وتحسين من أداء الخدمات البنكية، وعلى هذا الأساس سوف نحاول أن نقوم بتحليل تطور رصيد هذا البند في ظل التحرير الذي مس سعر صرف الدينار الجزائري.

أ - التحليل الاقتصادي: تتضمن هذه التحويلات انتقال رأس المال من بلد إلى آخر دون مقابل مباشر، وتتكون من الهبات والتعويضات التي تتلقاها الدولة أو تعطيها للعالم الخارجي، وقد تكون عينية أو نقدية، وهي نوعين: تحويلات خاصة وتحويلات القطاع العام. من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن تدفقات التحويلات من جانب واحد عرفت تذبذب طفيف خلال المرحلة الممتدة ما بين سنة 1990- و 1993 خلالها سجل هذا الرصيد معدل سنوي 1.33 مليار دولار، ثم بعدها تزامناً مع بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)، سجل تسجيل انخفاض محسوس بنسبة 37.14% في سنة 1996 مقارنة بسنة 1994، مسجلاً على إثرها قيمة 1.40 مليار دولار، والسبب يرجع أساساً إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والأمنية، مما دفع بالكثير من العمال المهاجرين إلى الإحجام على تحويل أموالهم إلى داخل الوطن واللجوء بها إلى دول أخرى في شكل سياحة... الخ، ثم العودة مرة أخرى إلى الارتفاع في سنة 1997 مسجلة بذلك قيمة 1.06 مليار دولار محققاً بذلك تحسن بنسبة 20.45% مقارنة بالسنة الفارطة، وهذا راجع أساساً إلى ارتفاع المساعدات الفنية والمالية المتأتية من الخارج قصد مواجهة الأزمة الأمنية والاقتصادية التي ضربت الجزائر، وعقب نهاية برنامج التعديل الهيكلي سُجل انخفاض محسوس في قيمة التحويلات بنسبة 15.18% ما بين سنة 1999 و 2001، ثم بعدها عرف هذا الرصيد انتعاش في كل من سنة 2002 و 2003 حينها بلغ الرصيد قيمة 1.07 و 1.57 مليار دولار، مسجلاً بذلك تطور بنسبة 134.33% ما بين سنة 2001 و 2003. إن هذا التحسن راجع بالدرجة الأولى إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي شهدته الجزائر بداية من سنة 1999، بالإضافة إلى تحسن أداء خدمات التحويلات المصرفية والبريدية بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور والمنح ومعاشات التقاعد بسبب دخول الأورو الذي أحدث تضخم في الأجور. وما زاد في هذا التحسن هو اقتراب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وتحسين أداء خدمات الصرف، كل هذه الأسباب دفعت الكثير من المغتربين بتشجيعهم على تحويل أموالهم إلى الداخل بدل من انتهاج سياسة التحويل الغير المباشرة لهذه الأموال سواء على شكل أصول منقولة أو تحويلها عبر السوق الموازية.

ب - التحليل القياسي: من جانب النظرية الاقتصادية، إن العلاقة القائمة بين تطور سعر الصرف الدينار ورصيد التحويلات من جانب واحد هي علاقة طردية، وعلى هذا الأساس تم استنتاج معادلة الانحدار البسيط التالية: $\hat{y}_{i,ir} = 1.439 - 0.00598 x_i$ ، $\hat{y}_{i,ir}$: قيمة التحويلات من جانب

واحد المقدرة (التابع)، x_i : سعر صرف الفعلي للدينار الجزائري (المتغير المستقل). r : معامل الارتباط يساوي 0.478، r^2 : معامل التحديد يساوي إلى 0.229. $t_{(\hat{\alpha})}^* = 8.176, t_{(\hat{\beta})}^* = -1.887$ ، $1.055 \leq \alpha \leq 1.822$ ، $-0.013 \leq \beta \leq 0.001$.

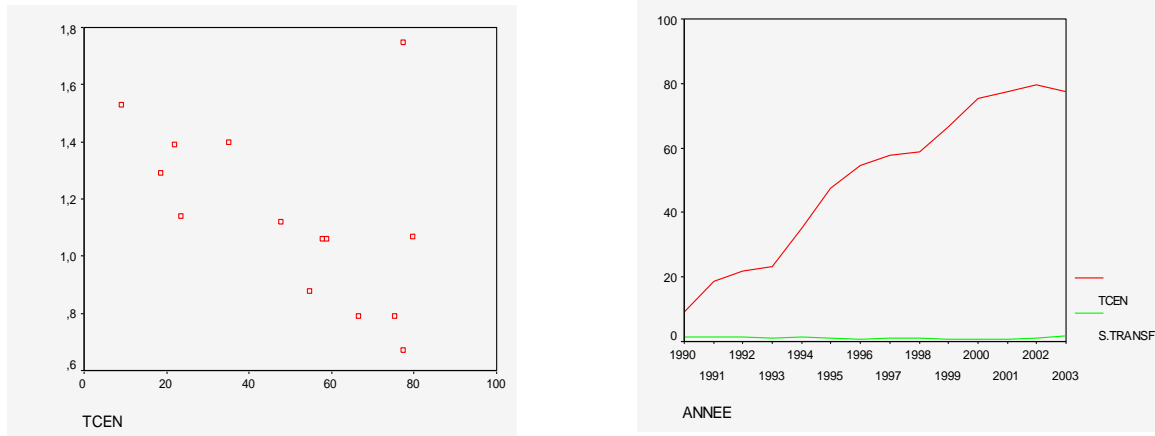
وعليه نلاحظ أن معامل الارتباط الذي يساوي 47.8%، يكشف عن وجود علاقة خطية ضعيفة جداً، كما يبين معامل التحديد أن 22.9% من التغير الحاصل في رصيد التحويلات هو راجع إلى التغير في سعر الصرف، وهذا دليل على أن سعر صرف الدينار له دور ضعيف جداً في تفسير التغير الحادث في رصيد التحويلات، أما فيما يخص الميل الحدي للانحدار الذي يساوي -0.00598 الذي ينفي هو الآخر تماماً مبدأ النظرية الاقتصادية في شأن العلاقة الموجودة بين المتغيرين.

وبافتراض:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_N : \alpha = 0 \\ H_A : \alpha \neq 0 \end{array} \right. \text{ أو } \left\{ \begin{array}{l} \text{فرضية العدم} \\ \text{الفرضية البديلة} \end{array} \right. \quad \left\{ \begin{array}{l} H_N : \beta = 0 \\ H_A : \beta \neq 0 \end{array} \right. \left\{ \begin{array}{l} \text{فرضية العدم} \\ \text{الفرضية البديلة} \end{array} \right.$$

حيث أن: $| -1.887 | > 2.160$ أي أن $t^c(\hat{\beta}) > |t^*(\hat{\beta})|$ ، وعليه نقبل فرضية العدم، أي أن $\beta = 0$ ومن ثم يمكن القول أن المتغير المستقل ليس له دور في تفسير التغيرات التي حدثت في قيمة رصيد التحويلات من جانب واحد، يعني ذلك أن قيمة المعامل β ليس لها معنوية إحصائية في التفسير. ومن جهة أخرى سجل الحد الثابت α الاختبار التالي: $2.160 < 8.176 < t^c(\hat{\alpha})$ ، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم أي أن $\alpha \neq 0$ ، معناه أن الحد الثابت α له معنوية إحصائية في التفسير. ومن أجل التأكد أكثر نستعرض كل من المنحنى البياني والنقطي الذي يستعرض لنا العلاقة الموجودة بين التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري وتطور قيمة رصيد التحويلات (S.TRANSF)، نلاحظ من خلال الشكلين المواليين أنه يوجد فيه علاقة عكسية قوية نسبياً بين المتغير التابع والمستقل، كدليل على نفي مبدأ النظرية الاقتصادية، ويتضح بشكل جيد على مستوى المنحنى النقطي.

الشكل رقم 17/04: عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (لوضعية ميزان التحويلات مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2003).



4 - أثر سعر صرف الدينار على تطور رصيد الميزان الجاري (1990-2003): إن وضعية هذا الميزان اتجاه التطور الحاصل في سعر صرف الدينار الجزائري نكشها من خلال عرض تطور الميزان المرفوق بتقديم تحليل اقتصادي وقياسي للأثر القائم بين هذين المتغيرين. الجدول رقم 14/04: تطور وضعية عناصر الميزان الجاري (1990-2003).
الوحدة: مليار دولار.

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
4.286	0.521-	1.025-	1.303	2.431	4.42	1.62	الميزان التجاري
1.4-	1.33-	1.24-	1.01-	1.14-	1.35-	1.2-	ميزان الخدمات
2.36-	2.19-	1.73-	1.75-	2.16-	2.14-	2.09-	ميزان العوائد
0.88	1.12	1.40	1.14	1.39	1.29	1.53	تحويلات من جانب واحد
1.406	2.94-	2.595-	0.317-	0.521	2.15	0.14-	ميزان العمليات الجارية
21.7	17.6	16.3	17.5	19.9	20.4	24.2	سعر البترول بالدولار للبرميل الواحد.
54.7	47.6	35.1	23.4	21.8	18.5	9.00	سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار

يتبع -->

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
11.143	6.7	9.609	12.858	3.358	0.81	5.202	الميزان التجاري
1.35-	1.18-	1.53-	1.45-	1.84-	1.48-	1.08-	ميزان الخدمات
2.64-	2.23-	1.69-	2.71-	2.29-	2.00-	2.22-	ميزان العوائد
1.75	1.07	0.67	0.79	0.79	1.06	1.06	تحويلات من جانب واحد
8.903	4.36	7.059	9.488	0.578	0.018	2.962	ميزان العمليات الجارية
29	23.3	22.8	28.5	18.1	12.9	19.5	سعر البترول بالدولار للبرميل الواحد.
77.4	79.7	77.3	75.3	66.6	58.8	57.7	سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار

المصدر: بنك الجزائر.

أ - التحليل الاقتصادي: نلاحظ من الجدول أعلاه، أن الميزان التجاري يتحكم بشكل كبير في وضعية الميزان الجاري، بحكم أن رصيد كل من ميزان الخدمات والعوائد والتحويلات يعيش الاستقرار النسبي طيلة الفترة محل الدراسة، وفي المقابل أن وضعية أسعار النفط تعتبر هي المحدد الأساسي للتطور الحاصل في الميزان التجاري الجزائري بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي خارج قطاع المحروقات. وعليه نلاحظ أن الميزان الجاري سجل أرسدة ضعيفة ما بين سنة 1990 و1998، التي تزامنت هذه الفترة مع الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية وتبني برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)، بالإضافة إلى تدهور الوضع الأمني والإقتصادي، بحيث أنها سجلت في سنة 1998 فائض ضئيل جداً بقيمة 0.018 مليار دولار محققة بذلك انخفاض بنسبة 99.33% مقارنة بالسنة الفارطة، بسبب انخفاض أسعار النفط التي وصلت قيمتها في هذه السنة إلى 12.9 دولار/البرميل، ثم سجل هذا الميزان بعد ذلك انتعاش طفيف في سنة 1999 بقيمة 0.578 مليار دولار التي قابلها ارتفاع في سعر البترول إلى 17.9 دولار/البرميل، واستمر هذا التحسن بعد ذلك في ظل استقرار الوضع الأمني وارتفاع أسعار النفط وحصّة البلد من صادرات هذه المادة في منظمة OPEP، مسجلاً بذلك قيمة 9.488 مليار دولار في سنة 2000 بمعدل نمو 1541.52% مقارنة بسنة 1999 مع تسجيل أقصى قيمة لأسعار النفط طيلة الفترة محل الدراسة بـ 28.5 دولار/البرميل، واستمر هذا التحسن في رصيد الميزان الجاري إلى غاية سنة 2003 تماشياً مع وضعية أسعار النفط.

ب - التحليل القياسي: من جانب النظرية الاقتصادية إن العلاقة القائمة بين تطور سعر الصرف ورصيد ميزان العمليات الجارية هي علاقة طردية، وعلى هذا الأساس تم استنتاج معادلة الانحدار البسيط التالية: $\hat{y}_{i,BC} = -2.974 + 0.101x_i$ ، قيمة رصيد ميزان العمليات الجارية المقدرة (المتغير التابع) ، x_i : سعر صرف الفعلي للدينار الجزائري (المتغير المستقل). r : معامل الارتباط

يساوي 0.620 ، r^2 : معامل التحديد يساوي إلى 0.384 ، $t^*(\hat{\alpha}) = -1.449$ ، $t^*(\hat{\beta}) = 2.737$ ، $-7.445 \leq \alpha \leq 1.497$ ، $0.021 \leq \beta \leq 0.182$.

وعليه نلاحظ أن معامل الارتباط الذي يساوي 62%، يكشف عن وجود علاقة خطية ضعيفة نسبياً، كما يبين معامل التحديد أن 38.4% من التغير الحاصل في رصيد ميزان الجاري هو راجع إلى التغير في سعر الصرف، وهذا دليل على أن سعر صرف الدينار له دور ضعيف نسبياً في تفسير التغير الحادث في رصيد الميزان الجاري، أما فيما يخص الميل الحدي للانحدار الذي يساوي $0.101 +$ أي أنه مطابق لمبدأ النظرية الاقتصادية في شأن العلاقة الطردية الموجودة بين المتغيرين.

وبافتراض:

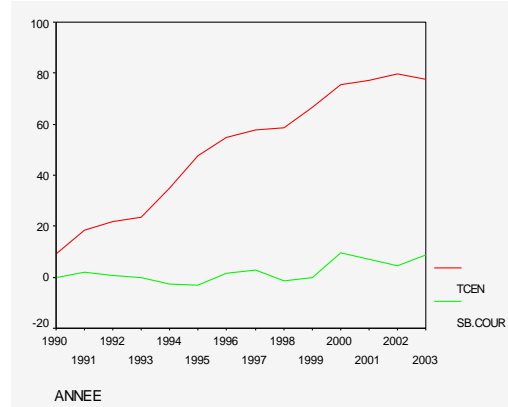
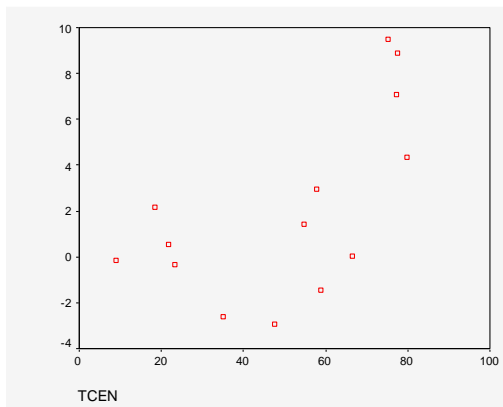
$$\left\{ \begin{array}{l} H_N : \beta = 0 \\ H_A : \beta \neq 0 \end{array} \right. \quad \text{أو} \quad \left\{ \begin{array}{l} \text{فرضية العدم} \\ \text{الفرضية البديلة} \end{array} \right. \quad \left\{ \begin{array}{l} H_V : \alpha = 0 \\ H_A : \alpha \neq 0 \end{array} \right. \quad \text{أو} \quad \left\{ \begin{array}{l} \text{فرضية العدم} \\ \text{الفرضية البديلة} \end{array} \right.$$

حيث أن: $2.160 < 2.737 < t^*(\hat{\beta})$ ، وعليه نرفض فرضية العدم، أي أن $\beta \neq 0$ ومن ثم يمكن القول أن المتغير المستقل له دور مهم في تفسير التغيرات التي تحدث في قيمة رصيد ميزان العمليات الجارية، أي يعني ذلك أن قيمة المعامل β لها معنوية إحصائية في التفسير.

ومن جهة أخرى سجل الحد الثابت α الاختبار التالي: $> | -1.449 | 2.160$ أي أن

$|t^*(\hat{\alpha})| > t^c(\hat{\alpha})$ ، وعليه فإننا نقبل فرضية العدم أي أن $\alpha = 0$ ، معناه أن الحد الثابت α ليس له معنوية إحصائية في التفسير. ومن أجل التأكد أكثر نستعرض كل من المنحنى البياني والنقطي الذي يستعرض لنا العلاقة الموجودة بين التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري وتطور قيمة رصيد ميزان العمليات الجارية الجزائري (SB.COUR)، قراءتنا للمنحنيين توضح لنا وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمستقل إلا أنها لا ترقى إلى المستوى الذي تنص عليه النظرية الاقتصادية، كما يبين في نفس الوقت المنحنى النقطي وجود تشتت كبير نوعاً ما بين إحداثيات المعادلة والقيم وسيطة لها.

الشكل رقم 18/04: عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (لوضعية ميزان العمليات الجارية مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2003).



وعليه نستنتج في الأخير أن كل الجهود التي بذلت في شأن تحرير سعر صرف الدينار الجزائري والوصول به إلى القيمة الحقيقية له، إلا أننا نلاحظ أن مستوى ووضعية عناصر الميزان الجاري لا ترقى إلى مستوى هذه الإصلاحات، والسبب الأساسي في ذلك هو ضعف الجهاز الإنتاجي بالإضافة إلى تدهور وضعية الاستقرار الأمني خاصة قبل سنة 1999، رغم البرامج الاقتصادية التي رسمتها ونفذتها الحكومة الجزائرية تزامناً مع بداية استقرار الوضع الأمني وتحسن أسعار البترول بعد السنة نفسها، إلا أن المشكل يبقى دائماً مطروح في طبيعة وكفاءة المورد البشري المكلف بتحديد مصب واتجاه هذه الأموال إلى القطاعات القادرة على إخراج الجزائر من الحلقة المفرغة للمشاكل، ومن سياسة الاتكال على قطاع المحروقات الذي يبقى مربوط بوضعية أسعار البترول في الأسواق العالمية، وإخراجها من الطرف الذي تقف فيه كموقف المتأثر إلى المؤثر.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تطور سعر صرف الدينار الجزائري على عناصر

ميزان رأس المال والميزان الكلي (1990-2003).

إن عناصر هذا الميزان يُعول عليها العديد من الدول في شأن تعديل وضعية ميزان المدفوعات، نظراً لقدرتها على التأثير، باعتباره كذلك أنه يضم بند يكشف عن رصيد قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر الذي أصبح هذا الأخير من بين المؤشرات التي يُقيم على أساسها مدى نجاعة ومستوى تطور اقتصاد البلد. وفي هذا الإطار قامت الجزائر بتجسيد دواعي استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن لسياسة تحرير سعر صرف الدينار الجزائري دور هام في تخفيض تكلفة إقامة مشروع استثماري من قبل الأجانب، وإدخال إصلاحات هامة جداً تهدف في مجملها إلى تحسين المناخ الاستثماري. وعليه سوف نسلط الضوء على تطور عناصر ميزان رأس المال في ظل تطور سعر الدينار الجزائري، بالإضافة إلى تقديم عرض مختصر لعناصر الميزان الكلي، المرافق للتحليل الاقتصادي والقياسي لأهم عناصر الميزان.

أولاً: أثر سعر صرف الدينار على تطور رصيد ميزان رأس المال (1990-2003).

يمثل هذا الميزان الجزء الثاني من الميزان الكلي إلا أن أرصدة فروعته تبقى ضعيفة جداً أمام وضعية الميزان الجاري الجزائري، رغم الدور الإيجابي الذي يلعبه في موازين مدفوعات في دول أخرى، ومن أجل التعرف أكثر على هذه الوضعية نقوم بعرض مختصر لتطور عناصر هذا الميزان بسبب نقص المعطيات الاقتصادية.

1- أثر سعر صرف الدينار على تطور رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2003): رغم

الأهمية التي يتمتع بها هذا الرصيد في تعديل الميزان الكلي، إلا أن الملاحظ لتطور رصيد هذا البند لا

يلتمس روح الاهتمام بهذا الجانب، الذي تزامن مع تدهور الوضع الأمني وضعف المناخ الاستثماري وتركزه بشكل كبير في قطاع المحروقات.

الجدول رقم 15/04: تطور رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2003).

الوحدة: مليار دولار.

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
0.27	0.00	0.00	0.00	0.03	0.08-	0.04-	استثمار أجنبي مباشر
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
0.62	0.97	1.18	0.42	0.46	0.50	0.26	استثمار أجنبي مباشر

المصدر: بنك الجزائر.

أ - التحليل الاقتصادي: نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر حقق أرقام ضعيفة جداً، لا ترقى إلى مستوى الإجراءات والتحفيزات التي رسمتها السلطة العمومية في شأن استقطاب رأسمال الأجنبي المباشر. بحيث سجلت أرصدة ضعيفة جداً ما بين سنة 1990 و 1995، التي لم تتجاوز قيمتها 0.03 مليار دولار كحد أقصى لها، والسبب يرجع في ذلك إلى تدهور كل من الوضع الأمني والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وبداية من سنة 1996 إلى غاية سنة 2000 التي سجلت هذه الفترة انتعاش ضئيل جداً على مستوى هذا الرصيد التي لم تتجاوز قيمتها 0.5 مليار دولار. مع العلم أن وجهته كانت تتركز دائماً على قطاع المحروقات، لكن في سنة 2001 عرف رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر انتعاش مقداره 1.18 مليار دولار كقيمة أقصى، تحققت هذه الفترة محل الدراسة، محققاً بذلك تطور بنسبة 180.95% مقارنة بالسنة الفارطة، التي كانت مرفوقة بإستقرار الوضع الأمني، والتحسين النسبي للوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسن ظروف مناخ الاستثمار. إلا أن وجهته تبقى دائماً محصورة في القطاعات مضمونة العائد كقطاع المحروقات وقطاع البناء والاتصالات مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تبقى ضعيفة الاستقطاب بسبب ضعف المناخ الاستثماري بها¹، ثم سجل هذا الرصيد قيمة 0.97 و 0.62 مليار دولار في كل من سنة 2002 و 2003 على التوالي محققة تراجع بنسبة 17.79% و 47.45% مقارنة بسنة 2001 هذا دليل على التثبيط النسبي الذي شهدته القطاعات مضمونة العائد مؤكداً بذلك ضعف المناخ الاستثمار خارج قطاع المحروقات.

ب - التحليل القياسي: من جانب النظرية الاقتصادية إن العلاقة القائمة بين تطور سعر الصرف ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة طردية، أي معناه إن إنخفاض قيمة الدينار الجزائري من

¹ د. فريد كورتال، " واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "، الملتقى الدولي بعنوان: " سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية والجزائر " - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير - جامعة سكيكدة 14-15 مارس 2004. ص: 15.

المفروض يؤدي إلى استقطاب رأس المال الأجنبي، وما يهم الاقتصاد الجزائري هو وجهته إلى القطاعات خارج المحروقات، بحيث أن هذا الانخفاض يساهم بتخفيض تكلفة إقامة المشروع الاستثماري، وعلى هذا الأساس تم استنتاج معادلة الانحدار البسيط التالية:

$$\hat{y}_{i.IDE} = -0.352 + 0.0135 x_i$$

، $\hat{y}_{i.BC}$: قيمة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المقدرة (المتغير التابع) ، x_i : سعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري (المتغير المستقل). r : معامل الارتباط يساوي 0.848 ، r^2 : معامل التحديد يساوي إلى 0.719 . $t_{(\hat{\alpha})}^* = -2.594, t_{(\hat{\beta})}^* = 5.544$ ، $-0.647 \leq \alpha \leq -0.056$ ، $0.008 \leq \beta \leq 0.019$ ،

وعليه نلاحظ أن معامل الارتباط الذي يساوي 84.8% يكشف عن وجود علاقة خطية قوية نسبياً، كما يبين معامل التحديد أن 71.9% من التغير الحاصل في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر هو راجع إلى التغير في سعر الصرف، وهذا دليل على أن سعر صرف الدينار له دور هام جداً في تفسير التغير الحادث في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، أما فيما يخص الميل الحدي للانحدار الذي يساوي $+0.0135$ أي أنه مطابق لمبدأ النظرية الاقتصادية في شأن العلاقة الطردية الموجودة بين المتغيرين.

وبافتراض:

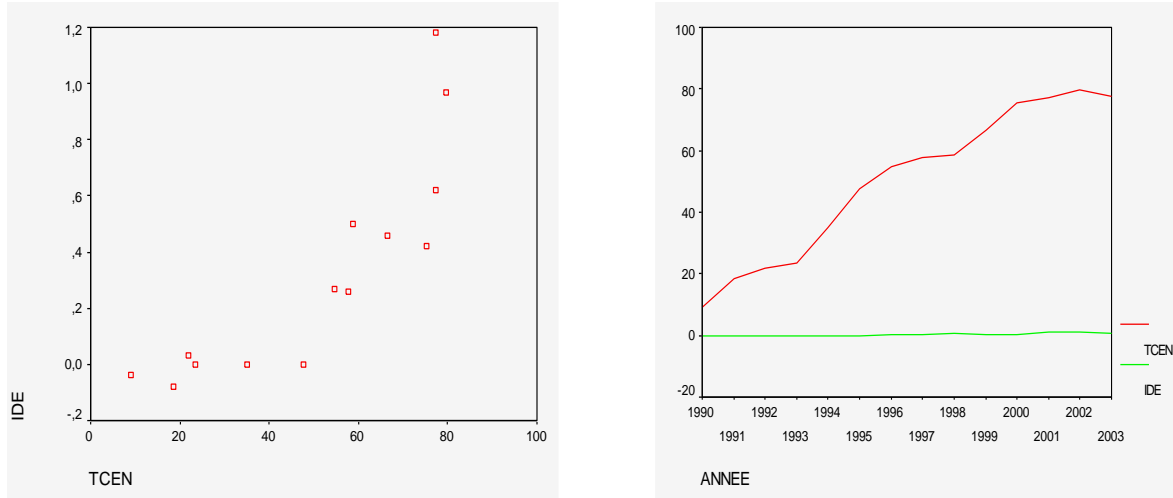
$$\left\{ \begin{array}{ll} H_N : \beta = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_A : \beta \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{array} \right. \quad \text{أو} \quad \left\{ \begin{array}{ll} H_N : \alpha = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_A : \alpha \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{array} \right.$$

حيث أن: $5.544 > 2.160$ أي أن $t^c(\hat{\beta}) < |t^*(\hat{\beta})|$ ، وعليه نرفض فرضية العدم، أي أن $\beta \neq 0$ ومن ثم يمكن القول أن المتغير المستقل له دور مهم في تفسير التغيرات التي تحدث في قيمة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، أي يعني ذلك أن قيمة المعامل β لها معنوية إحصائية في التفسير.

ومن جهة أخرى سجل الحد الثابت α الاختبار التالي: $2.160 < |-2.594|$ أي أن $|t^c(\hat{\alpha})| < |t^*(\hat{\alpha})|$ ، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم أي أن $\alpha \neq 0$ ، معناه أن الحد الثابت α لها معنوية إحصائية في التفسير.

ومن أجل التأكد أكثر نستعرض كل من المنحنى البياني والنقطي الذي يستعرض لنا العلاقة الموجودة بين التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري وتطور قيمة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (ide)، إن المتبع للمنحنيين يلتبس وجود علاقة طردية قوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، كدليل على أن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لها دور كبير في التأثير على حركة وتطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وما يزيد توضيح ذلك هو المنحنى النقطي الذي يكشف عن وجود تشتت ضعيف للإحداثيات عن قيمها الوسيطة.

الشكل رقم 19/04: عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (لوضعية رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2003).



2 أثر سعر صرف الدينار على تطور رصيد رأس المال الرسمي الصافي (1990-2003): إن هذا

الميزان يضم بدوره القروض طويلة الأجل المتحصل عليها و المدفوعة اتجاه العالم الخارجي، ومن أجل تتبع وضعية هذا الرصيد نقوم بعرض هذا التطور من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 16/04: تطور رصيد رأس المال الرسمي الصافي (1990-2003).

الوحدة: مليار دولار

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
3.40-	3.89-	2.48-	0.33-	0.08	1.23-	0.44-	رأسمال الرسمي الصافي
1.82	3.22	4.64	6.52	6.91	6.00	6.29	- المسحوبات
5.22-	7.11-	7.12-	6.85-	6.83-	7.22-	6.73-	- استهلاك القروض

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
1.38-	1.32-	1.99-	1.96-	1.97-	1.33-	2.51-	رأسمال الرسمي الصافي
1.65	1.60	0.91	0.80	1.08	1.83	1.69	- المسحوبات
3.03-	2.92-	2.9-	2.76-	3.04-	3.16-	4.20-	- استهلاك القروض

المصدر: بنك الجزائر.

نلاحظ أن هذا الرصيد سجل عجز طيلة الفترة محل الدراسة ما عدا سنة 1992، هذا دليل على أن الجزائر تشتهد أكثر من أجل القيام بسداد قيمة القروض الخارجية (طويلة ومتوسطة الأجل) أكبر من قيمة القروض المتأتية من الخارج، كما نلاحظ في نفس الوقت أن القروض المسددة (استهلاك القروض) تتجاوز بشكل نسبي مع التطور الحادث في قيمة المسحوبات، وعلى هذا

6.43 الأساس نلاحظ أن الفترة الممتدة ما بين سنة 1990-1993 سجلت معدل سنوي بقيمة مليار دولار في قيمة القروض المستوردة التي تزامنت مع تطبيق سلسلة من الإصلاحات والإجراءات التي نفذتها السلطات العمومية في شأن إعادة هيكلة وتطهير المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى تدهور الوضع الأمني الذي ألحق العديد من المؤسسات والهياكل بالهلاك، في حين سجل هذا الرصيد عجز طفيف خلال هذه المرحلة ما عداً سنة 1992 التي سجلت فائض بقيمة 0.08 مليار دولار مسجلة بذلك ارتفاع بقيمة 106.5% مقارنة بالسنة الفارطة، وهذا بسبب ارتفاع قيمة القروض المتأتية من الخارج التي بلغت أقصى قيمة لها طيلة الفترة محل الدراسة كلها بـ 6.91 مليار دولار وانخفاض في قيمة القروض المسددة التي بلغت 6.83 مليار دولار.

وتزامناً مع بداية برنامج التعديل الهيكلي في سنة 1994 انخفضت قيمة القروض المتأتية من الخارج بنسبة 71.93% ما بين سنة 1994 و1998. وجاء هذا في إطار تعزيز فكرة التحرر من التبعية الخارجية للقروض والتقليل من تكلفتها، بالإضافة إلى انتعاش أسعار النفط وتشديد شروط وتكلفة القرض الخارجي، في حين سجلت قيمة القروض المستهلكة في سنة 1998 انخفاضاً محسوساً التي وصلت قيمتها إلى 3.16 مليار دولار وتراجع بنسبة 55.61% مقارنة بسنة 1994، في حين سجل رصيد رأسمال الصافي تراجع بنسبة 65.9% ما بين سنة 1995 و1998.

ثم بعدها عرف الرصيد تراجع محسوس في العجز بنسبة 48.12% في سنة 1999 مقارنة بالسنة الفارطة، بسبب الانخفاض المسجل على مستوى القروض المتأتية من الخارج بنسبة 40.98% في ظل استقرار الوضع الأمني وانتعاش أسعار النفط، مسجلاً بعد ذلك استقرار كبير إلى غاية سنة 2001، إلى أن سجل الرصيد قيمة -1.32 و-1.38 مليار دولار في كل من سنة 2002 و2003 بمعدل نمو 33.67% و30.65% بمقارنة بسنة 2001، بسبب الارتفاع الحاصل في قيمة القروض المتأتية من الخارج بنسبة 81.32% خلال السنتين الموالتين (بعد سنة 2001) التي جاء هذا التطور في ظل تبني سلسلة من البرامج الاقتصادية محاولة في ذلك تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، مستغلة بذلك ببحوحة ارتفاع أسعار النفط.

3 أثر سعر صرف الدينار على تطور رصيد حساب رأس المال (1990-2003): إن الدولة

قامت بإتخاذ العديد من الإجراءات في شأن تحسين وضعية رصيد هذا الميزان، وخاصة من جانب جلب رأس المال الأجنبي وتقليص قيمة القروض قصيرة الأجل، وقصد تحقيق هذا الهدف ساهمت بتحرير سعر صرف الدينار الجزائري. ومن أجل الكشف عن نتائج هذا الإجراء على مستوى عناصر ميزان رأس المال. نقوم بعرض تطور هذا الأخير خلال الفترة محل الدراسة والقيام بدراسة تحليلية وقياسية في هذا الشأن.

الجدول رقم 17/04: تطور رصيد ميزان حساب رأس المال (1990-2003).

الوحدة: مليار دولار

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
3.34-	4.08-	2.54-	0.83-	1.07-	1.89-	1.57-	رصيد ميزان حساب رأسمال
0.27	0.00	0.00	0.00	0.03	0.08-	0.04-	استثمار الأجنبي المباشر
3.40-	3.89-	2.48-	0.33-	0.08	1.23-	0.44-	رأس المال الرسمي الصافي
0.21-	0.2-	0.06-	0.50-	1.18-	0.58-	1.09-	قروض قصيرة الأجل+السهم والخطأ
54.7	47.6	35.1	23.4	21.8	18.5	0.9	سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
1.31-	0.71-	0.87-	1.36-	2.4-	0.83-	2.29-	رصيد ميزان حساب رأسمال
0.62	0.97	1.18	0.42	0.46	0.50	0.26	استثمار الأجنبي المباشر
1.38-	1.32-	1.99-	1.96-	1.97-	1.33-	2.51-	رأس المال الرسمي الصافي
0.55-	0.36-	0.06-	0.18	0.89-	0.00	0.04-	قروض قصيرة الأجل+السهم والخطأ
77.4	79.7	77.3	75.3	66.6	58.8	57.7	سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار

المصدر: بنك الجزائر.

أ - التحليل الاقتصادي: يبدو من الجدول أعلاه أن رصيد هذا الحساب سجل عجز طيلة الفترة محل الدراسة، بحيث أن رصيد رأسمال الرسمي الصافي هو سبب لعجز الميزان ويظهر هذا بوضوح في سنة 1995 أين حقق الميزان أكبر عجز له بقيمة 4.08 مليار دولار ثم بعدها عرف العجز انخفاضاً ملحوظاً وذلك ابتداءً من سنة 1996، التي سُجل فيها العجز قيمة 3.34 مليار دولار واستمر هذا الانخفاض في العجز بشكل تدريجي إلى أن وصل إلى 0.83 مليار دولار في سنة 1998، وتعود أسباب هذا التحسن في ميزان رأسمال إلى انخفاض التدفقات الرأسمالية إلى الخارج بسبب الإجراءات التي جُندت من أجل تقليص هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وتقليص قيمة القروض، لكن في سنة 1999 عاود ارتفاع العجز الذي وصل إلى 2.4 مليار دولار نظراً لارتفاع عجز رصيد رأسمال الرسمي الصافي بنسبة 48.12%، لينخفض العجز مرة أخرى في السنة الموالية مسجلاً قيمة 1.36 مليار دولار بسبب الفائض الوحيد الذي حققه بند (القروض قصيرة الأجل + السهم والخطأ) بقيمة 0.18 مليار دولار، واستمر هذا الانخفاض في العجز الذي بلغ في سنة 2001 قيمة -0.87 مليار دولار بسبب انتعاش رصيد استثمار الأجنبي المباشر مسجلاً بذلك أقصى قيمة له بـ 1.18 مليار دولار خلال الفترة محل الدراسة كلها، ولقد تسبب تقلص تدفقات رأسمال إلى الخارج بنسبة

33.66% في سنة 2002 مقارنة بالسنة الفارطة في تسجيل أدنى رصيد لميزان رأسمال بقيمة - 0.71 مليار دولار، ثم بعدها في سنة 2003 سجل الميزان عجز بقيمة 1.31 مليار دولار، محققاً بذلك ارتفاع في العجز بنسبة 84.50%، وهذا كله بسبب انخفاض رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع العجز في رصيد بند (القروض قصيرة الأجل + السهو والخطأ) بنسبة 36.08% و52.78% على التوالي. كمؤشر على عدم استجابة الوضع الاقتصادي إلى الإصلاحات والتعديلات التي قامت بها السلطات الجزائرية.

إن الدولة قامت بإتخاذ العديد من الإجراءات في شأن تحسين وضعية رصيد هذا الميزان، وخاصة من جانب جلب رأس المال الأجنبي وتقليص قيمة القروض قصيرة الأجل، وقصد تحقيق هذا الهدف ساهمت بتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، ومن أجل الكشف عن نتائج هذا الإجراء من الجانب القياسي على مستوى تطور عناصر ميزان رأس المال سوف نقوم بذلك من خلال الدراسة التالية.

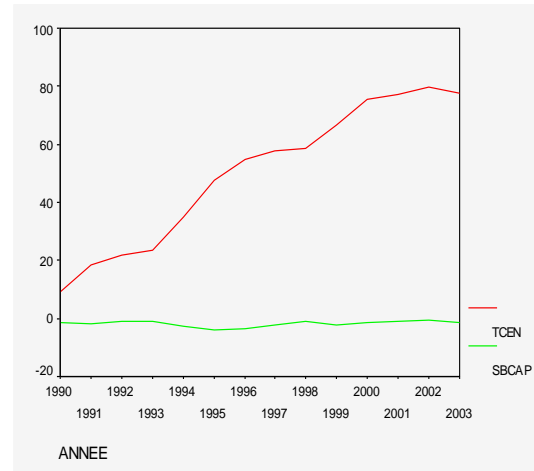
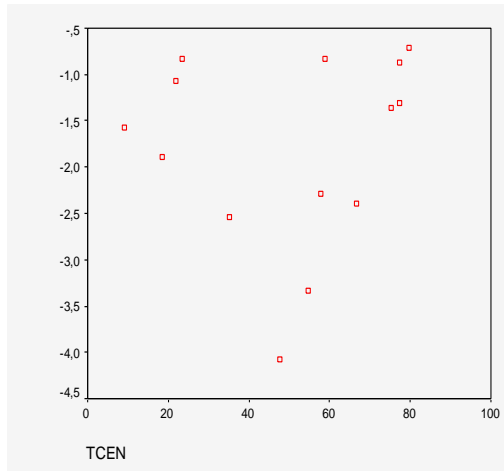
أ - التحليل القياسي: من جانب النظرية الاقتصادية، إن العلاقة القائمة بين تطور سعر الصرف ورصيد ميزان رأس المال هي علاقة طردية، وعلى هذا الأساس تم استنتاج معادلة الانحدار البسيط التالية: $\hat{y}_{i.bcap} = -2.005 + 0.004249 x_i$ ، بحيث: $\hat{y}_{i.bcap}$: قيمة رصيد ميزان رأس المال المقدرة (المتغير التابع)، x_i : سعر صرف الفعلي للدينار الجزائري (المتغير المستقل). r : معامل الارتباط يساوي 0.102، r^2 : معامل التحديد يساوي إلى 0.010. $t_{(\hat{\alpha})}^* = -3.015, t_{(\hat{\beta})}^* = 0.355$ ، $-3.455 \leq \alpha \leq -0.556$ ، $-0.022 \leq \beta \leq 0.030$.

وعليه نلاحظ أن معامل الارتباط الذي يساوي 10.2% يكشف عن وجود علاقة خطية ضعيفة جداً، كما يبين من جهة أخرى معامل التحديد أن 1% من التغير الحاصل في رصيد ميزان رأس المال هو راجع فقط إلى التغير في سعر الصرف، وهذا دليل على أن سعر صرف الدينار ليس له دور مهم في تفسير التغير الحادث في رصيد الميزان رأس المال، أما فيما يخص الميل الحدي للانحدار الذي يساوي إلى 0.004249 أي أنه ضعيف جداً يكاد ينعدم وبالتالي هو غير مطابق بشكل جيد لمبدأ النظرية الاقتصادية في شأن العلاقة الطردية الموجودة بين المتغيرين.

وباقتراض:

$$\left. \begin{array}{l} H_N: \beta = 0 \\ H_A: \beta \neq 0 \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{فرضية العدم} \\ \text{الفرضية البديلة} \end{array} \quad \text{أو} \quad \left. \begin{array}{l} H_V: \alpha = 0 \\ H_A: \alpha \neq 0 \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{فرضية العدم} \\ \text{الفرضية البديلة} \end{array}$$

حيث أن: $0.355 < 2.160$ أي أن $|t^*(\hat{\beta})| > t^c(\hat{\beta})$ ، وعليه نقبل فرضية العدم، أي أن $\beta = 0$ ومن ثم يمكن القول أن المتغير المستقل ليس له دور في تفسير التغيرات التي تحدث في قيمة رصيد ميزان رأس المال، أي يعني ذلك أن قيمة المعامل β ليس لها معنوية إحصائية في التفسير. ومن جهة أخرى سجل الحد الثابت α الاختبار التالي: $|-3.015| < 2.160$ أي أن $|t^*(\hat{\alpha})| < t^c(\hat{\alpha})$ ، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم أي أن $\alpha \neq 0$ ، معناه أن الحد الثابت α لها معنوية إحصائية في التفسير. ومن أجل التأكد أكثر نستعرض كل من المنحنى البياني والنقطي الذي يستعرض لنا العلاقة الموجودة بين التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري وتطور قيمة رصيد ميزان رأس المال (SB.CAP)، إن المتتبع لهذه المنحنيات يكتشف صعوبة تحديد شكل العلاقة القائمة بين المتغير التابع والمستقل لكن بلجوتنا إلى معادلة الانحدار التي يبيّن العلاقة الطردية الموجود بين هذين المتغيرين لكنها ضعيفة جداً تكاد تنعدم، نافيةً مرة أخرى مبدأ النظرية الاقتصادية، وهذا ما نكتشفه من خلال إلقاء نظرة تمعنية للتشتت الكبير جداً لإحداثيات المعادلة بالنسبة للقيم الوسيطة. الشكل رقم 20/04: عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (لوضعية ميزان رأس المال مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2003).



ثانياً: أثر سعر صرف الدينار على تطور وضعية ميزان المدفوعات (الميزان الكلي) (1990-2003).

إن الهدف الأساسي من التحرير الذي قامت به الجزائر اتجاه سعر صرف الدينار، هو تحسين وضعية عناصر ميزان المدفوعات بشكل عام ورصيد الميزان التجاري بشكل خاص، وهذا ما سوف نكتشفه من خلال تتبع التطور الحاصل في رصيد هذا الميزان من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 18/04: تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2003).

الوحدة: مليار دولار.

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
1.406	2.921-	2.595-	0.317-	0.521	2.15	0.14-	رصيد الميزان الجاري
3.34-	4.08-	2.54-	0.83-	1.07-	1.89-	1.57-	رصيد ميزان رأس المال
1.934-	7.001-	5.135-	1.147-	0.549-	0.26	1.71-	رصيد الميزان الكلي
54.7	47.6	35.1	23.4	21.8	18.5	9.0	سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
8.903	4.36	7.059	9.488	0.018	1.43-	2.962	رصيد الميزان الجاري
1.31-	0.71-	0.87-	1.36-	2.4-	0.83-	2.29-	رصيد ميزان رأس المال
7.593	3.65.	6.189	8.128	2.382-	2.26-	0.672	رصيد الميزان الكلي
77.4	79.7	77.3	75.3	66.6	58.8	57.7	سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار

المصدر: بنك الجزائر.

أ **التحليل الاقتصادي:** نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري سجل عجز ما بين سنة 1990 و 1999 ما عداً في كل من سنة 1991 و 1997، التي سجلت فائض بقيمة 0.26 و 0.672 مليار دولار وهذا بسبب الفائض الكبير الذي سجله ميزان التجاري تبعاً لارتفاع قيمة الصادرات وانخفاض الواردات بسبب الإجراءات المتخذة في شأن تقليص الواردات وتحسن مستوى أسعار النفط، ومن جهة أخرى سجلت عجز بشكل كبير في كل من سنة 1994 و 1995، بقيمة 5.135 و 7.01 مليار دولار على التوالي، بسبب العجز الضخم الذي سجله كل من ميزان العمليات الجارية و ميزان رأس المال في هذين السنتين، تزامناً هذا مع بداية برنامج التعديل الهيكلي الذي كان بدايته في سنة 1994، رغم الانخفاض المحسوس الذي عرفه الدينار الجزائري في هذه الفترة بنسبة 103.42% ما بين سنة 1993 و 1995، إلا أن الاستجابة كانت من قبل ميزان المدفوعات منعدمة، وهذا بسبب تدهور الوضع الأمني وتذبذب أسعار البترول وضعف الجهاز الإنتاجي. ثم بعدها انخفض الفائض في كل من سنة 2001 و 2002 مسجلاً قيمة 6.189 و 3.65 مليار دولار، وهذا كله بسبب تراجع الفائض في الميزان الجاري بنسبة 25.60% و 54.04% مقارنة بسنة 2000، تزامناً هذا مع الانخفاض الحادث في أسعار النفط بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الواردات الجزائرية، في ظل تبني برامج اقتصادية مختلفة وإصلاحات هيكلية ضخمة. أما عن سنة 2003 التي سجل فيها الميزان الفائض ارتفاعاً محسوساً بنسبة 108.03%، والفضل يرجع في ذلك إلى انتعاش وضعية أسعار النفط واستقرار الوضع الاقتصادي والأمني.

ب - التحليل القياسي: من جانب النظرية الاقتصادية إن العلاقة القائمة بين تطور سعر الصرف ورسيد ميزان المدفوعات هي علاقة طردية، وعلى هذا الأساس تم استنتاج معادلة الانحدار البسيط التالية بين المتغيرين: $\hat{y}_{i.SBG} = -4.980 + 0.105 x_i$ ، قيمة رصيد ميزان رأس المال المقدرة (المتغير التابع) ، x_i : سعر صرف الفعلي للدينار الجزائري (المتغير المستقل). r : معامل الارتباط يساوي 0.57 ، r^2 : معامل التحديد يساوي إلى 0.325 . $t^*(\hat{\alpha}) = -2.043, t^*(\hat{\beta}) = 2.401$ ، $-10.289 \leq \alpha \leq 0.230$ ، $0.010 \leq \beta \leq 0.201$.

وعليه نلاحظ أن معامل الارتباط الذي يساوي 57% يكشف عن وجود علاقة خطية قوية نسبياً، كما يبين من جهة أخرى معامل التحديد أن 32.5% من التغير الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات هو راجع إلى التغير في سعر الصرف، وهذا دليل على أن سعر صرف الدينار له دور هام في تفسير التغير الحادث في رصيد الميزان الكلي، أما فيما يخص الميل الحدي للانحدار الذي يساوي 0.105 أي أنه ضعيف نسبياً، الذي يدل على أن سعر الصرف إذا تغير بوحدة واحدة سوف يؤدي هذا إلى إحداث تغيير في ميزان المدفوعات بـ 0.105 وحدة، وبالتالي هو مطابق لمبدأ النظرية الاقتصادية في شأن العلاقة الطردية الموجودة بين المتغيرين.

وبافتراض:

$$\left. \begin{array}{l} H_N : \beta = 0 \\ H_A : \beta \neq 0 \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{فرضية العدم} \\ \text{الفرضية البديلة} \end{array} \quad \text{أو} \quad \left. \begin{array}{l} H_V : \alpha = 0 \\ H_A : \alpha \neq 0 \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{فرضية العدم} \\ \text{الفرضية البديلة} \end{array}$$

حيث أن: $2.160 < 2.401 < t^*(\hat{\beta}) < t^c(\hat{\beta})$ ، وعليه نرفض فرضية العدم، أي أن $\beta \neq 0$ ومن ثم يمكن القول أن المتغير المستقل له دور في تفسير التغيرات التي تحدث في قيمة رصيد ميزان المدفوعات، أي يعني ذلك أن قيمة المعامل β لها معنوية إحصائية في التفسير.

ومن جهة أخرى سجل الحد الثابت α الاختبار التالي: $> | -2.043 | - 2.160$ أي أن

$|t^*(\hat{\alpha})| > t^c(\hat{\alpha})$ ، وعليه فإننا نقبل فرضية العدم أي أن $\alpha = 0$ ، معناه أن الحد الثابت α ليس لها معنوية إحصائية في التفسير. ومن أجل التأكد أكثر نستعرض كل من المنحنى البياني والنقطي الذي يستعرض لنا العلاقة الموجودة بين التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري وتطور قيمة رصيد الميزان الكلي الجزائري (SB.GLOB)، نلاحظ من خلال المنحنيين وجود علاقة خطية طردية بين تطور المتغير التابع والمستقل، إلا أنها تبقى هي الأخرى ضعيفة نسبياً أخذاً بعين الاعتبار مبدأ النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة قوية جداً، ويتضح هذا من المنحنى النقطي الذي يكشف عن وجود تشتت كبير للإحداثيات عن قيمها الوسيطة.

الشكل رقم 21/04: عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (لوضعية ميزان المدفوعات مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2003).



في الأخير، إن المتتبع لتطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات يكتشف أن الاقتصاد الجزائري، مازال يعيش مشكلة الاتكال على قطاع المحروقات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في بناء الاقتصاد الوطني، الذي ليس للبلد من خلاله سلطان للتحكم في أسعاره ولا في كميته المصدرة، رغم الإجراءات والبرامج الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجزائرية مباشرة بعد سنة 1986، وعلى رأسها التحرير التدريجي لسعر صرف الدينار، تزامناً هذا مع الأزمة البترولية، طمعاً في انتعاش الجهاز الإنتاجي خارج المحروقات، إلا أن الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر تركت الاقتصاد يعيش الحلقة المفرغة من دون إلتماس نتائج إيجابية طيلة عشرية كاملة.

ثم بعدها سجلت الجزائر سلسلة من البرامج والتعديلات الاقتصادية والسياسية تزامناً مع استقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية، بالإضافة إلى انتعاش وضعية أسعار النفط بعد سنة 1999، والاستقرار النسبي الذي عرفه الدينار الجزائري، إلا أننا نجد دائماً الجهاز الإنتاجي خارج قطاع المحروقات يعاني الضعف الكبير الذي لا يرقى إلى المستوى المطلوب ولا إلى التطور الذي يعيشه الاقتصاد العالمي، وعلى هذا الأساس يتبين لنا أن وضعية ميزان المدفوعات تتحكم فيها بشكل كبير التطور الحاصل في أسعار المحروقات، من دون مراعاة وضعية سعر صرف الدينار الجزائري ويظهر هذا بوضوح من خلال تطور قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ووجهته.

المبحث الثالث: الوضعية الحالية لبعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (في سنة 2003).

إن الاقتصاد الجزائري عرف قفزة نوعية في السنوات الأخيرة، الذي تزامن هذا مع تحسن أسعار النفط واستقرار الوضع الأمني، بالإضافة إلى تعزيز الإرادة السياسية في شأن النهوض به إلى مستوى التطور العالمي وجعله قادر على التصدي لمختلف التحديات التي تشكلها العولمة وظاهرة التكتلات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس أردنا من خلال هذا المبحث القيام بدراسة تحليلية ملخصة عن الوضع العام الذي يعيشه الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري بعد الخطوات التي حققها الدينار الجزائري في شأن إقترابه من قيمته الحقيقية وتماشيه من جهة أخرى مع التطور العالمي لأنظمة الصرف الدولية (ظاهرة التفريغ)، وهذا بعد تقديم دراسة تحليلية وقياسية لتطور معدلات التضخم أمام التحرير الذي شهده الدينار الجزائري، وهذا نظراً على أن الكثير من الدول التي تركز عملاتها تعيش شكل من أشكال التعويم طمعاً في تخفيض معدلات التضخم.

أولاً: أثر تطور سعر صرف الدينار الجزائري على تطور معدلات التضخم (1990-2003).

إن لسعر الصرف دور هام جداً في التأثير على معدل التضخم، بحيث أن ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي بدوره إلى تحريك الجهاز الإنتاجي بسبب زيادة الطلب الخارجي على المنتج المحلي مع مراعاة معيار الجودة والأسعار، الذي سوف يؤدي إلى الحد من أثر التضخم المستورد، وفي المقابل ستخفض معدلات التضخم. ومن أجل معرفة وضعية تطور معدل التضخم تماشياً مع جهود السلطة النقدية في شأن تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية سنعرض هذا الجدول قبل عرض التحليل الاقتصادي والقياسي.

الجدول رقم 19/04: تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2003).

الوحدة: بالوحدة المئوية

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
18.7	29.8	29.0	20.5	31.7	25.9	17.9	معدل التضخم
54.7	47.6	35.1	23.4	21.8	18.5	9.0	سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار أمريكي.

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
2.6	1.4	4.2	0.3	2.6	5.0	5.7	معدل التضخم
77.4	79.7	77.3	75.3	66.6	58.8	57.7	سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار أمريكي.

المصدر: بنك الجزائر.

أ - التحليل الاقتصادي: لقد سجلت معدلات التضخم قيم مرتفعة جداً ما بين سنة 1990-1996، بحيث قدر المعدل في سنة 1991، بـ 25.9% مسجلاً بذلك ارتفاع بـ 8 نقاط مئوية عن

السنة الفارطة، بسبب ارتفاع مستوى الأجور (ارتفاع الأجر القاعدي بنسبة 80%)، ثم ارتفع كذلك معدل التضخم مرة أخرى في السنة الموالية إلى 31.7% كأقصى قيمة له خلال الفترة محل الدراسة كلها. والسبب يعود في ذلك إلى الارتفاع في مستوى الأجور بحيث سجلت ارتفاع بنسبة 38.9% بالنسبة للأجر القاعدي تزامناً مع الانخفاض في قيمة الدينار في هذه السنة بنسبة 142.22% مقارنة بسنة 1990، الذي تسبب في رفع قيمة التضخم المستورد نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي ولجوء الجزائر إلى العالم الخارجي لتلبية الطلب المحلي. ثم انخفض بعدها التضخم وصولاً به إلى 20.5% وهذا بسبب التحكم الجيد في تسرب الكتلة النقدية والجمود الذي عاشته الأجور، بالإضافة إلى الإجراءات والتدابير التي طبقت في شأن الحد من الواردات (أي الحد من التضخم المستورد)، ثم بعدها عرف التضخم ارتفاع بلغ على إثره نسبة 29.0% و 29.8% في كل من سنة 1994 و 1995، تزامناً هذا مع بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) الذي تطلب المزيد من الواردات وزيادة ضخ في الكتلة النقدية، بالإضافة إلى هذا تم تسجيل تخفيض في قيمة الدينار في سنة 1994 بـ 40.17%، وارتفاع مستوى الأجر القاعدي بنسبة 60% في هذه السنة مقارنة بالسنة الفارطة، مسجلاً بعدها في سنة 1996 انخفاض محسوس بـ 11.1 نقطة مئوية مقارنة بسنة 1995، كدليل على التحكم الجيد في السياسة النقدية والمالية التي نص عليها صندوق النقد الدولي من خلال برنامج التعديل الهيكلي، واستمر هذا الانخفاض في التضخم مسجلاً بعدها معدل 5.7% و 5.0% في سنة 1997 و 1998 كدليل على أن السلطة الجزائرية لها جدارة قوية جداً في الاستجابة إلى المتطلبات التي أملاها صندوق النقد الدولي للأهداف المسطرة في برنامج التعديل الهيكلي، وهذا بفضل التحكم الجيد في الموارد المالية قصد الوصول إلى معدلات تضخم مستهدفة، بالإضافة إلى استقرار وضع سعر صرف الدينار الجزائري. فتحت هذه الأسباب المجال إلى زيادة تحسن مستوى التضخم بالغاً بعدها 2.6% و 0.3% في سنة 1999 و 2000 على التوالي. في ظل استقرار الوضع الأمني والاقتصادي رغم الانخفاض الذي سُجل على مستوى سعر الدينار بنسبة 28.06% هذا دليل على الاستمرارية في التحكم الجيد للكتلة النقدية، ثم بعدها عاود الارتفاع بالغاً في سنة 2003 معدل 2.6% بسبب التضخم المستورد المتأتي من زيادة الواردات الجزائرية التي جاءت مرافقة للبرامج الاقتصادية المتبناة بداية من سنة 1999 قصد إعطاء دفع قوي للإنعاش الاقتصادي وإنشاء مستثمرات صغيرة ومتوسطة.

ب - التحليل القياسي: من جانب النظرية الاقتصادية إن العلاقة القائمة بين تطور سعر الصرف وقيمة معدل التضخم هي علاقة عكسية بحتة، وعلى هذا الأساس تم استنتاج معادلة الانحدار البسيط التالية بين المتغيرين: $\hat{y}_{i.INFL} = 33.628 - 0.392 x_i$ ، قيمة معدل التضخم المقدرة (المتغير

التابع) ، x_i : سعر صرف الفعلي للدينار الجزائري (المتغير المستقل). r : معامل الارتباط يساوي 0.805 ، r^2 : معامل التحديد يساوي إلى 0.648 . $t_{(\hat{\alpha})}^* = 7.270$ ، $t_{(\hat{\beta})}^* = -4.704$ ، $-0.573 \leq \beta \leq -0.210$ ، $23.550 \leq \alpha \leq 43.707$.

وعليه نلاحظ أن معامل الارتباط الذي يساوي 80.5% يكشف عن وجود علاقة خطية قوية جداً، كما يبين من جهة أخرى معامل التحديد أن 64.8% من التغير الحاصل في قيمة معدل التضخم هو راجع إلى التغير في سعر الصرف، وهذا دليل على أن سعر صرف الدينار له دور هام جداً في تفسير التغير الحادث في قيمة معدل التضخم، أما فيما يخص الميل الحدي للانحدار الذي يساوي -0.392 أي أنه يبين وجود علاقة عكسية قوية نسبياً بين المتغيرين، الذي يدل على أن سعر الصرف إذا تغير بوحدة واحدة سوف يؤدي هذا إلى إحداث تغيير في ميزان المدفوعات بـ0.392 وحدة في الاتجاه المعاكس، وبالتالي هو مطابق لمبدأ النظرية الاقتصادية في شأن العلاقة العكسية الموجودة بين المتغيرين.

وبافتراض:

$$\left. \begin{array}{l} H_V : \alpha = 0 \\ H_A : \alpha \neq 0 \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{فرضية العدم} \\ \text{أو} \\ \text{الفرضية البديلة} \end{array} \quad \left\{ \begin{array}{l} H_N : \beta = 0 \\ H_A : \beta \neq 0 \end{array} \right. \begin{array}{l} \text{فرضية العدم} \\ \text{الفرضية البديلة} \end{array}$$

حيث أن: $|-4.704| < 2.160$ أي أن $t^e(\hat{\beta}) < |t^*(\hat{\beta})|$ ، وعليه نرفض فرضية العدم، أي أن $\beta \neq 0$ ومن ثم يمكن القول أن المتغير المستقل له دور هام جداً في تفسير التغيرات التي تحدث في قيمة معدلات التضخم، أي يعني ذلك أن قيمة المعامل β لها معنوية إحصائية في التفسير. ومن جهة أخرى سجل الحد الثابت α الاختبار التالي: $7.270 < 2.160$ أي أن $t^e(\hat{\alpha}) < |t^*(\hat{\alpha})|$ ، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم أي أن $\alpha \neq 0$ ، معناه أن الحد الثابت α لها معنوية إحصائية في التفسير. ومن أجل التأكد أكثر نستعرض كل من المنحنى البياني والنقطي الذي يستعرض لنا العلاقة الموجودة بين التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري وتطور قيمة معدلات التضخم (**t.Inflati**)، بحيث نلاحظ العلاقة العكسية بوضوح بين تطور المتغير التابع والمستقل، وخاصة المنحنى النقطي الذي يؤكد ذلك من خلال ضعف تشتت الإحداثيات عن قيمها الوسيطة.

الشكل رقم 22/04: عرض كل من المنحنى البياني ومنحنى التشتت (لوضعية معدلات التضخم مقابل تطور الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2003).



ثانياً: التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر سنة 2003.

بعد الإصلاحات والتدابير الاقتصادية والسياسية التي قامت بها الحكومة الجزائرية، طمعاً في انتعاش وضعية الاقتصاد الوطني وتحسين وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية، بالإضافة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات خاصة بعد سنة 1999 تزامناً هذا مع استقرار الوضع الأمني والاقتصادي وتحسن وضعية أسعار المحروقات، ومن أجل معرفة وتقييم حصيلة حصاد هذه الجهود سوف نلقي نظرة مختصرة وشاملة لمعرفة واقع الاقتصاد الجزائري في سنة 2003¹.

1 إطار الاقتصاد الكلي:

أ - النشاط الاقتصادي والأسعار: لقد عرفت سنة 2001 عودة النمو الاقتصادي، وسجلت بذلك تسارعاً شديداً سنة 2003 خاصة بفضل توسع الاستثمارات العمومية وتزايد استهلاك قطاع العائلات، وفي هذا الإطار تؤكد أهم مؤشرات القطاع الحقيقي العودة إلى درب التنمية الاقتصادية، وبالفعل حقق الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج المحلي الإجمالي من حيث الحجم بلغ على التوالي 6.8% و7.1% متجاوزين بـ 1.7 و 1.6 نقطة مئوية معدلي نموها في سنة 1998، وهي السنة التي عرفت أعلى مستوى لهما في عقد التسعينات، وبجانب قوة مساهمة قطاع المحروقات فقد ساهمت أيضاً قطاعات أخرى بشكل واسع في النمو المحقق في سنة 2003، كما أظهر الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي في سنة 2003 مؤشر نمو إجمالي (0.4%) ولكنه يبقى ضعيف جداً، ويعود ارتفاع هذا المؤشر إلى حيوية قطاع المحروقات الذي زاد مؤشر الإنتاج فيه بنسبة 4.2% أساساً، بسبب ارتفاع

¹ Lakssasi Mohamed, " la situation économique et monétaire algérien en 2003 ", Média-bank numéro spécial novembre 2004. pp: 3-15.

إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، وإذا ما استبعدنا المحروقات فلقد عرفت الصناعات التحويلية انكماشاً مستمراً، حيث هبط مؤشرها بنسبة 3.3% في سنة 2003 على المستوى الكلي، كما بقي عرض القطاع العمومي والخاص غير كاف لمواجهة ارتفاع الطلب على سلع الاستهلاك و سلع التجهيز، الأمر الذي يقتضي تحديث وتوسيع الآلة الصناعية العمومية والخاصة عن طريق تنشيط جهود الاستثمار وإعادة الهيكلة بهدف زيادة الفعالية، وخلق مناصب عمل دائمة وزيادة الثروة بواسطة نمو سليم ومستمر، وفي الجانب الآخر تراجعت البطالة بصفة قوية، فسجل معدل هذا التراجع بأكثر من 6 درجات ما بين 1990 و 2003 رغم تزايد عدد السكان القادرين على العمل بنسبة 2.8% في السنة منذ سنة 1999، فتراجعت البطالة التي هبط معدلها إلى 23.7% في سنة 2003 مقابل 27.3% في سنة 2002.

كما عرف الطلب تزايد محسوس بحيث أن استهلاك الأسر ازداد بأكثر من 5.4% فعلياً، في كل سنة منذ 5 سنوات، إلا أن هذا الطلب المتزايد لم يجد عرض قادر على تغطيته بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي، متسبباً في ذلك ارتفاع حصيلة الواردات في ظل تبني إصلاحات وبرامج اقتصادية خلال السنوات الأخيرة.

فلقد كان لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرامج التكميلية للرئيس موجهة كل حسب طريقته لمكافحة الفقر لاسيما في الوسط الريفي، وحسب الدراسة التي أعدها المنظمة العالمية للصحة، وأكدها البنك العالمي بأن الفقر في الجزائر قد تراجعت حدته في الفترة ما بين 1995-2003¹.

أما فيما يخص تطور الأسعار خلافاً لسنة 2002 التي تميزت بانخفاض محسوس في كل من أسعار الاستهلاك وأسعار الجملة للفواكه والخضر وأسعار الإنتاج الصناعي، فقد شهدت سنة 2003 عودة التضخم وقد دلت كل مؤشرات سابقة الذكر أنها في اتجاه تصاعدي، وهكذا فقد ارتفع المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك بنسبة 3.5% في سنة 2003 مقابل 2.2% في السنة الفارطة. وأسعار المنتجات الصناعية للقطاع العمومي بنسبة 3.8% مقابل 3% في سنة 2002.

ب - وضعية المالية العامة: لقد لعبت سياسة الميزانية دوراً هاماً في الاستقرار الاقتصادي الكلي، بالفعل تم تحقيق فائض في سنة 2000، بعد سنتين (1998-1999) من العجز الميزاني، الناتج عن الصدمات الخارجية. لقد تأكد تحسن وضعية المالية العامة في السنوات الأخيرة بالفائض الكلي للخزينة، الذي وصل إلى 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) سنة 2003.

¹ عبد اللطيف بن آشنهو، "عصرنة الجزائر - حصيلة وآفاق 1999-2009"، ديوان المطبوعات الجامعية 2004. ص: 82.

■ **الإيرادات الميزانية:** مثلت الإيرادات من المحروقات سنة 2003 ضعفها نفس الإيرادات لسنة 1999، جاء هذا الارتفاع نتيجة تزاوج عاملين، من جهة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداءً من سنة 2000 واستقرارها فوق سعر 22 دولار أمريكي للبرميل الواحد للسنوات 2001، 2002، 2003، ومن جهة أخرى ارتفاع حجم الصادرات سنة 2003 بنسبة 8.4% مقارنة بالسنة الفارطة. مثل هذا الارتفاع جعل من إيرادات الميزانية خلال الفترة 1999-2003 تتحسن، أما عن الإيرادات خارج المحروقات هي الأخرى عرفت تطوراً، مُسجلة بذلك ارتفاع الجهود الضريبي خلال الفترة نفسها من 15.3% من PIB خارج المحروقات سنة 1999 إلى 19.9% في سنة 2002 ليصل إلى 18.8% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في سنة 2003. بحيث قُدرت إيرادات الميزانية لسنة 2003 ما مقداره 1966.6 مليار دينار أي بزيادة 22.7% بالنسبة لسنة 2002، وتفسر هذه النجاح بالارتفاع الكبير للإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات، بينما تم تسجيل استقرار في الإيرادات من الضريبة العادية. كما تجاوزت الإيرادات من الضريبة البترولية منذ نهاية سبتمبر 2003 توقعات قانون المالية في هذا الميدان، بحيث استطاع هذا الفارق أن يغذي صندوق ضبط الإيرادات الذي تم تمويته بمبلغ 26.5 مليار دينار سنة 2002 و115.8 مليار دينار سنة 2001 وبمبلغ 453.2 مليار دينار سنة 2000، ويرمي هذا الصندوق إلى الحد من الأثر السلبي للصدمات الخارجية على المالية العامة.

■ **نفقات الميزانية:** ارتفعت الميزانية الجارية والرأسمالية بنسبة 4.5 نقاط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2003، وكان هذا تحت تأثير برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والتكفل بآثار الكوارث الطبيعية. بحيث سجلت النفقات مبلغ 1752.7 مليار دينار سنة 2003، ممثلة ارتفاعاً بنسبة 13% مقارنة بسنة 2002، وترجع هذه الزيادة أساساً إلى ارتفاع النفقات الرأسمالية (22.3%)، التحويلات الجارية (12.4%)، ونفقات المستخدمين (9.7%).

■ **قدرات التمويل:** حققت الخزينة فائضاً بـ (262.9 مليار دينار) سنة 2003، مثلما كان عليه الحال للسنوات 2000، 2001، 2002، مؤكدة بذلك تدعيم قدراتها التمويلية، واتسم تطور موارد الخزينة العمومية، بصفقتها مؤشراً تركيبياً لوضعية المالية العامة. حيث بلغت ذروتها بمبلغ 678.6 مليار دينار مع نهاية نوفمبر 2003 و591.5 مليار دينار عند نهاية ديسمبر 2003 وذلك بعد الدفعات الهامة لفائدة البنوك العمومية في إطار تسديد المديونية العمومية.

2 - المديونية الداخلية والخارجية:

أ - المديونية الخارجية: بلغ القائم من الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل 23.203 مليار دولار في نهاية 2003، في حين بلغ الدين قصير الأجل 150 مليون دولار، أي بنسبة 0.65% فقط من مجموع هذه المديونية وعرفت تراجع كبير بنسبة 31.15% مقارنة بسنة 1996. كما سُجل خلال سنة 2003، معدل خدمة الدين/ الصادرات إلى 17.7% مقابل 21.7% في سنة 2002 و 47.7% في سنة 1998، مؤكداً بذلك طابع قابلية التحمل للدين الخارجي. بحيث تظل العملات الأجنبية الرئيسية، المكونة للدين الخارجي هي الدولار الأمريكي (39%)، الأورو (35%) والين الياباني (12%)، ومن زاوية التوزيع الجغرافي تأتي أوروبا في المقدمة بنسبة 65% وأمريكا الشمالية بحصة نسبية تبلغ 14%. كما ظهر جانب تعبئة القروض (خارج إعادة التأهيل وإعادة الجدولة) الذي تميز باتجاه تنازلي من سنة 1990 (7 مليارات دولار) إلى سنة 2001 (أقل من واحد مليار دولار). ثم عرف بعدها العودة من جديد في السنتين الأخيرتين (2002 و 2003) إلى هذه التعبئة لتصل إلى 1.6 مليار دولار في سنة 2003، وهو ما يعكس تسيراً إحترازياً للمديونية الخارجية في سياق نجاعة ميزان المدفوعات.

إجمالاً، يظهر تطور نسب المديونية الخارجية النجاعة المتزايدة للتحكم الجيد في المديونية الخارجية التي أصبحت قابلة للتحمل منذ سنة 2000. ويصب هذا السياق الجديد في صالح العودة إلى الأسواق المالية.

ب - المديونية الداخلية: وبخصوص التطهير المالي، فقد كان جوهرياً في مختلف دوائر الاقتصاد وخاصة في القطب العمومي، فلقد استفادت البنوك والمؤسسات والمستثمرات الفلاحية من تدابير تطهيرية جوهرية، مكنتها من التحضير لتحقيق نمو أفضل، وكذلك الشأن بالنسبة للمستشفيات والبلديات التي عرفت هي الأخرى تخفيضاً معتبراً لمديونيتها، مما يسهل عليها تقديم أفضل للخدمات العمومية وبدأت نوعية الاستدانة الخاصة تتحسن شيئاً فشيئاً، وانتقلت المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دينار في سنة 1999 إلى 911 مليار دينار في سنة 2003¹، وقد عرفت المؤسسات العمومية، لاسيما سونطراك، حركة جيدة للتخلص من المديونية وهو ما سيؤهلها لتحقيق تطور أحسن في المستقبل. فإن المورد المالي سيُمنح للوظائف الناجعة، لأن البنوك أصبحت تحتاط أكثر في سياساتها المتعلقة بالقرض، كما قامت الدولة من جهة أخرى بإعادة شراء أزيد من 350 مليار دينار (4.5 مليار دولار) كديون غير ناجعة مستحقة على المؤسسات غير الناجعة.

¹ عبد اللطيف بن آشهو، "عصرنة الجزائر - حصيلة وآفاق 1999-2009"، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

3 - النظام المصرفي (الوساطة، الرقابة والعصرنة): تزامن تحرير القطاع المصرفي مع صدور القانون

رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض، وبرزت البوادر الأولى منذ نهاية التسعينات بدخول البنوك والمؤسسات المالية الخاصة (الوطنية والأجنبية) في القطاع المصرفي، شكل هذا الانفتاح المصحوب بالتدعيم المعتبر لذمة البنوك العمومية عاملاً مهماً لتحسن الوساطة المالية، بحيث تبقى البنوك العمومية فيما يتعلق بميكل النشاط الشامل للقطاع، شبه مهيمنة، بحيث سجلت حصة البنوك العمومية ارتفاعاً وصل إلى 92.7% من مجموع أصول البنوك مقابل 87.5% في 2002، تبعاً لقرار تصفية بنكين من طرف اللجنة المصرفية سنة 2003.

أ - الموارد: شهد نشاط جمع الموارد للبنوك نمواً وتطوراً كبيرين سنة 2003 مسجلاً نمواً يقدر بنسبة 14.9% وهذا عقب الزيادة الهامة 18.8% المسجلة خلال سنة 2002.

تميز كذلك نشاط البنوك المتمثل في جمع الموارد بـ:

-بقاء أهمية الودائع المحصل عليها من المؤسسات الخاصة والعائلات، أي 54.6% في نهاية 2003 مقابل 58.6% في نهاية 2002، وهذا على الرغم من تواصل نمو وودائع مؤسسات قطاع المحروقات في سنة 2003؛

- وانخفاض حصة البنوك الخاصة في سوق الموارد (5.6% في نهاية 2003 مقابل 12.5% في نهاية 2002) المترتب عن إفلاس ومباشرة تصفية بنكين خاصيين في سنة 2003.

ب - القروض: تم في مجال تخصيص الموارد، توزيع القروض للاقتصاد في نطاق إتمام التطهير المالي للبنوك العمومية، بينما انتقلت القروض للاقتصاد من 1266 مليار دينار في نهاية 2002 إلى 1378 مليار دينار في نهاية 2003، مسجلة بذلك زيادة نسبتها 8.8% بحيث إزدادت القروض للقطاع الخاص بنسبة 6.6% مقابل زيادة تقدر بـ 10.6% بالنسبة للقروض الخاصة بالقطاع العام.

ج - الوساطة، الرقابة والعصرنة: إن النظام المصرفي سجل مؤخرًا نوع من التوسع والدخول الكبير للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي)، بالإضافة إلى إنشاء سوق ما بين البنوك الذي ساهم بتعزيز الوساطة المصرفية بشكل كبير جداً، ولضمان فعالية الوساطة المصرفية يجب القيام بمراقبة خاصة على البنوك والمؤسسات المالية، لاسيما، فيما يخص تقيدها بالمعايير الاحترازية، ومجاميعها النقدية والمالية وإجراءاتها الخاصة بالتسيير ومتابعة المخاطر. كما يجب أن تكون المراقبة حريصة بشكل مستمر على حماية المودعين والمستثمرين، كما يجب على هذه المؤسسات التقييد بمراقبة تمكّنهم من تفادي المخاطر النظامية المترتبة عن سوء التسيير و/أو التزامات جد مرتفعة، التي تدرج في هذا الإطار الجهود المتواصلة التي يبذلها كل من مجلس النقد والقرض، بنك الجزائر واللجنة المصرفية في المجال التنظيمي ورقابة النشاط المصرفي.

وفي نهاية سنة 2003 تقيدت البنوك والمؤسسات المالية، التي تمارس نشاطها في الجزائر بنسبة الملاءة 8%، إلا أنه يبقى أن بعض المؤونات لمواجهة الديون المصنفة من قبل البنوك تستلزم تدقيقاً إضافياً قد يؤدي إلى مؤونات إضافية، إلا أن الجهود الكبيرة الذي بذل خلال عام 2003 لتعزيز فعالية نظام المراقبة، قد سمح لبنك الجزائر واللجنة المصرفية بمواجهة تدهور وضعية الحذر التي عرفها البنكان الخاصان (بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري) ومن ثم تم اتخاذ التدابير التحفظية والنهائية الملائمة.

كما تم وضع الجهاز القانوني والتنظيمي لضمان الودائع المصرفية في الجزائر بموجب القانون رقم 10/90 والذي أكده الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، وينحصر التمويل المالي لصندوق ضمان الودائع المصرفية في المنح التي تدفعها مجمل البنوك سنوياً إلى شركة ضمان الودائع المصرفية منذ صدور الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

4 -الوضعية النقدية والسياسة النقدية: يبرز المستوى المعترف لاحتياطات الصرف الرسمية (32.9 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2003)، كشاهد على متانة حالة الأصول الخارجية، فهو مؤشر محدد للاتجاهات النقدية خلال سنة 2003، في الوقت الذي عرفت فيه قدرة التمويل للخزينة تحسناً ملحوظاً خلال نفس السنة.

إن تعزيز الاستقرار المالي يعكسه بصورة واضحة تطور الوضعية المالية خلال سنة 2003، وكذا وضعية السيولة المصرفية، الأمر الذي يؤثر بعمق في توجهات السياسة النقدية.

أ -التطورات النقدية: إن مستوى صافي الأصول الخارجية الذي تجاوز الكتلة النقدية بمفهومها M1 (أي النقود الورقية والمعدنية المتداولة والودائع الجارية)، قد بلغ ابتداءً من سنة 2001 نسبة 69.8% من المجاميع النقدية M2 في نهاية ديسمبر 2003، هذه النسبة التي لم تكن تمثل سوى 9.5% نهاية سنة 1999، ارتفعت إلى 60.5% في نهاية ديسمبر 2002، ثم إلى 69.8% في نهاية جوان 2003.

ويتعلق الأمر هنا بظاهرة نقدية جديدة، حيث أن صافي الأصول الخارجية في نهاية سنة 2003 تمثل نسبة 143.3% من القاعدة النقدية وودائع الخزينة لدى بنك الجزائر، ومن جهة أخرى أن صافي الأصول الداخلية قد تقلص حيث بلغ (1012 مليار دينار في نهاية سنة 2003، مقابل 1145 مليار دينار في نهاية سنة 2002)، وهو ما يؤكد أن احتياطات الصرف الرسمية أصبحت أهم مقابل مجاميع الكتلة النقدية، بحيث قدرت مجاميع النقود المتداولة مبلغ 781.3 مليار دينار في نهاية ديسمبر

2003 مقابل 714.7 مليار دينار في نهاية جوان 2003 و 664.7 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2002، وعليه فقد ارتفعت بمعدل 17.5% في سنة 2003.

ب - السوق النقدية والسيولة المصرفية: عرفت السوق النقدية خلال سنة 2003، تطوراً مستمراً وخاصة من خلال تدخل بنك الجزائر بصفة أكثر ديناميكية، لإمتصاص فائض السيولة، علماً أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر أصبح منعماً منذ سنة 2001. وبتابع تطورات سنة 2002 فإن السوق النقدية نشأت خلال سنة 2003 كقناة وحيدة لإعادة تمويل البنوك (في المتوسط) في شطر ما بين البنوك إذ أن زيادة السيولة أصبح أمراً هيكلياً. في الواقع، ميز تطور وضع سيولة البنوك خلال سنة 2003 إفراط ملموس في السيولة المصرفية أكثر منه مقارنة بالسنة الماضية، وأهم متغير مفسر لهذه الوضعية هي متغير صافي الأصول الخارجية والتي لها أثر قابل للتمديد ومتأرجح على السيولة المصرفية، بمبلغ يقارب 587 مليار دينار سنة 2003.

ومن جهة أخرى فإن ارتفاع الموارد المجمعة من طرف البنوك بوتيرة أسرع من استخدامها، يترجمه تباطؤ نشاط المعاملات اليومية بين البنوك، في حين عرفت القروض بين البنوك نوعاً من الاستقرار. رافق فائض عرض السيولة، في السوق النقدية بين البنوك، وارتفاع الودائع لهذه البنوك لدى بنك الجزائر، كما أن هذه الأخيرة (بما فيها الاحتياطي الإجباري، وخارج الودائع الملازمة لامتناع السيولة) قد بلغت 361.2 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2003، مقابل 246.3 مليار دينار نهاية جوان 2003 و 168.7 مليار دينار نهاية ديسمبر 2002. وهكذا يصبح فائض السيولة المصرفية أكثر مدالة، خاصة وأن مستواه قد تجاوز بكثير المستوى المطلوب لإعادة تكوين الاحتياطات الإجبارية.

ج - سير السياسة النقدية: تم تدعيم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بتقديم أداة جديدة في أفريل 2002 ارتبطت منطقياً بحالة فائض السيولة، وهي امتناع السيولة عن طريق إعلان المناقصات، وقد شرع البنك المركزي الجزائري في عملية امتناع السيولة عن طريق مناقصات القروض ابتداءً من شهر أفريل 2002 بمبلغ قدره 100 مليار دينار ليرتفع إلى 200 مليار دينار في جوان 2003، و 250 مليار دينار في ديسمبر 2003 مقابل 129.7 مليار دينار في ديسمبر 2002 فقط. من جهة أخرى فقد خفض بنك الجزائر من معدل امتناع السيولة بـ: 0.75% في جوان 2003 و 0.25% في سبتمبر 2003، إن الاستعمال العملي لأداة امتناع السيولة عن طريق مناقصات القروض سمح لبنك الجزائر بتطبيق سحب إضافي للسيولة في السوق النقدية، ومنذ شهر فيفري 2001 قام البنك المركزي بتنشيط أداة الاحتياطي الإجباري لحمل البنوك نحو تسيير جيد

للسيولة، وتفادي الأثر السلبي للصدمات الخارجية على السيولة المصرفية، وخلال سنة 2002 وعلى غرار سنة 2001 تم تطبيق أداة الاحتياطي الإجباري بوتيرة نشطة، حيث أن معدل هذا الاحتياطي تم قياسه بناء على تطور الاحتياطات الحرة للبنوك، وتم رفعه إلى 6.5% في شهر ديسمبر 2002، بعد أن كان 4.25% بهدف تقليص إضافي لفائض السيولة المعروضة.

كما قرر مجلس النقد والقرض، على أساس فحص عميق للمؤشرات الاقتصادية والنقدية والمالية، وكذا فعاليات سنة 2002، القيام بتخفيض معدل الخصم لبنك الجزائر بنقطة واحدة في نهاية ماي 2003، حيث أصبح 4.5% عوض 5.5%، وتاريخياً يُعد هذا المعدل منخفضاً، أي يقل عن 5% وهو المعدل المطبق منذ أكتوبر 1986، ويتعلق الأمر هنا بإعطاء السياسة النقدية المطبقة منذ أكثر من سنة، نوعاً من المرونة بهدف تدعيم الاستقرار المالي الكلي، بعد انخفاض معدل إعادة الخصم بنصف نقطة في جانفي 2002.

خلاصة الفصل:

يتبين لنا من خلال التحليل الاقتصادي والقياسي المعروض سابقاً، أن الاقتصاد الجزائري ما زال يعاني الضعف والهشاشة أمام الجهود والإصلاحات التي بُذلت في شأن النهوض به إلى مستوى التطور الاقتصادي العالمي، كما يبين لنا هذا التحليل أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري شكّل في العموم مؤثر ضعيف نسبياً على مختلف عناصر ميزان المدفوعات، رغم أن النظرية الاقتصادية تبين وجود علاقة طردية قوية بين هذين المتغيرين، إلا أننا نلاحظ على سبيل المثال أن الصادرات خارج المحروقات لم تستجيب تماماً إلى المرونة التي شهدتها سعر صرف الدينار الجزائري، وعليه يبقى الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى يعيش تحت رحمة أسعار النفط التي أصبحت تتحكم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تطور وضعية رصيد ميزان المدفوعات، بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي خارج قطاع المحروقات، رغم الأموال التي كرستها من خلال البرامج والإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة الجزائرية خاصة بعد أزمة 1986، إلا أن هذا الجهاز ما زال يعاني ما يعانيه من مشاكل، التي أرجعها الكثير من الاقتصاديين إلى سوء تسيير وتخصيص هذه الأموال على مختلف القطاعات حسب الأولويات، وضعف كفاءة رأسمال البشري وانتشار الفساد الإداري، بالإضافة إلى ضعف الإرادة السياسية اتجاه التنفيذ الجيد والسديد للبرامج والإصلاحات الاقتصادية.

الخاتمة العامة:

لا يمكن بأي من الأحوال فهم الظواهر الاقتصادية أو غيرها، إلا بعد الخوض في أصولها وجذورها والرجوع بها إلى إطارها الطبيعي وسياقها العام ودراسة تطوراتها عبر الزمن، بالإستعانة بأدوات منهجية علمية مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مختلف الأفكار والمدارس المساهمة في ذلك، إنطلاقاً من هذا المنظور جاءت دراستنا لموضوع سياسة تحرير سعر الصرف باعتبارها إحدى الطرق الهامة التي أصبحت الكثير من الدول تلجأ إليها قصد استعادة التوازنات الداخلية ومن ثم الخارجية الذي نقصد به توازن ميزان المدفوعات.

فلقد جاء بحثنا هذا للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، بالإضافة إلى اختبار صحة الفرضيات المقترحة في المقدمة العامة، وفي إطار الظروف الجديدة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، وحدوث تغييرات هيكلية مهمة أجبرت العديد من الدول، على التفكير في إعادة صياغة سياسة سعر صرف عملتها. والجزائر كغيرها من الدول أرادت من تبني سياسة توجيهية لتحرير الدينار كطرف فعال في التأثير على وضعية عناصر ميزان المدفوعات في الاتجاه المرغوب بالدرجة الأولى، وللإجابة على هذا الطموح قام هذا البحث باختصارها في أربعة فصول مع إحترام حدود الدراسة، وعلى هذا الأساس سنقوم بتلخيصها منتهياً في الأخير باستخلاص أهم نتائج البحث، محاولاً على أساسها تقديم بعض الاقتراحات، وقصد إثارة الموضوع أكثر نحاول فتح بعض الأبواب التي يمكن الاستعانة بها من طرف أي باحث اقتصادي لمناقشتها ودراستها في المستقبل.

إن الفصل الأول تناول الجانب النظري لميزان المدفوعات كإجابة على السؤال الفرعي الأول، واختبار صحة الفرضية الأولى في نفس الوقت، وعليه تم تقديم ميزان المدفوعات تقديماً أكاديمياً من حيث مفهومه، وظائفه ومكوناته، مع التعرض إلى التوازن الحسابي كنتيجة منطقية لمبدأ القيد المزوج لكل عملية تُسجل في الميزان، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنه يعيش التوازن الاقتصادي الذي عادة ما تفتقر إليه الدول النامية، إذ يتناوب موازين مدفوعاتها اختلالات هيكلية دائمة تستمر طوال سنوات عديدة، بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة دائمة، هذا مع التطرق إلى مختلف أشكال الاختلالات الدائمة منها والمؤقتة، المرفوقة بعرض أسباب كل نوع من هذه الاختلالات، وبعدها أدرجنا آليات التسوية التلقائية التي تشترط عدم تدخل الدولة في مختلف المدارس الاقتصادية، بداية بميكانيزم "دافيد هيوم" عند الكلاسيك وبعدها أثر المضاف عند الكثرين، بالإضافة إلى دور تدخل السلطة النقدية لحماية العملة المحلية من تدهور

قيمتها في تعديل ميزان المدفوعات، وفي الأخير تم عرض آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية حسب المدرسة النقدية.

بالإضافة إلى عرض مجموعة الميكانيزمات التي يمكن أن تُحدثها السلطات الاقتصادية لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وتشمل هذه السياسة ثلاث أساليب مختلفة، حيث نجد أن أسلوب المرونة يُركز على سياسة سعر الصرف في معالجة الاختلال وذلك بتأثيره على وضعية الميزان التجاري وهذا عن طريق تخفيض أو رفع قيمة العملة المحلية. أما عن منهج الاستيعاب يتخذ السياسة المالية كوسيلة تكييف الخلل في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تغيير مستويات الإنفاق الكلي إلى الأعلى أو الأسفل. وأخيراً المنهج النقدي الذي يرى أن الخلل في الميزان يعود إلى عدم وجود توازن بين كل من الطلب والعرض على النقود داخل الاقتصاد الوطني.

وبحكم أن المعاملات الاقتصادية التي تم تدوينها في ميزان المدفوعات يتم تسويتها بالعملة الأجنبية أو العملة المحلية، ويتوقف هذا على الاتفاق القائم بين طرفي المعاملة، وعليه نلاحظ المكانة التي يحتاجها سعر الصرف في تقييم كل عناصر ميزان المدفوعات، ومن أجل معرفة الجوانب النظرية الأساسية لهذا المؤثر الفعال الذي يلعبه في تحديد مصير وجهة الميزان، الذي إكتشفنا خباياه من خلال الفصل الثاني الذي قام هو الآخر بدوره في الإجابة على السؤال الفرعي الثاني واختبار صحة الفرضية الثانية، وعليه تم التطرق إلى تحديد مفهوم سعر الصرف وذكر أنواعه، ثم استعرضنا جملة من النظريات المحددة لأسعار الصرف، بحيث ارتبطت كل نظرية بمؤشرات اقتصادية ومالية معينة، كما يرى أصحابها أنها جديرة بأن تُؤخذ في الحسبان عند تحديد سعر صرف أي عملة من العملات، ثم تم تقديم مختلف أنظمة الصرف من المنظور التاريخي والمعاصر التي تعاقبت بتعاقب الأنظمة النقدية الدولية المتعددة والتي تهدف في مجملها إلى تنظيم المبادلات الدولية، إذ أن تنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية بمعنى القاعدة النقدية، إلا أن إشكالية الاختيار السليم لأنظمة الصرف لكل دولة يبقى رهين المستقبل، هو القادر على إكتشاف نتيجة هذا التطبيق. وهذا ما تم مناقشته في المبحث الثالث المتبوع بتقديم أهم سياسات سعر الصرف في المبحث الموالي التي يمكن للدولة تطبيقها طمعاً في انتعاش الوضعية الاقتصادية للبلد، إلا أن التطور التاريخي لهذه السياسات يكشف عن وجود ظاهرة التفرغ، معناه أن الكثير من الدول تنجح إلى تبني شكل من أشكال التعويم لنظم صرف عملتها، والجزائر كغيرها من الدول تبنت سياسة التعويم المدار لعملتها المحلية، طمعاً في انتعاش الوضعية الاقتصادية بشكل عام وتحسين من وضعية عناصر ميزان المدفوعات بشكل خاص، وعلى هذا الأساس جاء الفصل الثالث للإجابة على السؤال الفرعي الثالث بالإضافة إلى اختبار صحة الفرضية

الثالثة، وهذا من خلال تقديم عرض عام لتطور نظام الصرف في الجزائر قبل وبعد حدوث الأزمة البترولية التي مست الاقتصاد الجزائري في سنة 1986، بحيث أن الدينار الجزائري عاش مرحلة الثبات إلى غاية سنة 1994 تحت نظام الربط إلى سلة من العملات الأجنبية بداية من سنة 1974 بحيث خلالها تم إدخال تعديلات خاصة، على مستوى الدينار انطلاقاً من سنة 1987 وهذا بدايةً بإحداث انزلاق تدريجي، بعدها رافقه تخفيضين في كل من سنة 1991 و1994 بنسبة 22% و40.17%، معتبرتها السلطة النقدية بمثابة مراحل تمهيدية لتحرير سعر صرف الدينار معززة ذلك بتبني إصلاحات وبرامج اقتصادية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، قصد النهوض بالاقتصاد المحلي إلى المستوى العالمي، بالإضافة إلى التحلي التدريجي عن نظام الرقابة على الصرف بداية من سنة 1990، ثم مباشرة بعدها تم التحلي عن نظام الربط في نهاية شهر سبتمبر من سنة 1994، وإتباعها نظام جلسات التثبيت كدليل على بداية الدخول في حلقة إعطاء مرونة لسعر صرف الدينار الجزائري إلى غاية تبني نظام التعويم المدار بداية من 02 جانفي 1996، إن هذا التحول التدريجي من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن كانت ترمي من ورائه السلطات النقدية إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والجزئية، وعلى رأسها هو إعادة استرجاع الدينار الجزائري لقيمه الحقيقية بالإضافة إلى تحسين وضعية عناصر ميزان المدفوعات، ومن أجل إثارة البحث تم عرض مختصر لتجارب بعض الدول التي قامت بتبني شكل من أشكال التعويم لتحديد قيمة عملتها المحلية اتجاه العملات الأجنبية.

ومن أجل اكتشاف وإختبار أهم الانعكاسات التي شكلتها سياسة تحرير سعر صرف الدينار الجزائري على مختلف عناصر ميزان المدفوعات، تم تكريس الفصل الرابع، ليوضح لنا هذا مجيئاً في نفس الوقت على السؤال الفرعي الرابع واختبار صحة الفرضية الرابعة، وهذا عن طريق القيام بتحليل إقتصادي وقياسي لأثر تطور الدينار الجزائري على مختلف عناصر ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2003، التي كشفت عن وجود أثر ضعيف جداً في العموم على مختلف هذه العناصر، وما يثبت هذا الضعف هو التطور الضئيل الذي عرفته الصادرات خارج المحروقات رغم الجهود التي بذلت في شأن ترقية هذا النوع من الصادرات، ووجود أثر ايجابي ضعيف جداً على كل من الميزان التجاري والجاري مؤكداً بذلك عدم استجابة عناصر هذه الموازين بشكل قوي لتطور الدينار الجزائري، وهذا كله يرجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على أن يرقى إلى مستوى التطور والجودة العالمية. أما عن تطور عناصر حساب رأس المال تبين لنا أنه يمثل باستجابة منافية تماماً لما تنص عليه النظرية الاقتصادية أمام تطور سعر صرف الدينار الجزائري، ما عدا بند رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يكشف عن وجود أثر قوي نسبياً بين تطور هذا

الرصيد أمام تقلبات سعر صرف الدينار، إلا أن وجهته تنحصر على تلك القطاعات مضمونة العائد وضيئة المخاطر من دون اللجوء إلى تلك القطاعات التي هو في حاجة ماسة إليها الاقتصاد الوطني.

نتائج البحث:

بالاعتماد على الفرضيات التي استندنا عليها، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن إيرادها على الشكل التالي:

يُظهر لنا ميزان المدفوعات المركز المالي للدولة اتجاه العالم الخارجي ومستوى نشاطها الاقتصادي، كما يعتبر دائماً متوازناً من الناحية المحاسبية ولكن محتلاً من الناحية الاقتصادية في غالب الأحيان، وقصد استرجاع الميزان لتوازنه لا بد على الحكومة أن تتحكم بشكل جيد في السياسة النقدية والمالية، بالإضافة إلى الاختيار الحسن لوجهة تحرك سعر صرف العملة المحلية؛

يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في التأثير على وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية وعلى رأسها ميزان المدفوعات، كما يتضح لنا جلياً أن الواجهة العالمية لسياسات سعر الصرف تتجه نحو تبني شكل من أشكال التعويم أو اتحادات العملة؛

استطاعت السلطة النقدية الجزائرية بفضل تبنيتها خطوات تدريجية لتعديل نظام الصرف الجزائري رفقة مختلف الإصلاحات والبرامج الاقتصادية المطبقة أن تقرب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وتقليل ذلك الفارق الموجود بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

نستنتج من التحليل الاقتصادي والقياسي أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري شكل في العموم مؤثراً ضعيف نسبياً على مختلف عناصر ميزان المدفوعات، بل ما زال يتعلق مصيره بوضعية أسعار النفط بشكل أساسي.

إن السلطة النقدية الجزائرية تدعي التعويم المدار إلا أنها في الحقيقة لا تطبق ذلك، وهذا واضح جداً من خلال تطور وضعية جوانب آليات السوق وتطور الدينار الجزائري.

في الأخير نستنتج أن سعر صرف الدينار الجزائري لا يُعتبر بمثابة مؤثر حيادي على وضعية مختلف عناصر ميزان المدفوعات من دون إعادة النظر في حالة ووضعية المؤثرات الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها رأس المال البشري والجهاز الإنتاجي خارج قطاع المحروقات على سبيل المثال، التي لا تقل أهمية عن دور سعر الصرف في التأثير على عناصر هذا الميزان.

التوصيات والاقتراحات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة فعالية سعر الصرف في تعديل الاختلال الخارجي تمكّنا من الوصول إلى عرض جملة من التوصيات، يمكن القول أنها كفيلة بعلاج الخلل الذي لازم الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال:

لا بد من ترقية الجهاز الإنتاجي خارج قطاع المحروقات (كقطاع الصناعة والقطاع الفلاحي، الصيد البحري والسياحة... إلخ) قصد الوصول به إلى مستوى التطور والجودة العالمية؛

-إعادة النظر في طبيعة وكفاءة الإطارات الساهرة على تخصيص، توجيه وتسيير الأموال مع الإلحاح على استشارات أهل الاختصاص في ذلك بما فيهم الباحثين الاقتصاديين؛

-العمل على ترقية وهيكله وكفاءة وخبرة رأس المال البشري قصد الوصول به إلى مستوى المورد البشري العالمي، بالإضافة إلى محاربة كل أشكال الفساد الإداري؛

-توسيع عمليات الخوصصة والعمل على إعطاء دفع وتحفيز قوي لتلك المؤسسات والمستثمرات التي أثبتت نجاعتها وجدارتها، لتمكينها من التصدي أكثر للمنافسة الخارجية؛

-العمل على ترقية مناخ الاستثمار (الأجنبي والمحلي) وتوجيهه نحو تلك القطاعات الإنتاجية؛

-العمل على ترقية وتطوير مستوى الأداء الخدماتي الخاص بالمنظومة المصرفية والاجتهاد أكثر لتشجيع المهاجرين على تحويل أموالهم إلى الداخل؛

-العمل على تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري، تسريع وتسهيل عمليات الصرف الأجنبي لرجال الأعمال بشكل خاص وكل الأعوان الاقتصاديين بشكل عام؛

-لابد من تكريس جهود الدولة للحد من توسع سوق الصرف الموازي؛

-العمل على تطوير وتحسين قطاع الخدمات بشكل عام، والنقل والاتصال بشكل خاص لما له من دور كبير في تطوير وتحسين قطاع التجارة الخارجية؛

-مع دخول الجزائر في الشراكة الأوروبية أمام الحكومة الجزائرية مسؤولية تكثيف الجهود لحماية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الفلاحي لتمكينهم من مواجهة المنافسة وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

-أمام الحكومة الجزائرية مسؤولية توعية رجال الأعمال بأهمية إستغلال فرصة تحرير حركة رؤوس الأموال في ظل تنفيذ عقد الشراكة الأوروبية.

آفاق البحث:

إن المتتبع لهذا البحث، يلتبس أن التركيز انصب فقط على تأثير سياسة تحرير سعر صرف الدينار على التوازنات الخارجية، من دون التوازنات الداخلية، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي دون مستوى الاقتصاد الجزئي، ونظراً لأهمية الأداة محل الدراسة فقد رأى الباحث إمكانية امتداد هذا البحث ليشمل بحوث أخرى تمس المؤسسة، كعون إقتصادي يُؤثر ويتأثر بالمحيط الداخلي والخارجي، وخاصة أن الجزائر ساهمت بخلق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مازالت تدعم وتعزز هذا التوجه، وكما هو معروف أن الكثير منها ترتبط تركيبة منتجاتها بالعالم الخارجي وعلى هذا

الأساس فإن وضعية سعر صرف الدينار الجزائري يهيمها بشكل كبير أمام زيادة تدعيم تحرير الدينار الجزائري والتجارة الخارجية بالإضافة إلى دخولها في الشراكة الأورو المتوسطية بداية من الفاتح سبتمبر 2005، والانضمام المنتظر في المنظمة العالمية للتجارة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب.

1/- الكتب باللغة العربية :

- 1 - إبراهيم محمد الفار، " سعر الصرف بين النظرية والتطبيق "، دار النهضة العربية، القاهرة 1992.
- 2 - إبراهيم محمد غزلان، " موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية وتاريخ الفكر الاقتصادي "، دار الجامعات المصرية 1975.
- 3 - أقاسم قادة، ترجمة عبد المجيد قدي، " المحاسبة الوطنية - نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية - "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994.
- 4 - د. بكري كامل، " الاقتصاد الدولي-التجارة الخارجية والتمويل - "، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003.
- 5 - بكري كامل، " الاقتصاد الدولي "، الدار الجامعية، بيروت 1989.
- 6 - بلعزوز بن علي، " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية "، ديوان المطبوعات الجامعية 2004.
- 7 - جودة عبد الخالق، " الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ "، دار النهضة العربية مصر 1992.
- 8 - حمدي عبد العظيم، " سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة "، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1987.
- 9 - د. حمدي عبد العظيم، " الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة "، دار زهران الشرق 1998.
- 10 - خالد محمد الحريري، " الاقتصاد الدولي "، المطبعة الجديدة دمشق 1977.
- 11 - دومينيك سالفادور، " الاقتصاد الدولي "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.
- 12 - دومينيك سالفادور، " ملخصات شوم في الاقتصاد الدولي "، دار ماكجروهيل للنشر 1984.
- 13 - زينب حسن عوض الله، " الاقتصاد الدولي- نظرة عامة على بعض القضايا - "، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998.
- 14 - زينب حسن عوض الله، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية 2003.

- 15 - سامي عفيف حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الكنا ب الأول، الدار المصرية اللبنانية، جامعة حلوان 1991.
- 16 - د. صبحي تادرس قريصة، د. مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، عدم وجود سنة النشر.
- 17 - د. صفوة عبد السلام عوض الله، "سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات"، دار النهضة العربية القاهرة 2002.
- 18 - د. عادل أحمد حشيش و د. أسامة محمد الفولي و د. مجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، طبعة 1998.
- 19 - عادل أحمد حشيش، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة 2002.
- 20 - عبد الرحمان أحمد يسري، "مقدمة في الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية بيروت 1974.
- 21 - عبد الرحمان يسري أحمد، "الاقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000.
- 22 - عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، عدم وجود سنة النشر.
- 23 - عبد اللطيف بن آسنهو، "عصرنة الجزائر - حصيلة وآفاق 1999-2009"، ديوان المطبوعات الجامعية 2004.
- 24 - د. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية -"، ديوان المطبوعات الجامعية 2003.
- 25 - د. علي حافظ منصور و د. أحمد الصفتي، "النقود والبنوك والعلاقات الدولية"، دار الثقافة العربية، القاهرة 1996/1995.
- 26 - فؤاد هاشم عوض، "التجارة الخارجية والدخل القومي"، دار النهضة العربية 1971.
- 27 - فرانسيس جيرونيلام، "الاقتصاد الدولي"، ترجمة محمد عزيز ومحمد سعد الفاخري، طرابلس، عدم وجود سنة النشر.
- 28 - د. مجيد علي حسين و د. عفاف عبد الجبار سعيد، "الاقتصاد القياسي - النظرية والتطبيق -"، دار وائل للنشر، 1998.
- 29 - د. محمد زكي شافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية 1973.
- 30 - د. محمد سيد عابد، "التجارة الدولية"، مكتبة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية 1999.
- 31 - محمود حسن حسني، "أثار التخفيض على الميزان التجاري"، كلية حلوان، القاهرة 1987.
- 32 - محمود هميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 1996.
- 33 - محمود يونس، د. عبد المنعم مبارك، "أسس علم الاقتصاد"، الدار الجامعية، بيروت 1985.

- 34 - محمود يونس، " أساسيات التجارة الخارجية "، الدار الجامعية، الطبعة 1993.
- 35 - د.مدحت صادق، " النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي "، دار غريب للطباعة 1997.
- 36 - الهادي خالدي، " المرآة العاكسة لصندوق النقد الدولي "، دار الهومة، الجزائر 1996.
- 37 - هني أحمد، " المديونية "، مؤسسة الفنون المطبعية - الجزائر - 1992.

2/- الكتب باللغة الفرنسية :

- 1- **Benissad Hocine**, " cours d'économie internationale ", édition publisud, France, 1983.
- 2- **Berger pierre**, " la monnaie et ses Mécanismes ", édition bouchéne, Alger 1993.
- 3- **Bernard.G**, " Économie international ", Edition Dunod, Paris 1981. 2eme édition.
- 4- **Bruckert.x, Marteau.D, Dahlia.t**, " le taux de change et la zone de franc ", EDICEF, paris 1989.
- 5- **Cardineau.G et Portier.G**, " comment comprendre et mieux utiliser les marches des change ", DUNOD, paris 1987.
- 6- **Claude dufloux et michel karlin**, " la balance de paiements ", édition Economica, paris 1994.
- 7- **Debernis & M.by**, " relations économiques internationales ", édition Dalloz, paris 1987, 5^oédition.
- 8- **Ghernaout Mohamed**, " crises financières et faillites des banques algériennes: du choc pétrolier de 1986 à la liquidation des banques elkhalifa et BCIA ", première édition G.A.L (grad-alger-livres) 2004.
- 9- **Henri Bourguinat**, " marché des changes et crises des monnaie ", édition Calmann-Lévy, 1972.
- 10- **Hocine benissad**, " algerie: restructuration et réforme économiques (1979-1993) ", opu, 1994.
- 11- **Patrick artus**, " économie des taux de change ", édition economica 1997.
- 12- **Peyrard Josette**, " risque de change ", librairie vuibert, paris 1986.
- 13- **Roger dehem**, " précis d'économie internationale ", DUNOD, 1982.
- 14- **Salles pierre**, " problèmes économiques généraux ", (6^{ème} édition), Dunod, paris 1986.
- 15- **Tahar benmerzouka et mongi safra**, " monnaie et finance internationale ", édition l'harmattan, paris 1994.

ثانياً: الرسائل والأطروحات.

1/- باللغة العربية :

- 1 بن عبد الفتاح، " محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقد الدولي - دراسة حالة الجزائر - " ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، علوم الاقتصادية 1997.
- 2 بوغزالة محمد بشير، " آثار برامج الثبيت والتصحيح الهيكلي على تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1989-1998 " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط 2000/2001، جامعة الجزائر.
- 3 حمودة فاطمة الزهراء، " نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية " ، رسالة ماجستير بجامعة الجزائر، قسم علوم التسيير 2001/2000.
- 4 خليفة العيدي ، " تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2000) " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001/2002.
- 5 دييش أحمد، " دوافع وإجراءات تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف في الجزائر " ، رسالة ماجستير علوم اقتصادية - جامعة الجزائر - 1996.
- 6 زكراوي لخضر، " تطور نظام الصرف في الجزائر: أسباب وآثار تخفيض قيمة الدينار " ، رسالة ماجستير " نقود ومالية " ، جامعة الجزائر، 2000.
- 7 فؤاد شبيلي، " التحولات الاقتصادية في الجزائر وسياسة تحرير سعر صرف العملة الوطنية " ، رسالة ماجستير شعبة التسيير - جامعة وهران - 2000/2002.
- 8 لخضر عزي، " السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائري " ، رسالة ماجستير علوم التسيير جامعة الجزائر 1992/1993.
- 9 نعمان سعدي، " سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي - دراسة حالة الجزائر - " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر سنة 1998/1999.
- 10 - ولد مولاي الشريف إدريس، " آثار سياسات أسعار الصرف على الميزان التجاري " ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية-المدرسة العليا للتجارة- 1996/1997.
- 11 - يوسف عبد الباقي، " دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية- دراسة حالة الجزائر - " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر 2001.
- 12 - محمد راتول، " سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي - التجربة الجزائرية - " ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر 1999-2000.

1- **Habbar ebderrezak**, " le marché des change cas: le marché interbancaire des change algérien ", mémoire PGS-BANQUE. à l'école supérieure de commerce, 13 éme promotion 2002.

2- **Mme zouaoui Née ben bessa halima**, " étude de la politique de change en algerie (1962-1993) ", mémoire de magister à l'institut de la planification et statistique 1993/1994.

ثالثاً: التقارير والمقالات.

1/- باللغة العربية :

- 1 - د. بلقاسم العباس، " سياسات أسعار الصرف "، سلسلة دورية تعني بقضايا في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون-نوفمبر، 2003، www.arab-api.org/develop_1.htm.
- 2 - بن بوزيان محمد، زياي الطاهر ونصردين شريف، " فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر "، مجلة المناجحت- جامعة تلمسان، رقم 1، 2002، فعالية الصرف الموازي في الجزائر -
- 3 - يجان أجيخلي، ومحسن خان، وبيتر مونتييل، " سياسة سعر الصرف في البلاد العربية: بعض المسائل التحليلية "، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1991.
- 4 - جولد آبي-ماري، وإينوش تشارلس، " هل مجالس العملة علاج لكل المشاكل النقدية "، مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 1998.
- 5 - خوزيه أنجل جوريا، " المكسيك: التطورات الأخيرة والإصلاحات الهيكلية والتحديات القادمة "، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2000.
- 6 - دين دي روزا وجوشوا غرين، " انخفاض المتزامن لأسعار العملة، هل يضر بالصادرات من إفريقيا جنوب الصحراء؟ "، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1991.
- 7 - سمتاني فيشر، " أنظمة سعر الصرف "، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2001.
- 8 - عبد العالي جبيلي وفيتالي كراما رينكو، " بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هل تعوم عملاقها أم تربطها بعملة أخرى؟ "، مجلة التمويل والتنمية مارس 2003.
- 9 - د. علي توفيق الصادق ود. نبيل عبد الوهاب لطيفة، " سياسات وإدارة أسعار الصرف: القضايا، الخيارات، والمضامين "، صندوق النقد العربي "مع د السياسات الاقتصادية"، سلسلة بحوث ومناقشات-حلقات العمل بعنوان: "سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، العدد الثالث من 21-25 سبتمبر 1997، أنوطني.

- 10 - د. فريد كورتال، " واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "، الملتقى الدولي بعنوان: "سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية والجزائر" - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير - جامعة سكيكدة 14-15 مارس 2004.
- 11 - كريم النشاشيبي، باتريشيا ألونزو - جامو، ستيفانيا بازوني، ألان فيلير، نيكول لافرمبوزا وسباستيان باريس هورفيتز، " الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق "، صندوق النقد الدولي واشنطن 1998.
- 12 - ماهندار س. جيل و جاك بام، " دليل ميزان المدفوعات الذي أصدره صندوق النقد الدولي تعديله ليلائم الأوضاع الجديدة "، مجلة التمويل والتنمية - مارس 1994.
- 13 - د. مايكل بوردو، " المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف "، مداخلة في ندوة نظمت من قبل معهد السياسات الاقتصادية - صندوق النقد العربي - بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي في 16-17 ديسمبر 2002، تحت عنوان " نظم وسياسات سعر الصرف ".
- 14 - مبارك بوعشة، " السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية "، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية - جامعة منتوري قسنطينة - الجزائر، العدد 12-1999.
- 15 - محمد أ. العريان، " عدد أسعار الصرف، تجربة الدول النامية "، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1994.
- 16 - د. محمود حميدات و خليلي كريم زين الدين، " سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر "، ندوة نظمتها صندوق النقد العربي بعنوان " سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية "، تحرير د. علي توفيق الصادق، د. محمد حسني محمد ود. نبيل عبد الوهاب، سلسلة بحوث ومناقشات، حلقات العمل العدد الثالث من 21 إلى 25 سبتمبر 1997، أبو ظبي.
- 17 - محمود محي الدين وأحمد كجوك، " سياسات سعر الصرف في مصر "؛ مداخلة في ندوة قام بتنظيمها "معهد السياسات الاقتصادية " - صندوق النقد العربي - بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي في 16-17 ديسمبر 2002 تحت عنوانها " نظم وسياسات سعر الصرف ".
- 18 - هرنان كورتي، ودوغلاس وبيتر. ج. كيرك، " تجربة استخدام أسعار الصرف العائمة "، مجلة التمويل والتنمية، جوان 1993.
- 2/- باللغة الأجنبية :

1- **Abdel Ali djbili and vitali kramarenko**, "Choosing Exchange régimes in the middle east and north africa ", revue of finance and development, march 2003.

2- **Abdel ouahab keramane**, "Présentation du marché interbancaire des changes ", [www.bank-of-algeria.dz/marcheint1 .htm](http://www.bank-of-algeria.dz/marcheint1.htm)

- 3- Interview entre **arbaoui.F** et économiste **M.abdelhak lamiri**, "la privatisation est un flou total sans stratégie", le journal liberté économie n°304 du 22 au 28 /12/2004.
- 4- **Arminio fraga**, "politique monétaire et transition vers un taux de change flottant: l'expérience brésil", revue de finances et développement, mars 2000.
- 5- **Benali cheikh**, "taux de change multiple - dinar algérien -", l'économie N°04, Mai 1993.
- 6- **Cem karacadag, rupa duttagupta, gilda Fernandez et shogo ishili**, "des taux fixes aux taux flottants: une aventure a tenter", revue du finance et développement, décembre 2004.
- 7- **Fergani meriem**, "le programme d'ajustement structurel en algerie", Sur la revue –économie- n°34 juin 1996.
- 8- **Hadj nacer abderrahmane**, "le pouvoir d'achat du dinar", les cahiers de la réforme, tome5, 02^{ème} édition ENAG 1990.
- 9- **Hiouani**, "le marché interbancaire des changes en algerie", média-bank, n°24 juin-juillet 1996.
- 10- **Ilmane M.C**, "note de travail sur l'opportunité de dévaluer le dinar algérien", les cahiers de réforme, tome 05.deuxieme édition, ENAG 1990.
- 11- **Jean-louis besson et yann échirard**, "optimalité et soutenabilité de union monétaire européenne", colloque " union dans un monde en mutation", du 16 au 27 août 2004. université jean molin Lyon 3.
- 12- **Lakssasi Mohamed**, "la situation économique et monétaire algérien en 2003", Média- bank numéro spécial novembre 2004.
- 13- **Mandher chérif**, "Les taux de change", revue banque, les essentiels de la banque, juin 2002.
- 14- **N.Smail**, directeur de la balance des paiements à la B.A, "balance des paiement la 5° version", médiabank n°25 août/septembre 1996.
- 15- **Peter j.quirk**, "quel régime de change pour ancrer l'inflation", revue du finances et développement, mars 1996.
- 16- FMI, manuel de la balance des paiements, 5° édition, septembre 1993.

رابعاً: القوانين والأوامر والمراسيم.

1- باللغة العربية:

- 1 -القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13/12/1962 المتعلق بإنشاء البنك المركزي.
- 2 -لقانون رقم 78-02 المؤرخ في 11/02/1978 المتضمن تأمين التجارة الخارجية.
- 3 -القانون رقم 86-12 بتاريخ 19/08/1986 المتعلق بالبنوك والقرض.

- 4 -القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن باستقلالية المؤسسات العمومية.
- 5 -القانون رقم 88-29 المؤرخ في 19/07/1988 المتعلق بممارسة الدولة لإحتكار التجارة الخارجية.
- 6 -القانون رقم 89-12 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار.
- 7 -القانون رقم 90-10 المؤرخ بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.
- 8 -النظام رقم 62-125 الصادر في 13/12/1962 المتعلق بإنشاء الديوان الوطني للتجارة.
- 9 -النظام رقم 90-05 المؤرخ في 30/12/1990 يتضمن إقامة قابلية التحويل الجزئي للدينار عن طريق التوظيفات السندية.
- 10 -النظام رقم 90-06 مؤرخ في 13 جمادى الثاني من عام 1411 يتضمن إنشاء صندوق تثبيت الصرف.
- 11 -النظام رقم 91-07 المؤرخ في 14 أوت 1991 يتعلق بقواعد الصرف.
- 12 -النظام رقم 91-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 يتضمن بتنظيم السوق النقدية.
- 13 -النظام رقم 92-09 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بتحديد الشروط الواجب توفرها في التعامل الاقتصادي عند المعاملات الخارجية.
- 14 -النظام رقم 94-08 مؤرخ في 25 ديسمبر 1994 يتضمن العمليات بالعملات الصعبة.
- 15 -المرسوم 63-188 المؤرخ في 16/05/1963 المتعلق بنظام الحصص.
- 16 -المرسوم 63-360 المؤرخ في 12/09/1963 يتعلق بهيكله وإحتكار التجارة الخارجية.
- 17 -المرسوم رقم 88-167 المؤرخ في سبتمبر 1988 المتعلق باستبدال تراخيص الاستيراد بميزانية العملة الصعبة.
- 18 -المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في فيفري 1991 المتعلق بالتجارة الخارجية.
- 19 -أمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض.

2/- باللغة الفرنسية:

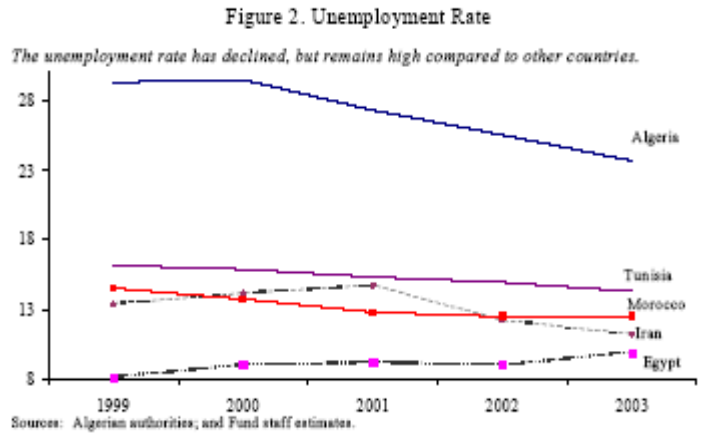
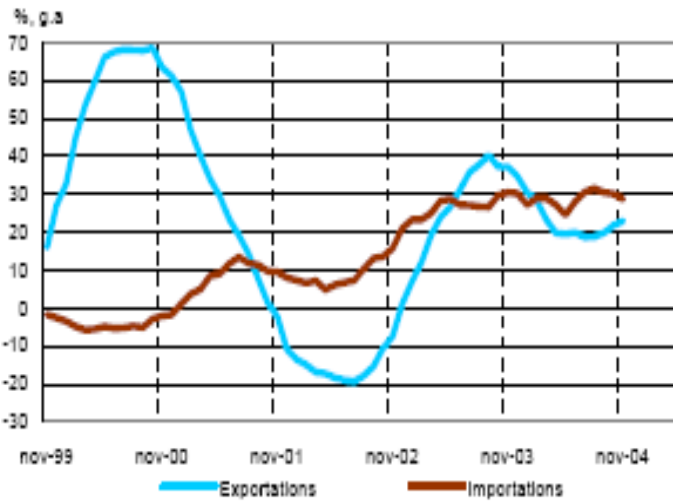
- 1- Règlement n°95-07 correspondant au 23/12/1995 relatif au contrôle des changes.
- 2- Règlement n°78-08 du 23/12/1995 relatif au marché des changes.
- 3- Instruction n°78-95 du 26/12/1995 portant règles relatives aux positions de change.
- 4- Instruction n°79-95 du 27 décembre 1995 portant organisation et fonctionnement du marché interbancaire des changes.

مواقع أنترنت:

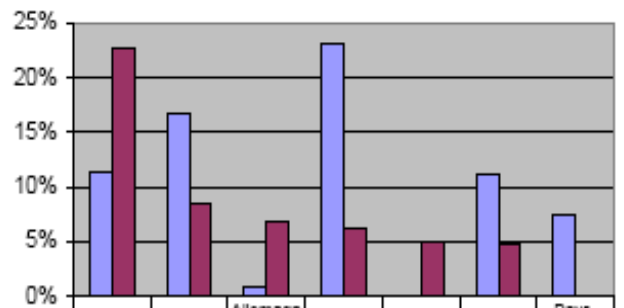
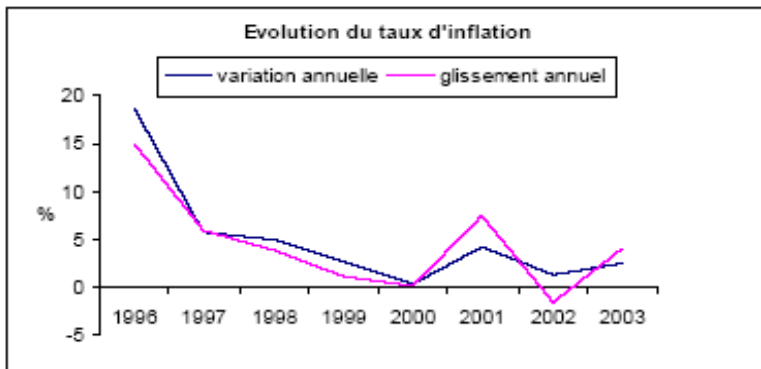
www.bank-of-algeria.dz
www.banqueducanada.ca
www.unites.uqam.ca
www.bct.gov.tn
www.islamonline.net
www.saudichambers.org.sa
www.elbehira.com
www.elmawkefalarabi.com
www.uploads.batelco.jo

www.nile-online.com
www.arabic.cri.com
www.imf.org
www.dree.org
www.joradp.dz
www.google.fr
www.altavista.com
www.alltheweb.com
www.mpic-yemen.org

الملحق رقم: 01.



Principaux partenaires commerciaux 2004



	France	Italie	Allemagne	USA	Chine	Espagne	Pays-Bas
Part dans les exportations algériennes	11,40%	16,70%	0,89%	23,15%	0%	11,25%	7,44%
Part dans les importations algériennes	22,67%	8,53%	6,90%	6,16%	5,02%	4,85%	0%

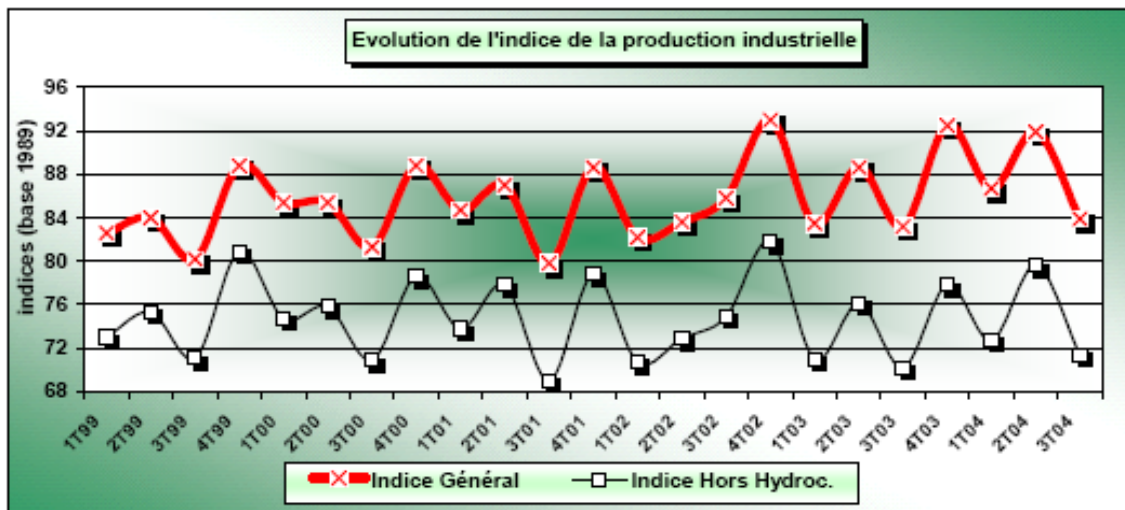


Table 2. Algeria: Balance of Payments, 2001–09

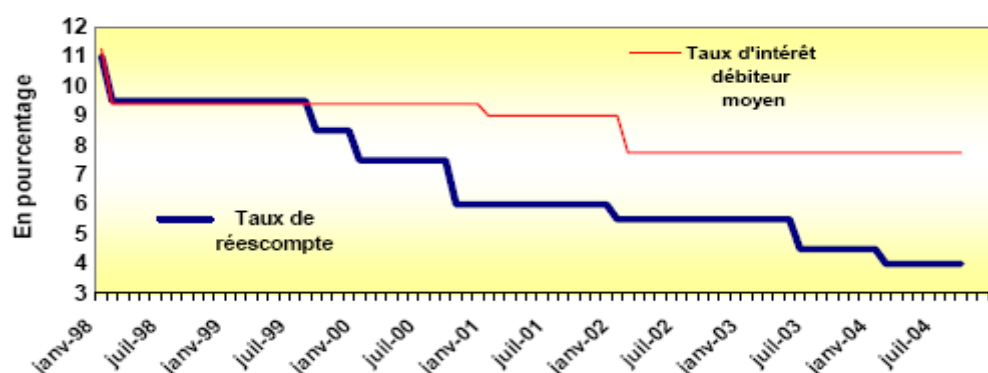
(In billions of U.S. dollars; unless otherwise indicated)

	2001	2002	Est.	Projections					
			2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Current account	7.06	4.36	8.84	12.73	15.21	13.47	13.26	11.38	9.75
Trade balance	9.61	6.70	11.14	15.70	20.83	17.48	16.82	14.39	12.36
Exports, f.o.b.	19.09	18.71	24.46	33.30	39.99	38.09	39.07	38.49	38.53
Hydrocarbons	18.53	18.11	23.99	32.46	39.10	37.16	38.08	37.45	37.43
Other exports	0.56	0.60	0.47	0.84	0.89	0.94	0.99	1.04	1.09
Imports, f.o.b.	-9.48	-12.01	-13.32	-17.60	-19.15	-20.61	-22.24	-24.09	-26.17
Services and Income (net)	-3.22	-3.41	-4.05	-5.14	-7.86	-6.32	-5.93	-5.46	-5.13
Services (net)	-1.53	-1.18	-1.35	-1.94	-2.18	-2.38	-2.61	-2.88	-3.20
Credit	0.91	1.30	1.57	1.87	1.95	2.03	2.12	2.21	2.31
Debit	-2.44	-2.48	-2.92	-3.81	-4.13	-4.42	-4.73	-5.09	-5.50
Income (net)	-1.69	-2.23	-2.70	-3.20	-5.68	-3.93	-3.33	-2.58	-1.93
Credit	0.85	0.68	0.76	0.92	1.70	2.84	3.71	4.42	4.94
Debit	-2.54	-2.91	-3.46	-4.12	-7.38	-6.78	-7.04	-7.01	-6.87
Of which: Interest payments	-1.52	-1.31	-1.18	-1.12	-1.01	-0.92	-0.81	-0.69	-0.57
Other	-1.02	-1.60	-2.28	-3.00	-6.37	-5.86	-6.22	-6.31	-6.31
Transfers (net)	0.67	1.07	1.75	2.16	2.23	2.30	2.37	2.45	2.52
Capital account	-0.87	-0.71	-1.37	-3.04	-1.94	-1.50	-2.04	-2.18	-2.33
Medium- and long-term capital	-0.81	-0.35	-0.76	-1.98	-1.00	-1.23	-1.49	-1.72	-1.76
Direct investment (net)	1.18	0.97	0.62	0.39	0.42	0.50	0.64	0.73	0.78
Loans (net)	-1.99	-1.32	-1.38	-2.37	-1.42	-1.74	-2.14	-2.45	-2.53
Drawings	0.91	1.60	1.65	1.80	1.98	2.15	2.34	2.54	2.76
Amortization	-2.90	-2.92	-3.03	-4.17	-3.40	-3.89	-4.47	-4.99	-5.29
Short-term capital and errors and omissions	-0.06	-0.36	-0.61	-1.06	-0.94	-0.27	-0.55	-0.46	-0.57
Of which: Short-term capital	0.26	-0.30	-0.20	-0.71	-0.55	0.16	-0.08	0.05	0.00
Overall balance	6.19	3.65	7.47	9.69	13.27	11.97	11.22	9.20	7.43
Financing	-6.19	-3.65	-7.47	-9.69	-13.27	-11.97	-11.22	-9.20	-7.43
Official reserves (increases -)	-6.05	-3.39	-7.03	-9.33	-13.00	-11.77	-11.10	-9.16	-7.43
Fund repurchases	-0.14	-0.30	-0.44	-0.37	-0.26	-0.19	-0.12	-0.03	0.00
Memorandum items:									
Current account balance (in percent of GDP)	12.9	7.8	13.3	15.4	16.3	14.1	13.3	11.0	9.1
Algerian crude oil price (US\$/barrel)	24.8	25.2	29.0	39.1	42.7	38.2	36.0	35.0	34.0
Gross official reserves (in billions of US\$)	18.0	23.1	32.9	42.3	55.4	67.1	78.3	87.5	94.9
In months of total imports	18.1	19.1	24.3	23.7	28.5	32.2	34.8	36.0	36.0
Gross external debt (in billions of US\$) 1/	22.6	22.6	23.2	20.4	18.8	16.9	14.7	12.3	9.8
External debt/exports (in percent)	112.8	113.2	89.1	58.0	44.8	42.2	35.8	30.2	23.9
External debt/GDP (in percent)	41.1	40.5	34.9	24.7	20.1	17.8	14.8	11.9	9.1
Debt service (in billions of US\$)	4.6	4.5	4.7	5.7	4.7	5.0	5.4	5.7	5.9
Debt service/exports (in percent)	22.8	22.6	17.9	16.1	11.1	12.5	13.1	14.0	14.3
Interest payments/exports (in percent)	7.6	6.5	4.5	3.2	2.4	2.3	2.0	1.7	1.4
GDP (in billions of US\$)	54.9	55.9	66.5	82.5	93.5	95.2	99.9	103.3	107.6

Sources: Algerian authorities; and Fund staff estimates and projections.

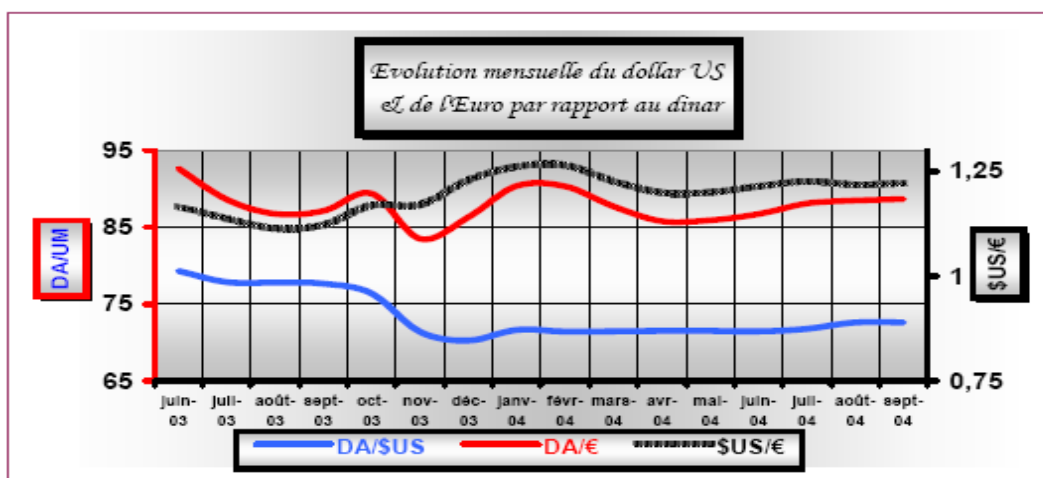
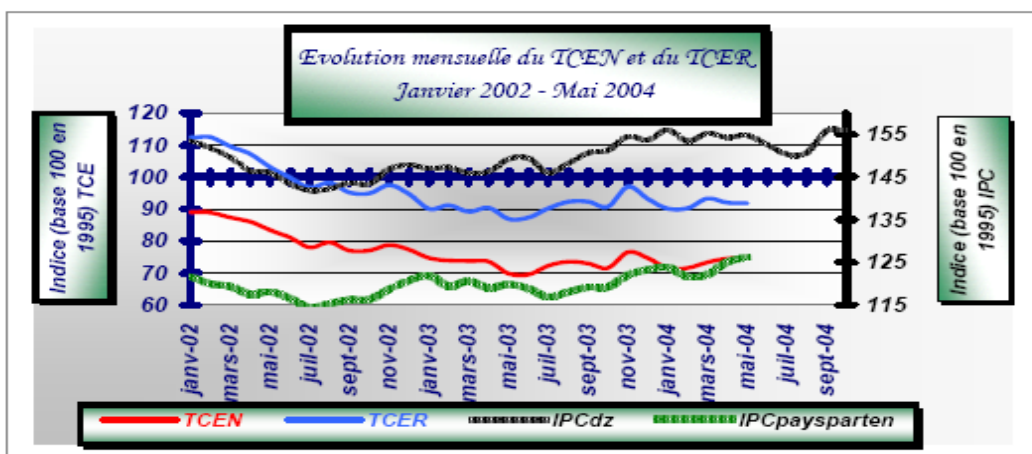
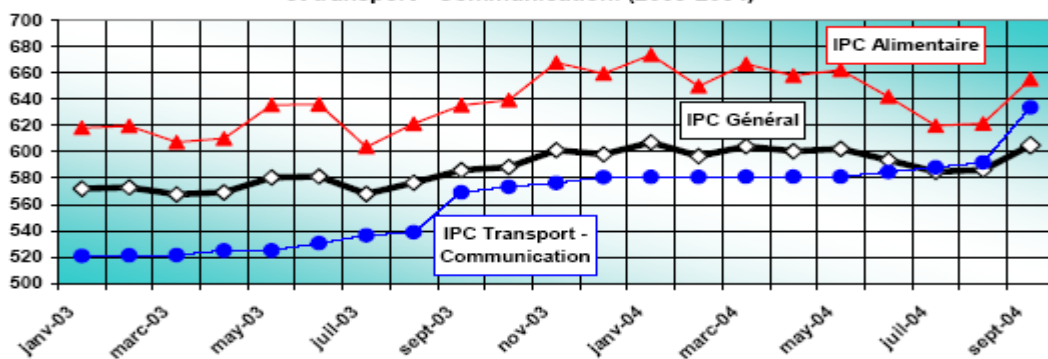
1/ Includes short-term debt for 2001–02, and debt to Russia.

Evolution mensuelle du taux de réescompte et des taux débiteurs moyens 1998-2004

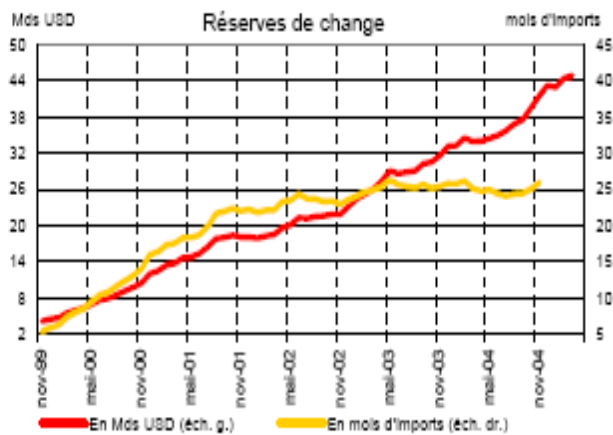
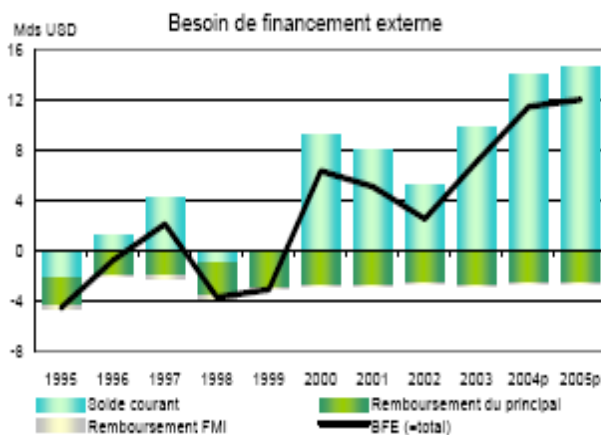


الملحق رقم: 03.

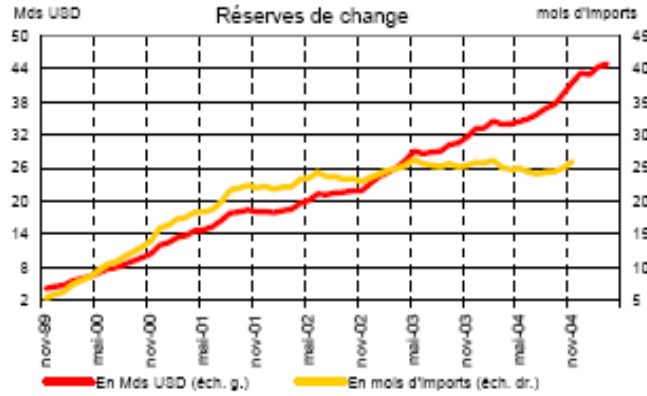
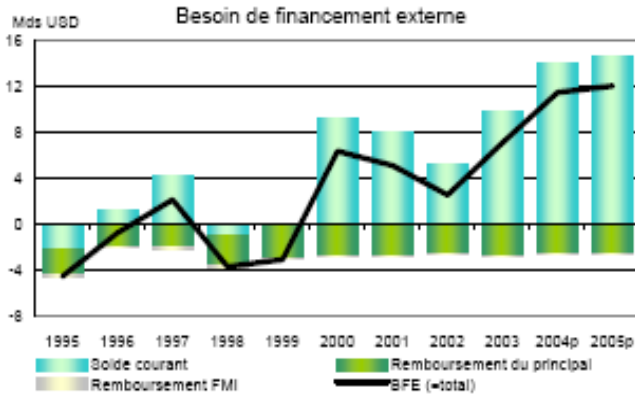
Evolution mensuelle de l'IPC Général, Alimentaire et transport - Communication. (2003-2004)



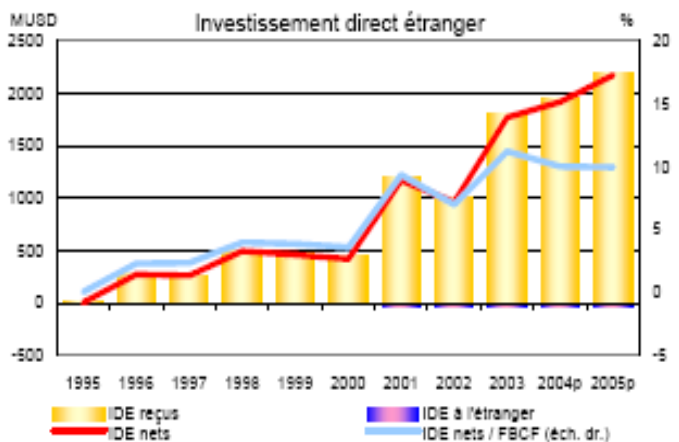
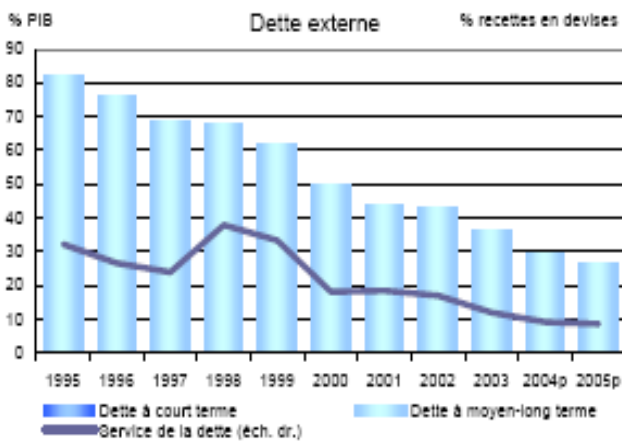
BESOIN DE FINANCEMENT EXTERNE ET VARIATION DES RESERVES DE DEVISES



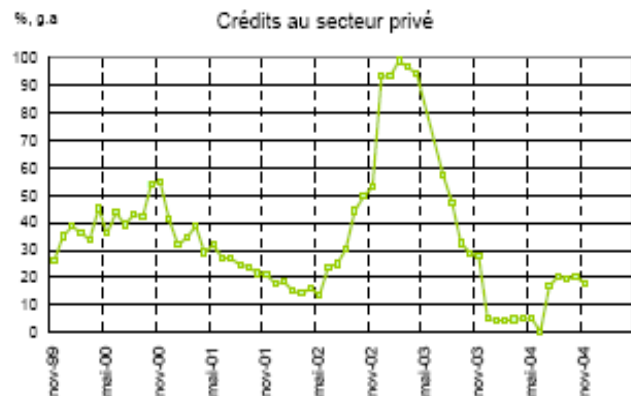
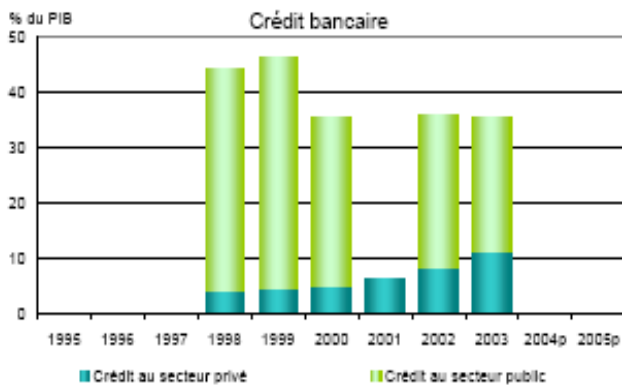
BESOIN DE FINANCEMENT EXTERNE ET VARIATION DES RESERVES DE DEVISES



FINANCEMENT EXTERIEUR



SECTEUR FINANCIER



الملحق رقم: 05.

تطور نظام الصرف في المكسيك.

PERIODE	REGIMES
1948-1949	Taux de change flottant
1949-1976	Taux de change fixe
1976-1982	Taux de change flottant moyennant glissements de la monnaie
Sep. de 1982-1983	Contrôle des changes. Fixation de deux parités: un taux contrôlé, plus bas, pour le commerce extérieur et des autres activités indispensables, et un taux de change dit libre, pour le reste des opérations.
1983-1987	Mini glissements du taux de change avec le but de sous-évaluer la monnaie.
1987-1994	Glissements prédéterminés décidés pendant les révisions du Pacto. Utilisation du taux de change comme pilier du contrôle de l'inflation. Elimination du système de double parité.
1995-2000	Taux de change flottant. Politique monétaire restrictive, orientée sur l'attraction des capitaux de l'étranger.

تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2004-2000.

TABLEAU 16 : BALANCE DES PAIEMENTS

	2 000	2 001	2 002	2 003	2004
	(En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)				
Solde extérieur courant	8,93	7,06	4,37	8,84	11,12
Balance commerciale	12,30	9,61	6,70	11,14	14,27
Exportations, (f.o.b.)	21,65	19,09	18,71	24,47	32,22
Hydrocarbures	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55
Autres	0,59	0,56	0,61	0,47	0,67
Importations, (f.o.b.)	-9,35	-9,48	-12,01	-13,32	-17,95
Services, hors revenus des facteurs, net	-1,45	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01
Crédits	0,91	0,91	1,30	1,57	1,85
Débits	-2,36	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86
Revenus des facteurs, net	-2,71	-1,69	-2,23	-2,70	-3,60
Crédits	0,38	0,85	0,68	0,76	0,99
Débits	-3,09	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59
Paielements des intérêts	-1,93	-1,52	-1,31	-1,18	-1,29
Autres	-1,16	-1,02	-1,60	-2,28	-3,30
dont: part des associés de compagn. nat.		-1,02	-1,60	-2,20	-3,12
Transferts, net	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46
Solde du compte de capital	-1,36	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87
Investissements directs (net)	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62
Capitaux officiels (net)	-1,96	-1,99	-1,32	-1,38	-2,23
Tirages	0,80	0,91	1,60	1,65	2,12
Amortissements	-2,76	-2,90	-2,92	-3,03	-4,35
Crédits à court terme et Erreurs et omissions (net)	0,18	-0,06	-0,36	-0,61	-0,26
Solde global	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25
Financement	-7,57	-6,19	-3,66	-7,47	-9,25
Augmentation des réserves brutes (-)	-7,51	-6,05	-3,40	-7,03	-8,88
Rachats au FMI	-0,10	-0,14	-0,30	-0,44	-0,37
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00
Rééchelonnement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide multilatérale à la balance des paiem.	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00
Achats au FMI	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Pour mémoire :					
Réserves brutes (or non compris)	11,90	17,96	23,11	32,92	43,11
En mois d'importations des biens et services non facteurs	12,19	18,08	19,14	24,32	23,72
Valeur unitaire des Exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril)	28,50	24,85	25,24	29,03	38,66